

مجلة المالية والأسواق

مجلة إقتصادية نصف سنوية

تصدر عن مخبر ديناميكية الاقتصاد والتغيرات الهيكلية (دينامكس)
لجامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

دراسات تحليلية و كمية حول:

- الحوكمة

- التنوع الإقتصادي

- المالية الإسلامية

- التنمية الاقتصادية والمالية

- تنافسية المؤسسات



الرئيس الشرفي للمجلة :

أ.د. بلحاكم مصطفى
رئيس الجامعة

مدير المجلة ورئيس

التحرير:

أ.د. العيد محمد

مدير النشر :

أ.د. برينيس عبد القادر

نائب مدير المجلة:

د. محمد عيسى محمد
محمود

رئيس لجنة القراءة:

د. رمضاني محمد

ردمد : 2392-5124
ISSN: 2392-5124

مارس 2018
Mars 2018

العدد : 08
N° : 08

مجلة المالية والأسواق
Finance & marchés

للتواصل البريد الإلكتروني:
rfm2014@yahoo.fr

مجلة: المالية والأسواق

شروط النشر

المقالات و البحوث المقدمة للنشر يجب أن تحترم القواعد العلمية و المنهجية المتعارف عليها وفقاً للشروط التالية:

- 1- أن تراعي الأصول العلمية المتعارف عليها في التحرير و التوثيق الخاص بإعداد و نشر المقالات.
- 2- أن يحتوي المقال على ملخص بلغة البحث و آخر باللغة الانجليزية لا يتعدى 150 كلمة بما فيها الكلمات المفتاحية.
- 3- أن يكتب المقال ببرنامج Word، و ذلك بإتباع نوع الخط Sakkal Majalla، مقياس: 14، سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية.
- 4- الهوامش: فوق/تحت/يمين/يسار 1.5 سم، حجم الورقة: 16-24، المسافة بين الأسطر: 1 سم، رأس الورقة 1.25 سم و أسفل الورقة 1.25 سم.
- 5- للمساعدة في ضبط نوع الخط و الهوامش يمكن تحميل القالب (Template) الذي يناسب لغة المقال من موقع المجلة على المنصة العلمية للمجلات الجزائرية في أيقونة تعليمات للمؤلف.
- 6- تكتب كافة الإحالات و المراجع بشكل ترتيبى في آخر المقال.
- 7- يرسل الباحث مع المقال سيرته الذاتية.
- 8- تقبل الأبحاث التي لم يسبق لها النشر في مجلات أخرى و التي تقدم إضافة علمية نظرية أو تطبيقية في احد مواضيع الاقتصاد و المالية.
- 9- أن لا يزيد عدد صفحات المقال عن 20 صفحة و لا يقل عن 15 صفحة.
- 10- يلتزم الباحث بإجراء كافة التعديلات التي يمكن أن تطلب منه في الآجال التي تحددها هيئة التحرير.
- 11- تخضع الأوراق المقدمة للنشر للتحكيم الأكاديمي.
- 12- يرسل المقال إلى البريد الالكتروني للمجلة، وكذلك إلى بريد المجلة على المنصة العلمية للمجلات الجزائرية، وذلك كما يلي:

rfm2014@yahoo.fr

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/329>

لا يلتفت إلى المقالات التي لم تحترم شروط النشر المبينة أعلاه.

مجلة : المالية والأسواق

مجلة اقتصادية نصف سنوية محكمة.

تصدر عن: مخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية (دينامكس) جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

الرئيس الشرفي للمجلة : الأستاذ الدكتور بلحاجم مصطفى رئيس الجامعة

مدير المجلة ورئيس التحرير: الأستاذ الدكتور العيد محمد مدير المخبر

مدير النشر: الأستاذ الدكتور برينيس عبد القادر عميد الكلية

نائب مدير المجلة: الدكتور محمد عيسى محمد محمود (جامعة مستغانم) الجزائر

رئيس لجنة القراءة: الدكتور رمضان محمد (جامعة مستغانم) الجزائر

لجنة القراءة:

د. شمة نوال (م. جامعي غليزان) الجزائر د. عمار درويش (م. جامعي عين تموشنت) الجزائر

أ. معارفية الطيب (جامعة مستغانم) الجزائر د. مواعي بحرية (جامعة مستغانم) الجزائر

أ. قوار الحبيب سعيد (جامعة مستغانم) الجزائر أ. دقيش مختار (جامعة مستغانم) الجزائر

اللجنة العلمية:

أ. د. بابا عبد القادر (ج. مستغانم) الجزائر أ. د. بشونده رفيق (جامعة سيدي بلعباس) الجزائر

أ. د. زرواط فاطمة الزهراء (ج. مستغانم) الجزائر د. عبد الله سراج (جامعة الملك فيصل) السعودية

أ. د. صليحة عثي (جامعة باتنة) الجزائر د. دواح بلقاسم (جامعة مستغانم) الجزائر

أ. د. شعيب شنوف (جامعة بومرداس) الجزائر د. بحيح عبد القادر (جامعة سيدي بلعباس) الجزائر

د. أوكيل عمار (جامعة مسقط) عمان د. عدالة العجال (جامعة مستغانم) الجزائر

د. بن حمو عصمت محمد (ج. مستغانم) الجزائر د. غلاي نسيم (م. جامعي عين تموشنت) الجزائر

د. بن حموده يوسف (جامعة تلمسان) الجزائر د. مخفي أمين (جامعة مستغانم) الجزائر

د. مقدم وهيب (جامعة مستغانم) الجزائر د. دهاني صالح (جامعة طيبة) السعودية

د. بن حراث حياة (جامعة مستغانم) الجزائر د. بن زيدان حاج (جامعة مستغانم) الجزائر

د. بوقروة مريم (جامعة مستغانم) الجزائر د. عمراني محمد (جامعة مستغانم) الجزائر

د. تفرات يزيد (جامعة أم البواقي) الجزائر د. غريسي العربي (جامعة معسكر) الجزائر

د. طارق العبد الله (جامعة البصرة) العراق د. ودان بوعبد الله (جامعة مستغانم) الجزائر

E-mail (REVUE) : rfm2014@yahoo.fr

Site (ASJP): <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/329>

مجلة: المالية والأسواق

مجلة اقتصادية علمية متخصصة ، تشتمل على مساهمات علمية و بحثية
لنخبة من أساتذة و باحثين في الاقتصاد من مختلف الجامعات الجزائرية والدولية و
الهيئات العلمية. تعنى المجلة بتحليل أهم القضايا والسياسات والأحداث الاقتصادية
والمالية و ظروف الأسواق بشكل علمي محكم من طرف أساتذة متخصصين في
الاقتصاد والمالية.

تهتم المجلة بالبحوث التي لم يسبق نشرها أو لم تكن موضوع عرض سابق
في احد اللقاءات العلمية و لا تمثل جزءا من عمل قدم لنيل شهادة أو درجة
علمية معينة كرسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه، كما لا تعبر المقالات إلا عن
آراء أصحابها و لا تمثل بالضرورة المنحى الفكري للمجلة.

العدد 2018/08

ISSN : 2392-5124

ISBN : 6112- 2014

EISSN : 2602-5191

تصدر عن مخبر ديناميكية

الاقتصاد الكلي والتغيرات

الهيكلية (دينامكس)

جامعة عبد الحميد بن

باديس مستغانم

Éditorial

Les énergies renouvelables sont au cœur des débats. Elles préoccupent aussi bien les décideurs économiques que les chercheurs universitaires, et ce depuis l'avènement du protocole de Kyoto 1997. Elles complètent idéalement les énergies fossiles, permettent l'accroissement de l'offre en énergie, et soutenir la croissance économique mondiale, tout en limitant les émissions de gaz à effet de serre. Elles constituent une source d'énergie inépuisable. Allant du solaire à l'éolien en passant par la géothermie.

Grâce à ces énergies peu polluantes, on peut envisager un monde meilleur doté de systèmes de production énergétique plus respectueux de la nature. De fait, la croissance des inquiétudes face au risque climatique, raréfaction des ressources naturelles et la prise de conscience de la vulnérabilité des systèmes énergétiques hyper centralisés (traditionnelles) se traduisent par un engouement sans précédent pour les énergies renouvelables.

L'Algérie, au vu des ressources considérables et inépuisables des énergies renouvelables que recèle son territoire, un gisement solaire exceptionnel et un potentiel énergétique éolien et géothermique appréciable, a adopté une stratégie nationale de développement des énergies renouvelables ambitieuse à l'horizon 2030. Une stratégie basée sur l'intégration nationale pour l'instauration d'une industrie nationale des énergies renouvelable et arrimée à une feuille de route regroupant une série d'objectifs et de plans d'action ventilés sur le court, moyen et long terme de même qu'elle a été accompagnée par des réformes d'ordre législatif, organisationnel et institutionnel.

Ceci est dit, Les énergies renouvelables demeurent un volet important des bilans énergétiques du futur pour la sécurité d'approvisionnement et la sécurité environnementale.

Dr DOUAH Belkacem

Vice doyen chargé de la post graduation,

de la recherche scientifique et relations extérieures

Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion

Université de Mostaganem

فهرس المقالات باللغة العربية

دراسة قياسية لتحديد أثر التنمية المالية على أنشطة الابتكار في

الدول النامية للفترة 2005-2015

د. حهماوي توفيق، د. بن عاتق حنان

[01]

تحليل جاذبية قطاع السياحة كبديل للنفط في إستراتيجية

التنمية دراسة تجارب الدول العربية

باستخدام نماذج بانيل (البيانات المقطعية)

بودية سعاد، د. دواح بلقاسم

[18]

مكانة سوق الأوراق المالية ضمن نظام الحوكمة

"دراسة مقارنة للنموذج الأمريكي وبعض الدول العربية"

د. عبد القادر شارف ، د. علال بن ثابت

[46]

صكوك التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل عمليات السوق

المفتوحة – تجربة البنك المركزي السوداني نموذجاً-

أ.د. دربوش محمد الطاهر، د. تيقان عبد اللطيف، د. تقرار تيزيد.

[76]

الإقتصاد الجزائري بين التنويع الاقتصادي ولغز أحادية المصدر:
دراسة تحليلية.

الشارف بن عطية سفيان

[105]

الانفتاح التجاري ومساهمته في ترقية الصادرات غير النفطية في
الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990 إلى 2016

د. برياطي حسين ، د. يحيى حولية ، د. سحنون مريم

[118]

"دور شركات التأمين التكافلي الإسلامي في التنمية الاقتصادية و
مدى إمكانية الاستفادة منها"

د. فؤاد بن حدو

[140]

تقييم كفاءة الشركات لاختيار المتحالف الاستراتيجي: حالة شركات
العقار الكويتية المدرجة بالبورصة

أ.د. حمودي حاج صحراوي، ريمة شيبوب

[167]

اندماج الأسواق المالية العربية بين تحديات الواقع ورهانات
المستقبل

د. بن دعاس زهير ، رقوب نريمان

[194]

دوران العمل وتأثيره على المؤسسة

أ.نورين مولود، أ.د. البشير عبد الكريم

[221]

استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية وأثرها
على جودة التقارير المالية - حالة ملبنة الساحل مستغانم-

عثمان عبد اللطيف

[239]

السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عملية الانتقال إلى
الاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة
د. لحسين عبد القادر

[259]

دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة مؤسسات الأعمال
الجزائرية: دراسة ميدانية لمؤسسات ولاية تلمسان
د. غلاي نسيم، أ. مكي عمارية، أغلاي حياة

[287]

أثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائري
د. ملاحي رقية، أ.خوصة مصطفى، د. حجار آسية

[306]

المقالات

باللغة العربية

دراسة قياسية لتحديد أثر التنمية المالية على أنشطة الابتكار في الدول النامية للفترة الممتدة ما بين 2005 و 2015

Impact of financial development on innovation activities in developing countries for the period 2005 to 2015: An econometric study

تاريخ قبول النشر: 2018/02/26

تاريخ الاستلام: 2018/02/01

د. بن عاتق حنان**

د. ح جماوي توفيق*

أستاذة محاضرة قسم أ-

أستاذ محاضر قسم أ-

جامعة معسكر - الجزائر

جامعة سعيدة - الجزائر

الملخص:

الهدف من هذه الورقة هو دراسة دور التنمية المالية في تعزيز الأنشطة الابتكارية باستخدام بيانات بانل لـ 20 دولة نامية للفترة الممتدة من 2005 إلى 2015، مع التمييز بين الآثار التي يخلفها تطور كل من الأسواق المالية وأسواق الائتمان على الابتكار.

وقد أظهرت النتائج أن التنمية المالية الشاملة تلعب دورا مهما في تشجيع الابتكار، وأن لتطور القطاع المصرفي أهمية بالغة في توجيه الأموال لتحفيز الأنشطة الابتكارية في الدول النامية؛ في حين أن تطور الأسواق المالية لا يفسر الاختلافات في عدد براءات الاختراع الممنوحة، في إشارة إلى أن الأسواق المالية لا تلعب دورا مهما في تعزيز الأنشطة المتعلقة بالابتكار. الكلمات المفتاحية: التنمية المالية، براءات الاختراع، تطور القطاع المصرفي، تطور السوق المالي.

Abstract:

This paper examines the role of financial development in promoting innovative activities using panel data for 20 developing countries for the period from 2005 to 2015, while distinguishing between the effects of the development of both stocks markets and credit markets on innovation.

Estimation results show that the overall financial development plays an important role in promoting innovation and that the development of the banking sector is very important in directing funds to stimulate innovative activities in developing countries. Interestingly, we find that the stocks markets development does not explain differences in the number of patents.

Keywords: Financial Development, Patents, Banking Sector Development, Stocks Market Development.

* e-mail : hadjmaoui_toufik@yahoo.fr ** e-mail : behanane_dz2002@yahoo.fr

1. مقدمة:

مما لا شك فيه أن الابتكار يشكل المحرك الرئيسي لضمان تحقيق نمو اقتصادي، كما يعد مصدرا هاما للميزة التنافسية للعديد من المؤسسات و البلدان بما فيها البلدان النامية، وفي هذا الاطار يرى Porter 1992 أنه ينبغي على الشركات حتى تكون أكثر تنافسية الابتكار باستمرار والعمل على تحسين من ميزتها التنافسية من خلال الاستثمار في الأصول المادية والمعنوية¹. ويشير williambaumol إلى أنه، عمليا، يمكن أن ينسب كل النمو الاقتصادي الذي حدث منذ القرن الثامن عشر في الأساس للابتكار؛ وقد اهتم Karl Max بشدة أهمية الابتكار لكنه اهتم أكثر بنتائجه السلبية والمتمثلة في جعل العمال أقل أهمية من الآلات. إلا أن الأسس النظرية التي ربطت بين الابتكار والنمو الاقتصادي تعود إلى عمل شومبيتر 1912 الذي يشدد على دور التمويل في تحفيز النمو الاقتصادي و الابتكار التكنولوجي. و يعتبر شومبيتر صاحب المشروع الفردي كمبدع قادر على إحداث تغيرات جذرية في الاقتصاد في عملية اصطلاح عليها التدمير الخلاق creative destruction، فهو يخلق صناعات جديدة و ثروة و وظائف و في الوقت نفسه يعد مدمرا لبعض الشركات القائمة والعديد من المنتجات والوظائف².

و حسب Holmstrom 1989 فإن أن عملية الابتكار هي عملية طويلة ولا يمكن التنبؤ بها كما أنها لا تخلو من احتمالية الفشل، لذلك فان عملية ترقية الابتكار تتطلب بشكل فعال أسواق مالية تعمل بشكل جيد، و أدوار استراتيجية لتخفيض تكاليف التمويل، تخصيص الموارد، تقييم المشاريع المبتكرة وإدارة المخاطر، وقد أشاد شومبيتر 1911 في هذا الاطار بدور تطور الأسواق المالية في تحفيز الابتكار³.

وقد أشار كل من Cabral and Mata 2003 أن عدم توافر مصادر تمويل يقلل من مشاركة المؤسسات في أنشطة الابتكار، وبعبارة أخرى كلما زادت القيود المالية التي تواجهها المؤسسات المبتكرة كلما ارتفعت حالات الفشل، و عليه فان وجود قطاعات مصرفية و اسواق مالية متطورة أمر بالغ الأهمية في توفير مختلف أشكال التمويل الخارجي لتحفيز النمو والحفاظ على بقاء الابتكار في المؤسسات؛ و يرى كل من Rajan and Zingales 98 أن القطاع المالي المتطور يحرر الشركات من الحاجة إلى مصادر الأموال داخليا، و تظهر النتائج التي توصلوا إليها أن الصناعات التي تعتمد أكثر على التمويل الخارجي تنمو بشكل أسرع نسبيا في البلدان التي هي أكثر تطورا ماليا⁴.

و يتضح مما سبق أن للقطاع المالي تأثير ايجابي على الأنشطة المتعلقة بالابتكار، إلا أن الأسواق المالية و أسواق الائتمان قد تلعب أدوارا مختلفة في هذا التأثير وهو ما أشار إليه كل Allen and Gale 2000.

و يعتقد بعض الباحثين من أنصار الرأي القائم على البنوك بأهمية هذه الأخيرة في تشجيع الأنشطة الابتكارية، من خلال تخصيص موارد لأصحاب المشاريع الذين لهم فرص لخلق منتجات جديدة، طرق انتاج، اسواق جديدة لها معدل نجاح مرتفع (Morales 2003, King and Levin 1993, Acemoglu and al 2006)؛ في حين يعتقد أنصار الرأي القائم على الأسواق المالية أن تطور هذه الأخيرة قادر على الحد من المخاطر (Levin 1991)، والتقليل من تكاليف الحصول على المعلومات و بالتالي توليد أرباح أكبر للشركات المبتكرة (Holmstrom and Tirole 1993)،⁵ إضافة إلى ذلك فأن الأسواق المالية قد تعمل على التغلب على الانتقاء السلبي Adverse selection و المخاطر الأخلاقية Moral Hazard problem.*

و يرى البعض الآخر أن الأسواق المالية مفيدة بشكل خاص للابتكار في الصناعات ذات التكنولوجيات المرتفعة، و ذلك لسببين:⁶

أولاً: لأنها توفر مجموعة غنية من أدوات إدارة المخاطر مما يشجع المستثمرين التوجه نحو المشاريع المحفوفة بالمخاطر في مقابل تحقيق عوائد مرتفعة. وفي المقابل فإن أسواق الائتمان لا تشجع بما فيه الكفاية الابتكار في المجالات ذات التكنولوجيات العالية، ذلك لأن البنوك غالباً ما تتجنب تمويل الأنشطة المحفوفة بالمخاطر، و هنا يرى Stiglitz 1985 أن هيمنة سوق الائتمان على النظام المالي قد يقلل من الاستثمار في الأنشطة الابتكارية ذات التكنولوجيات العالية.

و في ذات السياق أشار Berger and Udell 1990 أن المؤسسات ذات الأنشطة المحفوفة بالمخاطر عادة ما يتعين عليها تقديم ضمانات للحصول على قروض، و هو أمر صعب على الصناعات الابتكارية التي تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة والتي غالباً ما تتسم أعمالها بالمخاطرة و عدم اليقين. و يشير Morck and Nakamura 1999 أن أسواق الائتمان لها تحيز اتجاه الاستثمارات المتحفظة مما يثبط الشركات الاستثمار في المشاريع الابتكارية، و وفقاً ل Brown and al 2009 فإن الشركات الابتكارية التي لديها نفقات عالية في البحث و التطوير تميل إلى أن تكون لديها بعض الأصول الملموسة لاستخدامها كضمان عن القروض.⁷

* إن التفسير الاقتصادي لوجود حالة المخاطر الأخلاقية ينطلق من وجود حالة من عدم التناسق أو عدم تماثل في المعلومات Asymmetrical information.

ثانياً: قد تكون أسواق الائتمان أقل قدرة على التغلب على مشاكل المخاطر الأخلاقية في الصناعات ذات التكنولوجيات المرتفعة، إضافة إلى مشاكل الوكالة Agency problem* التي يمكن أن يتعرض لها الاستثمار في هذا النوع من الصناعات في حالة ما إذا كان المدراء هم أيضاً مساهمين.

و خلافاً لما سبق، فهناك من يجمع بين الرأيين، حيث يشير Aghion and al 2005 إلى أن الوجود المشترك لكل من أسواق الائتمان والأسواق المالية يخلق نظام مالي تمويلي ملائم يعمل بشكل جيد لعملية الابتكار لنموذج النمو القائم على الابتكار.⁸

فبالرغم من أن شومبيتر أشاد بدور تطور الأسواق المالية في تحفيز الابتكار، إلا أن هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى نتائج متباينة ومختلفة في دراستها للعلاقة بين تنمية الأسواق المالية والابتكار، وبناء عليه فإن الهدف من هذه الورقة هو دراسة دور التنمية المالية في تعزيز الأنشطة المتعلقة بالابتكار لعينة من البلدان النامية للفترة الممتدة بين 2005 و 2015؛ وعلى وجه التحديد التحقق من أهمية التنمية المالية الشاملة المعبر عنها بالحجم المالي، النشاط المالي، الهيكل التمويلي لتفسير الاختلافات في عدد براءات الاختراع الممنوحة، كما سنسلط الضوء على الأهمية النسبية لتطور القطاع البنكي وتطور السوق المالي في التأثير على أنشطة الابتكار.

ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

2-الدراسات التطبيقية السابقة.

3- المنهجية والبيانات المعتمدة.

4-مناقشة النتائج.

5-الخاتمة.

2. الدراسات التطبيقية السابقة:

استشهدنا في دراستنا هذه على مجموعة من الدراسات والتي نوجزها فيما يلي:

- دراسة Tee et al, 2014⁹: قام الباحثين دراسة دور التنمية المالية في تطوير الأنشطة المتعلقة بالابتكار لعينة من 7 دول من دول شرق آسيا للفترة من 1998-2009، وأظهرت النتائج أن لحجم القطاع المالي ونشاط البنوك و سوق الأوراق المالية تأثير إيجابي على طلب براءات الاختراع؛ وأن القطاع المصرفي يلعب أدواراً مهمة في دعم أنشطة الابتكار في شرق آسيا.

* هي الحالة التي لا يعملون فيها مدراء ومسيري الشركات على تحقيق مصالح المساهمين بصورة كفؤة.

-دراسة **Hsu et al, 2013**¹⁰: درس الباحثين تأثير تطور الأسواق المالية على الابتكار، مستخدمين في ذلك نماذج البانل على عينة مكونة من 32 دولة متقدمة و ناشئة للفترة 1976-2006؛ مع التمييز بين أثار تطور كل من الأسواق المالية و أسواق الائتمان على انتاجية الابتكار معبرين عنه بعدد براءات الاختراع. و قد أظهرت النتائج أن تطور الاسواق المالية يشجع و يحفز عملية الابتكار، بينما تطور أسواق الائتمان يعيق أنشطة الابتكار.¹¹

-دراسة **Maskus et al, 2012**¹²: اهتم الباحثون بدراسة أثار كل من التنمية المالية المحلية و الدولية على كثافة البحث و التطوير لعينة من 22 صناعة من الصناعات التحويلية في 18 بلد من بلدان منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي، و قد أخذت الباحثون في الاعتبار خصائص الصناعة مثل الحاجة إلى التمويل الخارجي و مقدار الأصول الملموسة. و لتحقيق المبتغى من الدراسة استخدم الباحثون لقياس التنمية المالية المحلية الائتمان المقدم من طرف بنوك الایداع إلى القطاع الخاص، و القيمة السوقية للأسهم و القيمة السوقية للسندات الخاصة؛ كما استخدموا كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الدين الخارجي و الاستثمار في المحافظ المالية كمؤشرات للتعبير عن التنمية المالية الدولية.

و قد أظهرت النتائج وجود تأثير قوي و معنوي لمعظم متغيرات التنمية المالية المحلية على كثافة البحث و التطوير، و على وجه الخصوص أن سوق السندات هو مصدر التمويل الرئيسي للبحث و التطوير؛ و بالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية فقد توصل الباحثون إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المؤشر الوحيد للتنمية المالية الدولية الذي كان له تأثير قوي على أنشطة البحث و التطوير.

-دراسة **Varsakelis 2006**¹³: قام الباحث بدراسة العوامل التي تؤثر على أنشطة الابتكار الوطنية مع التركيز على دور جودة نوعية التعليم و المؤسسات السياسية لعينة مكونة من 29 بلد، و قد استخدم الباحث جودة التعليم، جودة المؤسسات الحكومية و نفقات البحث و التطوير كمغيرات مستقلة لتفسير المتغير التابع المتمثل في عدد براءات الاختراع.

و أظهرت النتائج أن ارتفاع الاستثمار في التعليم يرتبط ارتباطا كبيرا و ايجابيا بإنتاجية الابتكار، و أن الحماية القوية للحقوق السياسية و المدنية، و انخفاض الفساد، و المساءلة العالية تعتبر عوامل هامة تؤثر على كمية و جودة جهود الدولة في صنع الابتكار و التقدم التكنولوجي.

و بالمثل فان **Spielman et al, 2008** توصلوا إلى أن التعليم و التدريب لهما تأثير ايجابي على مستوى كفاءة انتاجية الابتكار، و تعتبر هذه النتائج مماثلة للدراسة التي قام بها كل من **youtie and shapira 2008** التي تؤكد أهمية تحسين جودة التعليم في تعزيز الانشطة الابتكارية من

خلال رعاية القوة العاملة المتعلمة وذات المهارات العالية لإلهام الافكار المبتكرة التي من شأنها ان تشجع أنشطة الابتكار.¹⁴

-دراسة *Aoife et al, 2011*: حاول الباحثون دراسة دور كل من التنمية المالية الإقليمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الابتكار الإقليمي في الصين، وقد أظهرت نتائج التقدير أن للعمق المالي للمنطقة أثر إيجابي كبير على أداء الابتكار الإقليمي (تسجيل براءات الاختراع)، وأن تدخل النظام المالي الحكومي لا يقلل من الكفاءة التخصيصية للموارد التي من شأنها أن تعرقل أداء الابتكار الإقليمي.¹⁵

3. منهجية الدراسة والبيانات المعتمدة:

نستخدم في هذه الدراسة نماذج البانل (البيانات الطولية) لفحص فيما إذا كانت التنمية المالية تلعب دورا حاسما و مهما في التأثير على الأنشطة الابتكارية على عينة مكونة من 20* دولة نامية تم اختيارها على أساس مدى توافر البيانات لفترة الدراسة.

في البداية سنعمل على فحص خصوصية التجانس أو عدم التجانس للمسار العام للبيانات و في الأخير نستخدم اختبار Hausman 1978 للاختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية.

النموذج المستخدم:

سنحاول في هذه الدراسة التمييز بين الآثار التي يخلفها تطور كل من الأسواق المالية و القطاع المصرفي على الابتكار.

وقد استندنا في ذلك إلى الدراسة التي قام بها كل من L.T. Tee, S. W. Low, S. R Kew, N. A. Ghazali 2014، ولتحقيق المبتغى من الدراسة قمنا بصياغة 8 معادلات.

حيث تبين المعادلة الأولى أن تطور السوق المالي على نشاطات الابتكار، أما المعادلات (2)، (3)، (4) و (5) فقد خصصت لفحص أثر تطور القطاع المصرفي على أنشطة الابتكار؛ أما المعادلات الثلاث الأخيرة (6)، (7) و (8) فتم تخصيصها لدراسة أثر التنمية المالية على أنشطة الابتكار.

$$LPatent_{it} = \beta_0 + \beta_1 LGDPPCA_{it} + \beta_2 Governance_{it} + \beta_3 Education_{it} + \beta_4 LStock_{it} + \varepsilon_{it} \dots (1)$$

$$LPatent_{it} = \beta_0 + \beta_1 LGDPPCA_{it} + \beta_2 Governance_{it} + \beta_3 Education_{it} + \beta_4 LCredit_{it} + \varepsilon_{it} \dots (2)$$

*الأرجنتين، بنغلاديش، البرازيل، تشيلي، الصين، كولومبيا، جورجيا، الهند، إيران، الأردن، ماليزيا، باكستان، بنما، الفلبين، روسيا، تايلاند، تونس، تركيا، أوكرانيا، الفيتنام.

$$LPatent_{it} = \beta_0 + \beta_1 LGDPPCA_{it} + \beta_2 Governance_{it} + \beta_3 Education_{it} + \beta_4 LDeposit_{it} + \varepsilon_{it} \dots (3)$$

$$LPatent_{it} = \beta_0 + \beta_1 LGDPPCA_{it} + \beta_2 Governance_{it} + \beta_3 Education_{it} + \beta_4 LAsset_{it} + \varepsilon_{it} \dots (4)$$

$$LPatent_{it} = \beta_0 + \beta_1 LGDPPCA_{it} + \beta_2 Governance_{it} + \beta_3 Education_{it} + \beta_4 LBank_{it} + \varepsilon_{it} \dots (5)$$

$$LPatent_{it} = \beta_0 + \beta_1 LGDPPCA_{it} + \beta_2 Governance_{it} + \beta_3 Education_{it} + \beta_4 LActivity_{it} + \varepsilon_{it} \dots (6)$$

$$LPatent_{it} = \beta_0 + \beta_1 LGDPPCA_{it} + \beta_2 Governance_{it} + \beta_3 Education_{it} + \beta_4 LSize_{it} + \varepsilon_{it} \dots (7)$$

$$LPatent_{it} = \beta_0 + \beta_1 LGDPPCA_{it} + \beta_2 Governance_{it} + \beta_3 Education_{it} + \beta_4 LStructure_{it} + \varepsilon_{it} \dots (8)$$

حيث أن:

$$t = 1, 2, \dots, T \quad i = 1, 2, \dots, N$$

i : الدولة

t : السنة.

β : شعاع معاملات المتغيرات المستقلة.

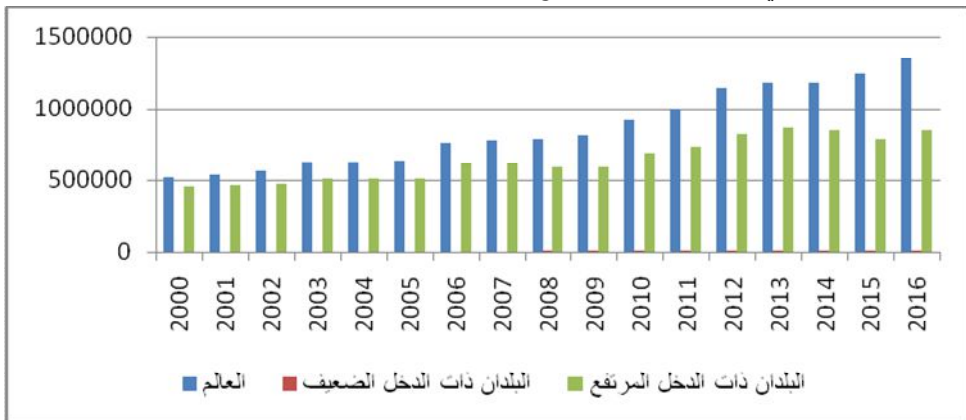
α_{it} : الحد الثابت

u_{it} : حد الخطأ

Patent_{it}: عدد براءات الاختراع الممنوحة، و تمثل المؤشر الأكثر استخداما كمؤشر تقريبي للنواتج الابتكارية (Griliches, 1990)، وقد اعتبر Acs وآخرون 2002 من خلال دراسة لهم أن براءات الاختراع تعتبر مصدرا موثوقا به إلى حد ما لقياس الأنشطة الابتكارية باعتبارها انعكاس عادل لتدفق المعارف الجديدة. وقد استخدمت براءات الاختراع كمقياس لمستوى الأنشطة الابتكارية في الدراسات الحديثة على غرار الدراسات التي أجراها كل من:

L.Tee and al 2014, Po-Hsuan Hsu and al 2013, A. Hanley and al 2011, Ang 2011, Versakelis 2006, Kortum 1993.

الشكل رقم 1: إجمالي عدد براءات الاختراع الممنوحة.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية **LS_{Stock}_{it}**: يمثل مؤشر تطور السوق المالي معبر عنه بالقيمة السوقية للأسهم نسبة إلى الناتج الداخلي الخام.

LC_{credit}_{it}: يمثل مؤشر القطاع المصرفي معبر عنه ب الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من بنوك الایداع والمؤسسات المالية الأخرى.

LD_{deposit}_{it}: يمثل مؤشر تطور القطاع المصرفي معبر عنه ب الائتمان البنكي نسبة إلى الودائع المصرفية.

LB_{bank}_{it}: يمثل مؤشر تطور القطاع المصرفي، ويمثل الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من بنوك الایداع.

LA_{asset}_{it}: أصول بنوك الایداع نسبة إلى الناتج الداخلي الخام (معبر عنها باللوغاريتم)
LA_{activity}_{it}: نشاط القطاع المالي كمؤشر التنمية المالية، و هو حاصل ضرب مؤشرين هما الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من بنوك الایداع وحجم التداول في السوق المالي المعبر عنه بالقيمة الإجمالية المتداولة في سوق الأوراق المالية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام.

LS_{size}_{it}: حجم القطاع المالي كمؤشر التنمية المالية، و هو حاصل جمع مؤشرين هما الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من بنوك الایداع ومؤشر السوق المالي المعبر عنه بالقيمة السوقية للأسهم نسبة إلى الناتج الداخلي الخام (Market Capitalization to GDP).

LS_{structure}_{it}: هيكل القطاع المالي كمؤشر للتنمية المالية، و يعبر عنه بحاصل قسمة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من بنوك الایداع على القيمة السوقية للأسهم نسبة إلى الناتج الداخلي الخام.

و للأخذ ببعض المتغيرات التي لها علاقة بالابتكار، أدرجنا، إضافة إلى مؤشر براءات الاختراع و مؤشرات التنمية المالية، المتغيرات التالية:

Education_{it}: نسبة الالتحاق بالتعليم العالي: وفقا للدراسة التي قام بها Wang 2006 فإن للتعليم العالي و كمية البحوث العلمية تأثير ايجابي و معنوي على الاستثمار في مجال البحث و التطوير، و على العكس من ذلك فإن Buesa و آخرون وجدوا ان التعليم غير معنوي احصائيا كمحدد لبراءات الاختراع.¹⁶

Governance_{it}: الحوكمة: تم استخدام متوسط المؤشرات العالمية للحوكمة المعدة من طرف البنك العالمي (محصور بين 2.5% و -2.5%): السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، و جودة التشريع و تطبيقها، سيادة القانون، المشاركة و المساءلة.

LGDPPCA_{it}: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، و قد أثبتت الدراسة التي قام بها Tietel 94 أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و نفقات البحث و التطوير كان لهما تأثير ايجابي على أنشطة الابتكار.

يعرض الجدول التالي المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة و مصادر البيانات.

الجدول رقم 1: متغيرات النماذج المستخدمة و مصادر البيانات:

متغيرات الدراسة	التعريف بالمتغيرات	المصدر
LPatent	إجمالي عدد البراءات الممنوحة	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
LGDPPCA	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عم 2011) معبر عنه باللوغاريتم.	مؤشرات التنمية العالمية (بيانات البنك العالمي)
Education	المعدل الاجمالي للالتحاق بالتعليم العالي (%) من الشريحة العمرية ذات الصلة.	مؤشرات التنمية العالمية (بيانات البنك العالمي)
Governance	متوسط المؤشرات العالمية للحوكمة المعدة من طرف البنك العالمي : السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، وجود التشريعات و تطبيقها، سيادة القانون، المشاركة و المساءلة (محصور بين 2.5% و -2.5%)	المؤشرات العالمية للحوكمة
LBank	الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من بنوك الايداع (معبر عنه باللوغاريتم)	مؤشرات التنمية العالمية (بيانات البنك العالمي)

LCredit	الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من بنوك الايداع والمؤسسات المالية الأخرى (معبر عنه باللوغاريتم)	مؤشرات التنمية العالمية (بيانات البنك العالمي)
LDeposit	الائتمان البنكي نسبة إلى الودائع المصرفية (معبر عنه باللوغاريتم)	مؤشرات التنمية العالمية (بيانات البنك العالمي)
LAsset	أصول بنوك الايداع نسبة إلى الناتج الداخلي الخام (معبر عنها باللوغاريتم)	مؤشرات التنمية العالمية (بيانات البنك العالمي)
LStock	القيمة السوقية للأسهم نسبة إلى الناتج الداخلي الخام (معبر عنها باللوغاريتم)	مؤشرات التنمية العالمية (بيانات البنك العالمي)
LActivity	الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من بنوك الايداع x القيمة الإجمالية المتداولة في سوق الأوراق المالية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام (معبر عنه باللوغاريتم)	مؤشرات التنمية العالمية (بيانات البنك العالمي)
LStructure	الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من بنوك الايداع/ القيمة السوقية للأسهم نسبة إلى الناتج الداخلي الخام (معبر عنه باللوغاريتم)	مؤشرات التنمية العالمية (بيانات البنك العالمي)
LSize	الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من بنوك الايداع والقيمة السوقية للأسهم نسبة إلى الناتج الداخلي الخام (معبر عنه باللوغاريتم)	مؤشرات التنمية العالمية (بيانات البنك العالمي)

المصدر: من إعداد الباحثين.

4. مناقشة النتائج:

إن أول ما يجب القيام به بالنسبة لنماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البانل) هو اختبار فرضية التجانس التام (الثوابت و معلمات المتغيرات المفسرة متطابقة لجميع الوحدات) من عدمه للمعادلات محل الدراسة، ولتحديد النموذج المناسب استخدمنا اختبارين، الأول هو أسلوب الاختبار بين نموذج الانحدار المجمع (PRM) Pooled Regression Model ونموذج الآثار الثابتة (FEM) Fixed Effects Model، و الاختبار الثاني هو اختبار Hausman 78 للاختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج الآثار العشوائية (REM) Random Effects Model.¹⁷

1.4 الاختبار الأول: الاختبار بين نموذج الانحدار المجمع (PRM) ونموذج الآثار الثابتة (FEM).

لإجراء هذه الخطوة استخدمنا اختبار F المقيد الذي يأخذ الصيغة التالية:¹⁸

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/(N-1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(NT-N-K)}$$

حيث أن:

K: عدد المعلمات المقدرة.

R_{FEM}^2 : معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

R_{PM}^2 : معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار المجمع.

ويعتبر نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم في حالة إذا ما كانت قيمة F المحسوبة أكبر أو مساوية إلى القيمة الجدولية، أو إذا كانت القيمة الاحتمال أقل أو تساوي 0.05، وإذا تحققت هذه الحالة نلجأ إلى الاختبار الثاني القائم على اختبار Hausman 1976.

و باستخدام برنامج Eviews 8 حصلنا على النتيجة التالية:

الجدول رقم 2: نتائج الاختيار بين نموذج الانحدار المجمع (PRM) و نموذج الآثار الثابتة (FEM):

المعادلات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
F المحسوبة	9.5	9.2	9.2	9.33	9.2	8.26	8.85	8.98
F الجدولية	1.64	1.64	1.64	1.64	1.64	1.64	1.64	1.64

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

يتضح من الجدول أعلاه أن القيم المحسوبة لإحصائية فيشر المقيد لجميع المعادلات الثمانية أكبر من القيمة الجدولية $F_{19,220} = 1.64$ ، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم وهذا ما يدفعنا لإجراء اختبار Hausman 78 للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج الآثار العشوائية (RandomEffects Model (REM)).

2.4. الاختبار الثاني: اختبار Hausman 1978 للاختيار بين نموذج الآثار العشوائية (REM) و نموذج الآثار الثابتة (FEM).

نستخدم اختبار Hausman 1978 لاختيار أي النموذج أفضل من بين نماذج التأثيرات الثابتة و نماذج التأثيرات العشوائية.

يقوم هذا النموذج على اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: E(\alpha_i/x_i) = 0$$

$$H_1: E(\alpha_i/x_i) \neq 0$$

H_0 : هي فرضية العدم الدالة على عدم وجود ارتباط بين الآثار الثابتة للدولة و المتغيرات المستقلة في النموذج محل التقدير، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

H_1 : هي الفرضية البديلة الدالة على وجود ارتباط بين الأثر الثابتة للدولة و المتغيرات المستقلة في النموذج محل التقدير، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى OLS. يقوم اختبار Hausman على اختبار (X^2) الذي يعتمد على احصائية Wald¹⁹ و التي يمكن الحصول عليها من خلال الصيغة التالية:

$$H = X^2(k) = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' [var(\hat{\beta}_{FEM}) - var(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})$$

حيث أن:

$var(\hat{\beta}_{REM})$: مصفوفة التباين و التباين المشترك لمعاملات نموذج التأثيرات العشوائية.

$var(\hat{\beta}_{FEM})$: مصفوفة التباين و التباين المشترك لمعاملات نموذج التأثيرات الثابتة.

يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة الدالة على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل، إذا تبين أن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار كاي تربيع (X^2) أكبر من القيمة الجدولية (أو إذا كانت قيمة p لإحصائية الاختبار أقل من 0.05).

و باستخدام برنامج Eviews 8 تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: نتائج اختبار Hausman:

المعادلات	قيمة احصائية كاي تربيع Chi-square-statistic	P. Value	القرار
المعادلة (1)	3.41	0.4917	قبول الفرضية H_0
المعادلة (2)	3.34	0.5024	قبول الفرضية H_0
المعادلة (3)	3.67	0.452	قبول الفرضية H_0
المعادلة (4)	3.25	0.5176	قبول الفرضية H_0
المعادلة (5)	3.44	0.4872	قبول الفرضية H_0
المعادلة (6)	5.18	0.269	قبول الفرضية H_0
المعادلة (7)	3.39	0.4152	قبول الفرضية H_0
المعادلة (8)	3.95	0.413	قبول الفرضية H_0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 8

تشير نتائج الجدول رقم (3) إلى انخفاض القيمة الاحصائية (X^2) عن القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 95% وعند درجة حرية 4، و إلى أن قيمة p لإحصائية الاختبار أكبر من 0.05، و عليه يتم قبول الفرضية العدمية الدالة علأن النموذج الأفضل الذي ينبغي اختياره هو نموذج التأثيرات العشوائية.

3.4. تقدير نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS:
الجدول رقم 4: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لفحص تأثير تطور السوق المالي على الأنشطة المتعلقة بالابتكار:

المتغير التابع Pa_{it}	المعادلة (1)
الثابت	0.86 (0.89)
$Education_{it}$	0.004** (2.45)
$Governance_{it}$	-0.06 (-0.47)
$LGDP_{PCA_{it}}$	0.51** (2.06)
$LStock_{it}$	0.02 (0.28)
R^2	0.21

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 8

يبين الجدول أعلاه نتائج العلاقة بين تطور الأسواق المالية و عدد براءات الاختراع، و قد استخدمنا كما ورد في المعادلة (1) القيمة السوقية للأسهم نسبة إلى الناتج الداخلي الخام للتعبير عن تطور السوق المالي. وتشير النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير نموذج التأثيرات العشوائية أن معامل القيمة السوقية للأسهم نسبة إلى الناتج الداخلي الخام لا يختلف معنويًا عن الصفر، وهذا يعني أن تطور الأسواق المالية لا يفسر الاختلافات في عدد براءات الاختراع الممنوحة، أي أن الأسواق المالية لا تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الأنشطة المتعلقة بالابتكار في الدول النامية.

وتشير النتائج إلى أن معامل نسبة الالتحاق بالتعليم العالي يختلف جوهريًا عن الصفر مما يعني أن ارتفاع هذه النسبة له تأثير إيجابي و معنوي على الابتكار إلا أنه ضعيف؛ كما أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يلعب دورًا حيويًا في زيادة عدد براءات الاختراع الممنوحة، و ذلك قد يرجع إلى أن زيادة الدخل الفردي قد تشجع على زيادة الطلب على المنتجات المبتكرة و هذا ما قد يحفز المؤسسات على الابتكار من أجل كسب ميزة تنافسية، و هذا ما أشار إليه كل من Teitel 1994, Romer 1994, Babosa and Faria 2011.

الجدول رقم 5: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لفحص تأثير تطور القطاع المصرفي على الأنشطة المتعلقة بالابتكار:

المتغير التابع Pa_{it}	المعادلة (2)	المعادلة (3)	المعادلة (4)	المعادلة (5)
الثابت	-0.84 (-0.61)	0.65 (0.63)	-1.24 (-0.85)	-0.6 (-0.43)
$Education_{it}$	0.44** (2.13)	0.004** (2.03)	0.005** (2.83)	0.005** (2.41)
$Governance_{it}$	-0.18 (-1.37)	-0.06 (-0.47)	-0.18 (-0.36)	-0.15 (-1.12)
$LGDP_{PCA_{it}}$	0.77** (2.29)	0.49** (1.99)	0.82** (2.42)	0.75** (2.23)
$LCredit_{it}$	0.38** (2.25)			
$LDeposit_{it}$		0.16 (0.74)		
$LBank_{it}$				0.27 (1.52)
$LAsset_{it}$			0.44** (2.09)	
R^2	0.24	0.26	0.14	0.23

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 8 Eviews

يبين الجدول أعلاه نتائج العلاقة بين تطور القطاع المصرفي و عدد براءات الاختراع، و قد استخدمنا كما ورد في المعادلات (2)، (3)، (4) و (5) أربعة مؤشرات شائعة الاستخدام للتعبير عن تطور القطاع المصرفي. وتشير هذه النتائج إلى أن كل من حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من بنوك الایداع و المؤسسات المالية الأخرى و مجموع أصول بنوك الایداع كان لهما تأثير إيجابي و معنوي على عدد براءات الاختراع الممنوحة ؛ مما يعني أن تطور القطاع المصرفي يلعب دورا هاما في تعزيز طلبات براءات الاختراع في الدول النامية. و يتفق هذا مع دراسات كل من Aghion and al 2005, Aghion and Howit 2009, Maskus and al 2012 الفائزة بأن القطاع المصرفي مختص في توفير رأس المال لتمويل الأنشطة الابتكارية المحفوفة بالمخاطر نظرا لخبرة البنوك و المؤسسات المالية في التخفيف من المخاطر.

الجدول رقم 6: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لفحص تأثير التنمية المالية على الأنشطة المتعلقة بالابتكار:

المتغير التابع Pa_{it}	المعادلة (6)	المعادلة (7)	المعادلة (8)
الثابت	0.64 (0.67)	0.32 (-0.23)	0.64 (-0.23)
$Education_{it}$	0.003 (2.18)**	0.005 (2.63)**	0.004 (2.51)**
$Governance_{it}$	-0.07 (-0.63)	-0.13 (-0.98)	-0.04 (-0.34)
$LGDP_{PCA_{it}}$	0.53** (2.21)	0.72** (2.09)	0.59** (2.4)
$LActivity_{it}$	0.07** (2.49)		
$LSize_{it}$		0.16 (1.01)	
$LStructure_{it}$			-0.06** (-2.05)
R^2	0.23	0.22	0.25

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 8

يبين الجدول أعلاه نتائج العلاقة بين عدد براءات الاختراع الممنوحة والتنمية المالية الشاملة (القطاع المصرفي و الأسواق المالية) المقاسة بحجم القطاع المالي، نشاط القطاع المالي و هيكل القطاع المالي كما هو وارد في المعادلات (6)، (7) و (8). وتشير هذه النتائج إلى أن هيكل ونشاط القطاع المالي يرتبطان ارتباطاً موجباً و معنوياً بعدد براءات الاختراع الممنوحة، و هذا يؤكد أهمية التنمية المالية الشاملة بالنسبة للأنشطة الابتكارية في الدول النامية؛ غير أن حجم القطاع المالي لا يفسر الاختلافات بين البلدان في عدد براءات الاختراع الممنوحة.

5. خاتمة:

يعد الوجود المشترك لكل من أسواق الائتمان والأسواق المالية أمراً ضرورياً لخلق نظام مالي تمويلي ملائم في دعم الأنشطة الابتكارية، إلا أنها قد تلعب أدواراً مختلفة في ذلك. وقد أفضت النتائج في هذا السياق إلى وجود ارتباط إيجابي بين تطور القطاع المصرفي و عدد براءات الاختراع الممنوحة، وهذا ما يدل على أن للقطاع المصرفي أهمية كبيرة في توجيه الأموال لتحفيز الأنشطة الابتكارية في الدول النامية؛ بينما تطور الأسواق المالية لا يلعب دوراً مهماً في تعزيز الأنشطة المتعلقة بالابتكار في الدول النامية.

إضافة إلى ذلك أظهرت نتائج الدراسة أن هيكل ونشاط القطاع المالي يرتبطان بشكل إيجابي بعدد براءات الاختراع الممنوحة، وهذا يؤكد أهمية التنمية المالية الشاملة بالنسبة للأنشطة الابتكارية في الدول النامية؛ في حين أن حجم القطاع المالي لم يفسر الاختلافات بين البلدان في عدد براءات الاختراع الممنوحة.

وقد كان لارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام دوراً حيوياً في زيادة عدد براءات الاختراع الممنوحة في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى حقيقة مفادها أن زيادة الدخل الفردي قد تشجع على زيادة الطلب على المنتجات المبتكرة وهذا ما قد يحفز المؤسسات على الابتكار من أجل كسب ميزة تنافسية. وما يثير الاهتمام أن نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في الدول النامية كان لها دوراً محتشماً في تعزيز الابتكار، أي عكس ما توصلت إليه مختلف الدراسات التي تم إجراؤها على الدول المتقدمة والدول الآسيوية.

انطلاقاً من النتائج المشار إليها يستوجب على الدول النامية العمل أكثر لتوجيه الأسواق المالية، إلى جانب القطاع المصرفي، نحو تشجيع الأنشطة الابتكارية لخلق نظام مالي تمويلي ملائم يعمل بشكل جيد لتوفير مختلف أشكال التمويل الخارجي لتحفيز النمو والحفاظ على بقاء الابتكار في المؤسسات؛ كما يتعين على هذه الدول العمل أكثر على تشجيع عمليات البحث والتطوير وإدراج الجامعات والمعاهد بصفة أكثر في الأنشطة الابتكارية.

الهوامش والمراجع:

- ¹ Po-Hsuan Hsu, XuanTian, Yan Xu, "Financial development and innovation: Cross-country evidence", Journal of Financial Economics 2010, pp116-135.
- ² مارك دودجسون، ديفيد جان، الابتكار، ترجمة زينب عاطف سيد، مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى 2014، ص ص 28-30.
- ³ Po-Hsuan Hsu, XuanTian, Yan Xu, "Financial development and innovation: Cross-country evidence", Journal of Financial Economics, 2013, vol. 112, issue 1, pp116-135.
- ⁴ L.Tee, S. Low, S. Kew, N. Ghazali, "Financial Development and Innovation activity: Evidence from selected east Asian countries", Prague economic papers, 2, 2014, pp 162-180.
- ⁵ L.Tee, S. Low, S. Kew, N. Ghazali, op cit, pp 162-180.
- ⁶ Po-Hsuan Hsu, XuanTian, Yan Xu, pp116-135.
- ⁷ K. E Maskus, R. Neumann, T. Seidel, "How National and International Financial Development Affect Industrial R&D", European Economic Review 56: 2011, pp72-83.
- ⁸ L.Tee, S. Low, S. Kew, N. Ghazali, op cit, pp 162-180.
- ⁹ L.Tee, S. Low, S. Kew, N. Ghazali, op cit, pp 162-180.
- ¹⁰ Po-Hsuan Hsu, XuanTian, Yan Xu, op cit, pp116-135.
- ¹¹ Po-Hsuan Hsu, XuanTian, Yan Xu, op cit, pp116-135.
- ¹² K. E Maskus, R. Neumann, T. Seidel, op cit, pp72-83.
- ¹³ Nikos Varsakelis, "Education, political institutions and innovation activity: A cross country empirical investigation", Research policy, 2006, vol35, issue 7, pp1083-1090.
- ¹⁴ L.Tee, S. Low, S. Kew, N. Ghazali, op cit, pp 162-180.
- ¹⁵ A. Hanley, W-H Liu, A. Vaona, "Financial Development and Innovation in China: Evidence from the Provincial Data", Kiel Working Paper No. 1673| January 2011, pp1-33.
- ¹⁶ L.Tee, S. Low, S. Kew, N. Ghazali, op cit, pp 162-180.
- ¹⁷ زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، 2012، ص ص 266-285.
- ¹⁸ W. H. Greene, Econometric Analysis, Fifth Edition, Prentice Hall 2002, p 289.
- ¹⁹ W. H. Greene, op cit, p 302.

تحليل جاذبية قطاع السياحة كبديل للنفط في إستراتيجية التنمية

دراسة تجارب الدول العربية

باستخدام نماذج بانيل (البيانات المقطعية)

Analysis of the attractiveness of the tourism sector as an alternative to oil in the development strategy: Study of the experiences of Arab countries

Using Pannel Models

تاريخ الاستلام: 2018/02/01

تاريخ قبول النشر: 2018/02/27

بودية سعاد *

د.دواح بلقاسم **

طالبة دكتوراه

أستاذ محاضر (أ)

جامعة مستغانم- الجزائر

جامعة مستغانم- الجزائر

ملخص:

لقد انشغل العديد من الباحثين في إشكالية التطوير السياحي خاصة في الدول النامية، منها الجزائر التي تزخر بمقومات سياحية هامة لكنها تعاني من صعوبة تسويق مواردها داخليا و خارجيا وبالتالي عدم القدرة على جذب السياح .

تهتم هذه الورقة البحثية بدراسة تحليلية لمختلف عناصر جاذبية السياحة وكذا عوامل اختيار مناطق الجذب السياحي إضافة إلى دراسة العلاقة بين عدد السياح والليالي مع الإيرادات السياحية لخمسة دول سياحية المتمثلة في تونس، المغرب مصر، الأردن والجزائر.

يهدف محاولة إيجاد التقارب بين هذه الدول من خلال تحليل الإيرادات السياحية والتباعد المسجل.

الكلمات المفتاحية : السياحة، الجاذبية السياحية، الطلب السياحي، العرض السياحي، معطيات بانيل .

Abstract:

Many researchers have been preoccupied with development of tourism problem, especially in developing world countries. Algeria is one of those countries

* e-mail : boudia.souad@yahoo.fr ** e-mail: Kacemdouah1@yahoo.fr

that are rich in tourist resources but suffer from problem failure to market their resources internally and externally, causing the region inability to attract tourists.

This paper deals with the analytical analysis of the various elements of the attractiveness of tourism, as well as the factors of choosing the areas of attractiveness tourism and the study of the relationship between the number of tourists and nights with the tourism incomes in five tourist countries(Tunisia Morocco; Egypt Jordan and Algeria) ,which was intended to try to find a convergence between countries' tourism revenues and their spacing.

Keywords: tourism, tourism attraction, tourist demand, tourist offer, panel data.

مقدمة :

حظي موضوع جاذبية السياحة اهتماما كبيرا من قبل الحكومات والمختصين في معظم دول العالم متقدمة كانت أو نامية، إذ أثبتت التجارب أن السياحة دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية باعتبارها مصدر من مصادر الدخل القومي لهذه المجتمعات، ومصدر اكتساب العملات الأجنبية وذلك بما ينفقه السائح على السلع والخدمات من هذه العملات ولا ينكر أن العملات الصعبة خصوصا في الدول النامية كمصر وتونس والمغرب تمكن البلد من استيراد المنتجات، وتستند العملة المحلية ما يؤدي إلى التقليل من التضخم وغلاء المعيشة. كما تعد جاذبية السياحة موردا هاما هادفا لتنمية وترقية المنتج السياحي في إطار التنمية السياحية المستدامة ليصبح موردا مستداما تستفيد منه الأجيال المتعاقبة¹، كما تعد جاذبية السياحة موردا هاما هادفا لتنمية وترقية المنتج السياحي في إطار التنمية السياحية المستدامة ليصبح موردا مستداما تستفيد منه الأجيال المتعاقبة، إذ أصبحت بديل مقترح لتنمية الاقتصاديات، فهي تعتمد على موارد طبيعية كالآثار، الماء، الهواء، الطاقة الأرض والمعادن².

الجزائر واحدة من تلك الدول النامية التي تصبوا للارتقاء بالسياحة، إذ رغم الجهود الكثيرة التي بذلتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لتصبح وجهة سياحية دولية تبعها لما تتوفر فيها من طاقات سياحية لا نظيرة لها تتزاج فيها المكونات الجغرافية والتاريخية والطبيعية لتشكل مقاصد جذابة ينشدها السائح، تؤهلها لتكون من أوائل الدول السياحية في العالم إلا أن رغم ذلك تبقى بعيدة عن مراكز الدول الأخرى، كونها لا تستغل قدراتها أحسن استغلال في ظل اندماج الأسواق العالمية وزيادة المنافسة .

من هنا تأتي أهمية موضوع بحثنا وخاصة تطبيقاتنا على المستوى السياحي العربي حيث سيتم دراسة الموضوع من خلال النقاط التالية:-

أولاً: مفاهيم حول الجاذبية السياحية،

ثانياً: تقدير نماذج بانيل لبعض الدول العربية - مصر، المغرب، تونس، الجزائر والأردن.

ثالثاً: الاستنتاجات والاقتراحات.

أهداف البحث:-

- 1- التعريف بمفاهيم الجاذبية السياحية.
- 2- دراسة عناصر الجذب السياحي التي تمثل المصدر الرئيسي للطلب السياحي .
- 3- دفع أصحاب القرارات في الهيئات السياحية العربية لتقييم السوق بحكمة والوقوف على أهم التجارب الناجحة لبعض الدول لتحديد إستراتيجيات محكمة بما يتناسب مع الظروف الجغرافية، الاجتماعية و خاصة التمويلية .
- 4- دراسة تأثير الأزمات والاضطرابات في زيادة الإيرادات السياحية لكل من الجزائر، تونس، مصر، المغرب والأردن.

الإشكالية:

ما هي طبيعة المعوقات التي جعلت القطاع السياحي الجزائري يحتل المراتب الأخيرة رغم توفرها على مقومات النجاح وتقارب الإمكانيات بين هذه الدول مصر تونس والمغرب ؟
من السؤال الجوهرى يمكن طرح التساؤلات التالية:

- 1- ما هي عوامل اختيار مناطق الجذب السياحي؟
- 2- أين يكمن تأثير الأزمات في زيادة الإيرادات السياحية لكل من الجزائر، تونس، مصر، المغرب والأردن؟

فرضيات:

الفرضية الأساسية: إن توفر وشمولية المعلومات والبيانات الخاصة بمناطق الجذب السياحي الذي يعتبر أحد الأعمدة التخطيطية يؤدي إلى رفع مستوى تفعيل توجهات الاستثمارات السياحية
الفرضية الفرعية: أغلب القيادات الإدارية في منظمات السياحة الجزائرية غير مؤهلة تقنياً ومهنيّاً للتعامل مع عناصر الجذب السياحي.

الدراسات السابقة: من أهم الأبحاث التي تناولت دراستنا نذكر:

خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر 2003_2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، إذ أبرز أهم مؤشرات السياحة، وأهميتها الاقتصادية في الجزائر، وآفاق هذه الصناعة في ظل التغيرات

العالمية بالاستناد إلى بعض التجارب السياحية للعديد من الدول العربية وتوصل إلى مختلف النتائج المتمثلة في تهميش هذا القطاع بالرغم من وجود مختلف المقومات السياحية التي تزخر بها البلاد .

عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر _ الإمكانيات والمعوقات (2000_2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية 2025، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3 (2012 _ 2013) من نتائجها : مساهمة السياحة بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية من حيث زيادة حجم الدخل بالعملة الأجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات، وتخفيف حجم البطالة، بالإضافة إلى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من الدول، كما تطرأ إلى بعض تجارب السياحة لكل من تونس و مصر والمغرب ما ترك لديها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية من آثار ايجابية وإبراز أن القطاع السياحي في الجزائر لا يزال ضعيفا، ولم يحقق أهدافه المبرمجة رغم توفر المقومات بشتى أنواعها .

أسلوب البحث:اعتمدنا الأسلوب الوصفي والتحليلي والقياسي في بحثنا من خلال ما متاح من كتب ودراسات متخصصة لتغطية الجانب النظري وعلى تحليل القياسي لقياس العلاقة بين عدد الليالي السياحية لعدد السياح و الايرادات السياحية بالاعتماد على نماذج بانيل لبيانات الخاصة بالمتغيرات السياحية والاقتصادية في حالة الدول العربية .

أولاً: مفاهيم حول الجاذبية السياحية، وعوامل الجذب السياحي

سهلت أفكار التخطيط السياحي لفهم مناطق الجذب للموقع السياحي، الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد قوة الموقع حيث أن كل منطقة مهما كانت الإمكانيات الجغرافية والإنسانية تلعب دورا في نظرية الجذب السياحي الذي يحدّد مكانته في السوق، و ذلك بتعدد العرض السياحي الملائم لها.

1- مفهوم جاذبية المنطقة السياحية :

1-1 تعريف الجاذبية السياحية :

جاذبية السياحة للمنطقة تتمثل في القدرة على جذب السياح للمنشآت السياحية في مكان معين، للتنقل على المستوى المحلي والدولي³، يشتمل النظام السياحي على ثلاث عناصر أساسية والتي بدونها يصبح هذا النظام غامضا، أولها العنصر الديناميكي المتحرك الإنسان، أي السائح، والعنصر الثابت المتمثل في المكان أي الموقع السياحي، أما العنصر الثالث فهو طرق النقل أو وسائل الربط بين السائح(الإنسان)و المكان⁴:

لا يوجد تعريف متفق عليه يشمل جميع أصناف الجذب السياحي الطبيعية، الاجتماعية والحضرية، إلا أنه يمكن ذكر أهمها فالمجلس السياحي الاسكتلندي يرى أن الجاذبية السياحية بمناطق القصد السياحي، لها عمر محدّد (دورة حياة المنتج)، الغرض الأساسي لاكتشافها أو خلقها هو زيادة متعة الفرد و بهجته أو زيادة ثقافته، وإدراكه، أما "ميديلتون" يرى أنها مواقع سياحية معروفة اشتهرت بتصميمها الفريد والمميز، يديرها جهاز إداري متخصص والهدف من وجودها زيادة ومتعة وثقافة الفرد.

2-1- تعريف المنطقة السياحية الجذابة:

المنطقة السياحية تتمثل في المكان الجغرافي الذي يعرض المنتج السياحي، أي توفير مستوى الخدمات المقدمة لمختلف النشاطات لحاجات ورغبات مختلف السياح (Franke, 2002)⁵.

3-1- عوامل اختيار مناطق الجذب السياحية:

تتميز منطقة الجذب السياحي بكونها متجانسة بصفاتها الطبيعية إذ تشتمل على خدمات و تسهيلات مكملية للعرض السياحي كما تعد المنطقة الركيزة الأساسية للسوق السياحي الجذاب، من هنا يتعين لنا النظر إلى ما يلي:

1-3-1 النقل والمواصلات: إن مساهمة تحسين أداء المواصلات والتقدم التكنولوجي يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور الجذب السياحي إذ لا تصبح المنطقة أكثر جذبا للسائح طالما لا تتوفر فيها إمكانية الوصول للمقصد السياحي في حين أن تسهيلات النقل والمواصلات ساعدت على خلق مراكز سياحية خلقا جديدا⁶.

2-3-1 الموقع والتكاليف: تلعب الاختلافات المكانية الدور الرئيسي لانتقال السائح من موطنه الأصلي إلى مختلف هذه المناطق، فكلما كان الموقع قريبا من مصادر ورود السياح بحيث يمكن الوصول إليه بسرعة و بتكاليف قليلة كلما كانت درجة الجاذبية كبيرة ومن أمثلتها بلدان المغرب العربي ودول جنوب أوروبا إذ يجتذبان أكبر عدد من السياح وذلك لقرب المنطقة⁷.

3-3-1 السلام والأمن: تزدهر السياحة في مناخ تشرق فيه أشعة الأمن والسلام إذ تعد الشرطان أساسيان لعلو ونجاح منطقة الجذب ومن مضاداتها عدم الارتياح سياسيا وأمنيا فتوتر الأوضاع السياسية في أية منطقة في العالم ترخي بظلالها السلبية على الجذب السياحي بشقيه الداخلي و الدولي⁸، يعتبر المناخ السياحي معيارا للجاذبية السياحية، ويشمل مجموعة من المنتجات والخدمات السياحية، يقوم بها الأفراد التي تقوم بالتأمين في الاستقبال مقر الإقامة في جواأمان، ففي إيران مثلا توجد شرطة خاصة لحماية المسافرين الأجانب خاصة في منطقة طهران، كما يتوفر في الجزائر الأمن في الفنادق الكبرى لتأمين السياح⁹.

4-3-1 الحالة التعليمية: يعتبر التعليم الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية و السياسية كما أنه وسيلة للاستغلال و الدعم الأمثل للمقومات المتاحة. مما لا شك فيه بأنه أكبر مؤثر على النشاط السياحي في المنطقة، حيث ينعكس ذلك على طريقة التعامل و التفاهم مع السائح و درجة الوعي حول أهمية النشاط السياحي كمورد اقتصادي هام جدا لتأمين السياح¹⁰.

4-1- تحليل سوق جاذبية السياحة:

إن سوق جاذبية السياحة للمقومات السياحية التي تمنح لكل دولة نوعا من التفرد و التميز عن بقية البلدان¹¹. غير أن هناك دول لا تمتلك إلا على عددا قليلا من مقومات الجذب السياحي لذلك يعتمد النشاط السياحي فيها على العنصر البشري الذي يمثل أهم مقوم نجاح العملية التسويقية التي تلعب دورا مهما في اتجاه الطلب إلى المقصد السياحي¹²، في ظل نمو الحركة الجديدة للسوق السياحية سيتم تحليل سوق جاذبية السياحة من خلال الطلب السياحي و العرض السياحي

1- السوق السياحية الجذابة:

السوق السياحية هو المكان الذي يلتقي البائع صاحب العرض و المشتري صاحب الطلب المتمثل في مجموعة من المشتريين الحاليين و المرتقبين التي تهدف إلى إثارته و تنشيطه جميع الدول السياحية من مختلف دول العالم و الذين لهم القدرة و الرغبة على الشراء و الذين يمكن خدمتهم و إشباعهم من جانب الدول المستقبلة للسائحين¹³، كما تتميز السوق السياحية بوجود شخصيات الذين يعتبرون منتجين و مستهلكين للسلعة السياحية الذي يحدداهما العرض و الطلب.

2-1 الطلب السياحي:

هو الطلب الكلي للمشتريين الحاليين و المرتقبين المقبلين على شراء منتج سياحي أو زيارة منطقة أو دولة سياحية بذاتها¹⁴، كما تشتمل سوق الطلب السياحي على وجود منتج سياحي قد يكون طبيعيا أو من صنع الإنسان الذي له القدرة على الجذب السياحي، و يتمتع بوجود خدمات و تسهيلات و أنشطة سياحية مختلفة تجعلها تزيد من مكوث أو تكرار زيارة السائح¹⁵، وبالتالي فالطلب السياحي يتكون من مزيج متداخل من العناصر المختلفة كالرغبات الإنسانية و الحاجات و الميل، المتواجدة لدى الدول المستقبلة للسائحين¹⁶.

1-2-1 العوامل المؤثرة على زيادة الطلب السياحي (الجذب السياحي): يمكن تلخيصها كالآتي¹⁷:

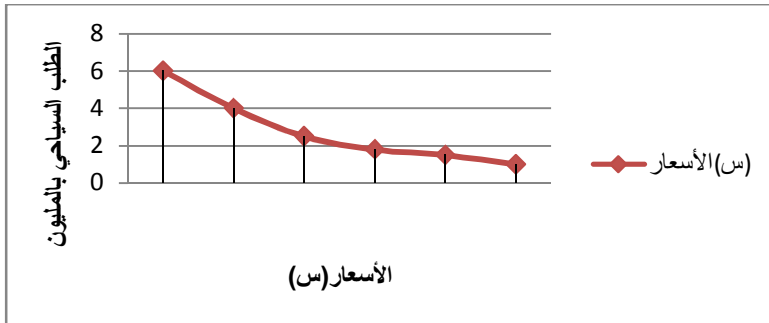
- التقدم العلمي و التكنولوجي الكبير أدى إلى التقدم في وسائل النقل
- ارتفاع مستوى المعيشة و زيادة الدخل يعد من أهم العوامل البشرية المؤثرة في صناعة السياحة في الكثير من دول العالم و تأثيره المباشر في تحديد مستوى الطلب العالمي.
- ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول المصدرة للسياح هو ما يؤكد الحقيقة الارتباط الطردي بين مستويات الدخل و الإقبال على السفر.

- التقدم الكبير في مجال المعلومات والاتصالات أدى إلى تحقيق الاتصال الكبير والسريع بين الدول المصدرة والمستقبلية للسائحين .
- اهتمام كثير من الدول السياحية بمقوماتها الطبيعية والصناعية وخدماتها السياحية بالشكل الذي أدى إلى زيادة إقبال السياح لزيارتها والاستمتاع بمغرياتها السياحية.
- الوضع الاقتصادي الجيد والسياسي يساهم في زيادة جاذبية السياحة المتمثلة في الرحلات الداخلية والخارجية.

2-2-1 مرونة الطلب السياحي: تعبر مرونة الطلب على مدى تأثير تغيير قيمة ظاهرة في تغيير قيمة الظاهرة الأخرى¹⁸ ، حيث أن قابلية تغيير مرونة الطلب السياحي يكون تابعا للمؤثرات المختلفة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، السائدة في السوق السياحي الداخلي والخارجي وبالتالي عندما تكون لدينا ظاهرتين مرتبطتين فإن المرونة تعبر عن مدى التأثير النسبي للسعر في تغيير الكمية المطلوبة، كما تعرف مرونة الطلب السعري على أنه (مقدار استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر)¹⁹.

الظروف الاقتصادية السائدة في الدول المستقبلية للسياح والتي لها علاقة بتغير أسعار الخدمات السياحية ، تؤثر في مرونة الطلب السياحي ، إذ كلما انخفضت الأسعار لمختلف المنتجات السياحية ارتفع الطلب السياحي عليها والعكس صحيح أي كلما ارتفعت أسعار المنتجات السياحية يكون الانخفاض في الطلب السياحي²⁰ ، التي يمكن توضيحه في المنحنى التالي :

المنحنى رقم (2-9) : العلاقة بين الطلب السياحي والأسعار



المصدر: - صبري عبد السميع ، التسويق السياحي الفندق-أسس علمية وتجارب عربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2007، ص105
كما يمكن إيجاد مرونة الطلب السياحي (السعري) باستخدام العلاقة التالية²¹:

$$\text{معامل مرونة الطلب السعري} = \frac{\text{معدل التغير النسبي في الطلب}}{\text{معدل التغير النسبي في السعر}}$$

الظروف الاجتماعية المتمثل في ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول الرئيسية المصدرة للسياح وخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان هو ما يؤكد حقيقة الارتباط بين الإقبال على السفر ومستويات الدخول وامتلاك قطعة أرض أو مسكن وسيلة خاصة للنقل "السيارة" التي تلعب دورا هاما للتأثير في سهولة الحركة وقوة جذب الزائر²² إلى غير ذلك من السلع فتصبح درجة مرونة الطلب في هذه الحالة منخفضة مصاحبة معها ارتفاع الطلب السياحي والعكس صحيح ، كما يمكن حساب معامل مرونة الطلب السياحي (الداخلية) كالآتي بحسب بالطريقة الموالية²³ :

$$\text{معامل مرونة الطلب (الداخلية)} = \text{معدل التغير النسبي في الطلب} \div \text{معدل التغير النسبي في الدخل}$$

الدول المستقبلية للسياح يتوجب عليها دراسة مرونة الطلب في الدول المصدرة لها دراسة جيدة ، لمعرفة درجة الارتباط بين زيادة الأسعار وانخفاض الطلب ، وبين انخفاض الأسعار وارتفاع الطلب السياحي²⁴ ، في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية، غير أن يمكن الإشارة أن ليس كل دولة تقوم بخفض الأسعار لها إقبال كبير فحساسية الطلب السياحي شديدة نحو الظواهر الاقتصادية والمشكلات أمن واستقرار المنطقة المستقبلية للسياح ،يصبح المناخ غير ملائم للحركة السياحية مهما كانت المقومات المتوفرة لديها.

3-1 العرض السياحي:

يمثل العرض السياحي مختلف المغريات ومقومات الجذب السياحي الطبيعية والتاريخية ، والصناعية، المؤثرة على الأفراد لزيارة ذلك البلد دون غيره²⁵ ، كما يتمثل في كل ما تقدمه المنشآت السياحية للسياح الفعليين والمحتملين من خدمات ومستلزمات للذين لديهم حاجات ورغبات غير مشبعة ولديهم القدرة على الشراء بأسعار ثابتة نسبيا.

1-3-1 عوامل نجاح جاذبية الخدمة السياحية: يمل الاهتمام الكبير للخدمة السياحية تطويرا وفنا وصناعة لمواكبة الحركة السريعة لسوق العرض السياحي الوقوف على النقاط التالية:

- مدى تميز الخدمة.
- وضوح الخدمة السياحية
- ارتفاع مستوى الخدمة السياحية.
- مناسبة أسعار الخدمة .
- أسلوب تقدم الخدمة التي تكون من خلال تحليل البيئة التسويقية الداخلية والخارجية بتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات ومن ثم بناء الاستراتيجيات مثلى لزيادة جاذبية السياحة²⁶ ، أما نقاط الضعف للأسواق السياحية فتركز أساسا على عامل الأمن والاستقرار إضافة إلى ضعف مستوى الإدارة للمواقع السياحية مما يشكل

عاملا مضادا لجذب الاستثمارات السياحية ، ضعف البنية التحتية وعدم كفاية وتنوع المنشآت السياحية²⁷.

1-2-3 عدم مرونة العرض السياحي في المدى القصير: يظهر ذلك في عدم القدرة على تحويل الموارد المستخدمة في السياحة إلى استخدامات أخرى، أي لا يمكن تحويل مثلاً فندق إلى مطار في وقت قصير كما لا يمكن بناء منشآت سياحية جديدة في وقت قصير كذلك لأنها تحتاج إلى معدات ومكائن ومواقع وأيدي عاملة ماهرة²⁸.

ثانياً: تقدير نماذج بانيل لبعض الدول العربية: مصر، المغرب، تونس، الجزائر والأردن

استهدفت هذه الدراسة تقدير أثر عدد السياح وعدد الليالي في تغير الإيرادات السياحية لعينة لخمس دول خلال الفترة 1995-2013 ولتحقيق هذا، تم استخدام نماذج بانيل (البيانات الطولية)، ولهذا الغرض قمنا بتقدير النموذج الإجمالي pooled ومن تم تقدير النموذج ذو الأثر الثابت ونموذج ذو الأثر العشوائي ومن تم تحديد أي النماذج أحسن وجيد لدراسة العلاقة بين عدد الليالي للسياح والإيرادات السياحية .

1-3 تعريف متغيرات الدراسة:

من أجل بناء النموذج تم استخدام معادلة لوجاريتمي بين إيرادات السياحة كمتغير تابع و عدد الليالي وعدد السياح كمتغيرات مستقلة وتم استخدام النموذج التالي :

$$\ln y = b_0 + b_1 \ln x_{11} + b_2 \ln x_{22} + \varepsilon_t$$

$\ln y_{ti}$: اللوغاريتم الإيرادات الحقيقية للسياحة.

$\ln x_{11}$: اللوغاريتم عدد الليالي السياحية .

$\ln x_{22}$: اللوغاريتم عدد السياح .

2-3 تقدير النموذج الإجمالي pooled :

يتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية الذي يأخذ الشكل التالي :

$$y = b_0 + b_1 x_{11} + b_2 x_{22} + \varepsilon_t$$

جدول رقم (01): تقدير النموذج الإجمالي **pooled**

Method: Pooled Least Squares				
Date: 03/13/16 Time: 20:04				
Sample: 1995 2013				
Included observations: 19				
Cross-sections included: 5				
Total pool (unbalanced) observations: 93				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.907720	0.533750	-5.447715	0.0000
X1?	2.191599	0.125376	17.48028	0.0000
X2?	0.308076	0.065111	-4.731566	0.0000
R-squared	0.856730	Mean dependent var		9.290577
Adjusted R-squared	0.853546	S.D. dependent var		0.630000
S.E. of regression	0.241096	Akaike info criterion		0.024487
Sum squared resid	5.231474	Schwarz criterion		0.106184
Log likelihood	1.861365	Hannan-Quinn criter.		0.057474
F-statistic	269.0924	Durbin-Watson stat		0.677941
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews8

النموذج المتحصل عليه من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه :

$$\ln y = -2.90 + 2,19 \ln x_{11} + 0,30 \ln x_{21} + \varepsilon_t$$

الملاحظ أن : معالم النموذج لها معنوية إحصائية أي كل من عدد السياح و عدد الليالي يساهمان في تفسير الإيرادات الحقيقية للسياحة ، حيث كل زيادة في عدد الليالي السياحية ب1% يزيد في الإيرادات ب2,19% أما كل زيادة في عدد السياح بنسبة 1% يرفع من الإيرادات السياحية ب 0,30% ، إضافة إلى أن المتغيرين المستقلان يفسران حوالي 85,67% من التغير الحاصل في المتغير التابع و القيمة المتبقية و البالغة حوالي 14,33% تمثل تأثير متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج. كما أن الإحصائية F فيشر لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%

الدال على أن النموذج له دلالة إحصائية. رغم قبولنا لهذه النتائج إلا أنه لا يمكن اعتباره أحسن نموذج و عليه سنقوم بتقدير نماذج أخرى .

3-3 تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر الثابت باستعمال المتغيرات الادواتية (LSDV) :

1-3-3 تقدير باستعمال المتغيرات الادواتية (LSDV) :

يتم إدخال المتغيرات الصورية في الثابت و يأخذ الشكل التالي :

ثالثا: نتائج الدراسة كالتالي: جدول رقم (02):

Dependent Variable: LOGY				
Method: Panel Least Squares				
Date: 03/14/16 Time: 09:44				
Sample: 1995 2013				
Periods included: 19				
Cross-sections included: 5				
Total panel (unbalanced) observations: 93				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGX1	1.390205	0.151720	9.162963	0.0000
LOGX2	-0.048511	0.126433	-0.383689	0.7022
D1	0.053860	0.512088	0.105177	0.0165
D2	0.379806	0.568514	0.668068	0.0059
D3	0.738912	0.579538	1.275001	0.0057
D4	0.696148	0.532670	1.306903	0.0047
D5	0.628129	0.565900	1.109964	0.0001
R-squared	0.944549	Mean dependent var		9.290577
Adjusted R-squared	0.940680	S.D. dependent var		0.630000
S.E. of regression	0.153440	Akaike info criterion		-0.838725
Sum squared resid	2.024778	Schwarz criterion		-0.648099
Log likelihood	46.00071	Hannan-Quinn criter.		-0.761756
Durbin-Watson stat	1.444132			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews8

تبين نتائج تقدير النموذج الداخلي الموضح في جدول رقم (3-02) أن كل المتغيرات المستقلة، بما فيها المتغيرات الادواتية لها معنوية إحصائية إلا عدد الليالي ليس لها معنوية إحصائية غير موافقة للنظرية الاقتصادية.

- اختبار وجود الأثر الفردي:

من خلال النموذجين السابقين سيتم اختبار وجود الأثر الفردي استنادا على

الفرضية التالية :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : a_1 = a_1 = a_1 = \dots = a_N \\ H_1 : \exists a_i \neq a_j \end{array} \right.$$

اعتمادا على الإحصائية التالية :

$$F = \frac{SCR_{POOLED} - SCR_{LSDV} / (n - 1)}{1 - SCR_{LSDV} / (NT - N - K)}$$

$$F = 12.05$$

$$F_{(4,88)}^{0.05} = 2.45$$

بما أن فيشر المحسوبة أكبر من فيشر الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن النموذج ذو أثر فردي أي أن الأثر يختلف من دولة إلى أخرى .

1-2-4 تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر الثابت داخل الأفراد (WITHIN) :

يتم التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية على البيانات الممركزة والتي تأخذ

الشكل التالي :

$$y_{it} - \bar{y}_{i.} = b_1(x_{1it} - \bar{x}_{1i.}) + b_2(x_{2it} - \bar{x}_{2i.}) + (\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_{i.})$$

يتم تحديد الثابت من العلاقة التالية :

جدول رقم (03):

Dependent Variable: D(Y?)

Method: Pooled Least Squares

Date: 03/15/16 Time: 18:57

Sample (adjusted): 1996 2013

Included observations: 18 after adjustments

Cross-sections included: 5

Total pool (unbalanced) observations: 87

Period SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.031765	0.015285	2.078110	0.0409
D(X1?)	0.452116	0.583736	0.774522	0.0409
D(X2?)	0.296753	0.395357	0.750595	0.0551
Fixed Effects (Cross)				
_ALG--C	-0.005469			
_TUN--C	0.017582			
_EGIP--C	0.009524			
_ORD--C	-0.018016			
_MAR--C	0.004532			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.020699	Mean dependent var	0.027903	
Adjusted R-squared	0.052749	S.D. dependent var	0.160937	
S.E. of regression	0.165127	Akaike info criterion	-0.687164	
Sum squared resid	2.181357	Schwarz criterion	-0.488758	
Log likelihood	36.89165	Hannan-Quinn criter.	-0.607272	
F-statistic	0.281814	Durbin-Watson stat	2.718905	
Prob(F-statistic)	0.943982			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews8

إن التقدير بطريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الادواتية قد حسنت لنا نتائج المحصل علميا في التقدير الإجمالي حيث أن إشارة المتغيرات الخارجية موجبة، أي هناك علاقة طردية مع المتغيرة الداخلية و بالتالي توافق النظرية الاقتصادية، إلا أن عدد الليالي ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0,05، ممكن راجع إلى مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء التي سيتم معالجتها لاحقا. وأيضا حسب ما هو موضح بأن هناك اختلاف تأثير كل دولة في زيادة إيراداتها السياحية وهذا ما قد وضع أنفا في اختبار تأثير الأفراد أيضا.

- اختبار وجود ارتباط الأخطاء: يتم ذلك اعتمادا على الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \rho=0 \\ H_1: \rho>0 \end{array} \right. \quad DW = 1.473867 \text{ من خلال الاحصاءة دربن واتسن الموسعة نجد: } H_1: \rho>0$$

بما أن $DW < dL = 1,62$ فإنه يوجد ارتباط موجب

- التقدير في حالة وجود ارتباط الأخطاء: (cochrane-ortcutt) بما أن يوجد ارتباط الأخطاء موجب فيمكن التقدير مع الأخذ بعين الاعتبار ارتباط الأخطاء من النوع AR(1).

جدول رقم (04):

Dependent Variable : Y11				
Method : Panel Least Squares				
Date : 03/15/16 Time : 16:10				
Sample (adjusted) : 1996 2013				
Periods included : 18				
Cross-sections included : 5				
Total panel (balanced) observations : 90				
Convergence achieved after 10 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.114522	0.022589	-5.069749	0.0000
X11	1.254270	0.127965	9.801658	0.0000
X22	0.017504	0.018372	0.952801	0.0435
AR(1)	0.299594	0.106521	2.812522	0.0061
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.849779	Mean dependent var	-0.092055	
Adjusted R-squared	0.836955	S.D. dependent var	0.366859	
S.E. of regression	0.148133	Akaike info criterion	-0.896719	
Sum squared resid	1.799368	Schwarz criterion	-0.674514	
Log likelihood	48.35237	Hannan-Quinn criter.	-0.807113	
F-statistic	66.26595	Durbin-Watson stat	2.154601	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.30			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews8

بما أن : $dU < DW < 4 - dL$ هذا يعني أنه لا يوجد ارتباط بين الأخطاء

من خلال الجدول المتحصل عليه للتقدير نجد أن النتائج قد تحسنت فكل معالم النموذج لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0,05، حيث أن إشارة المتغيرات الخارجية موجبة، أي هناك علاقة طردية مع المتغيرة الداخلية وبالتالي توافق النظرية الاقتصادية.

جدول رقم (05): تقدير النموذج عن طريق المربعات الصغرى المعممة (MCG):

Dependent Variable: Y11				
Method: Generalized Linear Model (Quadratic Hill Climbing)				
Date: 03/14/16 Time: 09:11				
Sample: 1995 2013				
Included observations: 95				
Family: Normal				
Link: Identity				
Dispersion computed using Pearson Chi-Square				
Convergence achieved after 1 iteration				
Coefficient covariance computed using observed Hessian				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	-0.113586	0.028191	-4.029210	0.0001
X11	1.338183	0.152210	8.791708	0.0000
X22	0.003947	0.030641	0.128802	0.8975
Mean dependent var	-0.113586	S.D. dependent var		0.373249
Sum squared resid	6.945805	Log likelihood		-10.57575
Akaike info criterion	0.285805	Schwarz criterion		0.366454
Hannan-Quinn criter.	0.318393	Deviance		6.945805
Deviance statistic	0.075498	Restr. Deviance		13.09560
LR statistic	81.45653	Prob(LR statistic)		0.000000
Pearson SSR	6.945805	Pearson statistic		0.075498
Dispersion	0.075498			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews8

الملاحظ أن حسب نظرية Kruskal الواضح بان تقدير الداخلي و تقدير MCG أعطي نفس النتائج .

- تقدير النموذج الإجمالي ذي الأثر الثابت عن طريق الفرق الأول:

يأخذ الشكل التالي :

$$y_{it} - y_{it-1} = b_1(x_{1it} - x_{1it-1}) + b_2(x_{2it} - x_{2it-1}) + (\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1})$$

يحدد العلاقة وفق العلاقة التالية :

$$\hat{\varepsilon}_i = \bar{y}_i - b_k \bar{x}_{ki}.$$

جدول رقم (06) :

Dependent Variable: D(Y?)				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 03/15/16 Time: 18:57				
Sample (adjusted): 1996 2013				
Included observations: 18 after adjustments				
Cross-sections included: 5				
Total pool (unbalanced) observations: 87				
Period SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.031765	0.015285	2.078110	0.0409
D(X1?)	0.452116	0.583736	0.774522	0.0409
D(X2?)	0.296753	0.395357	0.750595	0.0551
Fixed Effects (Cross)				
_ALG--C	-0.005469			
_TUN--C	0.017582			
_EGIP--C	0.009524			
_ORD--C	-0.018016			
_MAR--C	0.004532			

Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.020699	Mean dependent var	0.027903
Adjusted R-squared	0.052749	S.D. dependent var	0.160937
S.E. of regression	0.165127	Akaike info criterion	-0.687164
Sum squared resid	2.181357	Schwarz criterion	-0.488758
Log likelihood	36.89165	Hannan-Quinn criter.	-0.607272
F-statistic	0.281814	Durbin-Watson stat	2.718905
Prob(F-statistic)	0.943982		

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews8

إن التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى عن طريق الفرق الأول أعطى أثر إيجابي لعدد السياح وكذا عدد الليالي على الإيرادات السياحية و الأثر الفردي الذي يختلف من دولة إلى أخرى و عليه فإن أحسن نموذج هو النموذج ذو الأثر الثابت و بالتالي فإن عدد الليالي و عدد السياح يفسران قيمة الإيرادات بنسبة 2%، وهي نسبة ضئيلة جدا . ولهذا سيتم تقدير نموذج ذي الأثر الثابت للأفراد و للزمن لاحقا.

- مصفوفة التباين والتباين المشترك لتقدير عن طريق الفرق الأول للمعالم :

	D(X1?)	D(X2?)
D(X1?)	0.161045	-0.075291
D(X2?)	-0.075291	0.075786

- إختبار HAUSMAN :
يتم باختبار الفرضية التالية :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \text{تقاربي و محدد جيدا} \\ H_1 : \text{ليس تقاربي و غير محدد جيدا} \end{array} \right.$$

بالاعتماد على الاحصاء التالية :

$$H = \frac{b_{def.pre} - b_{within}}{V(b_{within})} \div \frac{b_{def.prem} - b_{within}}{V(b_{def.prem})}$$

$$H = 0.566540022$$



$$K^2 = 5.99$$

بما أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة المجدولة هذا يعني أن النموذج تقاربي و محدد جيدا
والتقديرات المتحصل عليها غير متحيزة

-تقدير النموذج الإجمالي ذي الأثر الثابت الفردي-الزميني:
جدول رقم (07): النموذج الإجمالي ذي الأثر الثابت الفردي-الزميني

Dependent Variable: Y?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 03/15/16 Time: 19:07				
Sample: 1995 2013				
Included observations: 19				
Cross-sections included: 5				
Total pool (unbalanced) observations: 93				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.117445	1.530487	2.036898	0.0456
X1?	0.939899	0.274707	3.421459	0.0011
X2?	0.000417	0.127425	0.003273	0.9974
Fixed Effects (Cross)				
_ALG—C	-0.638853			
_TUN—C	0.054461			
_EGIP—C	0.328194			
_ORD—C	-0.168370			

_MAR—C	0.196750		
Fixed Effects (Period)			
1995—C	-0.112872		
1996—C	-0.068458		
1997—C	-0.120654		
1998—C	-0.097771		
1999—C	-0.098683		
2000—C	-0.109304		
2001—C	-0.101975		
2002—C	-0.137246		
2003—C	-0.100701		
2004—C	-0.078949		
2005—C	0.045918		
2006—C	0.062318		
2007—C	0.066834		
2008—C	0.122666		
2009—C	0.068819		
2010—C	0.056276		
2011—C	0.252267		
2012—C	0.041054		
2013—C	0.018989		
Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)			
Period fixed (dummy variables)			
R-squared	0.956929	Mean dependent var	9.290577
Adjusted R-squared	0.941728	S.D. dependent var	0.630000
S.E. of regression	0.152080	Akaike info criterion	-0.704283

Sum squared resid	1.572717	Schwarz criterion	-0.023477
Log likelihood	57.74917	Hannan-Quinn criter.	-0.429393
F-statistic	62.95003	Durbin-Watson stat	1.367046
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews8

إن التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية LSDV أعطى أثار إيجابية لعدد الليالي وعدد السياح على الإيرادات السياحية، وبفضل اختبار الأثر الفردي الجماعي لفيشرفان الأثر الفردي يختلف من دولة إلى أخرى ، وكذلك قد وضع لنا تأثير الكبير لأثر الزمن في تحديد الإيرادات (أي أن الظروف الأمنية التي سادت في سنة 2001- 2002 التي كانت من أهمها غزو العراق وتفجيرات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية هذا ما أثر على حركة السياح مما نتج عنه تراجع الإيرادات السياحية) ، ادن فان المتغيرات المفسرة لها قدرة تفسيرية جيدة نسبتها تقدر ب 95,69%، ادن رغم قبولنا لهذه النتائج إلا أنه لا يمكن أن يكون أحسن النماذج إلا بعد تقدير نموذج الأثر العشوائي.

جدول رقم (08): نماذج بانيل ذو الأثر العشوائي للأفراد

Dependent Variable: Y?				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 03/15/16 Time: 19:45				
Sample: 1995 2013				
Included observations: 19				
Cross-sections included: 5				
Total pool (unbalanced) observations: 93				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.210847	0.531460	0.396732	0.6925
X1?	1.466721	0.139553	10.51018	0.0000
X2?	0.078481	0.108073	0.726188	0.4696
Random Effects (Cross)				
_ALG—C	-0.406445			
_TUN—C	0.117507			
_EGIP—C	0.230249			
_ORD—C	-0.174893			
_MAR—C	0.118810			
Effects Specification			S.D.	Rho
Cross-section random			0.180483	0.5805
Idiosyncratic random			0.153440	0.4195
Weighted Statistics				
R-squared	0.758664	Mean dependent var	1.794290	
Adjusted R-squared	0.753300	S.D. dependent var	0.307496	
S.E. of regression	0.157819	Sum squared resid	2.241605	
F-statistic	141.4617	Durbin-Watson stat	1.325017	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Unweighted Statistics			
R-squared	0.798192	Mean dependent var	9.290577
Sum squared resid	7.368978	Durbin-Watson stat	0.403063

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews8

إن تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد قد وضع الأثر الكبير لكل دولة ، وكذا القدرة التفسيرية لنموذج بنسبة 75,86%

وبالتالي فإن الزمن له دورا في تحديد الإيرادات السياحية، إلا أن هذا الأثر عشوائي .
خاتمة :

يعتبر هذا البحث دراسة تطبيقية لمقارنة إيرادات السياحة لخمس دول عربية، وذلك من خلال إبراز- أهم المتغيرات الكمية والكيفية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، بعد أن تعرضنا لذلك، اتضح لنا أن المشاكل الاقتصادية والسياسية قد سيطرت على العرض السياحي خلال العشرية الأولى من الدراسة، بينما الأخيرة مصاحبا زيادة الطلب السياحي الذي يتضمن ظهور أنواع جديدة من العرض السياحي استجابة للتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذا الإعلام والتكنولوجيا غير المسبوقة لكل من مصر والمغرب وتونس، غير أن الجزائر رغم امتلاكها للعديد من المؤهلات السياحية، إلا أنها تعاني من مشكلة تسويق منتجاتها السياحية داخليا وخارجيا، لاسيما في غياب المجهودات المناسبة لتفعيل التسويق السياحي وتنشيط الحركة السياحية .

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأساسية: إن توفر وشمولية المعلومات والبيانات الخاصة بمناطق الجذب السياحي الذي يعتبر أحد الأعمدة التخطيطية يؤدي إلى رفع مستوى تفعيل توجهات الاستثمارات السياحية، فرضية صحيحة، حيث عدم وضوح خطط وسياسات السياحة الجزائرية وقلة الشفافية والرقابة تؤدي إلى ضعف قدرة الإنجاز للهياكل السياحية.

الفرضية الفرعية: أغلب القيادات الإدارية في منظمات السياحة الجزائرية غير مؤهلة تقنياً ومهنيّاً للتعامل مع عناصر الجذب السياحي، فرضية صحيحة، من غير الممكن تجسيد البنية التحتية لتطوير السياحة الجزائرية دون الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة السياحية بغياب إدارة مؤهلة وناجحة لمواجهة المخاطر والتهديدات.

الاستنتاجات والاقتراحات:

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى الاستنتاجات والاقتراحات التالية:

أولا/ الاستنتاجات:

- مساهمة جاذبية السياحة بشكل ايجابي في اقتصاديات العديد من الدول العربية بشكل أصبحت عاملا مهما في التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى الرفع من مستوى الرخاء الاقتصادي والإنساني؛
- عدم وضوح خطط وسياسات السياحة الجزائرية وقلة الشفافية والرقابة التي تؤدي إلى ضعف قدرة الإنجاز للهياكل السياحية رغم اعتماد الجزائر النموذج التنموي الجديد المبني على التنوع القطاعي بما فيه قطاع السياحة؛
- لا يمكن تجسيد البنية التحتية لتطوير السياحة الجزائرية دون الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة السياحية بغياب إدارة مؤهلة وناجحة لمواجهة المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها كل عناصر العرض والطلب السياحيين؛
- ضعف الثقافة السياحية في الجزائر وضعف السياحة الداخلية بسبب ارتفاع تكاليف السياحة مما يؤثر على جدوى العديد من المشاريع التي تؤدي إلى قلة كفاءة أداء المكاتب السياحية وبعض التصرفات الصادرة عن المهتمين بالتسيير والتنظيم والاهتمام بالسياحة الطاردة أكثر منها جاذبة.
- أثبتت النماذج المقطعية المدروسة أن عدد السياح يؤثر بالإيجاب الإيرادات السياحية وقد وضحت لنا أثر كل دولة فضلا على أثر الاضطرابات التي هزت الدول العربية في السياحة والعائدات من هذه النتائج، وبالتالي يمكن بناء نموذج انحدار مستقل للدول الأكثر التي لها قوة في القطاع السياحي.

ثانيا/ اقتراحات

- وضع برامج تفادي المخاطر لنشر الوعي الثقافي لمبادئ جاذبية السياحة على كل المستويات الإدارية العليا والوسطى والتنفيذية للمنظمات السياحية وغير السياحية من خلال إقامة ندوات وأيام دراسية ومؤتمرات على مستوى الكيان العربي للاستفادة وتبادل الخبرات.
- وضع دليل لحواجز ومؤهلات المنظمة السياحية الجزائرية والوقوف على أهم التجارب الناجحة التنموية لبعض الدول لتحديد إستراتيجيات محكمة بالاعتماد على طرق كمية وتحليلية يتم اختيار أفضلها لمواجهة المخاطر الحالية والمحتملة.
- تحديد سياسات جديدة مرتبطة بتطبيق إستراتيجية تقوم على أسس علمية سليمة والقدر الكافي من الموضوعية والخبرة التي تتناسب مع الظروف الجغرافية والاجتماعية وخاصة التمويلية بما يتلاءم مع الطلب السياحي الداخلي والخارجي المتاح والمحتمل.

قائمة المراجع:

- 1) -Leurent BOTTI-Nicolas PEYPOCH –Bernardin SOLONANDRASANA, *Ingénierie du tourisme-concepts , méthodes , applications , ; groupe de Boeck , 1ere édition ,France , 2008 ,.*
- 2) زعل الحوامدة- موفق عدنان الحميري، *الجغرافيا السياحية في القرن الحادي والعشرون- منهج وأساليب وتحليل رؤية فكرية جديدة وتركيبية منهجية حديثة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن ، 2005 ،*
- 3) Nathalie VAN LAETHEM –Yve lise LEBON,-Béatrice DURAND-MEGRET, *La boîte à outils du responsable marketing*, DUNOD ,paris , France , 2007 .
- 4) <http://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD>
- 5) http://transactiondalgerie.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1434%3Atourisme--le-nombre-de-touristes-en-hausse&Itemid=21
- 6) http://www.leconews.com/fr/actualites/nationale/services/53-milliards-de-dinars-de-recettes-en-2011-01-03-2012-157038_296.php
- 7) http://www.leconews.com/fr/actualites/nationale/services/pres-de-1-5-million-de-touristes-depuis-janvier-02-07-2012-158656_296.php.
- 8) <http://www.liberte-algerie.com/actualite/480-millions-d-euros-de-recettes-pour-le-tourisme-smail-mimoune-reunit-ses-cadres-et-fait-le-bilan-2011-1721192012/11/12>
- 9) http://www.ons.dz/IMG/pdf/file__Tourisme.pdf
- 10) http://www.ons.dz/IMG/pdf/Tourisme_2005-2009.pdf
- 11) <http://www.setif.info/Hausse-de-9-du-nombre-de-touristes,5870>.
- 12) Isabelle BABOU-Philippe CALLOT, *Les dilemmes du tourisme* , Librairie Vuibert , paris,2007.
- 13) Nadine LEVRA , *Fondements d'économie du tourisme* , groupe les éditions de Boeck de université , 1ere édition France ,2007 .
- 14) Office national des statistiques et Ministère du tourisme & de l'artisanat,
- 15) TABET –AOUL Mohamed Kebir ,*Le marketing territorial, un outil de développement local- cas des communes de grand Tlemcen(Tlemcen -*

Mansorah -Chetouane), these de doctorat, université de Tlemcen Abou Bakr BELKAID ,faculté des sciences économiques et sciences de gestion , 2008-2009.

- (16) أمين محمد العزيز حسن ، استراتيجيات التسويق في القرن الحادي والعشرين ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2001.
- (17) زيد منير سلمان ، اقتصاد السياحي ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2008.
- (18) صبري عبد السميع ، التسويق السياحي الفندقي-أسس علمية وتجارب عربية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر ، 2007 .
- (19) صبري عبد السميع ، التسويق السياحي الفندقي-أسس علمية وتجارب عربية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2007.
- (20) -عبد الإله ابو عياش ، حميد عبد النابي الطائي، التخطيط السياحي -مدخل استراتيجي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ، الأردن.
- (21) عبد الإله ابو عياش ، حميد عبد النابي الطائي، التخطيط السياحي -مدخل استراتيجي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ، الأردن.
- (22) مجلة اقتصاد والأعمال /عدد خاص -الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمجلات، أبريل 2001 .
- (23) محمد صالح المؤذن ، مبادئ التسويق ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002.

-<http://www.sutuur.com/Inverstigations-ports/5491-news.html>

-<https://elbadil.com/2015/10>.

- www.alazmenah.com/?page=show-det&category-id=13&id=33220

الهوامش:

¹ -<http://www.sutuur.com/Inverstigations-ports/5491-news.html>, consulté le 31/07/2017 ; heure 17h42min

² -Isabelle BABOU-Philippe CALLOT, *Les dilemmes du tourisme* , Librairie Vuibert , Paris, 2007, p 191.

³ - TABET –AOUL Mohamed Kebir ,*Le marketing territorial, un outil de développement local- cas des communes du grand Tlemcen(Tlemcen -Mansorah -Chetouane)*, these de doctorat, université de Tlemcen Abou Bakr BELKAID ,faculté des sciences économiques et sciences de gestion 2008-2009,p137.

⁴ -حمزه دراردكه و الآخرون، *الجغرافيا و المعالم السياحية* ، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن ، 2014، ص 146، 148.

⁵ -Laurent BOTTI-Nicolas PEYPOCH –Bernardin SOLONANDRASANA, *Ingénierie du tourisme-concepts, méthodes, applications, ;* groupe de Boeck , 1ere édition ,France , 2008 ,p39.

⁶ -مصطفى يوسف الكافي، هبة كافي، *الجغرافيا السياحية وإدارة المقاصد و المخيمات السياحية* ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، 2016، ص 125

⁷ -عبد القادر إبراهيم حماد، ناصر محمود عبد، *مدخل جغرافية السياحة*، الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية، عمان، الأردن ، 2013، ص 199

⁸ -عبد القادر إبراهيم حماد، ناصر محمود عبد، مرجع سابق ، ص 163، 164

⁹ -Nadine LEVRA , *Fondements d'économie du tourisme* „groupe les éditions de Boeck d' université , 1ere édition France ,2007 ,p.p176,177

¹⁰ - عبد القادر إبراهيم حماد، ناصر محمود عبد، مرجع سابق ، ص 206، 207

¹¹ -<https://elbadil.com/2015/10>. Consulté le 12/07/2017 heure 11h53

¹² -عبد الإله ابو عياش ، حميد عبد النابي الطائي ، ، *التخطيط السياحي –مدخل استراتيجي* ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ، الأردن ، ص 187-190.

¹³ - أمين عبد العزيز حسن ، *إستراتيجيات التسويق في القرن الحادي والعشرين* ، دارقباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2001 ، ص 24.

¹⁴ - علي فلاح الزغبى ، *التسويق السياحي الفندقى-مدخل صناعة السياحة و الضيافة* ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ،الأردن ، 2013، ص 202

¹⁵ - امنة أبو حجر ، *الجغرافيا السياحية* ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن ، 2011، ص 115، ص 124، 125.

¹⁶ - علي فلاح الزغبى ، المرجع نفسه، ص 202.

- ¹⁷ - عبد القادر إبراهيم، ناصر محمود عبد، مرجع سابق، ص 62-65.
- ¹⁸ - عبد الناصر رويسات، مبادئ الاقتصاد الجزئي-محاضرات و تمارين محلولة-، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، وهران، الجزائر، 2006، ص 24.
- ¹⁹ - عبد الرزاق بني هني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن ، 2014 ، ص 126 .
- ²⁰ - علي فلاح الزغبى، مرجع سبق ذكره ، ص 204 .
- ²¹ - علي فلاح الزغبى، مرجع سابق ، ص 204 .
- ²² - عبد القادر ابراهيم حماد ، ناصر محمود عبد، مرجع سبق ذكره ، ص 220 .
- ²³ - علي فلاح الزغبى، مرجع سبق ذكره ، ص 204 .
- ²⁴ - صبري عبد السميع ، التسويق السياحي الفندقى-أسس علمية و تجارب عربية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2007، ص 105، 106 .
- ²⁵ - عصام حسن السعيدى ، الدلالة والإرشاد السياحي، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008، ص 86 .
- ²⁶ - www.alazmenah.com/?page=show-det&category-id=13&id=33220 consulté le 18/09/2017 heure 10^h35
- ²⁷ - أمين عبد العزيز حسن، مرجع سبق ذكره، ص 103 .
- ²⁸ - <https://books.google.dz> consulté le 09/10/2017 heure 16h40 (كتاب مفهوم الأسواق السياحية، ص 113)

مكانة سوق الأوراق المالية ضمن نظام الحوكمة

"دراسة مقارنة للنموذج الأمريكي وبعض الدول العربية"

The position of the stock market within the system of governance

"A comparative study of the American model and some Arab countries"

تاريخ قبول النشر: 2018/01/07

تاريخ الاستلام: 2017/11/23

د. علال بن ثابت **

د. عبد القادر شارف *

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الأغواط - الجزائر

المخلص

يهدف البحث إلى دراسة تأثيرات سوق الأوراق المالية على نظام حوكمة المؤسسات، بالنظر إلى تجربة بعض الدول العربية ومقارنتها بتجربة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها نموذج أساسي لاقتصاد السوق المالية وتطبيقات الحوكمة.

وتبرز أهمية هذا البحث من خلال ما يلاحظ من إقبال عدد كبير من الدول النامية على غرار الدول المتقدمة على تفعيل وتطوير أسواق الأوراق المالية، والذي من شأنه أن يزيد الدور المنوط لتلك الأسواق، كمصدر هام للتمويل من جهة، ومن جهة أخرى كوسيلة مراقبة للمؤسسات ومسيرتها وكآلية لضمان تحقيق هدف زيادة ثروة المساهمين وتعظيم قيمة المؤسسة وحماية أصحاب المصالح من الفساد وسوء التسيير وبالتالي تفعيل نظام الحوكمة. وتبرز أهمية هذه الدراسة كذلك في كونها تعالج موضوع حوكمة المؤسسات والتي تجري حوله العديد من النقاشات على مستوى المؤسسات الدولية والدول المتقدمة ومدى تطبيقه في الدول النامية، وربطه بالدور المتزايد لأسواق الأوراق المالية التي سعت كل دولة، بما فيها الدول النامية، على إنشائها وتطويرها وإدراج أكبر قدر من المؤسسات فيها والحرص على إضفاء صفة الكفاءة عليها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات، نظام الحوكمة، سوق الأوراق المالية، الولايات المتحدة الأمريكية، دول عربية.

Abstract :

This paper aims to study the stock market effects on corporate governance system in some Arab countries and compare them to the United States as a financial market economy model with effective governance applications.

* e-mail : charefaek@yahoo.fr** e-mail : all_benth@yahoo.fr

The importance of this study stems from the fact that significant number of developing along with developed countries lunched several measures in order to improve and develop security markets so that to increase the role of these markets as the main financing source on one hand, and as a mean to oversight institutions and their managers to ensure the achievement of increasing shareholder wealth, maximizing enterprise value, and protecting stakeholders from corruption on the other hand. In another word how to improve the governance system through security market mechanism.

The paper deals as well with the subject of corporate governance which was the corner stone of many discussions at the international organization level and among developed countries as to what extent it would be possible to apply corporate governance procedures in developing countries. Moreover, relating the growing role of security markets which were established and developed to include as much as possible of companies, and to ensure that markets are efficient.

Keys words: Corporate governance, Governance system, Stock market, USA, Arab countries.

مقدمة:

تشهد الساحة العالمية اهتماما متزايدا بأهمية الحوكمة في المؤسسات، ومتابعتها ومراقبة نتائجها وضمان وجود ضوابط وتشريعات تضمن حقوق المساهمين وباقي الأطراف ومنع التلاعب والفساد وسوء التسيير، والذي يقود للأداء الناجح للمؤسسة، الأمر الذي يسمح بتبديد قلق المستثمرين وبعث الثقة في المناخ الاستثماري.

وتعاضد الاهتمام بهذا المفهوم أكثر في عديد الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من الدول في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا وفي روسيا، وتعدد حالات الفشل المالية التي منيت بها مؤسسات عالمية كبرى، كل هذا دفع لإيلاء مزيد من الدراسة لمعايير الإفصاح والمعايير المحاسبية الحصرية والرقابة الشفافة وإيجاد مجالس إدارة مسئولة... والتي تصب كلها في ذلك المفهوم. والافتقاد إلى مثل هذه الإجراءات، حتى بالنسبة للاقتصاديات القوية، تجعل الأمور تهارب بسرعة كبيرة بمجرد ضياع ثقة المستثمرين.

ولتطبيق نظام فعال للحوكمة لا بد من وجود، من جهة بعض الآليات الداخلية التي تتوفر في المؤسسات ذاتها، ومن جهة أخرى آليات خارجية، يمكن أن تحتل فيها سوق الأوراق المالية مكانة هامة لتعزيز قواعد وممارسات الحوكمة وحماية مصالح المساهمين وكل الأطراف المشاركة في المؤسسة.

مشكلة الدراسة:

ومما سبق يتعين على الدول العربية أن تقوم هي كذلك ، من جهة بتطوير أسواقها للأوراق المالية وهذا في مواجهة المنافسة الكبيرة من أجل الحصول على رأس المال والاستثمار، ومن جهة أخرى القيام بإصلاحات لتطوير نظم الحوكمة ومراقبة المؤسسات وهنا تبرز مكانة سوق الأوراق المالية ، ليس مكانتها التمويلية فقط، وإنما كآلية لمراقبة المؤسسات في إطار مفاهيم الحوكمة، وهذا ما يلاحظ وجوده في العديد من الدول، أهمها ما يحدث في السوق المالية الأمريكية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى النقاط التالية:

1. محاولة تسليط الضوء على جوانب تتعلق بحوكمة المؤسسات، وعلاقتها بالتمويل عن طريق سوق الأوراق المالية؛
2. محاولة تبين الدور الذي يمكن أن تلعبه سوق الأوراق المالية في التأثير على نظام حوكمة المؤسسات؛
3. محاولة الوقوف على واقع حوكمة المؤسسات وسوق الأوراق المالية في بعض الدول العربية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوع حوكمة المؤسسات والتي تجري حوله العديد من النقاشات على مستوى المؤسسات الدولية والدول المتقدمة ومدى تطبيقه في الدول النامية، وربطه بالدور المتزايد لأسواق الأوراق المالية التي سعت كل دولة، بما فيها الدول النامية، على إنشائها وتطويرها وإدراج أكبر قدر من المؤسسات فيها والحرص على إضفاء صفة الكفاءة عليها

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في بعض جوانب الدراسة على المنهج الوصفي في تناول الإطار النظري لحوكمة المؤسسات، وفي جوانب أخرى استخدم المنهج التحليلي عند دراسة أثر سوق الأوراق المالية على نظام الحوكمة، وعند مقارنة تجربة الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض الدول العربية، كما تم

الاستعانة ببعض الأدوات المنهجية كالإحصاءات وقواعد البيانات المتاحة في الانترنت، وأسلوب المسح المكتبي في بناء الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور أساسية، المحور الأول يتطرق لمدخل لنظام حوكمة المؤسسات، والمحور الثاني يعالج مختلف التأثيرات سوق الأوراق المالية على نظام الحوكمة، أما المحور الثالث فيدرس النموذج الأمريكي في مجال تأثير السوق على نظام الحوكمة، والمحور الأخير والرابع فكان حول دراسة تجارب بعض الدول العربية.

1. مفاهيم حول حوكمة المؤسسات

تعتبر حوكمة المؤسسات أحد المفاهيم التي حظيت ولا تزال تحظى باهتمام واسع ومتزايد في السنوات الأخيرة في مجالات الإدارة والمالية والمحاسبة والقانون... الخ. لما لها من جوانب عديدة تؤثر على حياة المؤسسة وتسييرها، نحاول في هذه النقطة تبيان مفهومها ونشأتها ومكوناتها.

1.1 مفهومها: شأنها في ذلك شأن المصطلحات الجديدة، لم يتم الاتفاق على مفهوم واحد لمصطلح حوكمة المؤسسات، فهناك من يعتبر أن حوكمة المؤسسات "هي الأنظمة والعمليات المطبقة لتوجيه ومراقبة المنظمات، والتي تهدف إلى زيادة أدائها وتحقيق قيمة مستمرة للمساهمين"¹.

ويعتبر Elain sternberg أن الحوكمة "هي الطرق التي تضمن بأن تكون أعمال المؤسسات مسيرة لهدف خدمة مصالح المساهمين"².

وهناك من الكتاب من كان أكثر دقة تحديدا، فينظر Gérard charreaux للحوكمة "على أنها مجموعة الآليات التنظيمية التي من شأنها الحد والتأثير على قرارات المسيرين"³.

في حين يعتبر كل من Howard Gospel & Andrew pendelton أن مفهوم الحوكمة يتمحور حول العلاقة بين ثلاث عوامل: المساهمين لرأس المال، الإدارة والعمل. والتي تحاول مناقشة إشكالية من يمتلك ويسيطر على المؤسسة؟، وفي أي مصلحة تسيير المؤسسة؟، ما هي مختلف الطرق المباشرة وغير المباشرة التي تنفذ بها عمليات الرقابة عليها؟⁴.

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فتري أن "حوكمة المؤسسات تتضمن مجموعة العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وهي بذلك توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل بلوغ تلك الأهداف ومتابعة النتائج"⁵.

وقد ذهب البعض إلى أن حوكمة المؤسسات تعني نظام التوجيه والتحكم والرقابة على نشاط مؤسسات المساهمة مبني على تنظيم عملية اتخاذ القرارات في تلك المؤسسات وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل خاص ومختلف الأطراف بشكل عام⁶.

2.1. مكونات نظام الحوكمة:

يتكون نظام الحوكمة من عناصر متعددة، يمكن تجميعها في ثلاث مكونات أساسية، أو ما يسمى بنموذج " SPC " Paradigme : هياكل " S " Structures، إجراءات " P " Procédures، وسلوكيات " C " Comportements⁷.

1.2.1. هياكل الحوكمة: ويقصد بها مجموع الهيئات والمؤسسات المشرفة على تطبيق

فعال للحوكمة. وهذه الهياكل هي متنوعة ومختلفة، فمنها ما هو خاص بالمؤسسة المعنية: الجمعية العامة، مجلس الإدارة، مختلف اللجان المكونة لها (لجان المرجعة، لجان التعيينات...)، ومنها ما هو خارج عن المؤسسة تربطها معها علاقات تعاقدية: مراجع حسابات، وكالات التصنيف والتقييم، ومؤسسات المصلحة العامة كهيئات الضبط.

2.2.1. إجراءات الحوكمة: يقصد بها التنظيمات والتشريعات التي تنظم كيفية نشر

والإفصاح عن المعلومات كالمخطط المحاسبي أو القانون التجاري، أو تلك التي تبين كيفية دخول المؤسسة إلى البورصة وإجراءات التسعير والإصدار...الخ.

يعتبر تشكيلة هياكل - إجراءات المحتوى المؤسسي المنظم لحوكمة المؤسسات.

3.2.1. سلوكيات الحوكمة: وهو الذي يمثل الجانب البشري لحوكمة المؤسسات، حيث

يتضمن تصرفات مختلف الأعوان الطبيعيين والمعنويين المشكلين للجانب المؤسسي (هياكل - إجراءات). فبدون تحلي هؤلاء الأعوان بالسلوك السوي البعيد عن الفساد والتلاعب وسوء الأخلاق، والانضباط بمختلف القوانين والإجراءات، لا يمكن لنظام الحوكمة أن يسير كما ينبغي.

ويشير Roland PÉREZ أن نظام الحوكمة ما هو إلا حلقة من حلقات نظام وإدارة المؤسسات، والذي يتكون من ثلاث مستويات أساسية مبينة كما يلي:

شكل رقم (01): مستويات نظام الحوكمة في المؤسسة

المستوى الأول

إدارة المؤسسات من قبل مسيرها

المستوى الثاني

الحوكمة أو "إدارة الإدارة Management du management " من قبل سلطات خاصة لكل مؤسسة (مثلا مجلس الإدارة أو الجمعية العامة)

المستوى الثالث

الضبط Régulation أو " إدارة الحوكمة Management de la gouvernance " من قبل هيئات متخصصة:

- منظمات مهنية؛
- السلطات الإدارية؛
- السلطات القضائية.

المستوى الرابع

حوكمة هيئات الضبط أو " حوكمة الحوكمة gouvernance de la gouvernance " عن طريق:

- المناهج السياسية من قوانين وتشريعات؛
- المناهج القضائية من محاكم ومجالس قضائية.

المستوى الخامس

الحوكمة الفوقية " Méta gouvernance " : من قبل المبادئ الأساسية المتعلقة بتنظيم الحياة الجماعية للمجتمع:

- فعلى مستوى الدولة نجد الدساتير؛
- على المستوى الدولي نجد المعاهدات والمواثيق الدولية.

Source : Roland PEREZ, " La gouvernance des entreprises "in sciences

humaines, Hors série N° 44,2004.P:29.

ويبين الشكل السابق أن نظام إدارة المؤسسات محتوى ضمنيا في نظام الحوكمة والضبط. فنظام الحوكمة يعتبر الدرجة الثانية من نظام إدارة المؤسسات، فبعد إدارة المؤسسة من قبل مسيرها، تأتي إدارة المؤسسة من قبل نظام الحوكمة، ولهذا يطلق على الحوكمة بإدارة الإدارة. ثم تأتي بعد ذلك مهمة هيئات الضبط كدرجة ثالثة، وفيها تمارس الحوكمة عن طريق هيئات ومؤسسات متخصصة بتنظيم وتوجيه المؤسسات، وهذا المستوى يطلق عليه بإدارة الحوكمة.

وفي المستوى الرابع توجه هيئات الضبط لتتوافق وتتطابق مع القوانين والتنظيمات والإجراءات التشريعية وهذا المستوى يسمى بحوكمة الحوكمة.

وأخيرا المستوى الخامس يتعلق بالمبادئ والأعراف الأساسية التي تحكم سير الحياة، ويكون ذلك غالبا عن طريق الدستور أو المجلس الدستوري في الدولة الواحدة، أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية وقوانين حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وهذا المستوى يخرج من نطاق المؤسسات للدخول في نطاق الفلسفة السياسية أو ما يسمى بـ *Méta gouvernance*

3.1. أنواع نظم حوكمة المؤسسات:

مما سبق يمكن أن نصف نموذج الحوكمة بأنه ذلك النظام الذي يشمل مجموعة من الخصائص البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية على مستوى الدولة الواحدة أو مجموعة من الدول المتشابهة والتي تؤثر على آليات حل التعارض بين مختلف الأطراف. وللتمييز بين نظام معين لحوكمة المؤسسات وآخر، ينبغي إسقاطه على الخصائص التالية⁸:

- المفهوم السائد للمؤسسة؛
- نظام اختيار وتعيين أعضاء مجلس الإدارة؛
- قدرة أصحاب المصالح على ممارسة التأثير على عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة؛
- أهمية أسواق الأوراق المالية في الاقتصاد القومي؛
- أهمية السوق فيما يتعلق بقضية الحوكمة في المؤسسة (العرض والطلب والمنافسة)؛
- هيكل الملكية للمؤسسة ومدى تشتته من تركزه؛
- مدى الربط بين أداء المؤسسة وما يحصل عليه المسيرين من أجور وحوافز؛
- الأفق الزمني للعلاقات الاقتصادية.

وبتطبيق تلك الخصائص، يمكن التمييز بين النظامين التاليين للحوكمة⁹:

- 1.3.1. نظام موجه بالسوق *Le système oriente marché*: يتميز هذا النظام بتشتت هيكل الملكية بين عدد كبير من صغار المساهمين، ووجود عدد كبير من المؤسسات مدرجة أوراقها في البورصة، أما الاعتماد على الوساطة المالية البنكية فيكون بصورة محدودة، ويتسم هذا النظام كذلك بوجود سوق جد واسعة وكبيرة للسيولة، ووجود عدد قليل من المؤسسات تشرف على رقابة مؤسسات أخرى أو ما يسمى بـ *Les holding de contrôle*.
- ويعتمد هذا النظام في غالبيته على بعض الآليات الخارجية لمراقبة المسيرين:

- الدور العقابي الذي تلعبه الأسواق (أسواق الاندماج العدواني، أسواق المسيرين، أسواق الأوراق المالية... الخ)؛
- الحماية القانونية القوية للمستثمرين يكون غالبا بتطبيق قواعد القانون العام؛
- خطط للتحفيز مبنية على كفاءة المسيرين بناء على أداء المؤسسات؛
- قوة مجلس الإدارة في الرقابة على المسيرين؛

يمكن تسمية هذا النظام بعدة تسميات أخرى: نظام الخارجيين *systeme outsider*، نظام المساهمين *systeme shareholders*، النظام الانجلو-سكسوني *systeme anglo-saxon*.
2.3.1. نظام موجه بالشبكة *Le systeme oriente reseau*: والذي يتميز بكبار الملاك وتركز هيكل الملكية وملكية العائلات والبنوك الفاعلة. وتلعب البنوك في هذا النظام دورا محوريا في مجموعات مؤسسات متكاملة، تشكل شبكة فيما بينها متكاملة أفقيا وعموديا. ويتسم هذا النظام بنسب مديونية بنكية مرتفعة وبضعف نشاط الأسواق. كما أن القانون المطبق لحماية المستثمرين هو غالبا القانون المدني. وهو نظام يعتمد على الآليات الداخلية المتمثلة أساسا في مجالس الإدارة وكبار الملاك ممثلين في البنوك والمؤسسات والذي يسيطرون على مجالس الإدارة. يسمى هذا النظام كذلك نظام الداخلين *systeme insider*، النظام الألماني-الياباني *systeme germano-nippon*.

ونشير كذلك إلى أن بعض الدول تعتمد على نظام وسيط بين النظامين السابقين كما هو حال فرنسا مثلا وبعض الدول الأوروبية.

ويمكن تصنيف أنظمة الحوكمة بشكل أكثر دقة إلى النماذج الأربعة التالية¹⁰:

- **النموذج البورصوي *Le modele boursier*:** وهو النموذج الذي تضبطه السوق المالية، ويعتبر النموذج التقليدي. وقد تم تناوله في نظرية الوكالة. والمسرون في هذا النظام مراقبون من خلال السوق التي تستجيب لي تصرفات منهم. وفي هذا النموذج يتم الاعتماد على بعض الآليات: مؤشرات توليد القيمة، العرض العمومي للشراء *OPA*، العرض العمومي للتداول *OPE*.
- **النموذج متعدد الأطراف *Le modele partenarial*:** والذي يعتمد في تنظيمه على أصحاب المصالح في المؤسسة، وفي هذا النموذج لا يتم التركيز على خدمة مصالح المساهمين فقط، وإنما تعتبر مصالح مختلف الأطراف هي الأساس. ويستند هذا النموذج على نظرية الوكالة ولكن بمفهوم واسع، إذ لا تعتبر العلاقة بين مسيرين-

مساهمين فقط، ولكن العلاقة تمتد إلى مختلف الأطراف باعتبارهم وكلاء في المؤسسة.

- النموذج المسير إداريا **Le modèle administré**: والذي تنظمه السلطات العمومية، وهو يختلف جذريا عن النموذجين السابقين، حيث أن الدولة وهيئاتها هي التي تقوم بضبط وتنظيم المصلحة العامة، أما الأفراد والمؤسسات الخاصة فلا يمثلون سوى مصالحهم الخاصة. ويعتمد هذا النظام على تشريعات وتنظيمات وقوانين الدولة، وهو ما يتواجد غالبا في النظام المركزي الذي تكون فيه الملكية العامة للدولة هي السائدة.
- النموذج الشبكي **Le modèle réticulaire**: والذي يتم ضبطه من خلال مجموعة شبكات العلاقات الشخصية والاجتماعية، وبالرغم من أن النموذج هو الأقل تناولا لكنه يعتبر الأكثر أقدمية وانتشارا في العالم، وهو يعتمد على اندماج النشاطات الاقتصادية في المجتمع، فكل عقد من أنواع العقود الاقتصادية (بيع-شراء، إقراض-اقتراض ...) لا يمكن فصلها عن العلاقات الاجتماعية التي تحيط بها، فعنصر السمعة والثقة لازمين لضبط هذه العلاقات في المجتمع.

2. تأثيرات سوق الأوراق المالية على نظام الحوكمة

لسوق الأوراق المالية عدة أدوار وتأثيرات على نظام الحوكمة في المؤسسات، نحاول دراسة جانب منها في هذه النقطة، من خلال التأثيرات التالية:

1.2. دور هيئات تنظيم السوق المالية في حوكمة الشركات:

تلعب هيئات تنظيم السوق المالية في جميع أنحاء العالم دورا بارزا في حوكمة المؤسسات من خلال قيامها بتوفير البيئة المناسبة لغرس بذور الثقة عند المستثمرين في السوق المالية والتأكد من قيام المؤسسات المدرجة في السوق بدورها المنوط لها به، حيث تعتبر تلك الهيئات هي الجهة المنظمة للسوق والمسئولة عن تأمين سوق تتسم بالشفافية والأمان للمستثمرين. تتولى هذه الهيئات مهمة ضمان¹¹:

- قانونية التعاملات، بحيث لا تسمح لأي طرف تحقيق أرباح غير عادية على حساب الأطراف الأخرى؛
- شفافية، نزاهة واستقرار أسواق رؤوس الأموال، والتي تعتبر عناصر هامة لتعزيز الثقة لدى المستثمرين؛
- كفاءة السوق، التي تؤدي إلى تشجيع المنافسة والابتكار في السوق.

ولتحقيق تلك الأهداف، يجب أن تمتلك هيئات السوق سلطة تنظيمية وسلطة رقابية وفي بعض الأحيان سلطة عقابية. كما يمكن أن تقوم بإصدار عدد من التعليمات والتوجيهات، والتي يمكن ان تساعد في أداء الوظائف التالية¹²:

- تسليم الاعتماد في السوق للمؤسسات ؛
 - تحديد قواعد العمل في السوق ؛
 - الإشراف على المؤسسات حسب القوانين والمعايير الاحترازية؛
 - الإشراف على جودة المعلومات التي يتلقاها المستثمرين من قبل المؤسسات التي تقوم بعرض أوراقها المالية؛
 - الإشراف على التنظيم الجيد للسوق؛
 - وقاية السوق، وفي بعض الأحيان معاقبة التجاوزات والأنشطة غير القانونية كالغش في المعلومات أو التلاعب في الأسعار أو الاستثمار بأموال غير شرعية.
- وجود مثل تلك الهيئات من شأنه أن يؤسس لسوق الأوراق المالية جيد تؤدي إلى انضباط المتعاملين بإرسال إشارات الأسعار بسرعة وتمكين المستثمرين من تصفية استثماراتهم بسرعة ودون أن يتحملوا تكاليف كبيرة، وهذا بدوره يؤثر على قيمة أسهم المؤسسة وقدرتها على الوصول إلى المال. وتحتاج سوق الأوراق المالية الجيدة إلى ما يلي¹³:
- قوانين تحكم إصدار الأوراق المالية لحقوق ملكية وديون المؤسسة والاتجار فيها، وتحدد مسؤوليات والتزامات مصدري الأوراق المالية والوسطاء (السماسرة وشركات المحاسبة ومستشاري الاستثمار) على أساس من الشفافية والنزاهة. وهناك أهمية خاصة للقوانين واللوائح التي تحكم صناديق المعاشات وتسمح بإنشاء صناديق استثمار تعاوني برؤوس أموال مفتوحة.
 - شروط إدراج المؤسسات في قوائم سوق الأوراق المالية على أساس معايير مشددة للشفافية والإفصاح، ومن المفيد، في هذا الصدد، وضع سجلات مستقلة للأسهم.
 - قوانين لحماية حقوق الأقلية من المساهمين كتلك التي نصت عليها مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية حول حوكمة المؤسسات.
 - جهاز حكومي مزود بعدد من المشرعين المستقلين المؤهلين، وتخويلهم سلطة تنظيم عمليات الأوراق المالية للمؤسسات وإنقاذ قوانين الأوراق المالية.

2.2. كفاءة سوق الأوراق المالية وتعزيز الإفصاح والشفافية

يعتبر موضوع كفاءة السوق المالية من المواضيع التي لقيت اهتمام كبيراً ومتزايداً، لما له من تأثير على النشاط ودنامكية السوق، نحاول في هذا المبحث تبين كيف يمكن لكفاءة السوق أن تصبح وسيلة لمراقبة المؤسسات وتحسين نظام الحوكمة فيها من خلال التركيز على الإفصاح عن المعلومات ودرجة شفافيتها.

والسوق الكفاءة هي التي تنعكس فيها المعلومات المفصح عنها من قبل المؤسسة بصدق على أسعار الأوراق المالية. فيرى الباحث أن هذا الخاصية تعتبر من آليات مراقبة المسيرين وانضباطيتهم، فيسعى المسيرون في غالب الأحيان إلى محاولة تبين كفاءتهم وأدائهم من خلال حرصهم على أن تكون أسعار أوراق المؤسسة التي يديرونها مرتفعة ومستقرة، ولا يتأتى ذلك إلا بالإفصاح عن كل المعلومات الضرورية التي يحتاج إليها المستثمرين، وإلا فإن السوق، والتي تتمتع بالكفاءة المطلوبة، ستقوم بمعاقتهم عن طريق انخفاض الأسعار. كما أن الكفاءة التشغيلية للسوق تستدعي أن تلزم المؤسسات بالإفصاح التام عن كل المعلومات وبشفافية.

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الإفصاح والشفافية في تعزيز نظام الحوكمة خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل المؤسسات.

والإفصاح المحاسبي هو إتباع سياسة الوضع الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، ويعد الإفصاح من أهم المبادئ الرئيسة لأعداد القوائم المالية، مما يعني أن تشتمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها، على كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمؤسسة لتجنب تضليل الأطراف أصحاب المصلحة. فهو أداة محاسبية يهتم بتوصيل المعلومات لمستخدميها، وفقاً لقوائم مالية تحوي جميع المعلومات المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والتي تعمل على تقليل حالة عدم التأكد ومن ثم اتخاذ قرارات سليمة وواضحة وغير مضللة¹⁴.

والمفهوم السابق يبين أن الإفصاح يتمحور حول المكونين التاليين : المكون الأول: هي المعلومات حيث يجب أن تتضمن القوائم والتقارير المحاسبية المعلومات الضرورية أو الكافية والصحيحة والحقيقية وغير المضللة. المكون الثاني هم مستخدمو المعلومات الذين يتفرعوا إلى مستخدمين داخليين ومستخدمين خارجيين، فالمستخدم الداخلي يتمثل بإدارة المؤسسة حيث يتم توصيل المعلومات إليه من خلال التقارير بسهولة ناجمة عن الاتصال المباشر بين المحاسب والإدارة. أما

المستخدم الخارجي فيتمثل بأطراف عديدة ذات مصالح متباينة كالمستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين والجهات الحكومية... الخ، ويقتضي إيصال المعلومات إلى هذه الفئات إعداد القوائم المالية الأساسية التي ينص عليها النظام المحاسبي.

وتلزم سوق الأوراق المالية المؤسسات بالإفصاح العادل أو الشفافية في إعداد التقارير المالية، إذ مطلوب من مسيري المؤسسات، إن أرادوا تسعير عادل بناء على فرضية السوق الكفاء ، تقديم تقارير مالية ذات محتوى معلوماتي مناسب، تتوفر فيها الصفات الرئيسية التالية¹⁵:

أ- الملائمة: والملائمة هي قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه. وبكلمات أخرى، هي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار. ويندرج تحت هذه الصفة القدرة التنبؤية وقيمة التغذية العكسية والتوقيت الجيد أو المناسب. ويمكن كذلك أن تتحقق الملائمة إذا كانت المعلومات تساعد متخذ القرار على الإدراك والفهم للبدائل المتاحة من خلال ما توفره للتنبؤ والتوقع والتأكد من صحة هذه التنبؤات والتوقعات، وذلك في الوقت المناسب، شريطة أن تكون ذات منفعة، بحيث تكون الفائدة منها أكبر من تكلفة الحصول عليها.

ب - الموثوقية: أي مدى خلو المعلومات المحاسبية من الخطأ والتحيز إلى حد منطقي ومعقول، ولكي تكون المعلومات المحاسبية بها ويمكن الاعتماد عليها فإنها يجب أن تمتلك عدة صفات هي: قابلية الصحة والتحقق، التمثيل أو العرض الصادق، الحياد. ومن أجل إعطاء المصدقية والموثوقية بالمعلومات المحاسبية، فإن إدارة المؤسسة تستخدم المعلومات التي يجمعها ويلخصها ويضعها المحاسب في القوائم المالية كأساس لاتخاذ القرارات ورسم السياسات، وأن المؤسسات المالية والمساهمين والمستثمرين والدوائر الحكومية، تعتمد على هذه البيانات والقوائم المالية إذا ما تم إعدادها لأعراف ومبادئ معترف بها ومقبولة من قبل العاملين بمهنة المحاسبة. ولكي تكتسب المعلومات المحاسبية خاصية المصدقية يجب أن تتسم بصدق التعبير في المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وتحقيق ذلك يتطلب ضرورة التحديد الواضح لمفاهيم الظواهر أو الأحداث المقدمة عنها القوائم المالية حتى يتسنى للمستخدمين أن يتفهموا طبيعة ما تعبر عنه المعلومات المفصح عنها وهذا لزيادة درجة الشفافية.

ج- قابلية المقارنة: وتعني إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بمؤسسة معينة مع معلومات مؤسسات أخرى، وكذلك إمكانية مقارنة هذه المعلومات مع معلومات مشابهة لنفس المؤسسة لفترات زمنية مختلفة من أجل تحديد اتجاهات القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها وهذا يتطلب إعداد التقارير المالية على أساس ثابت من حيث التصنيف والمعالجات المحاسبية، من فترة إلى أخرى، وهو ما يطلق عليه الثبات، أي استخدام نفس المعالجات المحاسبية من فترة

لأخرى ولنفس الظروف، وبمعنى آخر أن المؤسسة تستخدم نفس المعايير المحاسبية في السنة الحالية كما كانت مطبقة في الفترة السابقة.

د- الأهمية النسبية: وتعني إظهار جميع البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل، وتعتبر المعلومات ذات أهمية في حال إن حذفت تؤدي إلى التغيير أو التأثير في قرار مستخدميها، كما وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان الإفصاح عنها أو عدمه له تأثير على قرار مستخدمي المعلومات، وإذا كان تضمينها في القوائم المالية أو حذفها أو تصحيحها في ظل الظروف المحيطة من حيث حجمها ونوعيتها وتوقيتها بشكل يحتمل أن يؤثر أو يغير الحكم الشخصي للمستثمر العقلاني الذي يعتمد على هذه المعلومات.

فعلى مسيري المؤسسة أن يزودوا السوق المالية، وفقا لمتطلبات قاعدة الإفصاح العادل من منظور حوكمة المؤسسات، ببنود الإفصاح التالية¹⁶:

أ. الإفصاح عن المعلومات العامة: والتي تتضمن: اسم المؤسسة وشكلها القانوني، خلفية مختصرة عن تاريخ المؤسسة، عرض مختصر لأهداف المؤسسة وتوقعاتها المستقبلية، وصف للممتلكات الرئيسية من حيث المواقع والوظائف والحجم، وصف للمنتجات أو الخدمات الرئيسية، أنشطة البحوث والتطوير، وصف للعمالة من حيث عددهم وأنواعهم والعقود المبرمة معهم والمزايا التي يحصلون عليها.

ب. الإفصاح عن المعلومات بإدارة المؤسسة: حيث تشمل: أعضاء مجلس إدارة المؤسسة، من حيث الأسماء والوظائف والخبرات والمرتبات والحوافز ومدى ارتباطها بالأرباح، المديرين التنفيذيين من حيث الأسماء والوظائف والخبرات والمرتبات والحوافز ومدى ارتباطها بالأرباح والمسؤوليات، معلومات عن المتعاملين الرئيسيين مع مجلس الإدارة من مديري المكاتب والسكرتارية والأمن.

ج. الإفصاح عن المعلومات التي تخص هيكل التمويل: وهي أساسا: معلومات عامة عن رأس المال، الاحتياطات تفصيلا مع أسباب تكوينها، الأرباح المحتجزة، معلومات عن التغيرات في حقوق الملكية في السنوات الأخيرة، معلومات عن القروض والمديونية من حيث حجم القروض من البنوك ونسبتها إلى إجمالي الأصول ومجموع الديون الأخرى.

د. الإفصاح عن المعلومات المالية: وتشمل على: ملخص تاريخي للبيانات المالية الأساسية (تطور حجم الأصول، الإيرادات، المصاريف، الأرباح، التدفقات النقدية ...)، معلومات عن الميزانية، معلومات عن جدول حسابات النتائج، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة (أسس القياس المستخدمة، الفروض

الأساسية، التقديرات في حالة عدم التأكد...) ، معلومات دورية تشمل تقدير قوائم مرحلية بانتظام، توزيعات الأرباح، معلومات عن الاستثمار في المؤسسة.

هـ. الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمعاملات أصحاب المصالح: وتشمل: نوعية أصحاب المصالح (شركات قابضة، مؤسسات تابعة، مؤسسات شقيقة، مشاريع مشتركة، أفراد العائلة المقربين...)، معلومات عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة (شراء أو بيع الممتلكات والأصول، ترتيبات الوكالة، عقود الإيجار، تمويل البحوث والتطوير، عقود الترخيص، التمويل ...)، الإفصاح عن حوافز ومنافع أفراد الإدارة الأساسيين (وتشمل الحوافز قصيرة الأجل والمنافع بعد التقاعد والمنافع في حقوق الملكية...).

و. الإفصاح عن التطورات الحديثة والمتوقعة: وتشمل: معلومات عامة عن اتجاه أعمال المؤسسة منذ آخر تاريخ للقوائم المالية، معلومات أخرى يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للمؤسسة، عرض العوامل الرئيسية التي سوف تؤثر على نتائج العام القادم من توقعات مالية وتجارية.

ز. معلومات وإيضاحات أخرى: من بينها: معلومات عن كل الدعاوي والقضايا المنظورة أمام القضاء والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير على الموقف المالي للمؤسسة، عرضاً لشكل وتأثير الظروف التي يتوقع أن تؤدي إلى تغير في رأس مال المؤسسة أو إعادة التنظيم، مزيداً من المعلومات والتفاصيل الإضافية والتي تقدم في القوائم المالية بطريقة ملائمة.

3-2: تأثير المستثمرين المؤسسيين

كثيرة هي الأدبيات التي تكلمت عن تأثير المستثمرين المؤسسيين باعتبارهم أحد الآليات القوية لمراقبة المؤسسة ومسيرها وتأثيرهم على نظام حوكمة المؤسسات وكيفية مراقبتها وتوجيهها نحو طرق محددة للتسيير واتخاذ القرارات، هذا باعتبار أن هؤلاء المتعاملون يعتبرون من بين المساهمين المسيطرين على تلك المؤسسات فهمهم هو الحرص على أمان وسلامة رؤوس أموالهم.

إذ بظهور المستثمرين المؤسسيين كأهم المتعاملين في السوق المالية، وأهم المؤثرين في طرق تسيير المؤسسات وفي نجاعتها أصبح الكثير من الكتاب يتكلم عن ما يسمى بفعالية التأثير لدى المستثمرين المؤسسيين L'activisme des investisseurs institutionnels ويمكن تعريفها على النحو التالي¹⁷:

يعرفها Hervé بأنها: " هي بمفهومها الواسع تحركات وسلوك يقوم به المستثمر بسبب عدم رضاه عن إستراتيجية أو نجاعة المؤسسة التي يعتبر فيها مساهماً ". وعلى هذا الأساس يبين هذا

الكاتب أن نزعة التأثير لدى المستثمرين المؤسسيين ليست هي اتصال مع المؤسسة وإنما هي إشارة يصدرها ضد المؤسسة لعدم قبوله بنظام الحوكمة المتبع من قبلها.

أما Crête و Rousseau فيعرفانها على أنها في الغالب تستعمل لوصف النشاطات الأكثر وضوحاً لبعض المساهمين الذين يهدفون إلى تغيير سلوك المسيرين وطريقة تسيير المؤسسة". وعند Caby تأخذ العلاقات الموجودة بين المستثمرين المؤسسيين والمؤسسة شكلين أساسيين: تفاوضي و نزاعي. الشكل التفاوضي يمر من خلال مفاوضات تتمحور على تطوير حوكمة المؤسسة المعنية. أما الشكل النزاعي، والذي نكون فيه بصدد فعالية التغيير التطرفية، فيتكون من خلال اقتراح الحلول على الجمعية العامة للمساهمين دون الرجوع إلى المسيرين لفشل المفاوضات معهم مسبقاً. وكذلك Hervé يقترح مرة أخرى مفهوماً أكثر دقة من المفهوم السابق، إذ يعتبر أن فعالية التغيير التطرفية للمساهمين، تظهر من خلال تشجيع هؤلاء المؤسسة على تغيير إستراتيجيتها بواسطة الحصول على تفويض من بعض المساهمين في ممارسة حق التصويت. كما توجد كذلك رؤية أكثر تحديداً لـ Smith الذي يرى أن فعالية التأثير التطرفية للمساهمين هي محاولة إحداث تغيير في هيكل الرقابة التنظيمية على المؤسسة التي تفرض من خلال المستثمرين المؤسسيين الذين يدركون أن المؤسسة لا تسهر على تحقيق هدف تعظيم ثروتهم. وبصفة عامة، نقول فعالية التأثير لدى المستثمرين المؤسسيين إنما تنجم من خلال عدم رضاهم على أداء المؤسسة، وبالتالي السعي لإحداث تعديل على نظام الحوكمة المتبع من قبلها. وكما أشرنا سابقاً أن الحوكمة هي مجموع الآليات التنظيمية التي من شأنها الحد والتأثير على قرارات المسيرين، والتحكم في توجهاتهم وتبين مجال صلاحياتهم. وهي تقوم أساساً على نظرية الوكالة والتي تنص على أنه في حالة ضعف أداء المسيرين فإنه يتم معاقبتهم حتى يتم تحسين أدائهم، وعلى هذا الأساس فإن المسيرين حينما يشعرون بعدم رضا الملاك فإنهم سيسهرون على تطوير أدائهم. وقد بين كل من Prevost & Rao أن أي سلوك من قبل المستثمرين المؤسسيين في محاولة للتغيير سيكون له أثر إيجابي في السوق المالية، إذا يعتبر كإشارة أولية لتحرك السوق في مواجهة ضعف أداء المسيرين أو وجود مشاكل تربطهم مع المساهمين. ولقد بينت الكثير من الدراسات عن التأثير الإيجابي لسلوك المستثمرين على المؤسسة، فلقد بين Solh أن في حالة امتلاك المستثمرين المؤسسيين لنسبة معتبرة من رأسمال المؤسسة فإن ذلك سيؤثر إيجاباً على سلوك المسيرين طويل الأجل في اختيار الاستثمارات المثلى¹⁸، ويستعمل المستثمرون المؤسسيون وسيلتين في التأثير على قرارات المسيرين: إما بالتخلي عن الأوراق المالية وبيعها دفعة واحدة، مما سيكون له الأثر السلبي على قيمتها، أو محاولة القيام بتعديل سياسة المؤسسة

باستعمال سلطتهم وممارسة حقوقهم في التصويت، ومن هنا إصدار إشارات تأخذ إحدى الأشكال التالية:

- المتابعة القضائية للمؤسسة في محاولة إرغامها على ممارسة كامل حقوقهم القانونية؛
- التصويت ضد تعيين طاقم الإدارة في مجلس إدارة المؤسسة؛
- الاستهداف الصريح للمؤسسة.

ويمكن تقسيم استهداف المؤسسة إلى قسمين أساسيين: الاستهداف عن طريق التصويت بالتوكيل Le ciblage par proxy ، ويكون ذلك عن طريق الحصول على أكبر عدد من أصوات المساهمين بالتوكيل، ومحاولة إمرار اقتراح بشأن التغيير في الجمعية العامة. والاستهداف من أجل أداء المؤسسة le ciblage pour performance ويكون ذلك من خلال إعلام الجمهور عن عدم رضا المستثمرين عن أداء المؤسسة¹⁹. يمر النوع الأول من الاستهداف بعدة مراحل أهمها:

– يقوم المستثمرون المؤسسيون باختيار المؤسسات التي ستستهدف من المحفظة المشككة لديهم؛

– يقوم المستثمرون بمحاولة إجراء حوار مع تلك المؤسسة بشأن بعض اقتراحات التغيير؛

– يحرر المستثمرون اقتراحهم بوثيقة رسمية لعرضها على الجمعية العامة السنوية للمساهمين؛

– إذا تم الاتفاق بين المؤسسة والمستثمرين على الاقتراح، فلن يمرر على الجمعية العامة بل يضل سرياً، أما إذا تم عرض الاقتراح على الجمعية العامة للمساهمين، فإن المستثمرين سيحاولون مراقبة تنفيذ هذا الاقتراح من قبل المؤسسة.

أما النوع الثاني من الاستهداف، فلا يمر بالمراحل السابقة، وإنما يتم من خلال إعلام الجمهور بضعف أداء المؤسسة، وذلك بإعداد قوائم تبين ترتيب أداء المؤسسات

3. دراسة النموذج الأنجلو سكسوني (حالة الولايات المتحدة الأمريكية)

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المثال الرائد في هذا النموذج، أين نجد أسواق الأوراق المالية تحتل مكانة هامة في تمويل الاقتصاد وفي التأثير على مختلف السياسات وعلى نظام الحوكمة السائد فيها.

جدول رقم (1): مكانة سوق الأوراق المالية في الـو.م.أ.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
4381	4369	4180	4102	4170	4 279	عدد المؤسسة المدرجة
25.07	26.33	24.04	18.67	15.64	17.28	القيمة السوقية (تربليون دولار أمريكي)
139.68	151.78	144.24	115.56	100.79	115.50	نسبة القيمة السوقية إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)

المصدر: موقع البنك العالمي 20/11/2016 <http://data.albankaldawli.org/indicator>

يبين الجدول أعلاه، الدور الذي تلعبه أسواق الأوراق المالية في الاقتصاد الأمريكي ، حيث عدد المؤسسات بلغ مستويات كبيرة أكثر من 4000 مؤسسة في مختلف السنوات في الولايات المتحدة ، الأمر الذي يظهر اعتماد المؤسسات على تمويل مشاريعها في الغالب من البورصات، وهو ما يؤكد اعتماد الدول الأنجلو ساسكونية على نموذج اقتصاد السوق المالية. كما تمثل القيمة السوقية الإجمالية للمؤسسات الأمريكية في سنة 2015 ما يزيد عن 25 مليار دولار بنسبة 139.68 % من الناتج الداخلي الإجمالي أي تقريبا الضعف والنصف، وهذه المكانة لسوق الأوراق المالية جعلت منه آلية هامة في مراقبة المؤسسات في تلك الدولة فهو بمثابة جوهر وقلب نظام الحوكمة فيها.

نجد في الولايات المتحدة الأمريكية أهم القوانين التي تحكم حوكمة المؤسسات:

- قواعد الإدراج في بورصة نيويورك النهائي (2003) Final NYSE Listing Rules؛
- قواعد الإدراج في بورصة ناسداك النهائي (2003) Final NASDAQ Listing Rules ؛
- قانون ساربانيس اوكسلي (2002) The Sarbanes-Oxley Act ؛
- مبادئ حوكمة الشركات- اجتماع المائدة المستديرة المستديرة Principles of Corporate Governance – The Business Round Table (2002)
- مبادئ حوكمة الشركات : تحليل وتوجيهات -- معهد القانون الأمريكي Principles of Corporate Governance : Analysis & Recommendations – American Law Institute (2002)
- مبادئ حوكمة الشركات لصندوق التقاعد كالبيرز CalPERs Global Corporate Governance Principles (1999) ؛

وبالنظر لهذا القوانين والمبادئ نجد أهم خصائص نظام حوكمة المؤسسات ما يلي²⁰:

- 75% من المؤسسات المدرجة في S&P 500 في عام 2004 لا يتم فيها الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمؤسسة.
- تتكون مجالس إدارة الشركات المدرجة في الغالب من أعضاء مستقلين؛
- كثير من المؤسسات المدرجة أصبحت بشكل متزايد تعتمد على تعيين مسؤول عن الحوكمة 'Chief Governance Officer' CGO، والذي هو بمثابة واجهة وحلقة وصل مع جميع أصحاب المصلحة، وبين مجلس الإدارة واللجان المتخصصة، وبين المساهمين. ومسؤوليته تتمثل في تحديد المخاطر المتصلة بالحوكمة في المؤسسة.
- يتم تعيين المديرين بناء على توصية من لجنة التعيينات أو "لجنة حوكمة المؤسسات".
- لا توجد لوائح رسمية تحد من عدد العهدة التي يشغلها المدير.
- يوصي مؤتمر مجالس الإدارة منذ عام 2003 لجنة التعويضات بتحديد بدقة الجزء المتغير والثابت من أجر المدير التنفيذي الأول.
- تخضع مجالس الإدارة لتقييم ذاتي سنوي تفرضه بورصة نيويورك. وينبغي أن تكون آليات التقييم مكشفت عنها علنا مع مبادئ حوكمة المؤسسات التي تطبقها المؤسسة.
- يجب على جميع المؤسسات المدرجة، ومنذ بدء تنفيذ قانون ساربنز أوكسلي، أن تتألف لجنة المراجعة فيها كلية من أعضاء مستقلين.
- يتم احترام حقوق المساهمين أساسا من خلال مطالبات صناديق المعاشات التقاعدية التي تعتبر في الولايات المتحدة الأمريكية صوت المساهم.
- في الولايات المتحدة؛ مسؤولية المسيرين، وخصوصا تلك التي تؤثر على المدراء التنفيذيين وأعضاء المجلس بشأن حوكمة الشركات، تتم أساسا من قبل وسيط لإجراء يعرف باسم "class action". هذا الإجراء يسمح للأقلية من المساهمين من التجمع، لأجل طلب الحق في التعويض لجميع المساهمين بسبب تصرفات المسيرين التي يحتمل أن تضر بهم.
- يتم تقييم حوكمة المؤسسات على الجوانب الشكلية البحتة (الامتثال للقوانين والأنظمة) فقط دون تقييم عمل المؤسسات الفعلي وأداؤها. وهو ما يؤدي إلى ظهور خطر للحوكمة يتمثل في نموذج يعتمد على الشكل دون الجوهر، الأمر الذي يشجع المؤسسات التي تمتثل للقوانين والأنظمة دون الأخرى.
- ومن خلال ما سبق يمكن القول، أنه في النظام الأنجلو سكسوني، تلعب فيه أسواق الأوراق المالية دورا هاما في التأثير على نظام الحوكمة من خلال النقاط التالية:

- توفر أسواق الأوراق المالية آليات خارجية مهمة لرقابة المؤسسات، منها خاصة العرض العمومي للشراء OPA الذي أصبح من بين الأدوات المهمة المستعملة في تأديب المسيرين ومعاينة المؤسسات ضعيفة الأداء؛
- تتميز الأسواق في هذا النموذج بالتقدم والكفاءة، مما يجعل لأسعار الأوراق المالية دوراً مهماً في الحكم على أداء المسيرين والمؤسسات بصفة عامة، الأمر الذي يجزئ هذه الأخيرة أن تكون قراراتها تصب في مصلحة المستثمرين؛
- تعتبر البورصات في هذه الدول من بين أول البورصات التي سعت لوضع معايير وقواعد ومبادئ تهدف إلى وضع إطار واضح ينظم العلاقات والإدارة فيها، ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهداف المؤسسة وغاياتها ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة به، ويكون ذلك إما بإلزام المؤسسات أو إرشادها (عادة ما يطبق في هذا الصدد مبدأ "الالتزام أو تفسير عدم الالتزام") على تعزيز الممارسات السليمة للحوكمة؛

4. دراسة تجارب بعض الدول العربية:

تحتل الاقتصاديات العربية مركزاً مؤثراً نتيجة التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي، والتي انعكست بدورها عليها، ولعل من أهم تلك التغيرات: التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، رفع القيود على حركة رأس المال، تعويم أسعار صرف العملات الرئيسية، خلق أدوات مالية جديدة، تحرير الأجهزة المصرفية والمالية من القيود التشريعية وزيادة دور القطاع الخاص من خلال تحويل ملكية عدد من المؤسسات العمومية العامة إلى القطاع الخاص. ولقد أثرت تلك التغيرات كثيراً على أسواق الأوراق المالية، التي عرفت هي الأخرى إصلاحات عميقة، خاصة في سبيل إرساء نظام سليم للحوكمة.

1-4: نظرة عامة عن أداء بعض أسواق الأوراق المالية العربية

يظهر من خلال البيانات المتحصل عليها من صندوق النقد العربي حول أداء البورصات العربية منفردة ومجمعة أن السوق المالية السعودية هي تحتل المركز الأول في ترتيب الأسواق بالنظر للقيمة السوقية والتي بلغت خلال السنوات الثلاثة 373.42، 467.43، 483.44 مليار دولار أمريكي، تلتها بورصة قطر ثم سوق أبو ظبي للأوراق المالية، وبالنظر لنسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نجد في المركز الأول بورصة قطر بـ 87.7% سنة 2014 ثم بورصة عمان بـ 69.8% ثم سوق البحرين للأوراق المالية بنسبة 65%. وبالنظر لعدد الشركات

المدرجة نجد بورصة عمان في المركز الأول بـ 236 مؤسسة سنة 2014، فسوق الكويت للأوراق المالية بـ 207 مؤسسة ثم السوق المالية السعودية بـ 169 مؤسسة.

وهذا ما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم (02): أداء أسواق الأوراق المالية العربية 2012-2014

2014	2013	2012	السوق	
110.44	116.90	77.65	القيمة السوقية (مليار دولار)	سوق أبو ظبي للأوراق المالية
%26.5	%29.1	%22.9	القيمة السقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
67	66	66	عدد الشركات المدرجة	
25.50	25.77	27.00	القيمة السوقية (مليار دولار)	بورصة عمان
%69.8	%76.6	%93.5	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
236	240	243	عدد الشركات المدرجة	
22.09	18.46	15.54	القيمة السوقية (مليار دولار)	سوق البحرين للأوراق المالية
%65.0	%56.4	%60.2	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
47	47	47	عدد الشركات المدرجة	
483.44	467.43	373.42	القيمة السوقية (مليار دولار)	سوق الأسهم السعودي
%62.1	%62.7	%55.8	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
169	163	158	عدد الشركات المدرجة	
0.77	0.96	1.04	القيمة السوقية (مليار دولار)	سوق دمشق للأوراق المالية
-	2.8	1.7	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
22	22	22	عدد الشركات المدرجة	
54.47	54.50	52.61	القيمة السوقية (مليار دولار)	بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء
%53.2	%49.9	%64.2	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
77	75	77	عدد الشركات المدرجة	
9.28	8.59	8.87	القيمة السوقية (مليار دولار)	بورصة الأوراق المالية بتونس
%20.8	%18.2	%19.1	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
72	65	59	عدد الشركات المدرجة	

87.86	70.69	49.52	القيمة السوقية (مليار دولار)	سوق دبي المالي
%21.1	%17.6	%14.6	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
59	55	57	عدد الشركات المدرجة	
3.19	3.25	3.25	القيمة السوقية (مليار دولار)	سوق فلسطين للأوراق المالية
%26.7	%26.7	%32.4	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
49	49	48	عدد الشركات المدرجة	
37.82	36.80	30.30	القيمة السوقية (مليار دولار)	سوق مسقط للأوراق المالية
%47.0	%46.2	%41.7	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
131	118	117	عدد الشركات المدرجة	
185.83	152.60	126.30	القيمة السوقية (مليار دولار)	بورصة قطر
%87.7	%75.4	%72.8	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
43	42	42	عدد الشركات المدرجة	
11.22	10.42	10.55	القيمة السوقية (مليار دولار)	بورصة بيروت
%23.5	%23.4	%26.0	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
10	10	10	عدد الشركات المدرجة	
69.93	61.96	61.62	القيمة السوقية (مليار دولار)	البورصة المصرية
%25.1	%22.8	%26.2	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
77	75	77	عدد الشركات المدرجة	
1202.89	1137.70	940.49	القيمة السوقية (مليار دولار)	الإجمالي
1405	1360	1358	عدد الشركات المدرجة	

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2015، 2014، 2013.

لكن بمقارنة أداء الأسواق مجتمعة مع أداء السوق الأمريكية، نلاحظ ما يلي: بلغت القيمة السوقية للأسواق العربية مجتمعة 1202.89 مليار دولار أمريكي أي حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي، وبلغت بالقيمة السوقية في السوق الأمريكية 26.33 تريليون دولار أمريكي أي أكثر بـ 20

مرة وهو يدل على ضعف مساهمة الأسواق المالية العربية، وكذلك بالنسبة لعدد الشركات المدرجة، نجد في الأسواق العربية 1405 شركة سنة 2014 ويوجد 4369 شركة في السوق الأمريكية. وهو ما يجعلنا نحكم أن الدول العربية مازلت بعيدة كل البعد عن نموذج تمويل الاقتصاد عن طريق السوق المالية.

2-4. دور أسواق الأوراق المالية العربية في نظام الحوكمة:

سارعت العديد من الأسواق المالية العربية تدارك التأخر بشأن تطبيق حوكمة المؤسسات، وقامت كثير منها بإصدار قواعد ومبادئ للحوكمة تفرضها أو ترشد بها المؤسسات المقيدة على إتباعها من أجل الوصول إلى الثقة المرجوة لدى المستثمرين وكل مكونات الاقتصاد. نحاول عرض جانب من تجارب الأسواق العربية في وضع وصياغة تلك القواعد:

2-4.1. تجربة الأردن:

تعتبر تجربة بورصة عمان رائدة من خلال دورها في تعزيز حوكمة المؤسسات، فبعدما تم فصل ادوار السوق إلى دورين تنفيذي ورقابي وذلك بإنشاء بورصة عمان عام 1997 لتقوم بدورها التنفيذي وكذلك بإنشاء مركز إيداع الأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية لتقوم بدورها الرقابي أيضا، وقد انتهت هيئة الأوراق المالية الأردنية في سنة 2008 من إعداد دليل حوكمة الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان والذي يركز على أهمية موضوع حوكمة المؤسسات من خلال تقديم وتوضيح وشرح بعض التعريفات الخاصة بالنظام الداخلي للشركات وكذلك تضمن المشروع وضع العديد من القوانين والتشريعات التي تنظم وتبين مفهوم الحاكمية فيما يتعلق بمبادئ الحوكمة الخمسة وهي مجلس الإدارة والمعاملة المتكافئة للمتعاملين ، الأطراف ذات العلاقة، والإفصاح والشفافية وحقوق المساهمون، إضافة إلى تنظيم مهام الرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي. وشمل هذا الدليل على خمس أبواب على النحو التالي:

الباب الأول: تعاريف:

الباب الثاني: مجلس إدارة الشركة المساهمة، وتناول النقاط التالية: - مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، - اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة، - اجتماعات مجلس الإدارة؛

الباب الثالث: اجتماعات الهيئة العامة:

الباب الرابع: حقوق المساهمين، وشمل النقاط التالية: - الحقوق العامة ، - الحقوق ضمن صلاحيات الهيئة العامة؛

* يمكن الرجوع للدليل من الموقع:

الباب الخامس: الإفصاح والشفافية، وشمل: - لجنة التدقيق، - مهام لجنة التدقيق، -
صلاحيات لجنة التدقيق، - مدقق الحسابات الخارجي.

ويضع هذا الدليل إطاراً متقدماً واضحاً ينظم الحقوق والواجبات والمسؤوليات والعلاقات في المؤسسات المدرجة بما يحقق أهدافها ويحفظ حقوق أصحاب المصلحة. فلقد وضعت هيئة الأوراق المالية الأردنية هذا الدليل لترسيخ القواعد التشريعية وإرساء قواعد حمائية جديدة، وبالتالي المساهمة في تعزيز حماية المستثمرين وزيادة الثقة في سوق الأوراق المالية والمناخ الاستثماري المبني على قواعد ومعايير دولية.

2-2-4. التجربة المصرية:

نجحت السوق المصرية في تحقيق تقدم في مجال الإصلاح الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية. وتتخذ الحكومة إجراءات وخطوات تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين في مناخ الاستثمار في مصر، ولعل من أهم تلك الإجراءات هو العمل على تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات المصرية. لذلك قامت الهيئة العامة للاستثمار أكتوبر 2005 بإصدار دليل حوكمة المؤسسات الخاصة المقيدة في البورصة، ويمثل الدليل الإطار العام لمبادئ حوكمة المؤسسات في مصر، حيث تضمن مجموعة هامة من القواعد التي من شأنها زيادة فعالية مجالس إدارة الشركات، وضمان حقوق المساهمين، والمتعاملين مع الشركات، ويتطرق هذا الدليل إلى النقاط التالية:^{*} نطاق تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات، الجمعية العامة، مجلس الإدارة، إدارة المراجعة الداخلية، مراقب الحسابات، لجنة المراجعة، الإفصاح عن السياسات الاجتماعية، قواعد تجنب تعارض المصالح، قواعد الحوكمة بالنسبة للمؤسسات الأخرى.

كما قامت الهيئة العامة لسوق المال في سنة 2007 كذلك بالتنسيق مع المؤسسات العامة في السوق بوضع دليل عملي لتطبيق حوكمة المؤسسات سمي " دليل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة "، بحث يعد هذا الدليل جزءاً مكملًا للقواعد التنفيذية للحوكمة ولأعضاء مجالس الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، حيث يمكن الرجوع لهذا الدليل لمعرفة دور واختصاصات كل منهم.

^{*} يمكن الرجوع لهذا الدليل من الموقع:

<http://www.cipe.org/regional/menacg/pdf/Egypt%20CG%20Code%20Final%20-%20Arabic.pdf>

ويتضمن الدليل ملحقاً يشمل على الرقابة الداخلية، والتنظيم التفصيلي كذلك للمراجعة الداخلية، بما في ذلك اختصاصاتها وتشكيلها ونظم العمل فيها.**

3-2-4. تجربة المملكة العربية السعودية:

قامت هيئة السوق المالية بإصدار لائحة حوكمة الشركات السعودية المدرجة بالسوق وهذا ضمن مخطط تطوير السوق المالية في ضوء تعاظم الاهتمام الدولي بمبادئ حوكمة الشركات واعتبارها أهم الآليات التي تقيس مدى انتظام وكفاءة السوق المالية وبالتالي تعزيز هذه السوق وزيادة جاذبية الأوراق المالية المتداولة فيها. ولقد راعت الهيئة في إعداد اللائحة المبادئ المقررة من المنظمات الدولية، كما تم الاسترشاد بتجارب الدول وما أقرته من قوانين أو قواعد في مجال حوكمة الشركات. وتضم اللائحة النقاط التالية:***

الباب الأول: أحكام تمهيدية:

الباب الثاني: حقوق المساهمين والجمعية العامة، ويتضمن:- الحقوق العامة للمساهمين، - تسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم وحصولهم على المعلومات، - حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة - حقوق التصويت، - حقوق المساهمين في أرباح الأسهم .

الباب الثالث: الإفصاح والشفافية: ويتضمن:- السياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح، - الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة.

الباب الرابع: مجلس الإدارة: ويتضمن:- الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة، - مسؤوليات مجلس الإدارة - تكوين مجلس الإدارة، - لجان مجلس الإدارة واستقلاليتها، - لجنة المراجعة، - لجنة الترشيحات والمكافآت، - اجتماعات مجلس الإدارة وجدول الأعمال، - مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم -تعارض المصالح في مجلس الإدارة؛

الباب الخامس: أحكام ختامية

لكن بالرغم من هذه الجهود من قبل البورصات العربية الرامية إلى تحسين نظام الحوكمة، إلا أن الواقع يبين أن طريق الحوكمة الجيدة مازال بعيد المنال بالنسبة للأسواق العربية، فمثلاً في دراسة للمعهد العربي للتخطيط، ظهر أن أسواق الأوراق المالية العربية مازالت بحاجة إلى تطوير قواعد الشفافية والإفصاح والأطر المؤسسية، خصوصاً تلك المتعلقة بحوكمة الشركات من جهة ، ومن جهة أخرى يظهر أن معظم المؤسسات خصوصاً المصارف في الدول العربية، لا يطبق معايير حوكمة المؤسسات سواء هيكلياً أو تنظيمياً أو حتى مبدأ الشفافية والوضوح، وهو

** يمكن الرجوع لهذا الدليل في الموقع:

http://www.efsa.gov.eg/content/efsa2_ar/pool_extra_efsa/howkama_02.htm

*** لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع للائحة من الموقع: <http://www.sahmy.com/t114714.html>

ما تنادي به المعايير الدولية لحوكمة المؤسسات، التي تشدد على التزام الحوكمة الرشيدة، وهيكله مجلس الإدارة وبيئة الرقابة والشفافية والإفصاح وإجراءاتها، وأسلوب التعامل مع مالكي حصص الأقلية.

وشرحت هذه الدراسة الإطار التنظيمي والمؤسسي لأسواق الأسهم العربية، واعتبرت أن أهم الآليات لتوفير الشفافية في أسواق المال عموماً، هي التأكد من فاعلية متطلبات الإدراج وشفافيتها، وقواعد التداول، ومعلومات الأوراق المدرجة في السوق، وتأمين قواعد وإجراءات سليمة وسريعة للتسوية والمقاصة من خلال مركز لإيداع الأوراق المالية، ووضع معايير مهنية للوسطاء ووكلائهم، والتأكد من قوة الأوضاع المالية للوسطاء ومتانتها، واتخاذ الترتيبات المناسبة لحماية الأموال والأوراق المالية المودعة لدى شركات الوساطة المالية، ووضع معايير تتناسب مع متطلبات الشفافية في شأن حوكمة المؤسسة المدرجة في أسواق المال، وتوفير التداول الإلكتروني الذي يستوعب أكبر قدر من المعلومات وإتاحتها للمتعاملين في السوق.

واعتبرت الدراسة أن أهم المعوقات التي تقلل من شفافية أسواق الأسهم العربية، يتمثل في غياب التشريعات المتعلقة بفصل الدور التشريعي الذي تقوم به هيئة السوق المعنية من قبل الحكومة، عن الدور التنفيذي الذي تقوم به إدارة البورصة، فضلاً عن غياب الاستقلال المالي والإداري للبورصات العربية، ما يزيد من تدخل الحكومة ومعاملتها كإحدى وحدات القطاع العام، وغياب الإطار التشريعي أو ضعفه الملزم للمؤسسات المدرجة في الأسواق بالتقيد بمعايير المحاسبة ومتطلبات الشفافية والوضوح في شأن معلوماتها في التقارير المالية. (المعهد العربي للتخطيط، 2011).

4-2-4. تجربة الجزائر:

في الجزائر ورغم جمود العمل في بورصة الجزائر، وقلة المؤسسات المدرجة فيها، وضآلة مساهمتها في عملية تمويل الاقتصاد، فإنه على المستوى التشريعي نجد بعض المواد التنظيمية التي تصدره لجنة تنظيم ومتابعة عمليات البورصة (La commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse (COSOB)) علاقة بمفاهيم الحوكمة، فمثلاً طبقاً لأحكام النظام رقم 96-02 المؤرخ في 22 جوان 1996 يتعين على المؤسسة التي تريد الدخول للبورصة أن تقوم بتحرير ونشر مذكرة إعلامية تتضمن العناصر الإعلامية التي من شأنها أن تمكن المستثمر من اتخاذ قراره عن دارية كذكر معلومات عن: تقديم مصدر القيم المنقولة وتنظيمه، وضعيته المالية، تطور النشاط، موضوع العملية المقرر إنجازها وخصائصها. تؤرخ هذه المذكرة ويوقع عليها الممثل الشرعي للمصدر، ويجب أن تقدم البيانات المالية المرافقة للمذكرة الإعلامية معلومات دقيقة على الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة، وبصفة خاصة

على هيكلها المالي ومردوديتها في مجال التمويل. إضافة إلى المذكرة الإعلامية يقوم المصدر بطبع بيان إعلامي ونشره، ويلخص هذا البيان ما جاء في المذكرة الإعلامية مقدما المعلومات الأكثر أهمية فيما يخص المصدر والعملية المقرر إنجازها، يؤرخ البيان ويوقع عليه من طرف الممثل الشرعي للمصدر*. وقد بين النظام رقم 97-03 المؤرخ في 30 نوفمبر 1997 نموذج عن تلك المذكرة الإعلامية، يمكن الرجوع إليها في ذلك النظام.

وكذلك طبقا لأحكام النظام رقم 00-02 المؤرخ في 20 جانفي 2000، يتعين على المؤسسات ذات القيم المنقولة المسعرة في البورصة أن تودع لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها ولدى شركة تسيير بورصة القيم المعلومات الدورية والدائمة، والقيام بنشرها في وسائل الإعلام. وتتضمن المعلومات الدورية الكشوف المالية السنوية والسادسية وكذلك رأي محافظ أو محافظي الحسابات حول مدى صحة وقانونية هذه الكشوف. وزيادة على ذلك، فإن المعلومات الدائمة تخص كل معلومة ذات أهمية أو أي حدث ذي تأثير في النشاط أو في الوضعية المالية للمؤسسة**. لكن يلاحظ من خلال التقارير السنوية التي تنشرها cosob تقاعس بعض المؤسسات عن التزامها الإعلامي، وذلك بتأخر تسليم الكشوفات المالية أو أنها تكون غير كافية.

وهناك مرسوم التشريعي رقم 93-10 وتنظيمات cosob والتي تنص على أنه من بين شروط الوسيط المالي الاتسام بصفات النزاهة المطلوبة لحماية المدخرين، وهو مرغم باحترام مبادئ العدالة و المساواة اتجاه زبائنه و تسبيق مصالح هؤلاء قبل مصلحته الشخصية، حيث عليه بإتتمام أوامر زبائنه على أحسن وجه و بأحسن شروط السوق، لكن ونظرا لمحدودية النشاط والتعامل مع المستثمرين يبقى هذا الالتزام غير ظاهر في أرض الواقع.

وبالرغم من وجود تعليمات وتنظيمات يمكن النظر إليها على أنها جزء مما تنادي به قواعد الحوكمة في مختلف الدول. لكن وجود مبادئ أو قواعد تتعلق أساس بحوكمة المؤسسات، فهذا غائب كلية عن بورصة الجزائر، حتى تضمين شروط دخول المؤسسات للبورصة، ببعض اللوائح التي تتعلق بمجالس الإدارة أو بالمراجعة ونظم الرقابة الداخلية أو حقوق المساهمين ومختلف الأطراف في المؤسسة لم يشر إليها على الإطلاق، وبالتالي نقول أن الوضع الراهن

* أنظر التعليمة:

COSOB, Règlement n°96-02 du 06 safar 1417 correspondant au 22 juin 1996 relatif à l'information à publier par les sociétés et organisation faisant appel public à l'épargne lors de l'émission de valeurs mobilières.

** أنظر التعليمة:

COSOB, Règlement n°2000-02 du 14 Choual 1420 correspondant au 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse

لبورصة لا يسمح لها أنها تكون آلية فعالة لإلزام المؤسسات على الإفصاح العادل والكامل بمنظور حوكمة المؤسسات.

النتائج والتوصيات:

أفرزت الدراسة بشقيها مجموعة من النتائج، يتمحور أهمها في الآتي:

- لتحقيق نظام جيد لحوكمة المؤسسات، هناك مجموعة من الآليات، الداخلية المتعلقة بالمؤسسة، كمجلس الإدارة، واللجان التابعة له، والمراجعة الداخلية، وجمعية المساهمين... وهناك آليات خارجية أخرى، كالمراجعة الخارجية، والبنوك، وسلطات الضبط، وأسواق العمل... وتعتبر سوق الأوراق المالية في هذا الصدد، أحد الآليات الخارجية الهامة لحوكمة المؤسسات؛
- تؤثر سوق الأوراق المالية مباشرة على نظام حوكمة المؤسسات، من خلال مساهمتها في وضع إرشادات وتوجيهات على شكل قواعد ومبادئ حوكمة المؤسسات، تتعلق بنواحي عديدة، وتتمتع بصفة إلزامية أو الاختيارية، طبقاً لكل سوق، في تطبيقها من قبل المؤسسات المدرجة أو باقي المؤسسات الأخرى، وأغلب هذه المبادئ والقواعد مستمدة من تجارب معروفة كمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو مبادئ مؤسسة التمويل الدولية ...؛
- هناك تأثيرات أخرى كذلك نظام حوكمة المؤسسات، من خلال كفاءة سوق الأوراق المالية التي تفرض على المؤسسات الإفصاح التام والكامل لكل المعلومات الضرورية في الوقت المناسب لتنعكس بصدق على أسعار الأوراق المالية، هذه الأسعار تعتبر في حد ذاتها وسيلة تأديبية لسلوك المسيرين، حيث كل سلوك لا يصب في خدمة مصالح الملاك أو مختلف الأطراف سينعكس سلباً على الأسعار، مما يعرض المسيرين إلى خطر الإقالة أو انخفاض شهرته في السوق؛
- يمكن لسوق الأوراق المالية كذلك، أن يكون له تأثير واضح من خلال سلوك التأثير الفعال للمستثمرين المؤسسيين، الذين يعتبرون قوة ضاغطة على المؤسسات لتوجيهها نحو الأداء الجيد، فيستطيع هؤلاء المستثمرين، من خلال ما يمتلكونه من حصص معتبرة في المؤسسات، أن يمارسوا سلطة وضغط كبير على مسيري المؤسسات في حالة حدوث نتائج سلبية؛
- يتميز نظام الحوكمة في الدول المتقدمة الانجلو- سكسونية كالولايات المتحدة الأمريكية بتشتت هيكل الملكية بين عدد كبير من صغار حملة الأسهم وقوة أسواق العمل

وأسواق الأوراق والاندماج، في مراقبة المؤسسات والمسيرين إذا انحرفوا عن هدف تعظيم ثروة الملاك، وفي ظل هذا النظام تظهر أغلب التأثيرات المدروسة لسوق الأوراق المالية على نظام الحوكمة، فهو يعتبر نظام موجه بالسوق؛

• بالرغم من التطور النسبي للأسواق المالية العربية، وبالرغم من الإصلاحات التي باشرت بها أغلب تلك الدول، إلا أن التأثير على حوكمة المؤسسات مازال ضعيفا، إذ أن أغلب المؤسسات تفتقد لهياكل الحوكمة، على الأقل تلك الموجودة في الدول المتقدمة. في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن تلخيص أهم التوصيات التي نعتقد أنها ضرورية ويمكن الاستفادة منها في المجالات المختلفة المرتبطة بموضوع البحث، على النحو التالي:

- تطوير البيئة القانونية المنظمة لعمل أسواق الأوراق المالية العربية، بما يتناسب ومتطلبات حوكمة المؤسسات، وضرورة إصدار ميثاق أو دليل للحوكمة خاص بكل سوق، مع تضمين شروط إدراج المؤسسات الاقتصادية في البورصة لبنود تخص الالتزام باحترام القواعد والمبادئ التي ينص عليها ذلك الميثاق؛
- نشر ثقافة حوكمة المؤسسات بين مختلف المتعاملين في السوق، من إدارات البورصة والوسطاء والمراجعين والمحاسبين وغيرها من الأطراف ذات الصلة؛
- التأكيد على قيام السلطات الوصية بمتابعة كل ما يتعلق بحوكمة المؤسسات، سواء المقيدة بالبورصة، أو المؤسسات العمومية والخاصة الأخرى، خاصة مسألة الإفصاح والشفافية وسوء التسيير واحترام مصالح مختلف الأطراف؛
- ضرورة الاهتمام بتفعيل مختلف الآليات الأخرى للحوكمة، من مجالس الإدارة والرقابة الداخلية والمراجعة بمختلف مكوناتها، وسوق العمل وأسواق التمويل والقوانين المتعلقة بها وهذا لتكامل مع وظيفة سوق الأوراق المالية الرقابية.

¹Martin FAMY & al, beyond governance creating corporate value, through performance, conformance and responsibility, John Wiley & Sons Ltd: England, 2005;P163.

²Elain STERNBERG, Corporate governance: accountability in marketplace, 2 Ed ,The institute of economic affairs: London, 2004, P28

³Gérard CHARREAUX, Le gouvernement des entreprises, Economica, Paris, 1997, P11.

⁴Howard GOSPEL & Andrew Pendelton, corporate governance and labour management: An international comparison, on food: New York, 2005, p03.

⁵Organization for Economic Co-operation and development (OCED), corporate governance in Asia: a comparative perspective, 2001. p12.

⁶محمود عبد الملك فخرا وآخرون، " أثر حوكمة شركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية على درجة الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية: دراسة تحليلية"، في مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، ع 1، مارس 2000، ص215.

⁷Roland PEREZ ; La gouvernance de l'entreprise, Édition La découverte: Paris, 2003, p24-25.

⁸محمد عبده مصطفى ، " تأثير بعض آليات حوكمة الشركات على الأداء، دراسة تطبيقية على مصر"، في مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مجلد 43، ع 1، مارس 2006، ص333-334.

⁹John TAE LEE; " Structure de propriété, stratégie de diversification et gouvernance des entreprises ", Thèse de doctorat en sciences économique, université Toulouse, 2005, p11-13.

¹⁰Roland PEREZ, " La gouvernance des entreprises ", 2004 , op-cit , p10-12.

¹¹Gunther CAPELLE-BLANCARD & al, Les marchés financiers en fiches, ellipses, Paris : 2004, p61.

¹²Ibid., p62.

¹³مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة، مكتب القاهرة ، مارس 2002، ص24.

¹⁴ محمد فهد نادر العجمي، " دور الإفصاح المحاسبي في تحديد القيمة الحقيقية لأسهم الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية "، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، عمان، 2006، ص25.

¹⁵ يحيى محمد القضاة، " دور الإفصاح المحاسبي في إظهار القيمة السوقية الحقيقية لأسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان "، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، عمان، 2004، ص32-35.

¹⁶ حسين عبد الجليل آل غزوي، " حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية"، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمرك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010. ص55-69.

¹⁷ Céline DU BOYS, " L'activisme des investisseurs institutionnels, est-il un outil efficace? "w.p N655, université de droit, d'économie et des sciences d'Aix Marseille, mars 2003, p15.

¹⁸ Sophie MONTANDRAU, " L'activisme des investisseurs institutionnels, gouvernement d'entreprise et richesse de l'actionnaire ", W.P No 693, Université Paul Cézanne, Juillet 2004 p06.

¹⁹ Fabrice HERVE, "Faut-il acheter les actions des entreprises apparaissant sur les listes noirs du conseil des investisseurs institutionnels?", revue de l'économie financière, No36 (3-2001, p07.

²⁰ l'Institut Français des Administrateurs, "Pratiques internationales de gouvernance: Une Approche comparative" [http://ifa-sso.com/download.php?module=documents &file id=87&fichier nom=document-87.pdf&Name=document](http://ifa-sso.com/download.php?module=documents&file id=87&fichier nom=document-87.pdf&Name=document).

صكوك التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل عمليات السوق المفتوحة – تجربة البنك المركزي السوداني نموذجا-

Islamic finance instruments as a mechanism to activate open market operations

- Experience of the Central Bank of Sudan as a model -

تاريخ قبول النشر: 2018/02/18

تاريخ الاستلام: 2018/01/03

د. تفرات يزد ***

د. تيقان عبد اللطيف **

أ.د. دربوش محمد الطاهر *

جامعة أم البواقي - الجزائر

جامعة خنشلة - الجزائر

جامعة خنشلة - الجزائر

الملخص:

يتطلب تنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة وسائل وآليات تمكن البنك المركزي من القيام بدوره، إلا أن الوسائل والآليات التقليدية للسياسة النقدية وإدارة السيولة وبصفة خاصة الآليات غير المباشرة غير متاحة في إطار النظام المصرفي الإسلامي، وللتغلب على هذه الإشكالية قام بنك السودان المركزي ابتكار وسائل وآليات جديدة بديلة للآليات غير المباشرة القائمة على سعر الفائدة، وبجهد مشترك بين البنك المركزي والهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية تم ابتكار نوع جديد من الشهادات التي تتوافق مع الأسس الشرعية وتصلح كآلية لإدارة السيولة عن طريق تداولها في عمليات أشبه بعمليات السوق المفتوحة، وهذه الصكوك تعتبر وسيلة ناجحة من وسائل اجتذاب المدخرات الحقيقية وتجميع الأموال اللازمة لتمويل المشروعات العامة ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية التي تعجز الميزانية العامة عن تمويلها، وهي تقوم على أساس المشاركة في الربح المتوقع للمشروع أو على رد رأس المال، وقد سعي الجيل الأول من هذه الشهادات شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات مشاركة الحكومة (شهامه)، واعتبر هذا التطور نقلة نوعية في إدارة السياسات النقدية في السودان.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، سياسة السوق المفتوحة، صكوك التمويل الإسلامية، البنك المركزي السوداني.

* e-mail: darbouchemedt@gmail.com ** e-mail: abdellatifigane@gmail.com

*** e-mail: yazidtagaret400504@gmail.com

Abstract:

Requires implementation of monetary policy and liquidity management Means and mechanisms enabling the Central Bank to play its role, But the traditional means and mechanisms of monetary policy and liquidity management, In particular indirect mechanisms, Not available within the Islamic banking system, And to overcome this problem The Central Bank of Sudan has devised means And new alternative mechanisms for indirect mechanisms Based on the interest rate, And a joint effort between the Central Bank and the Supreme Supervisory Authority of banks and financial institutions A new type of certification has been created Certificates that are compatible with the Islamic foundations And serves as a liquidity management mechanism By trading in operations similar to open market operations, These instruments are a successful means of attracting real savings And to raise the funds needed to finance public projects Economic and social feasibility that the general budget is unable to finance, It is based on participation in the expected profit of the project Or the return of capital, The first generation of these certificates was named Certificates Share Certificates Central Bank (Shamam) And government participation certificates (Shahama), This development was considered a qualitative transfer in the management of monetary policies in Sudan.

Keywords: monetary policy, open market policy, Islamic finance instruments. Central Bank of Sudan.

المقدمة:

استحدث السودان قانون سعي بقانون صكوك التمويل لسنة 1995م تمشياً مع قرارات الدولة الرامية لإلغاء الصيغ الربوية من معاملات الدولة عموماً، ويعتبر إصدار هذا القانون خطوة أولى وهامة في سبيل إيجاد أدوات مالية إسلامية بديلة لسندات الدين الربوية التي كانت تستخدم لإدارة السيولة ولسد العجز في ميزانية الدولة وذلك قبل إسلام النظام الاقتصادي والمالي في السودان وضمن إطار جهود بنك السودان في ابتكار أدوات نقدية جديدة لإدارة السيولة في الاقتصاد، ففكر كل من البنك المركزي ووزارة المالية في الاهتمام إلى أدوات تقوم مقام عمليات السوق المفتوحة في النظام التقليدي وتتماشي مع موجبات الشريعة الإسلامية بخلوها من شبهة الربا.

*** مشكلة البحث :**

تبحث السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي في الإجراءات التي يتم اتخاذها لتنظيم وضبط عمل النقود والمؤسسات المالية والنقدية الأخرى بما يتناسب مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإن التباين بين السياسة النقدية الإسلامية وغير الإسلامية هو في المنهج المتبع في كلٍ منهما، ومن هنا نستفسر عن إمكانية استخدام صكوك التمويل الإسلامي كأداة بديلة تحل محل عمليات السوق المفتوحة من خلال الإشكالية التالية:

" كيف يمكن توظيف صكوك التمويل الإسلامي لإيجاد بديل لعمليات السوق المفتوحة استناداً لتجربة بنك السودان ؟"

هاذ التساؤل يقودنا إلى مجموعة من التساؤلات على النحو التالي :

- ماذا يقصد بعمليات السوق المفتوحة في ظل تصورات المصرف الإسلامي؟
- ما أهمية صكوك التمويل الإسلامي بالنسبة للاقتصاد الإسلامي؟
- ماهي منتجات صكوك التمويل الإسلامية المستخدمة كبديل لعمليات السوق المفتوحة في السودان؟

أولاً- صكوك التمويل الإسلامي:

من أبرز المستجدات المالية في العصر الحاضر توريق الأصول الاستثمارية العينية، وذلك بتحويلها إلى أوراق مالية على هيئة صكوك يمتلكها المستثمرين بدلاً من ملكيتهم المباشرة للأصول التي تمثلها تلك الأوراق، وتُعتبر الصكوك كذلك من أهم أدوات تعبئة الموارد في الوقت الحاضر، فهي تلبي الحاجات التمويلية للمشروعات الضخمة التي تقيمها المؤسسات الحكومية.

1- تعريف الصكوك الإسلامية.

التصكيك عبارة عن عملية تحويل الأصول المقبولة شرعاً إلى صكوك مالية مفصولة الذمة المالية عن الجهة المنشئة لها وقابلة للتداول في سوق مالية شريطة أن تكون محلها غالبه أعياناً، وذات آجال محددة بعائد غير محدد أو محدود ولكن ليس خالياً من المخاطر.

واصطلح الفقهاء على تسمية عمليات التورق في الإطار الإسلامي بعمليات التصكيك، وذلك لسببين هما:

* كلمة تصكيك مشتقة من كلمة صكوك وهي صكوك تمثل البديل الإسلامي لكلمة سندات وهي تعنى ضمناً التعامل بأداة مالية قائمة على المدانية والفائدة المحرمة.

* كلمة التوريق في الفكر المالي التقليدي قائمة بصفة أساسية على مكون الديون وهو ما ينهى عنه الشرع في التبادل تفصيلاً.¹

والصكوك في اللغة :جمع صك ،بمعنى الكتاب ،ويجمع على :أُصْك وصكوك وصكاك .

والصكوك في الاصطلاح المالي :أوراق مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات ،أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص.² وتعتبر الصكوك الإسلامية هي البديل الإسلامي للسندات في النظام المالي التقليدي، وهي تصدر مقابل أصول غالباً ما تكون عقارية أو أصول أوراق مالية ذات عائد، والصكوك تكون على مدى متوسط أو طويل الأجل (خمس سنوات وأكثر)، ويتم الاكتتاب فيها من عدة جهات، وتحصل الشركة المصدرة لها على نقد فوري مقابل هذه الصكوك بفائدة أو ربح سنوي ثابت، ويمكن تداول هذه الصكوك من قبل الجهات المالية التي أصدرتها، ويمكن أيضاً تحويلها إلى أسهم إذا كانت صكوكاً قابلة للتحويل.

وتعرف الصكوك الإسلامية بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أو نشاط استثماري، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب، واستخدامها فيما أصدرت من أجلها".

كما تعرف الصكوك الإسلامية بأنها "ملكية مشتركة في أصل ما، ولها الحق في الدخل الناتج عن هذا الأصل إما عن طريق تدفق الدخل فيتم ترسيخه وترجمته عبر أدوات قابلة للتداول يمكن إصدارها في السوق المالية ،لذلك فإن الصكوك تمكن المستثمر من حصر أو حجز العوائد متوسطة وطويلة الأجل".³

2 - نشأة الصكوك الإسلامية.

فكرة التصكيك نشأت وطرأت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1970م، عندما قامت الهيئة الوطنية الحكومية للرهن العقاري بإصدار صكوك تستند على القروض المضمونة بالرهن العقاري، حيث كان الهدف الأساسي من التصكيك هو ربط الديون الأصلية بالأوراق المالية مباشرة من خلال تجميع الديون في شكل محفظة ثم إصدار أوراق مالية مقابل تلك المحفظة مضمونة بضماناتها.⁴

وتعود نشأة الصكوك الإسلامية إلى عام 1983 وذلك بعد بدأ عمليات أول بنك إسلامي في ماليزيا وهو "بنك إسلام ماليزيا"، حيث اتضح لمسؤولي البنك المركزي الماليزي عزوف بنك إسلام ماليزيا عن تملك السندات الحكومية أو سندات الخزنة كونها مخالفة للشريعة الإسلامية، ولذلك لجأ البنك المركزي الماليزي لإصدار شهادات استثمار لا تحتوي في آلياتها على ربا.

ثم أصدر مجمع الفقه الإسلامي القرار رقم 05 بتاريخ 1988/08/04 بشأن سندات المقارضة وسندات الاستثمار ففتح الباب أمام الشركات الإسلامية لتبني هذه الصيغ الناشئة، وفي سنة 2002 قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معيار شرعي

لصكوك الاستثمار، على أن يسري تطبيقه على المؤسسات المختصة اعتباراً من أول جانفي 2004⁵.

واستمرت ماليزيا في الاحتفاظ بمركز الصدارة بين الدول المتعاملة بالصكوك الإسلامية ويليها دول إسلامية أخرى كالبحرين التي كانت أول من أخذ بها بين الدول الخليجية، والإمارات والسعودية والكويت وغيرها.

3 - أنواع الصكوك.

تقوم فكرة الصكوك الإسلامية على أساس الاستثمار في أحد أو أكثر من العقود المشروعة في الفقه الإسلامي وهي عقد المضاربة وعقد الإستصناع وعقد السلم وعقد الإجارة، ونستطيع أن نقسمها إلى صنفين :

أ - صكوك تمثل الملكية.

وهذه الملكية إما أن تمثل الأعيان أو المنافع، ومن أمثلتها :

* صكوك المضاربة:

هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها المتعهد بتقديم التنظيم وإدارة المشروع المقترح بغرض تمويل ذلك المشروع أو مجموعة من المشروعات المفصلة أو المفوض له فيها بالعمل وبموجبه يكون حاملو الصكوك هم أصحاب رأس مال المشروع ويبقى المشروع مشاركة بينهم وبين المنظم بنسبة متفق عليها من الربح ويتحملون الخسائر المتوقعة في رأس المال.⁶

* صكوك الإجارة.

تمثل صكوك الإجارة حصة مشاعة في ملكية أصول متاحة للاستثمار، سواء كانت أصول حقيقية، أو منافع، أو خدمات أو مزيج من ذلك كله، وهي أشهر أنواع الصكوك على الإطلاق.

* صكوك المشاركة: هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات تدار على أساس الشركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها.

صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع للمزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول.

* صكوك الوكالة بالاستثمار: هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات تدار على أساس الوكالة بالاستثمار ويعين وكيل من حملة الصكوك لإدارتها.

* صكوك المغارسة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام الاكتتاب فيها في غرس أشجار على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.⁷

* صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة، ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة.

ب- صكوك تؤول إلى المديونية: ومنها
* صكوك المربحة.

هي وثائق متساوية القيمة تصدر لتمويل شراء سلعة مربحة، وتصبح سلعة المربحة مملوكة لحامل الصكوك.

* صكوك السلم.

هي وثائق متساوية القيمة تصدر لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحامل الصكوك.

* صكوك الإستصناع.

هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحامل الصكوك.⁸

4 - خصائص الصكوك الإسلامية:

يمكن توضيح الخصائص العامة للصكوك الإسلامية على الوجه التالي:

* الصكوك عبارة عن وثائق تصدر باسم مالكيها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكيها في الموجودات الصادرة بموجبها.

* يكون تداول الصكوك بناء على الشروط و الضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها.

* تمثل الصكوك حصص ملكية شائعة في موجودات قائمة أو يتعين إيجادها أو منافع ولا تمثل ديناً على مصدرها.

* الصك الاستثماري الإسلامي يعطى حامله حصة من الربح أن وجدت.

* الصك الاستثماري الإسلامي يلزم صاحبه بتحمل مخاطر الاستثمار كاملة.

* الصك الاستثماري الإسلامي يخصص حصيلة الاكتتاب فيه للاستثمار في مشاريع أو أنشطة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وعادة يتم تحديثها مسبقاً.

* استناد الصك على عقد شرعي يوطر العلاقة بين أطراف عملية التصكيك.⁹

5 - أهمية صكوك التمويل الإسلامي.

تكمن أهمية الصكوك في أنها تعد من أفضل وسائل التمويل الاقتصادي المتفقة مع الشريعة الإسلامية، والتي يقصد منها تنمية الاقتصاد الإسلامي من ناحية وتحقيق أرباح كبيرة من ناحية أخرى، وفي الوقت الذي ساد فيه النظام الربوي في التمويل تتجلى أهمية الصكوك كبديل للسندات التقليدية بشكل يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فالغرض من ورائها هو تجميع الأموال من أجل الاستثمار وتحقيق الأرباح¹⁰، ويمكن أن نوجز أهمية الصكوك الإسلامية فيما يلي :

- إن الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي يوضح مدى سعة وحكمة وتكامل النظام الإسلامي.

- تلبية احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام .

- تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها.

- الصكوك أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.

- زيادة تداول الأدوات المالية وتنشيط السوق المالية الإسلامية وتجاوبها مع احتياجات المدخرين والمستثمرين والدولة بآليات تستبعد الفوائد المحرمة شرعا.¹¹

- الصكوك أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.¹²

6 - متطلبات نجاح الصكوك.

* تطوير البيئة التشريعية والقانونية وقانون الضرائب.

* شمولية المعايير الصادرة عن الهيئات الدولية المعنية بالمؤسسات المالية الإسلامية.

* وجود سوق ثانوي للتداول.

* وجود نظام إصدار وتداول متكامل لضمان ثقة المستثمرين واستمرارية المحافظة على النمو.

* تطوير بيئة مرنة ومتصلة وتسهيل التسجيل والتعامل بالوسائل الإلكترونية للتداول والتسويات.

* تبني معايير واضحة للعقود بحيث تكون مرجعية للدولة.

* وجود معالجة قانونية واضحة ومتفقة مع الشريعة لحالات التعثر.

* تشجيع الباحثين من ذوي الخبرات العملية للوقوف على نقاط الضعف وتطوير حلول للتعامل معها.

* وجود رقابة وتحقق شرعي متخصص في الصكوك بحيث يتم الإشراف على الإصدار وأثنائه وبعد إنتهاء مدة الإصدار.¹³

ثانيا - الإطار القانوني والرقابة على المصارف الإسلامية :

تخضع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تتفق مع طبيعة عملها ، سواء على المستويات المحلية أو مستوى المؤسسات الدولية ، فأغلبية الدول الإسلامية وغير الإسلامية التي تتواجد بها تلزم سلطاتها الرقابية والتنفيذية البنوك الإسلامية بالمعايير والضوابط المالية نفسها التي تطبقها على المصارف التقليدية ، دون مراعاة اختلاف طبيعة وخصوصية هذه المؤسسات ، فالبنوك المركزية تطبق على المصارف الإسلامية أحكاما قانونية وتعليمات إدارية تستند أساسا إلى تشريعات صيغت بما يتناسب وطبيعة أعمال البنوك الربوية.¹⁴ ولقد تعددت الآراء حول موقع البنوك الإسلامية على خريطة التقسيمات المصرفية التقليدية من الناحية التشريعية، من حيث كونها بنوك تجارية أو بنوكا غير تجارية متخصصة، واختلف تبويب هذه البنوك من الناحية التطبيقية بين بلد وآخر وفقا للظروف والقوانين السارية ومريثات البنك المركزي في كل دولة¹⁵ ،

و تنقسم أنماط البنوك الإسلامية وواقعها، تبعا للبيئة المصرفية والتشريعية التي تعمل في ظلها هذه البنوك إلى:

1 - نمط البنوك الإسلامية التي تعمل في بيئة مصرفية تقليدية :

و تسري على البنوك الإسلامية بهذه البلدان القواعد والنظم المصرفية التقليدية، حيث صدر لها قانون استثنائي وليست معفاة من القوانين التي تحكم نشاط البنوك التقليدية الأخرى، ويشرف عليها البنك المركزي بأسلوبه التقليدي، وتتواجد معظم هذه البنوك بالدول الإسلامية والعربية¹⁶، حيث أن القوانين والتنظيمات واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي غير ملتزمة بالشريعة الإسلامية، وذلك أن معظم قوانين التجارة والمصارف والشركات فيها قد وضعت وفق النمط المصرفي التقليدي وتحتوي أحكاما لا تناسب أنشطة العمل المصرفي الإسلامي¹⁷، مثل البنوك العاملة بمصر والكويت، وكذلك الأمر بالنسبة لبنوك تعمل في بيئة مصرفية أجنبية.

2 - نمط البنوك الإسلامية التي تعمل في بيئة مصرفية مختلطة :

و تسري على البنوك الإسلامية بهذه البلدان قوانين وإعفاءات - كاملة أو جزئية - من قوانين النظام التقليدي القائم، حيث صدر قانون خاص للبنوك الإسلامية، ينظم حركتها ويضع لها الضوابط والحدود ويخصص لها الأجهزة الحكومية التي تشرف على نشاطها وتتأكد من ممارستها، وعلى الرغم من ذلك فإن العلاقة بين هذه البنوك الإسلامية والبنك المركزي تخضع لبعض القوانين والتعليمات الرقابية التقليدية، وهذا ما هو موجود في بعض البلدان الإسلامية، مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية*.

وتنفرد الإمارات بتجربة مصرفية إسلامية تستدعي الذكر، فهي أول دولة في عالمنا العربي تقر قانونا للعمل المصرفي الإسلامي (القانون الاتحادي رقم 6 لعام 1985م في شأن المصارف

والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية)، وإن كان القانون لم يحدّد تشريعات لعملها، وبناء عليه لا توجد تشريعات خاصة للبنوك الإسلامية لدى المصرف المركزي الإماراتي، الأمر الذي يجعل المصارف الإسلامية تخضع لكل القوانين والإجراءات التي تطبق على البنوك الربوية، وإن كان المصرف المركزي يستثنى من أية أعمال تتنافى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية¹⁸.

3- نمط البنوك الإسلامية التي تعمل في بيئة مصرفية إسلامية متكاملة:

و تبعاً لهذا النمط قامت حكومات تلك البلدان بإصدار نظم وقوانين عامة للنظام المصرفي بأكمله ليتماشى مع أحكام المنهج الإسلامي، وهذا كما حدث في دول باكستان وإيران والسودان، وتتحدد العلاقة بين البنك المركزي وبين البنوك الإسلامية بضوابط وقواعد تتلاءم مع أسس ومبادئ النشاط المصرفي الإسلامي، حيث تم تحويل الجهاز المصرفي بالكامل إل نظام إسلامي.¹⁹

و نظراً لطبيعة عمل البنوك الإسلامية فإن لرقابة البنك المركزي والإطار القانوني للبنوك أثر سلبي على البنوك الإسلامية نوجزه في ما يلي:

- محافظ الأوراق المالية التي يطرحها البنك المركزي تعتمد على أذون الخزينة وعوائدها الفائدة، مما يضيق على إمكانيات البنوك الإسلامية في التوظيف وإعطاء ميزة للبنوك التجارية، ولا زالت صكوك التمويل رغم تقنيها لم تر النور في كثير من الدول.
- إعادة خصم الأوراق التجارية صورة من صور التعامل الربوي لا يقرها العرف في المصرف الإسلامي، وتمثل نشاطاً للبنوك المركزية لتوفير سيولة للبنوك التجارية وعائد متمثل في سعر الخصم.
- وهذه الأدوات يعتمد عليها البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية عن طريق سياسة السوق المفتوحة وسياسة إعادة الخصم .
- هناك تفاوت في المعاملة الضريبية بين أوراق البنوك التجارية والحكومية كشهادات الاستثمار التي تعفى من الضريبة، بينما أنشطة الاستثمار وهي المجال الرئيسي لنشاط المصارف الإسلامية تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية، فضلاً عن الضريبة العامة للدخل .
- عدم التفرقة في تطبيق نسبة السيولة والاحتياطي النقدي بالبنك المركزي وسقوف الائتمان بين الودائع الجارية وحسابات الاستثمار، نتيجة اعتبار البنوك الإسلامية بنوكاً تجارية .
- يرتبط اللجوء إلى البنك المركزي عند أزمة السيولة بالاقتراض بسعر الفائدة، فبينما يمثل هذا أمناً للبنوك التجارية فلا يتيسر استعماله للبنوك الإسلامية التي تحرم الربا.²⁰

- إظهار نسبة السيولة بأقل من الحد المسموح به نتيجة لغياب بعض مكونات نسبة السيولة في المصارف الإسلامية .
- عدم ملائمة النماذج والتقارير التي يطلبها البنك المركزي لطبيعة تلك البيانات والمعلومات التي تحتوي عليها الدفاتر المحاسبية والإحصائية بالمصارف الإسلامية.²¹
- تضيق القوانين المصرفية لنشاط المصارف الإسلامية، فعل سبيل المثال ينص قانون الائتمان والبنوك رقم 163 لسنة 1957 في مصر على أن " يحضر على أي بنك منح العميل الواحد تسهيلات ائتمانية من أي نوع تتجاوز 25% من رأس المال المدفوع للبنك واحتياطياته ويستثنى من هذا التسهيلات الممنوحة للجهات الحكومية، ويحضر امتلاك أسهم شركات المساهمة بما تزيد قيمته على 40% من رأس مال الشركة، ويشترط أن لا تتجاوز القيمة الإسمية للأسهم التي يمتلكها البنك في هذه الشركات مقدار رأس ماله المصدر واحتياطياته ".²²

ثالثا- السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي:

إن أدوات السياسة النقدية بشكل عام هي الأدوات أو الوسائل التي تستعين بها السلطة النقدية في إدارة كمية النقود المعروضة ،من خلال تدابير وإجراءات تهدف إلى تعظيم أهداف معينة ،وتبحث السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي في الإجراءات التي يتم اتخاذها لتنظيم وضبط عمل النقود والمؤسسات المالية والنقدية الأخرى بما يتناسب مع مبادئ الشريعة الإسلامية .وبالتالي فإن التباين بين السياسة النقدية الإسلامية وغير الإسلامية هو في المنهج المتبع في كلٍ منهما ، فالأولى تتخذ من تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مصدراً لها ، أما الثانية فإن التشريعات الوضعية هي مصدرها الأساس.²³

ومن بين أدوات السياسة النقدية الإسلامية نجد ما يلي :

1 - عمليات السوق المفتوحة في إطار نظام المشاركة.

في مقابل عمليات السوق المفتوحة في النظام التقليدي نجد البديل الذي يلائم الصيرفة الإسلامية يستخدم وسائل متعددة ضمن عمليات السوق تجعله أكثر تنوعاً وشمولاً مما يسهل مهمة البنك المركزي في التأثير على حجم الائتمان وكمية النقود حسب متطلبات الوضع الاقتصادي وتعامل مع جمهور المدخرين بالبيع والشراء في صكوك وسندات تخضع حصيلتها لمبدأ الربح والخسارة.²⁴ أما أدواتها في ظل النظام الاقتصادي الإسلامية فهي تشمل مايلي :

- صكوك المضاربة الإسلامية (شهادات من دون معدل فائدة محددة سلفاً مع اشتراط عدم التعامل في المحرمات)،ويمكن تعريفها بأنها " الأوراق المالية التي تصدرها الشركات والمصارف التي تلتزم بأحكام الشرع ،بحيث يكون العائد الذي يحصل عليه صاحب الصك هو نسبة من أرباح الشركة وليس فائدة ثابتة سنوياً،علماً بأن الأحكام التي تطبق على هذه الصكوك هي

أحكام شركة المضاربة التي تحتوي على نوعين من الشركاء هما أرباب الأعمال والمضارب الذي يدير الأموال ويستثمرها.

- أسهم الشركات أو المصارف التي يقوم المصرف الإسلامي بتأسيسها بنفسه أو بالإشتراك مع غيره.

- الأسهم التي يقوم المصرف بشرائها والتي لا تتعامل بالفائدة المحرمة شرعا.

- شهادات الإيداع محلية كانت أو دولية عند هذه المصارف أذ يمكن استخدامها في استثمارات تنسجم مع أحكام الشرع.

- شهادات الودائع المركزية، وهي الشهادات التي يقوم بإصدارها البنك المركزي بكونها أداة مالية خالصة لكي تعطي حاملها سهما في ودائع البنك المركزي لدى المصارف التجارية وهذا من أهم مميزاتها بالإضافة الرقابة والإشراف المزدوج من قبل البنك المركزي والمصارف التجارية فضلا عن إنخفاض درجة المخاطر المالية عند الإستثمار فيها.

- شهادة الإقراض المركزي، وتقوم فكرة هذه الشهادات على مبدأ التكافل الإجتماعي في الإسلام، ويصدرها البنك المركزي بغرض أن يحصل المقرض عليها دون أي يدفع أية المقترض فوائد أو مقابل لتلبية إحتياجات المعسرين، وتمتاز بصفة القبول العام²⁵.

2 - آلية نسبة الربح كبديل لسعر الخصم.

إن نسبة الربح في المضاربة او المشاركة يمكن أن تكون أداة ذات فعالية في السياسة النقدية علة النحو التالي :

- في ظل سياسة نقدية توسعية : يوجه المصرف المركزي المصارف نح تخفيض نسبة حصتها من الربح في مشاركتها أو مضارباتها، وترفع حصتها من الربح عل الأموال التي تودع لديها، ويرى الباحثون أن نسبة الربح أداة فعالة في السياسة النقدية، إلا ان بعضهم يفضل أن تؤثر السلطة النقدية في نسبة الربح بشكل غير مباشر عن طريق توفير أموال المضاربة عوضا عن التحكم بنسبة الربح مباشرة.

- في ظل سياسة نقدية تقييدية: تفعل السلطة النقدية في هذه السياسة عكس ما فعلته في السياسة التوسعية، حيث ترفع نسبة حصة الربح للمودعين أموالهم وفق صيغة المشاركة أو المضاربة لإستقطاب أموالهم من السوق، وترفع حصتها من الربح لتقليل تدفق الموالم من المصارف إلى سوق النقد، مما يحد من التضخم²⁶.

رابعا- تجربة بنك السودان المركزي في إصدار صكوك التمويل الإسلامية كبديل لعمليات السوق المفتوحة:

ويقصد بعمليات السوق المفتوحة في ظل تصورات المصرف الإسلامي قيام البنك المركزي بإصدار أوراق مالية إسلامية، مثل شهادات الودائع المركزية والتي تعطي لحاملها سهما في ودائع البنك المركزي، فيقوم هذا الأخير بتخصيص ما لديه من شهادات الودائع المركزية بين البنوك الإسلامية تبعاً لمقدرة وكفاءة كل بنك في مجال الاستثمار، ويمكن للبنك المركزي شراء هذه الشهادات في حالة رغبته في زيادة المعروض النقدي²⁷.

وفي إطار جهود بنك السودان في ابتكار أدوات نقدية جديدة لإدارة السيولة في الاقتصاد، فكر كل من البنك المركزي ووزارة المالية في الاهتمام إلى أدوات تقوم مقام عمليات السوق المفتوحة في النظام التقليدي وتتماشي مع موجبات الشريعة الإسلامية بخلوها من شبهة الربا، فكان أن اهتم كل من البنك المركزي (بنك السودان) ووزارة المالية إلى أدوات مالية تقوم على أسس شرعية وتتميز بدرجة من المرونة والواقعية وهذه الأدوات تقوم على المشاركة بدلاً عن المداينة وذلك لحركتها، وفي ظل هذا التوجه تم ابتكار كل من شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات مشاركة الحكومة (شهامه)، وبما أن بنك السودان لا يحق له المتاجرة في الأوراق المالية مع الجمهور مباشرة فقد تم إنشاء شركة السودان للخدمات المالية لتقوم بهذا الدور بعد أن تنازلت وزارة المالية وبنك السودان من أصولها في البنوك المملوكة كلياً أو جزئياً لصالح الشركة، أصبحت الشركة مملوكة بنسبة 99% بواسطة بنك السودان و1% بواسطة وزارة المالية وقد تم تسجيلها لدى المسجل العام للشركات تحت قانون الشركات لعام 1995م أي أنه تم إنشاء شركة السودان للخدمات المالية بواسطة بنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني برأس مال مصرح قدره 10 مليون دينار ورأسمال مدفوع قدره 2 مليون دينار ويمثل الشريحة (ب) من رأسمال الشركة أما الشريحة (أ) من رأسمال الشركة فتتكون من القيمة المحاسبية (Fair Value) لكل البنوك المملوكة كلياً أو جزئياً لبنك السودان ووزارة المالية، وقد بلغت القيمة المحاسبية لهذه البنوك في نهاية أبريل 1998 نحو 3.94 بليون دينار سوداني، أصدرت بموجبها عدد 3940 شهادة مشاركة البنك المركزي (شمم) بقيمة اسمية قدرها واحد مليون دينار للشهادة الواحدة، وذلك بعد أن قام كل من بنك السودان ووزارة المالية بتحويل أصولها في هذه البنوك لصالح شركة السودان للخدمات المالية والتي أصبحت هي المالكة لهذه الأصول²⁸.

1 - شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم):

هذه الشهادات تعرف بأنها شهادات مشاركة تمكن حاملها من مشاركة بنك السودان المركزي في ملكيته لأسهمه بالبنوك التجارية ، وتنشأ الشهادة بعد حصر مساهمات بنك السودان المركزي وتحديد قيمتها ومن ثم تجزئتها إلى شهادات مشاركة بقيمة متساوية، ويستخدم بنك السودان المركزي هذه الشهادة من أجل تنظيم السيولة النقدية في الاقتصاد، بدء العمل بهذه الشهادة في العام 1998 م و انتهى العمل بها في العام 2004 م.²⁹

وهدفت شهادات (شمم) إلى تحقيق الآتي:

- إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي.

- منح البنوك فرصة لاستثمار فوائضها لأجل قصيرة.

جدول رقم (01):رصيد شهادات شمم خلال الفترة 1998-2008

السنة	الرصيد (مليون جنيه)	التغير (%)
1998	48.51	-
1999	42.02	-13.4
2000	57.91	37.8
2001	53.40	-7.8
2002	56.38	5.6
2003	6.33	88.8
2004	11.69	84.7

المصدر:يوسف الفكي عبد الكريم حسن ،السياسة النقدية في الإطار الإسلامي(التجربة السودانية خلال الفترة 1997-2008)،المؤتمر الرابع "الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي، 15-16 ديسمبر 2010، جامعة الكويت ، ص:13-14.

يوضح الجدول (01) أعلاه انخفاض رصيد شهادات شمم في العام 1999 م عن العام 1998 م ، ويعني ذلك أن بنك السودان قد قام بضخ سيولة في هذا العام، أما في عام 2000 م فقد زاد رصيد شهادات شمم المشتراة، ويعني ذلك سحب السيولة، ثم انخفض الرصيد في العام 2001 م وارتفع مرة أخرى في العام 2002 م وذلك بهدف ضخ وسحب السيولة من الاقتصاد ، ووصل هذا الانخفاض إلى مستوى قياسي في عام 2003 م ، مما يعني سحب السيولة بشكل كبير، وانخفض مرة أخرى انخفاضاً قياسياً أيضاً في عام 2004 م وذلك نسبة لضخ سيولة عالية في الاقتصاد السوداني وتصفية هذه الشهادات.³⁰

أ- آلية عمل شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم):

تنبني العلاقة* في شهادات شمم وفقاً الآتي:

- تنبني العلاقة بين المستثمرين والشركة على قيام الشركة بتمليك المستثمرين المعلومات المرتبطة بالأداء المالي للأصول المكونة للشراكة.

- تنشئ الشركة الصندوق نيابة عن بنك السودان المركزي ويوضع تحت إدارتها بغرض إصدار الصكوك.

- يمثل الصك بعد استثماره موجودات قائمة وحقيقية لمكون الشراكة.

- يتحدد العائد على الصكوك وفق الأداء المالي لمكون الشراكة.³¹

ب - خصائص شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم):

يمكن سرد أهم خصائص شهادات مشاركة البنك المركزي فيما يلي :

- لها قيمة إسمية محددة (face value) تكون مظهرة في الشهادة وقيمة محاسبية (fair market value) يتم إعلانها كل ثلاثة أشهر وتعكس الأرباح الحقيقية النقدية والزيادة الرأسمالية في قيمة الأصول المسنودة عليها هذه الشهادات، وسعر للتبادل (selling price) ويتحدد عن طريق التفاوض بين البائع والمشتري عند تبادل الشهادة.

- ليست لها فترة سريان محددة وهي قابلة للتداول في السوق الثانوية وسهلة التسييل (no maturity, negotiable and highly liquid).

- البيع والشراء يتم أساساً من خلال مزادات ولكن توجد معاملات خارج المزاد.

- عمليات المزاد تحكمها أسس وضوابط محددة منها أن يحتوى الطلب على عروض لا تزيد عن خمسة وبأسعار مختلفة يتم ترتيبها بطريقة تنازلية وأن لا يزيد مجموع العروض للمصرف عن 25 % من جملة المزاد ولا يسمح لأي مصرف أن يتقدم بعرض نيابة عن مصرف آخر.

- تمثل منفذاً استثمارياً سريع التسييل للمصارف التجارية وآلية لإدارة السيولة بالنسبة للبنك المركزي.

- يكون العائد على شمم في شكل أرباح رأسمالية يتم تحقيقها عند بيع الشهادة ولا تدفع فيها أرباح نقدية.

- تستخدم هذه الآلية من قبل البنك في التحكم في إدارة السيولة فإذا رأى أن النشاط الاقتصادي في حاجة إلى سيولة عرض شراء هذه الشهادات من مالكيها ، وإذا شعر بزيادة في السيولة عرض ما عنده من شهادات للبيع بالقدر الذي يمتص السيولة الزائدة وبالطبع يلعب السعر الذي يعرضه البنك للشهادة دوراً هاماً في تنفيذ عمليات البيع والشراء.³²

ج - إجراءات شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم): تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي :

- تم حصر ملكية بنك السودان ووزارة المالية في البنوك التجارية المملوكة لهما كلياً أو جزئياً ، أنشأ بموجبها صندوقاً مستقلاً مملوكاً بالكامل لبنك السودان.

- أصدر بنك السودان عدداً معلوماً من الشهادات استناداً إلى القيمة المحاسبية للصندوق والتي تمثل فقط قيمة حقوق المساهمين زائداً إعادة تقييم صافي أصول وخصوم النقد الأجنبي للبنوك المكونة للصندوق الشراكة.

- يصبح مشتري الشهادات مشاركاً في الصندوق بنسبة قيمة شهاداته للقيمة الكلية للصندوق) أو بنسبة عدد الشهادات المملوكة للمشتري لعدد الشهادات الكلية (خلال فترة امتلاكه لهذه الشهادات.

- تم تحديد القيمة المحاسبية وكون صندوقاً بموجبها بمبلغ 3.940 مليون دينار سوداني في 30 أبريل 1998 ، وعليه تم إصدار 3940 شهادة بقيمة إسمية تبلغ مليون دينار للشهادة الواحدة ، حيث ستظل هذه القيمة الإسمية ثابتة وكذلك عدد الشهادات المصدرة مهما تغيرت القيمة المحاسبية صعوداً ونزولاً.

فالقيمة المحاسبية ستتأثر شهرياً سلباً أو إيجاباً بأي تغيرات في سعر الصرف وكذلك في صافي أصول وخصوم النقد الأجنبي ، وتضاف إلى هذه التغيرات ما يستحق من أرباح لصالح بنك السودان أو وزارة المالية وكذلك زيادة حقوق المساهمين بزيادة رأس المال والأرباح غير الموزعة ، وعليه فإن النمو في القيمة المحاسبية لمجموعة البنوك سنعكس على قيمة الشهادة عند بيعها.

* بيع الشهادات :

إذا أراد بنك السودان تخفيض السيولة لدى البنوك التجارية فإنه يقوم بإصدار شهادات بقدر المبلغ الذي يود سحبه من البنوك التجارية ، فإذا كان المبلغ المستهدف 400 مليون دينار سيقوم بطرح 400 شهادة في عطاء للبنوك لتقديم عروضها بعدد الشهادات التي تود شراءها وكذلك الأسعار التي ترغب في تقديمها ، وهذا التقديم يتم في النموذج المعد لذلك الغرض حيث يقدم البنك عرضه بادياً بأعلى الأسعار ، ومثال ذلك أن يقوم البنك (x) بتقديم عرضه كالتالي:

عدد الشهادات	السعر بآلاف الدينارات	القيمة الكلية للعرض
5	10200	51000
3	10100	30300
4	10050	40200

يتم ترتيب كل العروض وفقا لأسعارها من الأعلى إلى الأدنى وكذلك جمع الشهادات بطريقة تراكمية ،وعندما يصل الرقم التراكمي للرقم المراد بيعه (في هذا المثال 400 شهادة) يكون السعر المقدم مع آخر طلب (الطلب الذي يصل به العدد التراكمي 400 مليون) هو السعر الذي يتم به بيع كل الشهادات المطلوبة وهذا هو سعر تصفية السوق، فإن كان السعر الأخير هو 1010000 دينار فإن هذا السعر يطبق على كل العروض التي قدمت بأسعار أعلى منه.

* شراء الشهادات :

إذا أراد البنك المركزي زيادة السيولة في الاقتصاد الوطني فسوف يطلب من البنوك تقديم عروض لبيع شهادات مشاركة البنك المركزي ،وسوف يتم تحديد السعر وفقا لنتيجة المزاد ولكن السعر هنا يكون الأعلى الذي يقابل آخر طلب يجعل المجموع التراكمي للشهادات مساويا لما يرغب البنك المركزي في شرائه، ويمكن لحامل الشهادات بيعها أو إعطاءها إلى آخرين كما يحق له بيعها لبنك السودان دون الدخول في عطاء ،وهذا يعني أن هذه الشهادات تقترب كثيرا من السيولة الكاملة.³³

2 - شهادة مشاركة الحكومة (شهادة):

وهي عبارة عن صكوك تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة.

جدول رقم(02): إصدارات شهادة مشاركة الحكومة (شهادة): خلال عامي 2016، 2015.

(مليون جنيه)

البيانات	**2015	*2016	التغير %
الإكتتاب	2,974.3	2,294.7	(22.8)
التجديدات	15,471.6	18,260.5	18.0
التصفيات	446.6	185.0	(58.6)
متوسط الأرباح %	18.5	18.0	

المصدر: بنك السودان المركزي ،التقرير السنوي 2016، ص:76.

يتضح من الجدول انخفاض الاكتتاب الجديد من 2,974.3 مليون جنيه خلال عام 2015 إلى 2,294.7 مليون جنيه خلال عام 2016 بمعدل % 22.8 ، وكذلك انخفاض التصفيات من 446.6 مليون جنيه خلال عام 2015 إلى 185.0 مليون جنيه خلال عام 2016 بمعدل % 58.6 بينما ارتفعت التجديدات من 15,471.6 مليون جنيه % خلال عام 2015 إلى 18,260.5 مليون جنيه خلال عام 2016 بمعدل 18.0 .

أ- خصائص شهادة مشاركة الحكومة (شهادة):

- تمثل وسيلة لتمويل عجز الموازنة وآلية لإدارة السيولة من قبل البنك المركزي .
- تمثل وسيلة لتجميع المدخرات القومية وتشجع المؤسسات والأفراد على استثمار فوائضهم وتساعد في تطوير سوق النقد.
- لها عائد مرتفع يتراوح الآن بين 28-33% وهي عائدات حقيقية تمثل الأرباح التشغيلية والرأسمالية للمؤسسات المكونة للصندوق .
- لها فترة سريان محددة بعام كامل وهناك خطوات لإصدار شهادات بفترة سريان أقل.
- سهلة التسييل ولها سوق ثانوية متطورة .
- تسجل الشهادات بأسماء من يحملها في سجل خاص .
- قابلة للتحويل ويتم تداولها في سوق الخرطوم للأوراق المالية .
- تعرض عن طريق مزادات في فترات محددة وتحكم عملية المزاد ضوابط محددة .³⁴

ب - أهداف شهادة مشاركة الحكومة (شهادة):

- وتهدف شهادات (شهادة) إلى تحقيق الآتي:
- استقطاب المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار.
- توفير أداة إسلامية شرعية لبنك السودان المركزي لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وإنفاذ السياسات المالية.
- تطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية.
- تحقيق عائد مجز للمستثمرين من خلال مشاركتهم في مكون الشراكة الذي يحتوي على أكثر الشركات كفاءة وذات أداء مالي وإداري عالي.
- تمكين وزارة المالية من الاستدانة من موارد مالية حقيقية مما يقلل من اعتمادها على الاستدانة من البنك المركزي.

ج - آلية عمل شهادات (شهادة):

- تنبني العلاقة في شهادات شهادة وفقا للآتي :
- تنبني العلاقة بين المستثمرين والشركة على قيام الشركة بتقديم المشورة المالية الشرعية وتمليك المستثمرين المعلومات المرتبطة بالأداء المالي للأصول المكونة للشراكة.
- تقوم الشركة بتسويق الشهادات المصدرة من الوزارة وإدارتها مقابل عمولة قدرها 2 % يتم تحصيلها من الوزارة.
- يمثل الصك بعد استثماره موجودات قائمة وحقيقية لمكون الشراكة.

- يتحدد العائد على الصكوك وفق الأداء المالي لمكون الشراكة.

- لا يجوز للمستثمر سحب رأسماله أو أي جزء منه قبل تاريخ الاستحقاق ولكن له حق تداوله في سوق الخرطوم للأوراق المالية وأي أسواق مالية أخرى تدرج فيها هذه الشهادات.³⁵

د - مقارنة بين شهادتي شهامة وشمم :

رغم أن شهادتي شهامة وشمم يتشابهان كثيراً باعتبار أن كل منهما مستمد من صيغة المشاركة مع بنك السودان ووزارة المالية في أرباح المؤسسات التي يساهمان فيها ، إلا أن هناك بعض الاختلافات في الأهداف نوجزها ضمن الجدول التالي:

جدول رقم(03): مقارنة بين شهادتي شهامة وشمم

شهادة	شمم	
تهدف لتوفير التمويل للحكومة	تهدف الى التحكم في السيولة عند المصارف	الغرض أو الهدف
الجمهور عموماً بما فيه المصارف	المصارف والمؤسسات المالية الكبيرة	السوق المستهدف
أسهم الحكومة في بعض المؤسسات المالية والخدمية الناجحة والرابحة .	أسهم الحكومة وبنك السودان في مختلف المصارف	التكوين
لها أجل محدد مما يسهل من عملية تمويل الحكومة حتى لفترات قصيرة .	ليس لها أجل محدد مما يمكن من تداولها في الأسواق الثانوية	الأجل
ليس هناك التزام من بنك السودان بإعادة الشراء عند الطلب .	بنك السودان مستعد لشراؤها عند الطلب في أي وقت	درجة السيولة

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية، التقرير السنوي 2014 ، ص:31.

3 - صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) :

على الرغم من النجاح الكبير الذي حققته شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وشهادات البنك المركزي (شمم)، إلا أنه قد بات واضحاً وفي ظل برنامج خصخصة المؤسسات الحكومية أن هذه الشهادات محدودة من حيث القيمة والعدد، وبالتالي فإن الاستمرار في استخدامها كأداة للسياسة النقدية لإدارة السيولة في المستقبل قد تواجه بعض الصعوبات.

عليه رأّت السلطات النقدية بالسودان أن هناك حاجة ماسة لاستنباط واستحداث أوراق مالية إسلامية جديدة تتوفر فيها شروط العقود الشرعية وتتسم بالمرونة والتنوع وبأجال مختلفة، بحيث تلبى رغبات كافة المستثمرين بما يتناسب مع مواردهم المالية ومواقفهم السيولوية وتصلح في ذات الوقت أن تكون آليات تعين البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية. في هذا الإطار فقد تم استحداث صكوك الاستثمار الحكومية.

تصدر هذه الصكوك وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة جمهورية السودان، وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولية عبر شركة السودان للخدمات المالية³⁶، وتهدف إلى تحقيق الآتي³⁷:

- تجميع المدخرات القومية والإقليمية وتشجيع الاستثمار.
- إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوح.
- تطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية.
- توظيف المدخرات في التمويل الحكومي لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية.
- تقليل الآثار التضخمية وذلك بتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة.
- تقوم العلاقة بن حملة الصكوك والشركة على أساس عقد المضاربة الشرعي وبن الوزارة والشركة على أساس عقود صيغ التمويل الإسلامية، وبدأ العمل بإصدار صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) في العام 2003 م ويجري العمل في إصدارها حتى إعداد هذا التقرير وقد صدر منها حتى الآن 17 إصداراً، أما عن مميزاتها هي تمتاز بما يلي :
- ثبات معدل الأرباح طيلة عمر الإصدار (من 2 إلى 6 سنوات) مقارنة مع الأرباح المتغيرة سنوياً في شهامة والصناديق الأخرى.
- التوزيع الربع والنصف سنوي لأرباح الصكوك يجعلها إيراداً ثابتاً للمستثمرين خال العام.
- أدت إلى تنشيط سوق الأوراق المالية وترسيخ ثقافة التعامل في الأوراق المالية.
- جدول رقم(04): إصدارات صكوك الاستثمار الحكومية (صرح).

الجهة	2015		2016*		التغير %	
	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)
بنك السودان المركزي	-	-	93,720	46.9	-	-
المصارف	2,308,189	1,154.1	2,704,251	1,352.1	17.2	17.2
الشركات والصناديق	140,468	70.2	833,438	416.7	493.3	493.6
الجمهور	4,200	2.1	841	0.4	(80.0)	(81.0)
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	2,032,402	1,016.2	853,009	426.5	(58.0)	(58.0)
الإجمالي	4,485,259	2,242.6	4,485,259	2,242.6	-	-

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي 2016، ص: 77.

يتضح من الجدول ارتفاع نصيب الشركات والصناديق من 140,468 شهادة خلال عام 2015 إلى 833,438 شهادة خلال عام 2016 بمعدل 493.3 %، وانخفاض نصيب وزارة المالية والتخطيط

الاقتصادي من 2,032,402 شهادة خلال عام 2015 إلى 853,009 شهادة خلال عام 2016 بمعدل 58.0%.

4 - شهادة إجارة البنك المركزي (شهاب) :

تم إصدارها بناءً على عقد الإجارة في 2005 ، وتهدف إلى:

- تمكين البنك المركزي من إدارة السيولة.
- توفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك، وذلك بتصكيك أصول البنك المركزي وعرضها. للمستثمرين.

وتكيف العلاقة بين المستثمرين والشركة على أساس عقد الوكالة. وبين الشركة (الوكيل) والبنك على أساس شراء الأصل وتأجير له (إجارة العين لمن باعها المجازة من الهيئة العليا).³⁸

جدول رقم (04): إصدارات شهادة إجارة البنك المركزي (شهاب) لسنتي 2013، 2014.

البيان	2013		2014	
	عدد الشهادات	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات	القيمة (مليون جنيه)
رصيد بنك السودان المركزي عند بداية العام	60609	60.6	185830	185.8
الشهادات المشتراه بواسطة البنك المركزي	125221	125.2	58.041	58
الشهادات المباعة بواسطة البنك المركزي	0	0	0	0
رصيد بنك السودان المركزي عند نهاية العام	185830	185.8	243871	243.9
صافي الشهادات لدي المصارف	58041	58	0	0

المصدر : شركة السودان للخدمات المالية، التقرير السنوي 2014.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن شهادات شهاب المشتراة بواسطة البنك المركزي خلال سنة 2013 قد بلغت 125221 شهادة بينما لم يتم بيع أي شهادة منها وذلك لرغبة البنك في استدعاء الشهادات لنهاية عمر صندوق إجارة البنك المركزي مما يعكس موقفاً توسعياً بمبلغ 125.2 مليون جنيه، كما يلاحظ أنه تم امتلاك شهادات (شهاب) بالكامل بواسطة بنك السودان المركزي بنهاية العام 2014 م وقد تمت تصفيتا بصدد إصدار شهاب (2).

5 - تقييم التجربة :

إن التقييم الأولي للتجربة يشير بوضوح إلى نجاحها كآليات غير مباشرة للسياسة النقدية وإدارة السيولة لأنها توفر للبنك المركزي بديلاً معقولاً للسندات القائمة على سعر الفائدة للتدخل من خلال عمليات السوق المفتوحة³⁹ ، فبالرغم من أن الفترة الزمنية التي تعامل فيها بنك السودان بشهامة وشمم تعتبر قصيرة ولا تكفي لإصدار حكم عليها إلا أن التقييم الأولي للتجربة يشير بوضوح إلى نجاحها كآليات غير مباشرة للسياسة النقدية وإدارة السيولة وأنها توفر للبنك المركزي بديلاً معقولاً للسندات القائمة على سعر الفائدة للتدخل من خلال عمليات السوق المفتوحة. وقد شهد العامان السابقان استخدام هذه الشهادات بفعالية كبيرة مما شكل عاملاً مساعداً في نجاح السياسات النقدية أسهمت في تثبيت سعر الصرف وخفض معدل التضخم إلى 14.2% ثم إلى 8.1% خلال عامي 1999 و 2000م علماً بأن المستهدف للعامين 12% و 10% على التوالي رغم ارتفاع حجم التمويل المقدم للقطاع الخاص من 52.6 إلى 92.5 بليون دينار (المستهدف 52.6 و 67.6 للعامين على التوالي)، علماً بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أيضاً ارتفع من 6.2% في عام 1999م إلى 8.3% في عام 2000م مقارنة بالمستهدف 6.2% و 6.5% على التوالي⁴⁰.

وتمثل شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح) إحدى أدوات الدين الداخلي ، حيث بلغت مساهمة شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) في تمويل العجز 2,611.2 مليون جنيه بنسبة مساهمة 37% ، كما بلغت مساهمة صكوك الإجارة الحكومية (صرح) 50.3 مليون جنيه ونسبة مساهمة 1% من إجمالي تمويل العجز في عام 2015 م.⁴¹

كما ساهمة في تقديم التمويل المباشر للمصارف بتوفير الدعم المالي للمصارف التي تواجه مصاعب سيولة مؤقتة عن طريق شراء الأوراق المالية (الصكوك) وفقاً لما يحدده البنك المركزي بالإضافة إلى تقديم التمويل للمصارف لسد الفجوات الموسمية في التمويل أو لتنفيذ سياساته المعلنة. وكذا دعم سوق ما بين المصارف بتشجيع المصارف على تكوين محافظ لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة القطاعات الإنتاجية.⁴²

و رأت السلطات النقدية بالسودان أن هناك حاجة ماسة لاستنباط واستحداث أوراق مالية إسلامية جديدة تتوفر فيها شروط العقود الشرعية وتتسم بالمرونة والتنوع وبآجال مختلفة، بحيث تلبي رغبات كافة المستثمرين بما يتناسب مع مواردهم المالية ومواقفهم السيولية وتصلح في ذات الوقت أن تكون آليات تعين البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، في هذا الإطار فقد تم استحداث صكوك الاستثمار الحكومية⁴³.

* ولكن هناك مشاكل تعوق دون تداول الصكوك الحكومية للاستثمار في السوق الثانوية بصورة نشطة وعادلة مما يجعلها أحد الأدوات الفاعلة في إدارة السيولة في الاقتصاد منها:

- ضعف حصة الأفراد في امتلاك الصكوك الحكومية مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- تعدد فترة توزيع الأرباح من 3 أشهر إلى 6 أشهر، وهي في الغالب تؤدي إلى قصر فترة التداول مما لا يتيح وقت كافي للتغير في الأسعار.
- تأخر إدراج الإصدارات بالسوق الثانوية بعد الانتهاء من الاكتتاب والتي لا يتم إدراجها إلا بعد تحويل غالب موجودات الصندوق إلى أصول عينية.
- ضعف العلاقة بين شركة السودان للخدمات المالية والوكلاء في السوق والتي انحصرت في الرقابة والإشراف.⁴⁴
- يعتمد الطلب المتزايد على شهماءة على الربحية العالية لهذه الشهادات والتي تصل إلى (30%) في العام ولكن هذه الربحية لحاملي شهماءة تمثل من الناحية الأخرى تكلفة عالية للحكومة يصعب عليها الاستمرار في تحملها في المدى الطويل ، وفي نفس الوقت فان أي تدني في هذا العائد بتضمين مؤسسات أقل ربحية في الصندوق الذي يمثل قاعدة شهماءة سيؤثر سلباً على الطلب .
- ارتفاع حالة عدم التيقن في أوساط المستثمرين بسبب الانفصال والخوف من مقدرة وزارة المالية على تعويض الفاقد في الإيرادات العامة للدولة.
- مزاحمة البنوك والمصارف في استقطاب المدخرات والتأثير على دورها كوسائط مالية، بالرغم من أن هناك دراسة سابقة قد أثبتت أنه لا توجد علاقة ذات أهمية تذكر ما بين النمو في الأوراق المالية الحكومية و النمو في التمويل المصرفي أي بمعنى أن التوسع في إصدار الصكوك الحكومية لم يؤثر أو يحد من التمويل المصرفي للقطاع الخاص مما يدحض القول بأن شهادات شهماءة كانت خصماً على التمويل المصرفي للقطاع الخاص إلا أنه ما زال هناك اتهام للشركة بمزاحمة البنوك والمصارف في استقطاب المدخرات والتأثير على دور المصارف كوسائط مالية.
- زيادة تكلفة الاقتصاد فهناك ادعاء من قبل الباحثين بأن معدلات الأرباح التي تدفعها وزارة المالية للمستثمرين في الشهادات والصكوك عالية مما يزيد تكلفة الاقتصاد وبالتالي زيادة معدلات التضخم.⁴⁵

6 - نتائج الدراسة :

- * لا شك أن التجربة تحتاج إلى مزيد من التطوير والتحسين فهناك ملاحظات عدة يمكن الإشارة إليها في هذا الإطار ومن أهمها:
- الواقعية في إصدار الأوراق المالية والعمل على تقليص إصدار الشهادات أو وقف إصدارها مؤقتاً حتى يتم السيطرة عليها، وكذا قيام وزارة المالية بتخصيص جزء من إيراداتها لمقابلة الالتزامات الحالية وهذا بدوره يؤدي إلى انتعاش السوق الثانوي.

- العمل على تخفيض نسبة الأرباح عند استثناء الإصدارات وبالتالي تقليل العبء على وزارة المالية وتقليل تكلفة إدارة الاقتصاد والعمل على أن يكون الفارق ضئيلاً بين هوامش الأرباح التي تقدمها البنوك وأرباح شهامة.⁴⁶
- ضمان استمرار ونمو الطلب على شهامة وشمم مستقبلاً يتطلب استمرار وتعزيز سهولة تسهيلها عن طريق تعميق الأسواق الثانوية وتبسيط إجراءات التداول كما يتطلب تأسيس إجراءات معقولة بمستوى جيد من الشفافية تضمن توفير المعلومات الكاملة حول أداء الاستثمارات المكونة لشهامة وشمم وربحيتهما لجمهور المتعاملين.⁴⁷
- لتمكين صغار المدخرين من المشاركة الفاعلة في الطلب على شمم وشهامة فإن الأمر قد يتطلب إصدار شهادات بفئات صغيرة يكون شراؤها في مقدور عامة الجمهور .
- لتفعيل دور شهامة وشمم كآليات للسياسة النقدية لا بد من أن يطور بنك السودان سياسات واضحة حول أسعار الشراء والبيع داخل وخارج المزاد وكذلك عندما يكون البيع بمبادرة من المصارف أو برغبة من البنك المركزي وتحديد معادلات تتسم بالشفافية.
- من الأمور الحيوية أيضاً لتعزيز سيولة هذه الشهادات استكمال إجراءات تطوير نظام صناع السوق الذي يعمل بنك السودان على إنشائه لتقوية وتعميق السوق الثانوية بما في ذلك سوق ما بين البنوك .
- هنالك مخاطر على هذه الشهادات من برنامج الخصخصة التي تنتهجها الدولة للتخلص من أصولها وتتمثل في تآكل قاعدة الصناديق الممثلة لشمم وشهامة ولذلك فإن الأمر يقتضي السعي في إيجاد آليات بديلة أو مساعدة وبالفعل يتم الآن تطوير الجيل الثاني من الآليات غير المباشرة للسياسة النقدية ومن أهمها صكوك التأجير وصكوك السلم وصكوك التنمية.⁴⁸
- لتحقيق الأهداف الرئيسية للصكوك كأداة تستخدم في إدارة السيولة عبر عمليات السوق المفتوحة يمكن العمل على ما يلي:
- إصدار صكوك حكومية بأجال مختلفة تتراوح ما بين قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل.
- تطوير وتفعيل سوق ما بين البنوك .
- النهوض بالبنية الصغرى للسوق من شركات وساطة مالية ومحللين.
- النهوض بالمؤشرات لأسعار الصكوك (منحنى العائد)
- تفعيل دور البنوك الإقليمية لإصدار الصكوك وبخاصة البنوك المركزية الإقليمية.
- تطوير نظام الدفع والتسويات.⁴⁹

قائمة المراجع والمصادر المعتمدة:

1. فتح الرحمن على محمد صالح ، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة للحالة السودانية ، الملتقى الرابع للمنتجات المالية الإسلامية " التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية "، الخرطوم ، 05-06 أفريل 2012 ، ص:05.
2. يوسف بن عبد الله الشبلي ، إصدار وتداول الأسهم والصكوك والوحدات الإستثمارية المشتملة على النقود أو الديون وضوابطها الشرعية، ندوة الصكوك الإسلامية ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، في الفترة من 24-26/05/2010 ، ص:09.
3. صفية أحمد أبوبكر ، الصكوك الإسلامية ، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول ، دبي ، الفترة من 31 ماي – 03 جوان 2009 ، ص :07.
4. علاء الدين زعتري، الصكوك تعريفها، أنواعها، أهميتها دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار، بحث مقدّم لورشة عمل بعنوان (الصكوك الإسلامية؛ تحديات، تنمية، ممارسات دولية) ، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ، يوم 18 . 2010/7/19 ، ص:11.
5. أسامة عبد الحليم الجورية، صكوك الإستثمار ودورها التنموي في الإقتصاد ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإسلامية ، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية ، سوريا ، 2009 ، ص : 26 ، 27.
6. عبد الفتاح محمد فرح ، الصكوك وتمويل التنمية بحث منشور على الموقع الإلكتروني www.kantakakji.com ، أطلع عليه يوم: 2014/01/10.
7. فتح الرحمن علي محمد صالح ، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية ، ورقة بحث مقدمة لمنتدى الصيرفة الإسلامية، لبنان جوان 2008، ص:17.
8. صفية أحمد أبوبكر، الصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول ، الفترة بين 31 ماي و 03 جوان 2009 ، دبي ، ص: 08، 11، 12.
9. فتح الرحمن علي محمد صالح ، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة للحالة السودانية ، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية ، الفترة من 05 إلى 6 أفريل 2012، ص:10.
10. عبد الله بن محمد المطلق ، الصكوك ، ندوة الصكوك الإسلامية ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية،، خلال الفترة 24 – 25 ماي 2010، ص:04.
11. حسين حسين شحادة ، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأسباب ، سلسلة بحوث في المصرفية الإسلامية ، بحث بالموقع الإلكتروني : www.darelmashora.com أطلع عليه بتاريخ : 10-12-2014 ، ص:37.

12. فتح الرحمن يوسف ، غياب البنية التحتية يعزز استخدام المصارف الإسلامية للأصول لإدارة السيولة، جريدة الشرق الأوسط ، الثلاثاء 10 ربيع الاول 1431 هـ 23 فبراير 2010 العدد 11410، على موقعها الإلكتروني: www.classic.aawsat.com.
13. لحلو بوخاري ، آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية و أثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية، الملتقى الدولي الأول بعنوان الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ..ورهانات المستقبل، جامعة غرداية ، يومي 23-24 فيفري 2011، ص: 09-11.
14. الغالي بن إبراهيم ، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية)، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2011، ص: 47.
15. أحمد شعبان محمد علي، إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنك المركزي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 74.
16. عبد المنعم القوصي ، الانتشار المصرفي الإسلامي في العالم (الدوافع وآفاق المستقبل) ، مجلة إتحاد المصارف العربية ، العدد 298 ، سبتمبر 2005 ، ص : 41.
17. حمد حسين ، تجربة البنوك الإسلامية في الإمارات التحديات و المستقبل ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : www.islamonlin.com أطلع عليه بتاريخ 28/09/2008.
18. يوسف كمال محمد ، المصرفية الإسلامية (السياسة النقدية) ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، دار النشر للجامعات ، مصر ، 1996 ، ص ص : 15 ، 16.
19. مرغاد لخضر ، راييس حدة ، رقابة البنك المركزي للبنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي معاصر ، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الإقتصادية ، المركز الجامعي بشار ، 24 – 25 أفريل 2006 ، ص ص : 3 ، 4.
20. عمار مجيد كاظم الوداي، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة للمدة (1981-2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية، الجمهورية العراقية، 2009، ص: 96.
21. الموقع الإلكتروني لشركة السودان للخدمات المالية: www.shahama-sd.com، أطلع عليه بتاريخ: 11/11/2017.
22. قسم البحوث والإحصاء بشركة السودان للخدمات المالية ، تقييم أداء الصكوك الحكومية في السودان وأثره على الاقتصاد الوطني للفترة من 1998 م وحتى 2012 م ، ص: 02.
23. بدر الدين قرشي مصطفى، التجربة السودانية في إدارة السيولة (تطبيق عمليات السوق المفتوح عبر الصكوك الحكومية)، بنك السودان المركزي ، 2009، ص: 14، 15.

24. عبد المنعم القصوي، تجربة السودان في مجال السياسة النقدية، ص: 12، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com، أطلع عليه بتاريخ: 2017/11/12.
25. بدر الدين قرشي مصطفى، التجربة السودانية في إصدار وإدارة الصكوك الإسلامية، مجلة المصرفي، العدد 49، سبتمبر، 2009، ص: 5، 6.
26. موسى عبد الله سعيد محمد، الإطار النظري لشهادة مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادة مشاركة الحكومة (شهامه) والتكيف الشرعي لهما، مجلة جامعة البحر الأحمر، جمهورية السودان، العدد الأول، أكتوبر 2011، ص: 92.
27. شركة السودان للخدمات المالية، دراسة حول تنشيط السوق الثانوية لصكوك الاستثمار الحكومية، ص: 06.
28. شركة السودان للخدمات المالية، تقييم أداء الصكوك الحكومية في السودان وأثره على الاقتصاد الوطني للفترة من 1998 وحتى 2012، ص: 07.
29. صابر محمد حسن، تجربة السودان في مجال السياسة النقدية، ورقة عمل مقدمة ضمن الاجتماع السنوي الخامس والعشرين لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، أبوظبي، سبتمبر 2011، ص: 22.
30. محمد الحاج عبد الله موسى، محاضرات مقياس مبادئ التمويل الإسلامي، جامعة السودان المفتوحة، 2016، ص: 195.
31. بنك السودان المركزي، التقرير السنوي 2016.
32. شركة السودان للخدمات المالية، التقارير السنوية: 2013، 2010، 2015، 2014.

الهوامش:

¹ فتح الرحمن على محمد صالح، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة للحالة السودانية، الملتقى الرابع للمنتجات المالية الإسلامية "التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية"، الخرطوم، 05-06 أفريل 2012، ص: 05.

² يوسف بن عبد الله الشبيلي، إصدار وتداول الأسهم والصكوك والوحدات الاستثمارية المشتملة على النقود أوالديون وضوابطها الشرعية، ندوة الصكوك الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، في الفترة من 24-26/05/2010، ص: 09.

³ صفية أحمد أبوبكر، الصكوك الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، الفترة من 31 ماي - 03 جوان 2009، ص: 07.

⁴ علاء الدين زعتري، الصكوك تعريفها، أنواعها، أهميتها دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار، بحث مقدّم لورشة عمل بعنوان (الصكوك الإسلامية: تحديات، تنمية، ممارسات دولية)، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، يومي 18/19/2010، ص: 11.

⁵ أسامة عبد الحليم الجورية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، سوريا، 2009، ص: 26، 27.

- ⁶ عبد الفتاح محمد فرح ، الصكوك وتمويل التنمية بحث منشور على الموقع الإلكتروني : www.kantakakji.com، أطلع عليه يوم: 2014/01/10.
- ⁷ فتح الرحمن علي محمد صالح ، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية ، ورقة بحث مقدمة لمنتدى الصيرفة الإسلامية، لبنان جوان 2008، ص: 17.
- ⁸ صفية أحمد أبوبكر، الصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول ، الفترة بين 31 ماي و 03 جوان 2009 ، دبي ، ص: 08، 11، 12 .
- ⁹ فتح الرحمن علي محمد صالح ، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة للحالة السودانية ، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية ، الفترة من 05 إلى 6 أبريل 2012، ص: 10.
- ¹⁰ عبد الله بن محمد المطلق ، الصكوك ، ندوة الصكوك الإسلامية ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، خلال الفترة 24 – 25 ماي 2010، ص: 04.
- ¹¹ حسين حسين شحادة ، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأسباب ، سلسلة بحوث في المصرفية الإسلامية ، بحث بالموقع الإلكتروني : www.darelmashora.com أطلع عليه بتاريخ: 10- 12- 2014 ، ص: 37.
- ¹² فتح الرحمن يوسف ، غياب البنية التحتية يعزز استخدام المصارف الإسلامية للأصول لإدارة السيولة، جريدة الشرق الأوسط ، الثلاثاء 10 ربيع الأول 1431 هـ 23 فبراير 2010 العدد 11410، على موقعها الإلكتروني : www.classic.aawsat.com.
- ¹³ لعلو بوخاري ، آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية و أثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية، الملتقى الدولي الأول بعنوان الاقتصاد الإسلامي ، الواقع .. ورهانات المستقبل، جامعة غرداية ، يومي 23-24 فيفري 2011، ص: 09-11.
- ¹⁴ الغالي بن إبراهيم ، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية)، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2011، ص: 47.
- ¹⁵ أحمد شعبان محمد علي، إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنك المركزي ، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 74.
- ¹⁶ أحمد شعبان محمد علي ، مرجع سابق ، ص : 107 .
- ¹⁷ عبد المنعم القوسي، الانتشار المصرفي الإسلامي في العالم (الدوافع و آفاق المستقبل) ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 298 ، سبتمبر 2005، ص: 41.
- ¹⁸ حمد حسين ، تجربة البنوك الإسلامية في الإمارات التحديات و المستقبل ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : www.islamonlin.com أطلع عليه بتاريخ 28/ 09/ 2008 .
- ¹⁹ أحمد شعبان محمد علي ، المرجع سابق ، ص : 108 .
- * تضمنت المواد من 50 – 59 من قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 المعمول به حالياً و الذي بدأ العمل به إعتباراً من 2000/8/1 نصوص المواد التي تنظم عمل المصارف الإسلامية في الأردن ، حيث يحدد القانون الجديد أهداف و غايات البنك الإسلامي ، وهي تقديم الخدمات المصرفية و أعمال التمويل والإستثمار غير القائم على أساس الفائدة ، وتقديم الخدمات التكافلية .

- ²⁰ يوسف كمال محمد ، المصرفية الإسلامية (السياسة النقدية) ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، دار النشر للجامعات ، مصر ، 1996 ، ص ص : 15 ، 16 .
- ²¹ مرغاد لخضر ، راييس حدة ، رقابة البنك المركزي للبنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي معاصر ، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والإقتصادية ، المركز الجامعي بشار ، 24 – 25 أفريل 2006 ، ص ص : 3 ، 4 .
- ²² يوسف كمال محمد ، مرجع سابق ، ص : 16 .
- ²³ عمار مجيد كاظم الوداي ، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة للمدة (1981-2006) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، الجمهورية العراقية ، 2009 ، ص : 96 .
- ²⁴ صالح صالحي ، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية ، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية ، مقال منشور على موقعها الإلكتروني: <https://giem.kantakji.com> ، تاريخ الاطلاع 2018/05/10 .
- ²⁵ محمود عبيد صالح عليوي السهاني ، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي: تجربة السودان أنموذجا ، دار المنهل ، عمان ، الأردن ، 2016 ، ص ص : 95-97 .
- ²⁶ وليد مصطفى شاويش ، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والإقتصاد الوضعي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، فرجينيا ، الولايات المتحدة ، 2011 ، ص : 432 .
- ²⁷ أحمد شعبان محمد علي ، مرجع سابق ، ص ص : 219 ، 220 .
- ²⁸ الموقع الإلكتروني لشركة السودان للخدمات المالية: www.shahama-sd.com ، أطلع عليه بتاريخ 2017/11/11 .
- ²⁹ شركة السودان للخدمات المالية ، التقرير السنوي 2010 ، ص : 18 .
- * تتمثل أطراف التعامل في : أولاً : المستثمرون (المصارف) ، ثانياً : الشركة (مدير الصندوق) ، ثالثاً : بنك السودان المركزي (المالك لمكون الشراكة و الجهة المستفيدة من هذه الشهادات في إدارة السيولة) .
- ³⁰ يوسف الفكي عبد الكريم حسن ، مرجع سابق ، ص : 14 .
- ³¹ شركة السودان للخدمات المالية ، التقرير السنوي 2015 ، ص : 13 .
- ³² قسم البحوث والإحصاء بشركة السودان للخدمات المالية ، تقييم أداء الصكوك الحكومية في السودان وأثره على الاقتصاد الوطني للفترة من 1998 م وحتى 2012 م ، ص : 02 .
- ³³ بدر الدين قرشي مصطفى ، التجربة السودانية في إدارة السيولة (تطبيق عمليات السوق المفتوح عبر الصكوك الحكومية) ، بنك السودان المركزي ، 2009 ، ص : 14 ، 15 .
- ³⁴ عبد المنعم القصوي ، تجربة السودان في مجال السياسة النقدية ، ص : 12 ، بحث منشور على الموقع الإلكتروني www.kantakji.com ، أطلع عليه بتاريخ 2017/11/12 .
- ³⁵ شركة السودان للخدمات المالية ، التقرير السنوي 2013 ، ص : 12 .
- ³⁶ بدر الدين قرشي مصطفى ، التجربة السودانية في إصدار وإدارة الصكوك الإسلامية ، مجلة المصرفي ، العدد 49 ، سبتمبر ، 2009 ، ص : 5 ، 6 .
- ³⁷ شركة السودان للخدمات المالية ، التقرير السنوي 2015 ، ص : 15 .

³⁸ بدر الدين قرشي مصطفى، مرجع سابق ، ص:6.

³⁹ موسى عبد الله سعيد محمد ، الإطار النظري لشهادة مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادة مشاركة الحكومة (شهامه) والتكليف الشرعي لهما، مجلة جامعة البحر الأحمر، جمهورية السودان ، العدد الأول ، أكتوبر 2011، ص:92.

⁴⁰ عبد المنعم القصوي، مرجع سابق ، ص:13.

⁴¹ شركة السودان للخدمات المالية، التقرير السنوي 2015 ، ص:42.

⁴² شركة السودان للخدمات المالية، التقرير السنوي 2010 ، ص:37.

⁴³ شركة السودان للخدمات المالية، التقرير السنوي 2015 ، ص:15.

⁴⁴ شركة السودان للخدمات المالية، دراسة حول تنشيط السوق الثانوية لصكوك الإستثمار الحكومية، ص:06.

⁴⁵ شركة السودان للخدمات المالية ، تقييم أداء الصكوك الحكومية في السودان وأثره على الإقتصاد الوطني للفترة من 1998 وحتى 2012 ، ص:07

⁴⁶ المرجع السابق ، ص:08.

⁴⁷ صابر محمد حسن ، تجربة السودان في مجال السياسة النقدية، ورقة عمل مقدمة ضمن الإجتماع السنوي

الخامس والعشرين لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، أبوظبي ، سبتمبر 2011، ص:22.

⁴⁸ محمد الحاج عبد الله موسى ، محاضرات مقياس ميادئ التمويل الإسلامي، جامعة السودان المفتوحة 2016، ص:195.

⁴⁹ بدر الدين قرشي مصطفى ، مرجع سابق ، ص:51.

الاقتصاد الجزائري بين التنوع الاقتصادي ولغز أحادية المصدر: دراسة تحليلية.

Algerian economy between economic diversification and Single Source Puzzle: An analytical study

تاريخ قبول النشر: 2018/01/29

تاريخ الاستلام: 2017/11/27

الشارف بن عطية سفيان*

طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد بن أحمد- وهران 2- الجزائر.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع تنوع الاقتصاد الجزائري والذي يعد هذا الأخير من بين اقتصاديات وفيرة الموارد الطبيعية خاصة الموارد النفطية التي تعتمد بشكل كبير على هذه الإيرادات، وهذا الاعتماد الشبه الكلي قد ترتب عنه أثار جعلت من مؤشرات الاقتصاد الكلي مرهونة بتقلبات أسعار النفط، وهذا ما يخلق إمكانية إصابة الاقتصاد الجزائري بعدوى لعنة الموارد، الأمر الذي جعل من الحكومة تستعص فك هذا الارتباط بالموارد النفطية. في حين أن تخليص الاقتصاد الجزائري من الاعتماد على المحروقات يرتكز أساسا على استغلال العوائد لتحقيق بدائل تنمية خارج قطاع المحروقات، من خلال دعم القطاعات الأساسية وخلق التوازن بينها.

الكلمات المفتاحية : تنوع اقتصادي؛ لعنة الموارد؛ الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study deals with the diversification of the Algérien economy, which is among the most abundant economies of Natural resources, especially the oil resources, which rely heavily on these revenues, and this semi-total dependence has resulted in the effects made macroeconomic indicators subject to fluctuations in oil prices, The Algerian economy has been hit by the curse of resources, which has made it difficult for the government to break this link with oil resources.

While the elimination of the Algerian economy from dependence on fuel is based mainly on the exploitation of revenues to achieve development alternatives outside

* e-mail : cbhsofiane@gmail.com

the hydrocarbons sector, by supporting the basic sectors and creating a balance between them.

Key words: economic diversification, resource curse, Algérien économie.

مقدمة:

لقد عملت الجزائر على دعم النمو الاقتصادي من خلال استراتيجيات شاملة للتنوع الاقتصادي كأولوية وطنية، وما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة للمحيط الاقتصادي والمؤسسي ، وهذا لغرض تفعيل مساهمة القطاعات الأخرى لخلق فرص بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال سياسات تنموية ناتجة عن تطبيق نموذج للتنوع الاقتصادي بمختلف أشكاله، والتي من خلالها يتم تنمية وربط مختلف القنوات بين جميع القطاعات، مما يساهم في فك الارتباط التدريجي بمفهوم الربح الدائم والاعتماد على المصدر الوحيد الخالق للثروة، وهذا راجع إلى الآثار السلبية الناتجة عن تراجع أسعار النفط وواقعها على الاقتصاد الوطني، حيث هذا الأخير يعتمد بالدرجة الأولى على مبيعات قطاع المحروقات في أسواق الطاقة العالمية في تمويل خزينة الدولة ، ولغرض تفادي وقوع تراجع في نشاط اقتصاد الجزائر وجب على الحكومة إعادة تسطير برامج تنموية مستدامة وانهاج إستراتيجية التنوع الاقتصادي .

إشكالية الدراسة: ولمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية الآتية:

هل هناك إمكانية لتنوع الاقتصاد الجزائري في ظل التحديات التي تواجهه ؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

✓ التعرف على الإطار النظري للتنوع الاقتصادي.

✓ محاولة الكشف على المعوقات التي تواجه الدول الغنية بالموارد الطبيعية خاصة الجزائر.

✓ إيجاد حلول أو اقتراحات حول إيرادات ذات مصدر غير طبيعي أي انتقال من مصدر ريعي إلى

مصدر متنوع.

منهج الدراسة: ارتأينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لعرض محتويات

هذه الدراسة، ذلك حتى نعطي الموضوع حقه من التحليل والتدقيق ونسلط الضوء على مكوناته.

خطة الدراسة : وللاجابة على هذه الإشكالية تعتمد الدراسة على الخطة الآتية :

1- مفاهيم حول التنوع الاقتصادي .

2- الإطار النظري لأثر الارتباط بمصدر واحد (النفط).

3- حقيقة الاقتصاد الجزائري و آليات أدرة العقبات التي تواجهه.

أولاً: مفاهيم حول التنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي عبارة عن عملية ممنهجة لتنوع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدماتية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يفك الاقتصاد تدريجياً من مخاطر الاعتماد الكلي على مورد واحد رئيسي (مورد زراعي كان أو مورد إستخراجي)، كما يعني كذلك عملية استغلال كافة الموارد وطاقت الإنتاج المحلية بما يساهم في تحقيق تراكم القدرات المعرفية التي تكون قادرة على توليد موارد متجددة ، تجعل من الإنتاج المحلي يبلغ سيطرته التامة على السوق الداخلي ، وفي مراحل متتابعة ، لتنوع الصادرات ، كما يعد التنوع من الأولويات التي تعمل على وضع حد للتخلف الاقتصادي والتبعية المفرطة والاعتماد الشبه التام على الموارد الخارجية¹.

كذلك التنوع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة بدلاً من الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج معين حيث تم الإشارة إلى التنوع "عدم وضع البيض في سلة واحدة". فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تقلبات تلك المصادر².

كما هناك تصور آخر يشمل أهم خصائص وأبعاد التنوع الاقتصادي، حيث أن التنوع الاقتصادي هو العملية التي تضمن خروج الاقتصاد من حالة الانكماش في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على مورد أو قطاع معين أو سلعة وحيدة في الحصول على إيرادات، وذلك بإعداد قاعدة اقتصادية متينة ومتنوعة تستجيب لمتطلبات والحاجيات الأساسية للمجتمع وفي المقابل حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية³.

ومن خلال ما تم ذكره حول مفهوم التنوع الاقتصادي يمكن تحديد أهم الأهداف الرئيسية للتنوع الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي⁴:

لضمان استمرار وتحسين وتيرة التنمية بمختلف أشكالها من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة وتشجيع الاستثمار فيها والتي تعد كأرضية لتنوع مصادر للدخل وللقند الأجنبي لغرض تمويل الموازنات العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.

للمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مواجهة التقلبات في أسعار المواد الأولية كالبترو، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية.

لزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد المفرط على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، كذلك توفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

لإعطاء فرصة للقطاع الخاص وتقليص دور الدولة، و قد يكون الهدف من التنوع الاقتصادي على المدى القصير هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلاً وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية أما على المدى الطويل فهو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مركزة على التنوع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

ثانياً: الإطار النظري لأثر الارتباط بمصدر واحد (النفط).

كانت نتائج التنمية القائمة على تصدير النفط سلبية خلال السنوات الأربعين الماضية. والمتمثلة في: بطء النمو الاقتصادي، وضعف التنوع الاقتصادي، وتراجع مؤشرات الرفاهية الاجتماعي، وارتفاع مستويات الفقر و اللامساواة، والآثار المدمرة للبيئة على المستوى المحلي، والفساد المستشري والحكم الفاسد، وانتشار الصراعات والحروب. وقد استعمل مفهوم لعنة الموارد لأول مرة في أطروحة قدمها الاقتصادي *richard auty (1993)* وذلك بغرض وصف الدول الغنية بالموارد الطبيعية والتي لم تكن قادرة على استخدام تلك الثروات للرقى باقتصادياته⁵.

وقد لوحظ أن بعض الموارد الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي، أو الرواسب المعدنية الثمينة الأخرى التي لا تؤدي بالضرورة إلى النجاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وخير مثال على ذلك العديد من البلدان الأفريقية مثل أنغولا، ونيجيريا، والسودان، والكونغو الغنية بالنفط والماس، أو المعادن الأخرى، ما تزال حتى الآن من بين الدول منخفضة الدخل الفردي وتدني نوعية الحياة. وفي الوقت نفسه فإن اقتصاديات شرق آسيا واليابان، كوريا وتايوان وسنغافورة حققت معدلات نمو اقتصادي معتبرة على الرغم من كونها جزر صخرية (أو أشباه الجزر) وذلك مقارنة مع الدول الغنية بالموارد الطبيعية⁶.

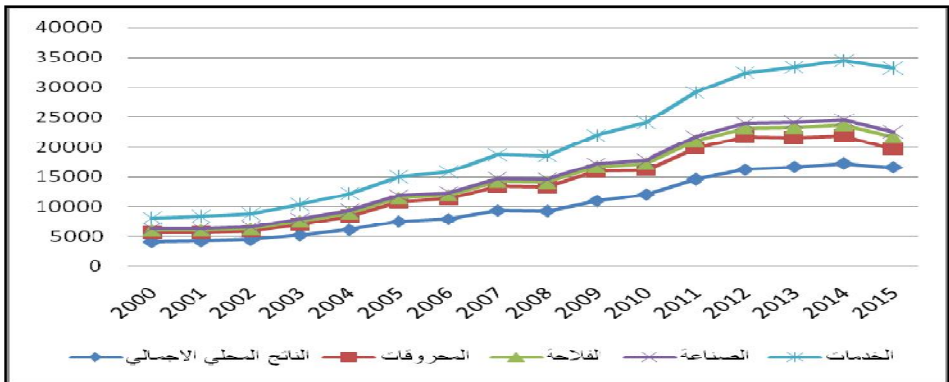
وقد قدم *collier (2009)* بحث حول كيف يمكن أن تؤثر الموارد الطبيعية على الأداء الاقتصادي لدول ذات أنظمة سياسية مختلفة، حيث توصل إلى أن هناك انخفاض مستوى الإيرادات الطبيعية في الأنظمة الاستبدادية مقارنة مع الأنظمة الديمقراطية بنسبة 8% من الناتج المحلي الإجمالي⁷. وفي العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية ذات النظم الديمقراطية يكون لها نصيب أعلى من المستوى السابق للنظم الاستبدادية، وهذا ما يدل على أن هناك علاقة عكسية ما بين نوع الأنظمة وتوزيع ثروات الموارد الطبيعية وهنا يمكن القول أن لعنة الموارد قد اتخذت بعداً سياسياً أكثر مما هو اقتصادي.

ثالثاً: حقيقة الاقتصاد الجزائري و وآليات ادره العقبات التي تواجهه.

أكدت اغلب الدراسات حول التجارب العربية في مجال التنمية الاقتصادية أنها تميزت بإهمال التحديات الاقتصادية ووسائل وسياسات مواجهتها لغاية حدوث الأزمات و التغاضي عن حلول هذه الأزمات بعد انتهائها وهذا راجع إلى المساهمة الكبيرة للدخل الريعي (عوائد النفط، المساعدات والهبات الخارجية، ومساعدات الدول النفطية) وهو ما ساعد على ترك آثار سلبية في تكوين الخبرات التي يمكن تكون حل للأزمات و وسيلة من وسائل الإدارة الاقتصادية السليمة⁸، وكما تباينت آثار أزمة 2007 على الاقتصاد العالمي ففي سنة 2009 دخل هذا في مرحلة الركود مما انعكس على الاقتصاديات العربية سلباً وذلك حسب مدى انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي، وقد كان للانخفاض الحاد في أسعار النفط في منتصف العام 2008 وبداية العام 2009 دوراً أساسياً في انخفاض قيمة الصادرات النفطية والذي ترافق أيضاً مع انخفاض كميات الإنتاج تماشياً مع قرارات الأوبك وهذا ما أدى إلى تدهور معدلات النمو في أغلب الدول العربية وخاصة النفطية منها وقد ترافق هذا الانخفاض في معدلات النمو مع انخفاض في معدلات التضخم في عام 2009 إلى 3.6% مقابل 10.5% في عام 2008 نتيجة تراجع أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية والتي قدرت بحوالي 31% وكذلك أسعار السلع الغذائية بحوالي 15% ومنتجات الطاقة بحوالي 35%⁹.

و يعتبر الاقتصاد الجزائري من أكثر اقتصاديات تركزا وأقلها تنوعاً مقارنة مع الدول الأخرى و مع البلدان المجاورة لها كتونس والمغرب التي تتميز بتنوع أكبر لاقتصادها و تصديرها لعدد أكبر من المنتجات و الشكل التالي يوضح مساهمة كل القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 إلى غاية 2015:

الشكل رقم(01): مساهمة القطاعات الأساسية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 2000 إلى 2015 (مليون دج).



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير بنك الجزائر 2017.

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات في تنوع الهيكل الإنتاجي وتنمية الاقتصاد الجزائري تشهد تراجعا من حيث معدل النمو الاقتصادي وتكوين الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب قوة العمل الوطنية، وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة والإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل النهوض بمختلف القطاعات المحركة للنمو في الجزائر. حيث تمثل مداخيل المحرقات أكثر من 80% من إجمالي المداخيل السنوية في الجزائر. بالنسبة لقطاع المحروقات خلال الفترة ما بين سنة 2000 إلى غاية 2015 ففي ظل فترة تميزت بارتفاع قوي في أسعار النفط حيث ارتفعت الأسعار من 29 دولار سنة 2001 إلى حوالي 147 دولار سنة 2008 ، و ثم عاودت انخفاض بسبب الركود العالمي الناتج عن تداعيات الأزمة العالمية 2008، وعاود ارتفاعه من 2009 إلى غاية 2014 ليسجل 112 دولار. فقد عرفت الجزائر من ناحية حجم الصادرات حجم الصادرات فترتين الأولى تميزت بالزيادة من بداية الألفية إلى غاية 2006 ، حيث وصل أعلى معدل للصادرات 1.2 مليون برميل نفط يومي، أما المرحلة التي تلتها إلى غاية 2014 تميزت بانخفاض جزئي ناتج عن تراجع مستخرجات النفط من الآبار القديمة؛ وكانت أعلى حصة لمساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي 45.3% سنة 2008 قبيل الأزمة المالية العالمية، كما ساهمت صادرات الجزائر من الغاز في تدعيم الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال هذه المؤشرات يتضح لنا أن قطاع المحروقات هو القطاع الرئيسي و المحدد للأداء الاقتصادي الكلي وأرقام النمو الاقتصادي على وجه الخصوص، وبذلك يتحدد نمو اقتصادنا بعوامل خارجية، كما أن المشكل الرئيسي لهذا القطاع أنه لا يولد وفورات خارجية إيجابية أو آثار تدعيمية لبقية القطاعات الأخرى¹⁰.

فالنسبة للقطاع الصناعي من خلال تتبع تطور مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام حيث يبين الجدول الموضح أعلاه أن قطاع الصناعة في الجزائر يساهم بنسبة لا تتعدى 6% في الناتج الداخلي الخام وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة مساهمة قطاع النفط، كما أن تطور هذه النسبة ليست في مستوى النتائج المخطط لها من أجل إنعاش قطاع الصناعة في الجزائر، فبالرغم من الجهود الداعمة لتحسين مساهمة القطاع الصناعي العمومي، من خلال توجيه مغلفات مالية ضخمة. أما بالنسبة للقطاع الخاص فهو يشهد تحسن تدريجي لاسيما في ظل سياسة التحفيز على الاستثمار، خاصة بعد اعتماد الجزائر جملة من الإصلاحات في إطار إعادة الهيكلة الصناعية والاهتمام بالمؤسسات الخاصة نظرا للدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية المحلية، حيث بلغ عدد المؤسسات الخاصة في نهاية السداسي الأول من عام 2013 حوالي 747387 مؤسسة موزعة عبر مختلف الأنشطة الاقتصادية¹¹.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فمن خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي لا تتعدى 10% في الناتج الإجمالي، وهذا الأخير يستدعي توفير الأرضية المناسبة للتوجيه الجيد للعوائد المالية من المحروقات واستغلال الإمكانيات المتاحة في تطوير الزراعة المستدامة في الجزائر وخاصة فيما يخص الاستفادة من الطاقة المتجددة وتقنيات الزراعة الخضراء. وبالتالي توجيه موارد الجزائر وإمكانياتها لتطوير القطاع الزراعي، والذي يمكن أن يحقق وفورات هامة لاسيما فيما يخص فاتورة استيراد السلع الغذائية من الخارج التي بلغت خلال السداسي الأول لسنة 2013 حوالي 9580 مليون دولار أمريكي مقارنة مع سنة 2000 والتي بلغت 2416 مليون دولار أمريكي¹².

أما بالنسبة لقطاع الخدمات في الجزائر فهو يشهد تحسن تدريجي من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل إلى 10620.3 مليون دينار في سنة 2015 مقارنة بسنة 2000 حيث كان حوالي 1841.9 مليون دينار وهذا راجع الى سياسة الجزائر في تطوير مختلف مؤشرات التنمية البشرية، إما فيما يخص مؤشر التنوع الاقتصادي والمعبر عنه بمؤشر هيرشمان هيرفندل حيث هذا المؤشر يعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويأتي هذا المؤشر على الصيغة الرياضية التالية¹³:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث :

X_i : صادرات السلعة i.

X : إجمالي الصادرات.

N : إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها. ويمكن توضيح قيم مؤشر هيرشمان هيرفندل في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور قيم مؤشر هيرشمان هيرفندل بالنسبة للاقتصاد الجزائري (2015-2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيم المؤشر	0,89	0,85	0,81	0,85	0,88	0,95	0,98	0,97
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيم المؤشر	0,93	0,82	0,81	0,72	0,69	0,69	0,68	0,61

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على إحصائيات تقارير بنك الجزائر، 2016

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ ان المؤشر خلال 2000 إلى غاية 2010 ينحصر ما بين 0.8 و 0.98 وهو قريب إلى الواحد وهذا ما يدل إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على مورد واحد وهو الإيرادات النفطية لكن من سنة 2012 إلى غاية 2015 فهو يشهد تراجع ليصل إلى 0.61 وهو يقترب من الصفر مما يدل على تنوع طفيف في المداخل نتيجة السياسات المنهجية من طرف الدولة لتنوع الاقتصاد الجزائري. أما في ما يخص مؤشر كفاءة التجارة: فقد جاء ترتيب الجزائر في سنة 2014 كما يلي¹⁴:

الجدول رقم (01): مؤشر كفاءة التجارة بالنسبة للجزائر عام 2014.

نوع المنتج	الترتيب	عدد دول العالم بالترتيب
المنتجات الزراعية	145	179
الأغذية المصنعة	90	169
المنتجات الخشبية	113	146
المنتجات الكيماوية	83	155
المنتجات الجلدية	87	122
الصناعات الأساسية	120	154
معدات غير الكترونية	135	151
معدات الكترونية	138	138
صناعات متنوعة	140	155
المنتجات المعدنية	18	168

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2015)، الملاحق الإحصائية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص481.

فمن خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن ترتيب الجزائر دائما في الأخير وخصوصا في المنتجات خارج المحروقات إلا في المنتجات المعدنية والتي يمكن القول عنها أنها موارد طبيعية وهذا ما يوضح تركيز طابع الربع و بالتالي وجب العمل على تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات وذلك بالعمل على وضع الاستراتيجيات اللازمة لذلك و متابعتها بحذر حتى تحقق نتائجها وذلك باستخلاص الدروس من التجارب السابقة و الذي من شأنه أن يحقق استقرارا للاقتصاد الجزائري ويعمل على تحقيق النمو المستدام و تقليص درجة التبعية للخارج.

لذا اوجب على الجزائر الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي وذلك بالعمل على ما يلي:

1- ضرورة تنوع الاقتصاد: وذلك من خلال مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، وفي المقابل تحقيق أهداف أخرى متمثلة في تقليص نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية، كذلك تقليص نسبة الاعتماد على الإيرادات النفطية من مجمل الإيرادات العامة وهذا هو الأهم والذي لم تستطيع الجزائر الوصول إليه، زيادة على ذلك إن هدف التنوع الاقتصادي لن يتحقق إلا بإجراء تغييرات هيكلية لدى دور الدولة في توجيه الاقتصاد وكذلك توجيه العوائد النفطية إلى مختلف القطاعات الأخرى لغرض خلق تكافؤ ما بين القطاعات.¹⁵

2- حوكمة الإدارة: حيث يعد الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات التي استشرت فيها آليات الفساد، وأصبحت تؤثر على حركة النشاط الاقتصادي ومختلف مجالاته، هذا الأخير يحد من الكفاءة السياسية والاقتصادية لمؤسسات الدولة مما أدى الى توسع شبكات السوق الموازي وتنامي الثروات التي تتحرك دون رقابة وبالتالي كبح الفساد يمر حتما عبر حوكمة الادارة وذلك باعتماد المسائلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صنع القوانين والقرارات الاقتصادية وهذا ما يستدعي¹⁶:

✓ تحديث الادارة الجنائية وتدعيم آليات الرقابة الجنائية والجمركية.

✓ التحكم أكثر في مسارات النشاط التجاري والاقتصادي من خلال وسائل كفيلة لضمان الوصول الى المعلومة الاقتصادية.

✓ التنسيق وتبادل المعلومات مع مختلف الهيئات والادارات ذات الصلة بالنشاط التجاري والاقتصادي.

3- بناء اقتصاد قائم على المعرفة: أكدت الدراسات الحديثة ان معظم الدول التي هي في طريق التقدم تعتمد على إنتاج المعرفة والبحث العلمي، لكن في الجزائر يبقى البحث العلمي محصور في نسبة وان لم نقل منعدمة فهي لا تتعدى 2% في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول المتقدمة التي يساهم فيها إنتاج البحث العلمي بأكثر من 10% في الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي صناعة اقتصاد قائم على المعرفة يتطلب الاستثمارات الضخمة في التعليم العالي، حيث يجب أن يوفر النظام التعليمي الكوادر، والمهندسين والفنيين المؤهلين، ومن أهم الأولويات العاجلة في المجال الاجتماعي والمتعلقة بمجال المعرفة، خلق فرص عمل جديدة للشباب بشكل خاص وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الاجتماعي، وتدريب العمالة وفقا لمتطلبات سوق العمل، وتحسين خدمات الدعم من أجل بناء الشركات تكون ضمن مسار التنوع الاقتصادي¹⁷.

ولتحقيق البدائل التنموية المتاحة في الجزائر اوجب عليها وضع أهداف مستقبلية التي تعتمد في مكوناتها على عنصرين أساسين الموارد الطبيعية والبشرية، وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى: ¹⁷ **تثمين استغلال الموارد الطبيعية** : باعتبار الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات ، كما أكدت الكثير من الدراسات أن النفط قد بلغ ذروته من حيث الاستهلاك ونضوبه بات قريبا، هذا الأخير له تأثير مباشر على الموارد الاقتصادية المتاحة والتي ستؤدي بالضرورة إلى خلق آثار سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية (صناعة، زراعة، خدمات، زراعة... الخ)، وتعتبر إعادة توزيع الثروات الطبيعية وترشيد استهلاكها في الجزائر من بين الأساسيات لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وبالتالي الوفرة في هذه الموارد تعد الحجر الأساسي لبداية التحول إلى مختلف القطاعات الأخرى خارج قطاع الموارد الطبيعية ، وفي هذا المجال سعت الجزائر للبحث عب البدائل التنموية المتاحة للتأقلم مع التحديات التي تواجهها وذلك عن طريق تجسيد و تفعيل عدة برامج تنمية تحت مفهوم التنمية الاقتصادية كبرنامج الطاقات المتجددة تحضيراً لمرحلة ما بعد عهد النفط ¹⁸، والهدف المنشود من هذه الإستراتيجية المنتهجة هو محاولة تنوع الاقتصاد الوطني من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وفك الارتباط شبه تام على مصدر وحيد للدخل وهذا لغرض أساسي وهو حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات التي يمكن أن تصيب قطاع الموارد الطبيعية وبالأخص قطاع المحروقات.

- ¹⁷ **تطوير وتنمية الموارد البشرية** : حيث من بين أهم المحددات الإستراتيجية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطنها هو تكوين وتأهيل الرأسمال البشري ، ومن هذا المنطلق لزم على الحكومة الجزائرية إعطاء العنصر البشري أولوية وهذا من خلال مايلي ¹⁹ :
- توفير مراكز تدريب متخصصة بهدف توفير العمالة الماهرة القادرة والمؤهلة للتعامل مع الأنشطة الخاصة بالمؤسسات الأجنبية. التركيز على تنمية القدرات البحثية والإبداعية.
 - العمل على تطوير السياسات التعليمية والتكوينية وتسطير أهداف ومناهج على النحو الذي يساهم في ترقية أداء الموارد البشرية، خصوصا إذا علمنا أن نظام التعليم والتكوين في الجزائر يتصف بالروح التقليدية وابتعاده عن متطلبات العصر حيث أصبح من أولوياته الاهتمام الكبير بالجوانب النظرية على حساب الجوانب التطبيقية.
 - رفع وزيادة الأموال المخصصة للبحث والتطوير والموجهة للجامعات ومراكز البحوث.
- وهذا في إطار تطبيق أهدافها لاستجابة للمتطلبات السوق الجزائرية، كما قامت بوضع إطار قانوني لتنظيم وتدعيم المشاريع التنموية الداعمة لسياسات الذكاء الاقتصادي.

الخاتمة:

باعتبار الجزائر كغيرها من الدول النفطية التي حققت موارد مالية كبيرة في السنوات الأخيرة في قطاع المحروقات بفعل الانتعاش الذي عرفت السوق في حين هذه الموارد لم تستغل بالشكل المطلوب لغرض تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وهذا لعدم إتباع مسار استراتيجي واضح لاستغلال هذه العوائد، وبالتالي البحث عن البدائل المناسبة لتنويع الاقتصاد الجزائري أصبح أمر ضروري وهذا عند الأخذ في الاعتبار بلغ النفط ذروته و توقعات نزوب هذه الثروة في الآجال المتوسطة والبعيدة ، ويتضح لنا مما تم التطرق إليه أن ترقية وتنشيط القطاعات الأخرى خارج المحروقات تعد من بين البدائل التي تسمح بتحقيق تنمية اقتصادية وخلق تنوع اقتصادي مستدام .

ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها ما يلي:

- التنويع الاقتصادي مفهوم يعبر على أن الدولة هي عبارة عن إنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات (سلع وخدمات) والهدف منه بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية كالجزائر مثلا هو تجنب التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار هذه الموارد خاصة النفط وكما ثبت عن التنويع الاقتصادي يجعل البلد اقل عرضة لخطر نقمة الموارد الطبيعية.
- أثبتت الدراسات في العديد من الدول ذات الوفرة بالموارد الطبيعية خاصة النفط، تتميز بعدم الاستخدام الأمثل لعوائد النفط ، والجزائر كغيرها من هذه الدول الوفيرة بهذه الموارد تشهد تأخر كبير في ترقية و مساهمة القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات وهذا راجع إلى سوء الاستغلال لهذه الإمكانيات والموارد على عكس الكثير من الدول كدول الخليج .
- استغلت الجزائر في السنوات الأخيرة العوائد النفطية في زيادة مؤشرات التنمية المستدامة والمتمثلة في اقامة بنى تحتية (بناء المدارس، الجامعات، بناء السكنات، المنشآت الصحية والأمنية) كذلك الرفع من مؤشر الدخل الفردي، إلا أن هذه المؤشرات وإن كانت ضرورية، فإنها لا تصلح وحدها لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

قائمة الهوامش والمراجع:

¹ طبائية سليمة، لرباع الهادي ، التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص 436.

² طاهر جاسب البعاج، التنوع الاقتصادي والإمكانات في العراق، موقع الحوار المتمدن الحوار المتمدن-العدد: 5433 تاريخ النشر- 2017 / 2 / 15 - 17:46 تاريخ الاطلاع 2017/04/25 بتوقيت 17:45.

³ طبائية سليمة، لرباع الهادي، مرجع سابق ذكره، ص 441.

⁴ محمد امين لزعر، برنامج تدريبي اسبوعي من 2015/11/22 الى غاية 2015/11/26 حول سياسات التنوع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، 2015 المعهد العربي للتخطيط والاحصاء متاح على الموقع التالي:

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pdf

⁵ Malédiction des ressources naturelles:

http://fr.wikipedia.org/wiki/Mal%C3%A9diction_des_ressources_naturelles#cite_note-1

⁶ Jeffrey A Frankel, "THE NATURAL RESOURCE CURSE: A SURVEY" , NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper 15836, Cambridge 2010, p3.

⁷ Paul Collier, " The Political Economy of Natural Resources," social research Vol 77 : No 4 : Winter. 2010, p114.

⁸ أحمد الكواز ، هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط، العدد رقم 20، الكويت، 2006، ص 27.

⁹ تقرير حول التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة. 2012، ص 15.

¹⁰ عبد الصمد سعودي، طير عبد الحق، دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنوع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2001/2014)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، 2016، ص 5.

¹¹ Bulletins d'information statistique de la pme N° 23. decembre. 2013. p11.

¹² Ministre de finance algerien.2013. (http://www.dgpp- mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/commerce_exterieur/commext2013.pdf).

¹³ ضيف احمد, اثر السياسة المالية على النمو المستديم في الجزائر (1989-2012), اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية, جامعة الجزائر3, (2015), ص 197.

¹⁴ التقرير الاقتصادي العربي الموحد , الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية, أبو ظبي, الإمارات العربية المتحدة, 2015, ص 202.

¹⁵ محمد كريم كروف, قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980/2014), مجلة الواحات للبحوث والدراسات, المجلد 9, العدد 2, 2016, ص 661.

¹⁶ حراق مصباح (2011), تحديات الاقتصاد الجزائري, مقال منشور على الموقع التالي: <http://kenanaonline.com/users/PME/posts/337553>, تاريخ الاطلاع 2017/05/13, الوقت 09:11.

¹⁷ للتفصيل أكثر انظر تقرير حول "نحو إستراتيجية اقتصادية وإستراتيجية العمالة تقوم على مجتمع المعرفة في منطقة يوروميد" متاح على الموقع التالي: www.eesc.europa.eu/resources/docs/rapport-cnes-ar.doc

¹⁸ عروب رتيبة, بوسبعين تسعديت, أهمية تأهيل واثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للجزائر حقائق وأفاق, مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطعية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, مستغانم, 2012, ص 152.

¹⁹ داود خيرة, نحو إستراتيجية جديدة للانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنوع الاقتصاد في الجزائر, مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له " المخاطر والحلول", كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة المدية, 2015, ص 11.

الانفتاح التجاري ومساهمته في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر
-دراسة قياسية للفترة 1990 إلى 2016-

Trade openness and its contribution to the promotion of non-oil exports in
Algeria : A Econometrics study for the period 1990 to 2016

تاريخ الاستلام: 2018/01/02

تاريخ قبول النشر: 2018/02/20

د. برباطي حسين*

د. يعي حولية

د. سحنون مريم***

أستاذ محاضر قسم -ب-

أستاذ محاضر قسم -أ-

أستاذة محاضرة قسم -ب-

جامعة مستغانم

المركز الجامعي لعين تموشنت

جامعة تلمسان

الجزائر

الجزائر

الجزائر

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة سياسات الانفتاح التجاري المنتهجة من طرف الجزائر في تطوير الصادرات غير النفطية ، ففي ظل أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة أصبح لزاما البحث عن بدائل أخرى وذلك بتشجيع الصادرات غير النفطية من خلال السياسات الانفتاح التجاري واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وأدوات أخرى كسياسة سعر الصرف وغيرها خصت هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 وذلك باستخدام تقنية التكامل المتزامن وتم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية ما بين الصادرات غير النفطية ودرجة الانفتاح التجاري في حين لم يظهر أثر للاستثمار الأجنبي على الصادرات غير النفطية على المدى الطويل .
كلمات مفتاحية: تحرير التجارة الخارجية، سياسة التجارية، الصادرات غير النفطية.

Abstract:

This study attempts to analyze the contribution of the trade openness policies adopted by the Algerian government in the development of non-oil exports. In light of the recent oil's crisis, Algeria has to look for another alternatives by encouraging non-oil exports through different policies such as: trade liberalization, increasing foreign investments and exchange rate policies.

* e-mail beriatih@yahoo.fr

*** e-mail: sahnoune-mimi@hotmail.com

This study was conducted between 1990 and 2016 using the cointegration technique. The results show a positive relationship between the non-oil exports and the degree of trade openness, while there was no foreign investment's effect on the non-oil exports in the long term.

Key words : Liberalization of foreign trade, trade policy, foreign trade, non-oil exports.

المقدمة:

مرت الجزائر خلال السنوات الأخير بأزمة اقتصادية جراء انهيار أسعار النفط والذي يعتبر المدخل الرئيسي لميزانية الدولة مما انجر عليها إتباع سياسات تقشفية وتقليل الواردات وتفاقم البطالة بسبب تجميد مسابقات التوظيف في الدولة ما عدا بعض القطاعات الحساسة وغيرها من الانعكاسات السلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، مما يتوجب على متخذي القرار في الدولة البحث عن سياسات وإستراتيجيات مغايرة للخروج من هذا الوضع والتحرر من التبعية النفطية.

قد يعود انهيار أسعار النفط لعدة أسباب من بينها نقص الطلب العالمي على النفط و إنتاج البترول الصخري، وسقوط كل من العراق وليبيا كأحد أكبر مصدري النفط و إستلاء ما عرف بداعش على الآبار النفطية في العراق وليبيا وتسويقها في السوق الموازي وغيرها ... بعد أن وصل سعره إلى حدود قياسية خلال سنة 2011 وقدر ب 109.38 دولار للبرميل استمر هذا الارتفاع في السعر إلى سنة 2014 وقدر متوسط السعر 100 دولار للبرميل آنذاك، وانهار سعر البترول سنة 2015 إلى نصف قيمته السابقة ليصل إلى حدود 50 دولار للبرميل ويستمر هذا الوضع في سنة 2016 ويقدر ب 44 دولار للبرميل.

ففي ظل كل هذه المعطيات أصبح لزاما على الجزائر السعي إلى تطوير وترقية الصادرات غير النفطية وذلك باتخاذ سياسات وإجراءات مناسبة ومن بين هذه الإجراءات تشجيع الاستثمار الأجنبي وتسهيل الإجراءات القانونية أمام المؤسسات الأجنبية للاستثمار في البلد بهدف الحد من الواردات أيضا تصدير السلع المنتجة من قبل هذه المؤسسات، وكأحد السياسات المنتهجة في مثل هذه الأوضاع إتباع سياسة الانفتاح التجاري من أجل منح فرص للمنتجات الوطنية للولوج الأسواق العالمية.

ويمكن اعتبار الانفتاح التجاري كإحدى الحتميات التي فرضتها العولمة وهو سلاح دي حدين يمكن أن يعزى إليه تطوير وتشجيع الصادرات الوطنية كما يمكن أن يكون عائقا أمام

المؤسسات المحلية لما يوفره من منافسة شرسة على مستوى السعر والجودة ورغبة منا في معرفة وتحليل واقع الاقتصاد الجزائري قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

هل درجة الانفتاح التجاري في الجزائر تساهم في ترقية وتطوير الصادرات خارج

قطاع المحروقات ؟

وعليه وضعنا الفرضيات التالية:

- غياب أثر الانفتاح التجاري على تطوير الصادرات غير النفطية في ظل الأوضاع الراهنة للاقتصاد الوطني.
- مساهمة الاستثمار الأجنبي في تطوير وزيادة نسبة الصادرات غير النفطية.
- إن تدهور قيمة العملة الوطنية ساعدت في إعطاء ميزة للسلع الوطنية.
- مستوى النمو الاقتصادي في الدولة يهيئ المناخ المناسب للاستثمار و بالتالي ترقية الصادرات غير النفطية.

أهمية الدراسة :

تعتمد الجزائر على غرار العديد من الدول النامية، بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياطياتها من العملة الصعبة، ولم تكن إجراءات الدعم وتشجيع الصادرات غير النفطية التي شرع فيها في بداية من 1996 لترفع من مستوى أداء المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير، إذ ظلت الصادرات لا تتعدى 5 % في أحسن الظروف ومع انهيار أسعار النفط لا بد أن تتوالى البحوث في هذا المجال وتتكاثر الجهود لتحسين الوضع الاقتصادي.

1. الإطار النظري:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع فالتجارة الخارجية تساعد في توسيع القدرة التنافسية عن طريق فتح أسواق جديدة، كما تساهم في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الخيارات للاستهلاك كما للاستثمار. ويقصد بالتجارة الخارجية¹ التحركات الدولية للسلع والخدمات وهي اصطلاح اقتصادي يتصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول من ضروريات الحياة، حيث يتبع ذلك حصول كل دولة على ما يتوفر من ضروريات الحياة لتتبعها، والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأسمالية في عدم إنتاجه لديها.

1. الانفتاح التجاري:

توجه الفكر الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية التي تبنى معالم جديدة لقانون التجارة الدولية والقائمة أساسا على حرية المنافسة، وتحديد المبادلات التجارية وذلك لتحقيق الأمن والسلم العالميين، كما سعت الدول إلى جعل الأسواق الخارجية مبنية على معالم ومبادئ

موحدة لتحقيق انفتاح تجاري يتسم بالحرية، ومن خلال ذلك انطلقت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية سنة 1947 والتي يطلق عليها الجات.

ونشأت منظمة التجارة الدولية لتكامل ما بدأتها الجات وذلك سنة 1994 عند توقيع أكثر من مائة دولة على نتائج دورية في مراكش المغربية وتقديم دول آخرة بطلبات الانضمام إلى المنظمة، بحيث كانت منظمة الجات مقتصرة على وضع مجموعة من المبادئ والتدابير المتعلقة بتجارة بعض السلع فقط، وقد استثنيت السلع الزراعية، والمنسوجات منها، بينما جاءت منظمة التجارة العالمية لتغطي مجمل التجارة العالمية من السلع والخدمات.

للانفتاح التجاري مفاهيم متعددة، ويمكن تعريفه على أنه ² تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الإستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة الخارجية لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصادا مفتوحا ومحررا وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.

إن الانفتاح التجاري ³ تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفات الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد وسياسة تشجيع الصادرات، وسياسة سعر الصرف، وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين .

ومن بين الآليات المتبعة لتحرير التجارة وإزالة القيود والعوائق التي من شأنها أن تمنع حركة التجارة عبر الدول نجد:

التكامل الاقتصادي ويأخذ عدة أشكال منها ⁴ :

✓ منطقة التجارة الحرة: وهو اتفاق مجموعة من الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية وما تفرضه من قيود على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

✓ الاتحادات الجمركية: الدول التي تنتمي إلى الاتحادات الجمركية تتوقع لتخفيض أو إلغاء الحواجز التجارية فيما بينها ووضع التعريفات الجمركية و الحصص مفروضة ضد الغرباء.

✓ الاتحادات الاقتصادية: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات و ذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل

مصير توحيد شتى السياسات الاقتصاد والمالية .حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم،هو سوق مشتركة يتم ذلك بالموافقة على إنشاء سياسات اقتصادية مشتركة في مجالات مثل فرض الضرائب وأسعار الفائدة،وحتى عملة مشتركة.

✓ **السوق المشتركة:**تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريف موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء،أساسا السوق المشتركة والاتحاد الجمركي فيها الأعضاء متفقون أيضا لتخفيف القيود على حركة عوامل الإنتاج مثلا لناس والاقتصاد وكذل كتقليل الحواجز التي تعترض على بيع البضائع.

✓ **التخفيض المتوالي لرسوم الجمركية :**الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي لرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير لتعريفات الجمركية و يختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.

1. سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

عرف العالم توجهها واضحا نحو تحرير التجاري وبالأخص بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي تعمل على رفع الحواجز أمام حركة السلع ، أما الجزائر فقد عرفت جملة من الإصلاحات محاولة منها لتحرير تجارتها الخارجية سعيا منها إلى فتح الأسواق الأجنبية أمام منتجاتها المحلية وذلك بسن مجموعة من القوانين وعقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي * ، والسعي الدائم نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .وقد تم تحرير التجارة في الجزائر على ثلاث مراحل:

مرحلة ما قبل 1990: (مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية)⁵ خلال هذه المرحلة المؤسسات الناشطة في الدولة كانت مؤسسات عمومية ، وتميزت أيضا باتباع سياسات حمائية بالإضافة إلى سياسة الدعم وهذا ما نتج عنه إختلالات اقتصادية كبيرة .

مرحلة التحرير المقيد للتجارة 1990- 1991 :تميزت هذه المرحلة بصدر قانون النقد والقرض وجاء هذا القانون لتعزيز الاستثمار الأجنبي بالجزائر ،وكان له انعكاس على التجارة الخارجية.كما تضمنت هذه المرحلة كسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية في السابق⁶ .

مرحلة التحرير الجزئي 1991-1994: تميزت المرحلة * السابقة باقتصار التجارة الخارجية على فئة معينة (الوكلاء المعتمدون وتجار الجملة) ، واستخدام قائمة من المحظورات من قبل

* عقدت سنة 2002 وأصبحت حيز التنفيذ سنة 2005 .

* قد أنشأ خلال هذه المرحلة ما لا يقل على 7000 مقاول إستيراد وتصدير .

الوزارة ، وضرورة توفير رصيد من العملة الصعبة ، وجاءت هذه المرحلة لتخطي هذه النقاط المذكورة وذلك بسماع لكل متعامل طبيعي او معنوي مقيم أو غير مقيم في الجزائر دون شرط أو قيد⁷ (باستثناء شرط التوطين البنكي *).

مرحلة التحرير التام للتجارة ما بعد 1994 :

تميزت هذه المرحلة بإلغاء جميع القيود على التصدير باستثناء المنتجات الإستراتيجية كالنخيل والثورة الحيوانية و سلع ذات أهمية تاريخية (أثرية) حيث أن تحرير التجارة الخارجية كانت أحد الشروط المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي لإتمام الاتفاق على إعادة جدولة الديون ، كما عرفت هذه المرحلة عدة تخفيضات في الرسوم الجمركية سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45 % في 1997.

II. دراسات سابقة :

يوجد عدد من الدراسات التي حاولت تحليل هذا الموضوع حيث قدم emery (1967)⁸ قام إمري بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات ودخول الأفراد في 50 دولة خلال الفترة (1953- 1963) وباستخدام معامل الارتباط توصلت هذه الدراسة أن تنمية الصادرات يمكن أن يكون لها دور إيجابي في زيادة تصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي في إحداث النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية، كما أن إحداث النمو الاقتصادي ينعكس إيجابيا على زيادة الصادرات أي وجود تأثير متبادل ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على متوسط نصيب الفرد من الناتج كمؤشر للنمو .

في دراسة أخرى ركزت على أثر كل من الاستثمارات الأجنبية و البنية التحتية المعلوماتية على الصادرات للدول ASEAN /AFTA (2003) ، للباحث Khan end Suh وتم تحليل كل من تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية و تطور البنية التحتية للمعلومات والاتصال وتم استخدام بيانات مقطعية لـ 26 دولة نامية للفترة ما بين 1995- 2000 والنتائج بينت أن البنية التحتية المعلوماتية تؤدي إلى عوائد إيجابية ومعنوية في الدول المصدرة غير أن أثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية على قيمة الصادرات لم تظهر معنوية في معظم الدول ، والأمر عائد لطبيعة الهيكل الاقتصادي للدول وبالخصوص السياسات التجارية المتبعة .

في دراسة للباحثة مريم عيسى مهني المعنونة¹⁰ : العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة نظرية تحليلية في ليبيا ما بين 1980- 2010 حيث تهدف الدراسة إلى تحليل واقع الصادرات الليبية، ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، مع إشارة مختصرة إلى ما آلت

* أي تمرير كل عملية عبر بنك تجاري معتمد لدى بنك الجزائر.

إليه الصادرات النفطية عقب نشوب الصراع في عام 2011 (م)، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أبرزها :

- ✓ اعتماد قطاع التصدير على سلعة واحدة هي النفط، مما انخفض مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ارتفاع مساهمة صادرات النفط في هذا الناتج.
- ✓ النمو في الناتج المحلي الإجمالي هو نمو غير مستقر؛ لاعتماده على إيرادات الصادرات النفطية.

تناولت الباحثة صديقة باقر عبد الله¹¹ موضوع الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في العراق وتمحورت الإشكالية حول خطورة عدم التنوع هيكل الصادرات السلعية والاعتماد على النفط الخام كسلعة رئيسية قابلة للتصدير دراسة لواقع الميزان التجاري والصادرات غير النفطية في العراق للفترة 1990 إلى 2011 حيث أن العراق يعاني من عجز متواصل في الميزان التجاري للسلع غير النفطية. إذ أن صادرات النفط الخام تتراوح ما بين (99،6) و (99،7) من إجمالي الصادرات أي أن الصادرات الغير نفطية لا تتعدى الواحد بالمائة وهذا ما يدل على ضعف أداء القطاعات السلعية غير النفطية في الاقتصاد العراقي .

تجربة إيران في تشجيع الصادرات غير النفطية للباحث عبد الحميد مرغيت¹² : وتعود أهمية هذه الدراسة كون أن إيران تعد تجربة ناجحة في هذا المجال فهي خامس أكبر منتج للنفط ضمن منظمة البلدان المصدرة للنفط ، حيث اتخذت إيران في السنوات الماضية إجراءات حاسمة بغرض تشجيع الصادرات غير النفطية . فبعدما كانت هته الأخيرة تشكل 3 بالمائة فقط من إجمالي صادرات البلد في عام 1979 ، ارتفعت حصتها بشكل تدريجي لتبلغ عام 2014 ما مقداره 46 بالمائة ، و هو انجاز مهم يستحق الدراسة والتحليل للتعرف على عوامل نجاح هذه التجربة في التنوع الاقتصادي ، ومن ثم استخلاص الدروس للبلدان التي لا يزال اقتصادها شديد الاعتماد على مداخل الصادرات النفطية. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها إيران :

-عام 1997 تم إقرار إعفاء ضريبي 100 بالمائة على مداخل تصدير السلع الصناعية والمنتجات الفلاحية.

-تم اختيار يوم 21 " أكتوبر " من كل سنة كيوم وطني للصادرات تقام فيه المعارض الخاصة بمختلف المنتجات المصدرة وكذلك الندوات وهذا تحت إشراف مباشر من وزارة التجارة.

م- في مارس 1998 منح مجلس الوزراء موافقته لجميع المصدرين للتمتع بحرية الاستخدام الكامل 100 % لإيراداتهم من العملة الأجنبية الناجمة عن نشاطهم التصديري. و قد سمحت هذا الإجراء للمصدرين بإنفاق عائداتهم بالعملة الصعبة على استيراد مواد خام وقطع غيار لأعمالهم بدلا من

إجبارهم على بيعها للبنوك المحلية بسعر الصرف الرسمي بعد أن كان البنك المركزي الإيراني يطلب من المصدرين دفع كفالة للتأكد من تحويل عائدات التصدير للبنوك الإيرانية لصرفها بأسعار رسمية .

أهم الصادرات الإيرانية بالإضافة إلى صادرات البتروكيماويات ، تشمل قائمة الصادرات غير النفطية على : السجاد ، الملابس الجاهزة،النسيج المنتجات الفلاحية كالتفاح،التمور،الطماطم ،البطاطس ،البطيخ ،الكوي ،التفاح،الزعفران ، ،الفسق(المركز الأول عالميا)، الزبيب، والقطن الصمغ والكمون-جميع أنواع الجلود، والأحذية -الكافيار) عام 2015 افتتحت إيران أضخم مزرعة في العالم لإنتاج الكافيار- (مختلف أنواع المنظفات والصابون - مواد البناء:

الأسمت،الأحجار، والمنتجات ذات الصلة-مركبات النقل: السيارات و قطع الغيار- المعادن : الألمنيوم ، النحاس ،الحديد ، الزنك -...الخدمات التقنية الهندسية...

وفيما يلي سنعرض الدراسات التي خصت الاقتصاد الجزائري قدم الباحثان براق محمد وعبيلة محمد¹³ بحثا في الموضوع بعنوان دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي وأهم ما خلص إليه الباحثين أن إجراءات دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع فيها بداية من 1996 لترفع من مستوى أداء المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير لا تتعدى 5% في أحسن الظروف. ويرجع ذلك إلى :

- ✓ ضعف القاعدة الصناعية في الجزائر وعدم تنوعها .
- ✓ غياب ثقافة تسويق دولي لدى المؤسسات الجزائرية ،
- ✓ عدم امتلاك المصدرين الجزائريين معلومات كافية عن الأسواق العالمية التي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة إليهم .

كما يشير الباحثان إلى أن دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق ، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة ، يمكن أن يشكل فرصا للمؤسسات الجزائرية يتوجب استغلالها .

في دراسة أخرى للموضوع مقدمة من وصاف سعيدي¹⁴ تحت عنوان تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر واقع وتحديات حيث يرى الباحث أن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر ، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم ، وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة كالزراعة و

الصناعات الإستخراجية ، الصناعات التقليدية ، السياحة مما يجعل أن ترقية الصادرات خارج المحروقات ممكنا بتضافر جهود ضمن إستراتيجية لبناء اقتصاد غير نفطي ، كما يضيف الباحث أن الانضمام لكل من المنظمة العالمية للتجارة سيزيد من سوء الوضع .

ومن بين أهم الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ¹⁵ ، كرسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير بجامعة بسكرة

تسعى الدراسة إلى معالجة مشكل التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية، وبالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية بواسطة اعتماد آليات تحرير التجارة الخارجية والمتمثلة في سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، آلية التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة، الخصوصية، تدعيم القطاع الخاص والعمل على تخفيض القيود الجمركية و الجبائية والإدارية على أنشطة المؤسسات المصدرة، بالإضافة إلى آليات تأهيل المؤسسات من حيث الجودة والتنافسية في الأسواق الأجنبية.

وخلصت الدراسة إلى :

يساهم سعر الصرف كأداة لتحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق جعل المنتجات المحلية اقل سعر وأكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية وبالتالي زيادة الصادرات والتقليل من الواردات

-إن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر يساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق خلق الثروة والقيمة المضافة للمؤسسات الإنتاجية ويقوم بتوفير الخبرة والتكنولوجيا والمنافسة اللازمة لزيادة الإنتاج وتطور نشاط التصدير

يساهم تخفيض القيود الجمركية والجبائية والإدارية على ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق زيادة حركة انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وتشجيع المؤسسات على إستيراد المستلزمات بأقل تكاليف وبالتالي إنتاج منتجات تنافسية قابلة للتصدير

-يساهم القطاع الخاص على ترقية الصادرات خارج المحروقات بواسطة تنشيط العمل الاستثماري والتجاري والإنتاجي للمؤسسات وبالتالي دعم عملية التصدير وذلك لما له من دور قيادي وفعال في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصعبة (المخاطرة في الأسواق الأجنبية).

III. الدراسة القياسية:

من خلال الدراسة القياسية سنحاول معالجة الإشكالية التي تتمحور حول مدى مساهمة الانفتاح التجاري في ترقية الصادرات خارج المحروقات ولأجل الإجابة على هذه الإشكالية تم استخدام المتغيرات التالية:

EXPO الصادرات خارج المحروقات: في هذا النموذج تعتبر الصادرات خارج المحروقات متغير مستقل حيث سنحاول دراسة وتحليل تأثيره بالمتغيرات التابعة ووحدة القياس المستخدمة هي مليار دولار.

TCH سعر الصرف الاسمي: وهو سعر الصرف الرسمي مقوم بالدولار.

Open الانفتاح التجاري: متغير الانفتاح التجاري فهو يقارن بين إجمالي الصادرات والواردات والناتج المحلي الخام، حسب المعادلة التالية:

Pib نمو الناتج الداخلي الخام: (تم استخدام النسبة المئوية).

Ide الاستثمار الأجنبي المباشر: تم استخدام الأسعار الجارية المقومة بالدولار

1. مصادر البيانات **Sources of Data**:

تم الحصول على البيانات من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) الموقع الإلكتروني www.ons.dz، ومن المؤسسات الدولية كالبنك العالمي (World Bank data base) والصندوق النقد الدولي (IMF Statistics) وبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة (UNCTAD STAT). والبيانات هي سنوية من الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2016.

2. اختبار الاستقرار:

أحد الشروط الأساسية للتكامل هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة ونستعمل في هذه المرحلة اختبار ADF^{16} لوجود الجذر الأحادي الذي يعد من أكفاء الاختبارات لاختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، و له القدرة على تحديد نوع عدم الاستقرار إن كانت من مسار TS أو DS، وهو يعتمد على ثلاثة صيغ أي ثلاثة نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO):

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad (1) \text{ النموذج}$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad (2) \text{ النموذج}$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t \quad (3) \text{ النموذج}$$

وباستقرار المتغيرات يتم الحكم على ذلك من خلال المقارنة بين القيمة الجدولية مع القيمة (T) المحسوبة:

اختبار ADF يقوم على الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : 1 \neq \phi_j$$

$$H_1 : |\phi_j| < 1$$

بحيث يكون القرار الإحصائي كالاتي:

- إذا كان الاحتمال أكبر من 5 % : نقبل الفرضية العديمة (H0) : أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وذلك لوجود جذر أحادي.

- إذا كان الاحتمال أصغر من 5 %: نرفض الفرضية العديمة (H0) : أي أن السلسلة الزمنية لا يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي فهي مستقرة.

الجدول رقم (01): إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج اختبار pp

المتغير	عند المستوى	عند الفرق الأول
Expo	0.9906	0.0000
Tch	0.9836	0.0089
Ide	0.3744	0.0000
Open	0.5030	0.0000
Pib	0.2140	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviewe6

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى Level، لهذا قمنا بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وخلصنا إلى أن السلاسل الزمنية مستقرة حيث كانت قيم T المحسوبة أصغر من T الجدولية لكل المتغيرات المدروسة و بالتالي نرفض الفرضية العديمة (H0): أي أن السلسلة الزمنية لا يوجد بها جذر أحادي، و بالتالي فهي مستقرة عند الفرق الأول. وعليه بما أن السلاسل كلها مستقرة في نفس الدرجة (الدرجة الأولى) فإن شرط التكامل المتزامن قد تحقق أي بمعنى أن السلاسل الزمنية تعد متكاملة من الدرجة الأولى وفيما يلي سنقوم باختبار التكامل المتزامن لجوهانسن.

والذي تظهر نتائجه كما هو موضح في الجدول رقم (2):

الجدول رقم (02): نتائج اختبار جوهانسن Johanson للتكامل المتزامن

نتائج اختبار الأثر

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.752230	77.17471	69.81889	0.0115
Atmost 1	0.634993	42.29340	47.85613	0.1507
Atmost 2	0.408554	17.09740	29.79707	0.6329
Atmost 3	0.145263	3.967784	15.49471	0.9061
Atmost 4	0.001748	0.043738	3.841466	0.8343

Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviewe6

بالنظر إلى اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة والتي بينت أن هذه الأخيرة مستقرة في نفس الدرجة (الدرجة الأولى) ولهذا قمنا بتقدير نموذج التكامل المشترك باستعمال طريقة جوهانسون وذلك بضم جميع المتغيرات، حيث يقترح جوهانسون اختبارين لتقدير عدد متجهات التكامل المشترك، و المتمثلة في اختبار الأثر (Trace) و اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue)، يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

نتائج اختبار جوهانسن Johanson الموضحة في الجدول رقم (03) نتائج اختبار الأثر Trace تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى دلالة 5%. مما يدل على وجود متجه للتكامل المتزامن حسب Trace Statistic.

فذلك يدل على وجود توليفة خطية ساكنة بين الصادرات خارج المحروقات expo و كل من متغيرات الدراسة (TCH، OPEN، PIB، IDE)، أي أن الصادرات خارج المحروقات (متغير تابع) يتكامل تكاملا متزامنا مع باقي متغيرات الدراسة (المتغيرات المستقلة)، الشيء الذي يقر على وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين متغيرات نموذج المدروسة، وهي تظهر سلوكا متشابهما مما يعني ذلك أنها لا تتباعد عن بعضها البعض كثيرا في المدى الطويل.

وأيضا نفس النتائج أظهرها اختبار جوهانسن Johanson الإمكان الأعظم Maximum Eigenvalue تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي وجود تكامل متزامن.

ومنه يمكن تقدير معادلة التكامل المتزامن كالآتي

$$EXPO = -8.85E-10IDE + 4.76E-05 open + 0.040141pib + 0.004497tch$$

من خلال هذه المعادلة يتبين ما يلي:

✓ وجود علاقة عكسية بين الصادرات خارج المحروقات و الاستثمار الأجنبي المباشر، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% فسينخفض الصادرات خارج المحروقات بحوالي 0.85 وحدة، مما يدل رغم زيادة الصادرات خارج المحروقات إلا أنه في المدى الطويل لا يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل جيد في الاقتصاد مما يدل على أنه الصادرات رغم خروجها عن المحروقات إلا أنها مازالت قليلة أي لا زلنا في طريق الاقتصاد الريعي، وذلك كون معظم الشركات الأجنبية التي تعمل في البلاد هي مؤسسات تعمل في مجال النفط أما المؤسسات غير النفطية فهي حديثة النشأة لذلك لا يظهر أثرها في المدى الطويل ولكن يمكن تحسسه في المدى القصير في الاختبارات الموالية ، ولا ننسى الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يخص بعض الصناعات في الجزائر لم تكن مؤسسات إنتاجية بقدر ما كانت مستوردة للسلع رغم فتح عدة مؤسسات وشركات في شتى القطاعات خاصة المؤسسات الصناعية التي لم تكن سوى مؤسسات تركيب بالإضافة إلى غياب الجودة والسعر المناسب للوصول للأسواق العالمية .

✓ وجود علاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات و الانفتاح التجاري، فزيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% فستزداد الصادرات خارج المحروقات بحوالي 0.76 وحدة، الانفتاح التجاري هو العلاقة بين الاستيراد و التصدير فبانتهاج الجزائر للسياسات الانفتاح التجاري كالشراكة الأورو متوسطية ساهم بشكل خفيف في زيادة الصادرات خارج المحروقات ويعود هذا إلى ضعف القاعدة الإنتاجية في الجزائر إضافة إلى كون الجزائر إلى يومنا هذا لا تزال تعتمد على الحواجز الجمركية ونظام الحصص وغيرها من أساليب التقييد وعدم انضمامهما إلى المنظمة العالمية للتجارة كونها تمنع إستيراد بعض السلع مما يخل بإحدى مبادئ المنظمة التي تنص على المعاملة بالمثل أي فتح أسواقها أمام السلع الأجنبية حتى تحظى سلعها نفس الوضعية مع دول المنظمة للمنظمة .

✓ وجود علاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات و نمو الناتج الداخلي الخام ولكن ضعيفة، فزيادة نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 1% فستزداد الصادرات خارج المحروقات بنسبة 0.04 وحدة، مما يؤكد أن زيادة إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين

في الاقتصاد له اثر على زيادة الصادرات خارج المحروقات، والذي (PIB) يعتبر كمؤشر على صحة الاقتصاد وكذلك كمؤشر لقياس مستوى المعيشة للأفراد، ورغم أن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي وأيضا ارتفاع نسبة البطالة وقلة اليد العاملة ذات الكفاءة الجيدة، لهذا على الدولة فتح المجال للقطاع الخاص وتنويع الصناعات وتشجيعها وهذا بمنح تحفيزات ضريبية ومن أجل الوصول إلى بالاعتماد الذاتي على التصنيع و حتى على التصدير و الخروج من مجال الاقتصاد الريعي والتنوع في الاقتصاد ومنه يكون التنوع في الصادرات خارج المحروقات ومنه ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد.

✓ وجود علاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات وسعر الصرف الاسمي ولكن ضعيفة جدا، فزيادة سعر الصرف الاسمي بنسبة 1% فستزداد الصادرات خارج المحروقات بنسبة 0.004 وحدة، وهذا راجع إلى أن رغم زيادة الصادرات خارج المحروقات إلا أنها تبقى قليلة لان معظم الصادرات تكون في المحروقات و عليه زيادة سعر الصرف الاسمي تكون قليلة، لان سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى ضعيف وهذا راجع إلى ضعف الاقتصاد الجزائري واعتماده بنسبة كبيرة على نقمة الذهب الأسود، لهذا تسعى الجزائر جاهدة على فتح المجال للقطاع الخاص من اجل التنوع للخروج من المحروقات و عليه تقوية النشاط الاقتصادي و يكون ذلك واضح الأثر على سعر الصرف الاسمي.

نموذج تصحيح الخطأ الموجه

نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) يستعمل كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، فهو يستخرج الفروقات أو الأخطاء e_t بين القيم الفعلية للمتغير التابع و القيم المقدرة في النموذج التكاملي ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد كما توضحه المعادلة التالية¹⁷:

$$\Delta y_t = C + \lambda e_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta x_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{avec} \quad \lambda < 0$$

$$\Delta x_t = C' + \lambda' e_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha'_i \Delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta'_i \Delta x_{t-1} + \varepsilon'_t \quad \text{avec} \quad \lambda' < 0$$

$$e_t = y_t - \widehat{\beta}_0 - \widehat{\beta}_1 x_t$$

ومنه يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) باستخدام برنامج Eviews6 فيتم الحصول على النتائج التالية والموضحة في الجدول رقم (04):

الجدول رقم (03): نتائج اختبار تصحيح الخطأ الموجه (VECM)

CointEq1	-0.102691
SE	(0.13522)
F statistic	[-0.75946]

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviewe6

نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ الموجه معاملا سالبا وغير معنوي وهو يمثل قوة الرجوع نحو التوازن الآجال الطويلة، والذي يعني أن الانحراف عن التوازن يصحح كل سنة بمقدار 10,26%، بسرعة التعديل مقدارها $(9=1/0.10)$ ، وبالتالي قبول نموذج تصحيح الخطأ والتأكد من وجود علاقة تكامل متزامن ما بين متغيرات الدراسة.

مع العلم أن النموذج مفسر بمقدار 40% ، وهي نسبة يمكن اعتبارها جيدة أي أن اختيار متغيرات المفسرة للظاهرة كان صائبا إلى حد ما إلا أنه وكأي نموذج آخر نسبة معتبرة لظاهرة الصادرات خارج المحروقات غير مفسرة داخل هذا النموذج وقد يرجع إلى إهمال بعد المتغيرات المهمة والمؤثرة على المتغير التابع كالتحفيزات الضريبية والتي لها أثر مهم على تشجيع المؤسسات الوطنية على الإنتاج و ترقيته وتصديره ، إضافة إلى السياسات التسويقية الدولية التي تغيب على مؤسساتنا التي تضع نصب أهدافها تلبية الطلب المحلي ولا تسعى إلى دراسة الطلب العالمي و مختلف خصائصه التي تتغير من دولة إلى أخرى وهذا لأسباب دينية ومناخية و نفسية وغيرها ...

وفيما يلي سنقوم بتحليل تأثير متغيرات الدراسة على الصادرات خارج المحروقات في المدى القصير .

تحليل التباين Variance Décomposition:

يستعمل للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ الذي يعود إلى التنبؤ في نفس المتغير والمقدار الذي يعود إلى خطأ في المتغيرات الأخرى، أي هو يقيس مقدار التغير (الذي يعود إلى المتغيرات الأخرى في النموذج) في متغير ما والذي يعود إلى التغير في المتغير نفسه.

أو بعبارة أخرى: تحليل تباين الخطأ يهدف إلى تحديد وحساب مدى مساهمته في تباين الخطأ.¹⁸
والجدول رقم (05) يوضح ذلك كما يلي:

الجدول رقم (04): نتائج تحليل التباين Variance Décomposition

Period	S.E.	EXPO	IDE	OPEN	PIB	TCH
1	0.212825	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.258925	76.40872	21.73597	0.011653	0.174752	1.668907
3	0.279993	70.53109	20.01387	3.187307	4.355362	1.912367
4	0.302773	72.18093	17.54081	3.571350	4.831012	1.875897
5	0.305674	71.17679	17.37022	4.226837	4.973546	2.252612
6	0.323982	63.39490	24.68360	5.067444	4.710245	2.143817
7	0.335573	59.10211	26.88738	5.006757	5.458715	3.545045
8	0.347292	56.35847	29.09942	4.821611	5.148448	4.572051
9	0.362940	52.47545	32.63684	4.455482	4.984618	5.447617
10	0.373946	50.29304	32.63347	4.232520	5.673888	7.167086

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eview6
 خلصت نتائج تحليل التباين Variance Décomposition كما هي موضحة في الجدول رقم (05)
 إلى أن:

سنبداً بالصادرات خارج المحروقات EXPO، فمعظم تقلباته في الفترة 1 فهي ناجمة من نفس المتغير، أي أن تحليل التباين للصادرات خارج المحروقات في الفترة الأولى قدر بنسبة 100% على الترتيب من الخطأ بالتنبؤ في تباينه يرجع لنفس المتغير، وبدأت النسبة تنخفض بنسب متقاربة حتى وصلت خلال الفترة الأخيرة وهي 10 إلى 50.29%، بمعنى مقدار التغير الذي يخص المتغيرات الأخرى يقدر بـ 49.71%، وعليه فالمساهمة الأكبر لتقلبات الصادرات خارج المحروقات فهي ترجع إلى كل من الاستثمار الأجنبي المباشر IDE بنسبة 32.63% تم سعر الصرف الاسمي TCH بنسبة 07.16% وبعدها نمو الناتج الداخلي الخام PIB بنسبة 05.67% وأخيراً الانفتاح التجاري OPEN بنسبة 04.23% كما هي على الترتيب، وعليه كل من المتغير IDE يفسر خطأ التنبؤ في EXPO أكثر مما تفسره بقية المتغيرات (TCH، OPEN، PIB).

فالاستثمار الأجنبي المباشر يفسر في الفترة الثانية والثالثة بنسبة 21.73%، 20.01% على التوالي من خطأ التنبؤ في الصادرات خارج المحروقات، وبعدها عرفت النسب انخفاضاً في الفترة الرابعة والخامسة بنسبة 17.54%، 17.37% على الترتيب، وبعدها عرفت ارتفاعاً مستمراً حتى وصلت للفترة التاسعة والعاشر بنسبة 32.63% من خطأ التنبؤ في EXPO، وهو يحتل

المرتبة الثانية من حيث تفسير خطأ التنبؤ في EXPO في الفترة الأخيرة ، ومن الواضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات خارج المحروقات كان بسيطاً خلال الفترات الأولى للدراسة وهذا راجع لطبيعة الفترة الحرجة التي مر بها الاقتصاد الجزائري من عدم استقرار سياسي وأمني ما جعل الجزائر دولة مستبعدة من قبل المستثمرين الأجانب وهذا حتى الفترة السادسة .

ويلمها سعر الصرف الاسمي TCH حيث نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في القوة التفسيرية للمتغيرات، حيث بلغت أعلى قوة تفسيرية في الفترة العاشرة بنسبة 7.16% من خطأ التنبؤ في EXPO، وهو يحتل المرتبة الثالثة من حيث تفسير خطأ التنبؤ في EXPO في الفترة الأخيرة، ومن المنتظر أن يكون انخفاض قيمة العملة عاملاً لزيادة الصادرات كما يعرف في منهج المرونات غير أن ضعف الإنتاج والجودة لم يحقق الأهداف المرجوة .

أما بالنسبة لنمو الناتج الداخلي الخام PIB يفسر في الفترة الثانية بنسبة 0.17% من خطأ التنبؤ في الصادرات خارج المحروقات، وهو تفسير ضئيل جداً، وعرفت بعدها القوة التفسيرية للمتغيرات زيادة حيث بلغت القوة التفسيرية في الفترة السابعة بنسبة 5.45% من خطأ التنبؤ في EXPO، وبعدها عرفت انخفاض في القوة التفسيرية للمتغيرات حيث وصلت في الفترة التاسعة إلى نسبة تقدر بـ 4.98% من خطأ التنبؤ في EXPO، وارتفعت القوة التفسيرية في الفترة الأخيرة بنسبة 5.67% وهو يحتل المرتبة الرابعة من حيث تفسير خطأ التنبؤ في EXPO في الفترة الأخيرة.

أما بالنسبة للانفتاح التجاري OPEN يفسر في الفترة الثانية بنسبة 0.01% من خطأ التنبؤ في الصادرات خارج المحروقات، وهو تفسير ضئيل جداً، وعرفت بعدها القوة التفسيرية للمتغيرات زيادة حيث بلغت أعلى قوة تفسيرية في الفترة السادسة بنسبة 5.06% من خطأ التنبؤ في EXPO، وبعدها عرفت انخفاض في القوة التفسيرية للمتغيرات حتى وصلت في الفترة الأخير إلى نسبة تقدر بـ 4.23% من خطأ التنبؤ في EXPO، وهو يحتل المرتبة الخامسة من حيث تفسير خطأ التنبؤ في EXPO في الفترة الأخيرة. إن الانفتاح التجاري يعزى إليه إزالة العوائق أمام منتجاتنا المحلية ولكنه يزيل العوائق أيضاً أمام المنتجات الأجنبية للدخول الأسواق المحلية وفرض منافسة كبيرة للسلع المحلية مما يؤدي إلى تراجع مؤسساتنا الوطنية بسبب مشكل كبر التكاليف ونقص في الجودة ولهذا تبقى سياسة الانفتاح التجاري لها اثر بسيط جداً على ترقية الصادرات خارج المحروقات .

وبالتالي نخلص إلى أن التضخم IDE له قوة تنبؤية أعلى من بقية المتغيرات في تفسير خطأ التنبؤ في الصادرات خارج المحروقات EXPO على طوال الفترات العشر.

تحليل دوال الاستجابة الدفعية Impulse Réponse Fonction

طريقة دوال الاستجابة تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية أي تعمل على حساب المضاعفات الديناميكية الموجودة، فهي تبين إثر حدوث صدمة في الأخطاء رد فعل نظام المتغيرات الداخلية، وهي تبين أثر انخفاض مفاجئ ووحيد لمتغير على نفسه وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات.¹⁹

أو هي الأداة الثانية لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات النموذج، فهي تعمل على معرفة ما مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدمة غير متوقعة وذلك في حدود خطأ المتغيرات، مقدار انحرافها المعياري واحد. و الجدول رقم (06) يوضح ذلك كما يلي:

الجدول رقم (05): نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية Impulse Réponse

Period	EXPO	IDE	OPEN	PIB	TCH
1	0.212825	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.077018	-0.120716	-0.002795	-0.010824	0.033450
3	0.063777	0.033434	0.049909	0.057422	-0.019503
4	0.104286	0.019743	0.027842	-0.031847	0.014847
5	0.018331	0.012258	0.025991	0.014781	0.019624
6	0.006063	0.098381	0.037008	0.017232	0.012061
7	0.003517	0.066096	0.017862	-0.034683	0.041735
8	-0.037693	0.069425	0.013318	-0.007914	0.039018
9	-0.033890	0.088846	0.007319	-0.018878	0.040761
10	-0.034697	0.051401	-0.007039	-0.036988	0.053350

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviewe6

✓ استجابة الصادرات خارج المحروقات (EXPO to EXPO):

إن الصدمة الهيكلية أو المفاجئة بمجرد حدوثها بمقدار انحراف معياري واحد في الصادرات خارج المحروقات نفسه، فذلك له أثر إيجابي خلال كل فترات السبع الأولى، إلا أنه نلاحظ أنه من الفترة الأولى إلى الفترة الثالثة كان في تناقص وارتفع في الفترة الرابعة وبعدها عرف تناقص حتى الفترة الأخيرة حتى وصل إلى أثار سلبية في الفترات الثلاثة الأخيرة، فمن الدلالة الإحصائية فإن ذلك الأثر يكون ما بين الفترة الأولى إلى السابعة من الدراسة.

✓ استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر (EXPO to IDE):

فبمجرد حدوث أي صدمة على الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار انحراف معياري واحد فذلك يؤثر على الصادرات خارج المحروقات بشكل سلبى خلال الفترة الثانية من الدراسة، ليصبح بعد

ذلك الأثر إيجابيا ما بين الفترة الثالثة إلى الأخيرة من الدراسة التي عرفت تدبدا في القيم، فمن الدلالة الإحصائية فإن ذلك الأثر يكون ما بين الفترة الثالثة إلى الأخيرة من الدراسة.

✓ استجابة الانفتاح التجاري (EXPO to OPEN):

إن حدوث أي صدمة مفاجئة على عرض النقد بمعناه الواسع بمقدار انحراف معياري واحد، سوف يؤثر على الصادرات خارج المحروقات بالأثر السلبي خلال الفترة الثانية و بعدها بالأثر الإيجابي وذلك ما بين الفترة الثانية حتى الفترة التاسعة من الدراسة التي عرفت قيمها تدبدا، و الفترة العاشرة من الدراسة يصبح الأثر سلبي، ومن الدلالة الإحصائية يكون الأثر مقبولا من الفترة الثانية حتى الفترة التاسعة من الدراسة.

✓ استجابة نمو الناتج الداخلي الخام (EXPO to PIB):

أي صدمة هيكلية تحدث على نمو الناتج الداخلي الخام بمقدار انحراف معياري واحد، سيؤثر على الصادرات خارج المحروقات سلبيا خلال فترة الدراسة الثانية، ليصبح هذا الأثر بعد ذلك أثرا إيجابيا في الفترة الثالثة و بعدها بأثر سلبي على الفترة الرابعة، و متصاعدا بأثر إيجابي من الفترتين الخامسة و السادسة، و بعدها يكون الأثر سلبي من الفترة السابعة حتى الفترة الأخيرة من الدراسة، فمن الدلالة الإحصائية فإن هذا الأثر يكون فقط ما بين الفترة الثالثة و الخامسة و السادسة من الدراسة.

✓ استجابة سعر الصرف الاسمي (EXPO to TCH):

أي صدمة مفاجئة تحدث في سعر الصرف الاسمي بمقدار انحراف معياري واحد، سوف يؤثر ذلك على الصادرات خارج المحروقات بأثر إيجابي في الفترة الثانية من الدراسة، و بعدها يكون الأثر سلبي في الفترة الثالثة من الدراسة، و إما الفترات من الرابعة حتى الأخيرة يكون الأثر إيجابي من الدراسة، أما من ناحية الدلالة الإحصائية فهذا التأثير مقبول إحصائيا في الفترات الثانية و من الرابعة حتى الأخيرة.

الخاتمة:

تعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصر أساسي داعم للنمو الاقتصادي لما لها من أثار إيجابية على الميزان التجاري ، و ميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي كما تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة ، و الجزائر كدولة نامية و مصدرة للنفط تحاول تنويع صادراتها و عدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية، فقد مر الاقتصاد الجزائري بالعديد من المحطات منذ الاستقلال و بدأت تعمل الجزائر على ترقية الصادرات غير النفطية منذ 1990 اعتبرت هذه الفترة حرجة في تاريخ الاقتصاد الجزائري بحيث أن تدهور الأوضاع السياسية للبلد (العشرية السوداء) كان لها أثر

على تدهور الوضع الاقتصادي ، ولهذا نجد أن نسبة الصادرات غير النفطية تمثل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات التي لم تتجاوز 3 % خلال السنوات التسعينات ما عدى سنة 1996 حيث بلغت نسبة الصادرات غير النفطية 6,58 وهذا الارتفاع المحسوس مقارنة بباقي السنوات كان نتيجة لتسديد الجزائر لجزء من ديونها إلى روسيا على شكل بضائع، وبقيّة الصادرات غير نفطية محتشمة إلى سنة 2012 حيث قدرت نسبة مساهمة ب 2,87 من إجمالي الصادرات أي ما يعادل قيمة 2165 مليون دولار وكانت النسب المئوية متقاربة خلال باقي السنوات ومن الملاحظ ان الفترة 2005 إلى 2008 عرفت تزايد تدريجي في نسبة الصادرات غير النفطية لكن ما بعد ذلك تعود للتراجع نسبة الصادرات غير النفطية وكان هذا إنعكاسا طبيعيا للأزمة المالية العالمية .

تعتبر سنة 2014 هي السنة التي حققت فيها أعلى قيمة مساهمة ب 2810 مليون دولار أي ما يعادل 5,97% و هذا نتيجة لجملة الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر لتطوير الصادرات غير النفطية، أما فيما يخص الصادرات النفطية فقد سجلت خلال هذه الفترة تراجع واضح خلال السنوات 2013، 2014 و 2015 و هذا بسبب الانخفاض المستمر لأسعار البترول وقلة الطلب العالمي عليه.

إن الجزائر و بالرغم من الاستراتيجيات التي حاولت إتباعها لتنويع صادراتها إلا أنها باءت بالفشل حيث أن نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية لم تتجاوز 2 % نحو العالم الخارجي و مازالت الصادرات النفطية هي التي تكتسح النسبة الأكبر وعليه أن الاقتصاد الجزائري مازال اقتصاد ريعي .

وبالتالي لا بد من العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات بواسطة الاعتماد على آليات تحرير التجارة الخارجية إنشاء المنطقة الحرة ، تخفيض القيود الجمركية و بإستخدام أدوات أخرى سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر ، والخصوصية ، والسياسة الجبائية .

قائمة الهوامش والمراجع:

- ¹ - محمد السانوسي شحاته، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات، دارالفكرالجامعي، مصر، 2007، ص46.
- ² - عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص44.
- ³ - ناجي التواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص4.
- ⁴ Jim sherlock and jonathanreuvid, "the handbook of international trad, GMB publishing Ltd, second edition,united kingdom, p7.
- ⁵ 1تومي صالح وعيسى شقبقب، النمذجة القياتية لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية الفرة 1970-2002، مجلة الباحث ورقلة العدد الرابع، 2006، ص40
- ⁶ Y.BENABDELLAH,La reforme,économique en Algérie,incuonde arabe Maghreb, Machrek 1999,P22
- ⁷ محمد راتول، تحولات الاقتصاد الجزائري، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية العدد 23، 2001، ص 49
- ⁸ Emery, R.F., 1967. The relation of exports and economic growth. Kyklos, 20: 470–486.
- ⁹ Suh, Khan, The effect of FDI inflows and ICT infrastructure on exporting in ASEAN/AFTA countriesA comparison with other regional blocs in emerging markets, Article in International Marketing Review · October 2003
- ¹⁰ مريم عيسى مهني ، العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980 – 2010 عن مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا المجلد 7، العدد 20 ، 2016.
- ¹¹ صديقة باقر عبد الله ، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية ،مركز التدريب والبحوث الإحصائية ،العراق ،2012
- ¹² عبد الحميد مرغيت ،تجربة إيران في تشجيع الصادرات غير النفطية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجبيل الجزائر ، 2015.

- ¹³ براق محمد ، براق عبيلة دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بأستخدام مقارنة: التسويق الدولي ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 4 ، 2007.
- ¹⁴ وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات ، مجلة الباحث العدد 01 ، سنة 2002
- ¹⁵ حمشة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة بسكرة، 2013.
- ¹⁶ - DICKEY D.A , FULLER W.A. "Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root", *Econometrica*, Vol 49, 1981, p 1072.
- ¹⁷ - Régis BOURBONNAIS, *Econométrie manuel et exercices corrigés*, Dunod, Paris, 2004, 5e édition, p 289.
- ¹⁸ - شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2012، ص 283.
- ¹⁹ - شيخي محمد، المرجع السابق، ص 281.

دور شركات التأمين التكافلي الإسلامي في التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها
**The role of Islamic Takaful insurance companies in economic development and
the possibility of benefiting from them.**

تاريخ قبول النشر: 2018/02/09

تاريخ الاستلام: 2017/12/28

د. فؤاد بن حدو*

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي أحمد زبانة - غليزان - الجزائر

الملخص:

تلعب شركات التأمين التكافلي الإسلامي دوراً حيوياً ونشطاً في التنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو والبناء من خلال ما تقدمه من خدمات ومنتجات متنوعة للأعوان الاقتصاديين في مواجهة المخاطر والكوارث التي يتعرضون لها. واستثمارها للفوائض التأمينية الخاصة بأقساط المستأمنين في المشاريع الهادفة والمباحة شرعاً لكونها تقوم على الأساس عقد التبرع لا عقد المعاوضة في دفع أقساط التأمين وعلى عقد الوكالة بالأجر والمضاربة لا على الربا في استثمار أموال المستأمنين كما هو الحال في شركات التأمين التجاري وتبني لبعض منتجاتها من كبار شركات التأمين العالمية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م لخير دليل على نجاعة نظامها الأخلاقي.

الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي الإسلامي؛ التأمين التجاري؛ الأقساط؛ الفائض التأميني.

Abstract :

The Islamic Takaful insurance companies play a vital and active role in economic development and growth and construction through a variety of products and services in the face of economi curging the risks and disasters to which they are exposed. And the investment of surpluses of assurance premiums in project saimed at Sharia as being based on the basis of the donation is not a netting the payment of insurance

* e-mail : fouadomati@hotmail.com

premiums and on the agency contract remuneration and speculation not usury in investment funds custodians as is the case in the commercial insurance companies to adopt some of their products from top insurance companies after the global financial crisis of 2008, the benefit of evidence of the efficacy of its ethics

Keywords : Islamic Takaful insurance, commercial insurance, premiums, insurance surplus.

مقدمة:

(1) الإشكالية: يعد عقد التأمين من العقود المستحدثة و الوسيلة المهمة جداً في العصر الحديث لمواجهة المخاطر والكوارث التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية. ونظراً لكون هذه العقود ذات طابع تجاري، إلا أن الشريعة لم ترفضها من حيث المبدأ، ولكن من حيث كونه نظاماً تجارياً قائماً على أساس وجود وسيط، يقصد الربح ويستغل أموال المستأمنين. ذلك لكون أن الإسلام دعا إلى التعاون بين الناس وبذل التضحيات على أساس من التبرع لا المعاوضة في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾¹. وفي ظل هذا كله أتى هذا البحث ليسلط الضوء على شركات التأمين التكافلي الإسلامي باعتبارها صمام أمان للمتعاملين الاقتصاديين في مواجهة المخاطر والكوارث التي يتعرضون لها وبالتالي فهي تساهم بشكل كبير في الاستقرار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. لذلك فإن الإشكالية الأساسية التي يعالجها هذا البحث تتمثل في: "دور شركات التأمين التكافلي الإسلامي في التنمية الاقتصادية و مدى إمكانية الاستفادة منها؟-دراسة مقارنة مع التأمين التجاري-".

(2) فرضيات البحث:

- التأمين التكافلي الإسلامي هو بديل للتأمين التجاري.
- فعالية التأمين التكافلي الإسلامي من خلال فوائده في التنمية الاقتصادية.
- (3) أهمية البحث: تكمن أسباب اختيار هذا الموضوع في معرفة هذه صورة من التأمين وإلقاء نظرة على أسسه وطرق عمله في ظل تفرد التأمين التجاري بهذا المهام في الساحة الاقتصادية.
- (4) الهدف من البحث: يمكن الهدف من هذا البحث في معرفة دور شركات التأمين التكافلي الإسلامي ومدى فعاليتها في التنمية الاقتصادية وكيفية الاستفادة منها من خلال نظام الفوائض.

(5) منهجية البحث: اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة هذا النوع من التأمين، والمنهج المقارن لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف مع التأمين التجاري.

(6) خطة البحث: وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى خمسة مباحث رئيسية هي:

- المبحث الأول: مدخل إلى التأمين.
- المبحث الثاني: التأمين التجاري.
- المبحث الثالث: التأمين التكافلي الإسلامي.
- المبحث الرابع: فائض التأمين وآلية توزيعه وطرق استثماره.
- المبحث الخامس: التأمين التكافلي والأزمة المالية العالمية لسنة 2008م وما بعدها.

المبحث الأول: مدخل إلى التأمين.

المطلب الأول: مفهوم التأمين.

أولاً- لغة: التأمين من الأمن وهو ضد الخوف.²

ثانياً- اصطلاحاً: هو: "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد- الذي اشترط التأمين لصالحه- مبلغاً من المال أو إيراد مرتباً، أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث، أو الخطر المبين بالعقد وذلك في نظير قسط أو أية دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن".³

والتأمين كنظام يختلف عن التأمين كعقد كما يذكره شراح القانون، فالتأمين كنظام يقصد به: "تعاون منظم تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد. حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع في مواجهته، بتضحية قليلة يبذلها كل منهم، يتلافون بها اضراراً جسيمة تحقيق بمن نزل الخطر به منهم".⁴

ولقد عرف الأستاذ مصطفى الزرقا نظام التأمين فيقول: "أن المفهوم المائل في أذهان علماء القانون لنظام التأمين أنه نظام تعاوني تضامني يؤدي إلى تفتيت أجزاء المخاطر والمصائب وتوزيعها على مجموع المستأمنين عن طريق التعويض الذي يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة أقساطهم، بدلاً من أن يبقى الضرر على عاتق المصاب وحده. ويقولون أن الإسلام في جميع تشريعاته المتعلقة بتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية يهدف إلى إقامة مجتمع على أساس التعاون والتكافل المطلق في الحقوق والواجبات".⁵

فمن بين الأنظمة التأمينية التكافلية التي جاء بها الإسلام نجد:⁶

1. نظام العاقلة: الذي يقضي بتوزيع دية القتل الخطأ على عائلة القاتل وهو الرجال من عشيرته.

2. نظام كفالة الغارمين من الزكاة: وهو المديون لمصلحة خاصة كالإنفاق على أنفسهم أو لمصلحة عامة كالإصلاح بين المتخاصمين.

3. نظام كفالة الفقراء والمساكين: وهم الذين لا يجدون ما يسدون به كفايتهم من مطعم ومسكن وسائر ما لا بد لهم منه.

4. نظام كفالة أبناء السبيل من الزكاة: وهم الذين انقطعوا عن أموالهم وأصبحوا محتاجين إلى المال في ذلك الموضع.

5. نظام النفقات بين الأقارب: فليزِم القريب التي بالإنفاق على قريبه الفقير.

6. نظام التكافل الاجتماعي: بين أبناء الحي الواحد والبلد الواحد، كما كان يفعل الأشعريون، حيث كانوا إذا أرملوا أو قل طعامهم جمعوا طعامهم في صعيد واحد

واققسموه فيما بينهم بالسوية. فلم علم بهم الرسول- صلى الله عليه وآله وسلم- امتدحهم وقال: ﴿إِنَّ الْأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أُرْمِلُوا فِي الْغَزْوِ ، أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ ، جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ فَهُمْ مِتِّي وَأَنَا مِنْهُمْ﴾⁷.

المطلب الثاني: أهداف نظام التأمين ووظائفه.

يهدف التأمين إلى عدة أمور منها:⁸

1. تحقيق التحابب والتواد والأخوة وتماسك المجتمع.
2. تحصين المجتمع من آثار المصائب والنكبات، فبدلاً من أن يتحملها فرد بعينه أو مجموعة بعينها، فإن أفراد الأمة جميعهم يهبون لنصرة ذلك المصاب وتخفيف أثر المصيبة عليه.
3. تحقيق طمأنينة النفس والسعادة في الدنيا، فحينما يشعر الفرد أن كل حاجاته مؤمنة في حالات الطوارئ ترتاح نفسه ويطمئن على حياته.
4. توفير الأموال وادخارها، فالمشترك في نظام من نظم التأمين يدفع اشتراكاً شهرياً بسيطاً يكون بمجموعه ذا أثر كبير عند وقوع الخطر.

المطلب الثالث: أقسام التأمين.

قسم العلماء التأمين من حيث المؤسسات التي تقوم به إلى ثلاثة أقسام وهي:

أولاً- التأمين التعاوني (الاجتماعي): هو الذي تقوم به الدولة لمصلحة الموظفين والعمال، فتؤمنهم من إصابة المرض والعجز والشيخوخة ويسهم في حصيلته الموظفون والعمال وأصحاب الأعمال والدولة.⁹ ولا تقصد الدولة من وراء ذلك تحقيق الأرباح. ويشتمل على الصور التالية:¹⁰

1. نظام التقاعد: وهو أن تجعل الدولة للموظف مرتباً شهرياً بعد بلوغه سنّاً معينة تصل إلى خمسة وخمسين سنة في بعض الدول، أو بعد مكوثه في الوظيفة مدة معينة تصل إلى عشرين سنة مقابل اقتطاع جزء من راتبه الشهري.
2. نظام الضمان الاجتماعي: وهو أن تجعل الدولة أو من ينوب عنها كمؤسسة الضمان الاجتماعي أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للموظف والعامل المشترك في المؤسسة تعويضات في حالة الإصابة بالمرض أو العجز أو الشيخوخة، مقابل اقتطاع جزء من راتبه الشهري يصل إلى (9%) وتدفع المؤسسة التي يعمل بها (26%).*

إن هذا القسم بجميع صورته السابقة جائز شرعاً بلا خلاف مهما كان نوع الخطر المؤمن منه، لأنه ينسجم مع مقاصد الشريعة التي تدعو إلى التكافل الاجتماعي،¹¹ فكل من الدولة وأصحاب الأعمال لا يقصدون من هذا التأمين تحقيق الأرباح، وإنما يقصدون ترميم المصائب

التي تنزل بالموظفين والعمال. والمشارك متبرع باشتراكه لمن يحتاج إليه من سائر المشاركين في المؤسسة أو صندوق الضمان، وقد عرف الفقه الإسلامي صوراً كثيرة له كتأمين الفقراء من الزكاة.

ثانياً- التأمين التبادلي: هو الذي تقوم به الجمعيات الخيرية والتعاونية لتأمين حاجات المنتسبين إليها، فيتفق أعضاء كل جمعية فيما بينهم على تعويض من ينزل به خطراً، ويرتبون على كل عضو دفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع والمؤازرة، ورأب الصدع الذي ينزل ببعض الأفراد، ولا يقصدون من وراء ذلك التجارة والكسب والربح. وقد ظهر هذا النوع من التأمين في عدة صور منها:¹²

1. الصورة الأولى: الجمعيات الخيرية التي تنشأ بين أهل القرى والمدن فيتداعى أهل الخير

من كل بلدة إلى تكوين جمعية خيرية باسم بلدتهم ويضعون نظاماً لها ويرتبون على كل مشترك مبلغاً معيناً من المال يوضع في صندوق الطوارئ حيث يصرف منه لمن أصيب بخطر ما كحادث سيارة أو وفاة معيل أو غير ذلك.

2. الصورة الثانية: الجمعيات التي تنشأ بين الموظفين في كل مؤسسة حيث يتداعون إلى

إنشاء صندوق للطوارئ يسهم فيه كل موظف بمبلغ معين، ويعطى منه المحتاج الذي تنزل به مصيبة على أساس القرض والتكافل.

إن هذا النوع من التأمين جائز شرعاً بلا خلاف؛ لأنه تعاون محض على تخفيف أثر الكوارث وترميم أثارها بقدر الاستطاعة، ولا يقصد من وراءها الأرباح.

ثالثاً- التأمين التجاري: هو ما تقوم به شركات التأمين التجاري، وهو ما محل دراستنا في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: التأمين التجاري.

المطلب الأول: مفهوم التأمين التجاري.

أولاً- تعريف التأمين التجاري: هو التأمين الذي تقوم به الشركات المساهمة لتحقيق الربح في تجارة بالأمن، وهو إما أن يكون تأميناً بحرياً على البضائع ضد الحريق أو الغرق أو الضياع أو التلف أو السرقة، وقد يكون تأميناً على الأشخاص ضد الأخطار؛ كالأموت والمرض والإصابة بعاهة، كما يكون تأميناً على الحوادث؛ كالتأمين على إصابات السيارات وإصابات العمل.¹³

ثانياً- أركان التأمين التجاري: لعقد التأمين التجاري أربعة أركان وهي:¹⁴

1. المتعاقدان: المؤمن والمؤمن وهي الشركة التي تقبض المال وتدفع التعويض عند وقوع الخطر،

والمؤمن له أو المستأمن وهو الشخص الذي يدفع القسط مقابل التعويض.

2. الخطر: هو الحادث المحتمل الوقوع في المستقبل، ويتحقق بالوقوع دون إرادة المؤمن له.
 3. القسط: هو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له شهرياً أو سنوياً حسب الاتفاق. ويعد القسط بمثابة الثمن في البيع أو الأجرة في الإيجار.
 4. العوض المالي: وهو إما أن يكون تعويضاً بحسب قيمة الخسارة الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن ضده، وإما أن يكون مبلغاً محدداً منصوصاً عليه في عقد التأمين.
- ثالثاً- خصائص عقد التأمين التجاري: يختص عقد التأمين التجاري بالخصائص التالية:¹⁵
1. عقد التأمين رضائي: يتم باتفاق المتعاقدين، وهو لا يثبت عادة إلا بوثيقة يوقع عليها الطرفان.
 2. عقد التأمين ملزم للمتعاقدين: فلا يجوز لأحدهما الرجوع عنه أو فسخه بعد انعقاده إلا برضا العاقد الآخر.
 3. عقد التأمين عقد معاوضة: فكلا العاقدين يأخذ مقابلاً لما يدفع، فالمؤمن له يأخذ مبلغ التأمين عند وقوع الخطر مقابل دفع قسط التأمين. المؤمن (الشركة) يأخذ قسط التأمين مقابل تعهده بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر.
 4. عقد التأمين عقد احتمالي: أورده القانون المدني ضمن عقود الغرر؛ لأن كلا من العاقدين لا يعرف عند إبرام العقد مجموع ما سيأخذ من المال، ولا مقدار ما سيدفع؛ لأن ذلك متوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه، وبذلك يكون الغرر واضحاً في عقد التأمين.
 5. عقد التأمين عقد إذعان: بمعنى أن أحد طرفي العقد أقوى من الآخر، والجانب القوي فيه هو المؤمن (الشركة).
 6. عقد التأمين زمني: وهو العقد الذي يكون الزمن عنصراً جوهرياً فيه، حيث يكون هو المقياس الذي يقدر به محل العقد من قسط التأمين والمبلغ الذي يدفعه المؤمن (الشركة).
- رابعاً- أنواع التأمين التجاري: ظهرت في الآونة الأخيرة أنواع من التأمين، ترجع في حقيقتها إلى أنواع ثلاثة رئيسة هي:¹⁶
1. التأمين على الأنفس: ويشمل التأمين على الحياة، وعلى العجز الكلي أو الجزئي.
 2. التأمين على المال: ومنه التأمين على المتاجر والبضائع، والنقل والمصانع، والمؤسسات ضد الحريق، أو السرقة، أو الغرق، أو الكوارث الطبيعية.

3. التأمين على المسؤولية: ويكون من الحوادث التي تقع على الغير بفعل المؤمن له، كالقتل الخطأ بسيارة أو طائرة أو باخرة مثلاً.

المطلب الثاني: الحكم الشرعي للتأمين التجاري.

عقد التأمين التجاري من العقود الاحتمالية، ويصفه القانون الوضعي بأنه عقد من عقود الغرر، ذلك أنه مبني على احتمال تحقق الخطر المؤمن منه؛ فالخطر يعد من أركان عقد التأمين؛ لأن التعويض مجهول قد يتحقق وقد لا يتحقق، والمستأمن يجهل المقدار الذي يدفعه، فقد يدفع الأقساط كلها أو بعضها.¹⁷ وبما ان عقد التأمين من العقود المستحدثة فقد اجتهد الفقهاء المعاصرون في التوصل إلى الحكم عليه شرعاً.* وقد كان الاتجاه الجماعي والإجماعي القائل بتحريم التأمين التجاري متمثلاً في ندوة أسبوع الفقه الإسلامي بدمشق في شوال 1380هـ/1961م، ومؤتمر علماء المسلمين الثاني في القاهرة سنة 1385هـ/1965م، ومؤتمر علماء المسلمين السابع فيها أيضاً 1392هـ/1972م، ومجمع البحوث الإسلامية في الأزهر الشريف، ومجمع الفقه الإسلامي في رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة سنة 1398هـ/1978م، وقرار مجلس هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية سنة 1397هـ/1977م، وقرار الندوة الفقهية الثالثة في بيت التمويل الكويتي سنة 1413هـ/1993م، وقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم: 9(2/9)،¹⁸ أقرت بأن "عقد التأمين التجاري أو ذو القسط الثابت هو عقد فاسد شرعاً، لأنه معلق على خطر أو احتمال تارة يقع وتارة لا يقع فهو قمار معنى ويشتمل على خمسة أسباب تجعله حراماً" وهي:¹⁹

أولاً- الربا: ففي عوض التأمين زيادة على الأقساط المدفوعة بلا عوض، وهو ربا، وتستثمر شركات التأمين أموالها في أنشطة ربوية، وتحسب فائدة على المستأمن إذا تأخر في سداد الأقساط المستحقة، حتى أن القائلين بجواز عقد التأمين يعترفون بوجود الربا أو شبهته في عوض التأمين.

ثانياً- الغرر الفاحش غير اليسير: أن مقابل التأمين يكون على أمر احتمالي غير ثابت ولا محقق الوجود، وهذا غرر، وقد تغرم شركات التأمين مبلغاً كبيراً دون مقابل، بناء على الغرر.

ثالثاً- الغبن: يشتمل التأمين التجاري على غبن فاحش، لعدم وضوح محل العقد، والعلم بالمحل شرط لصحة العقد.

رابعاً- القمار: في التأمين مخاطرة لتعريض النفس والمال لفرصة مجهولة، وهذا هو القمار بعينه، والمستأمن يبذل اليسير من المال في انتظار اخذ مبلغ كبير، وهذا قمار، فيكون تقابل الالتزام معلقاً على أمر ليس مؤكد الوقوع، ولا علم للطرفين بزمان وقوعه، على فرض أنه سيقع، وكثيراً ما يفتعل المستأمن سبباً لأخذ التأمين، ومناقضة حسن النية الذي يقوم عليه إبرام هذا

العقد وتنفيذه، فيفتعل أحداث حريق في محله التجاري مثلاً بمس كهربائي أو غيره، فيندلع الحريق في المتجر، ثم يعرضه بتعويض التأمين، ويتعذر إثبات سوء النية والتعدي والتعمد أو الإهمال.

خامساً- الجهالة: أن ما يدفعه المستأمن مجهول القدر لكل من العاقدين كما هو واضح من التأمين على الحياة، كما أن ما يدفعه المؤمن في التأمين على المسؤولية أو الحريق أو الغرق لا يعرف مقدراه، ويتعامل العاقدان بموجب عقد لا يعرف ما يحققه من الربح أو الخسارة، والجهالة واضحة في مقدار عوض التأمين وزمن وقع الحادث.

كل هذه الأسباب المذكورة دفعت العلماء المعاصرين إلى تحريم التأمين التجاري وطرح بديل لهذا التأمين ألا وهو التأمين التعاوني.

ولقد كان لقرارات المجمعات والمؤتمرات والندوات الفقهية آثار إيجابية، حيث قامت بالفعل بعض شركات تأمين إسلامية، كالشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي، وبنك فيصل الإسلامي السوداني، وإننا لنزونا إلى هذا اليوم الذي تنتشر فيه هذه المؤسسات التعاونية، حيث تنتهي إلى غير رجعة عقود التأمين التجارية والتي تمثل النظام الرأسمالي الاحتكاري،²⁰ والذي وصفها بحق الشيخ محمد الغزالي -رحمه الله-: "بأنها لا تزيد عن كونها محاولة للربح، ومتاجرة بالكلمات، واستغلالاً لهيب الناس من غدهم المهم".²¹

المبحث الثالث: التأمين التكافلي الإسلامي.

إن الإسلام غني بالمعاملات التأمينية التي تعمل على ترميم آثار المخاطر على أساس من التعاون والتكافل الاجتماعي، لا على أساس من التجارة وتحصيل الأرباح، ومن هذه المعاملات الزكاة ونظام النفقات ونظام العاقلة والوقف وغير ذلك، ولذا اتجهت أنظار علماء المسلمين والمهتمين بالاقتصاد الإسلامي إلى طرح البديل الشرعي لشركات التأمين التجاري.²²

المطلب الأول: مفهوم التأمين التكافلي الإسلامي.

أولاً- تعريف التأمين التكافلي الإسلامي: يعتبر التأمين التكافلي الإسلامي تأميناً تعاونياً مشروعاً، يقوم على تبرع المستأمن بالأقساط، وعدم مخالفة الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتوزيع الفائض التأميني على المشاركين، والمشاركة في الخسارة الزائدة، والمشاركة في الإدارة. وتقوم إدارة المشروع باستثمار الأموال على أساس المضاربة.²³ والتأمين التكافلي هو البديل الإسلامي عن التأمين التجاري المحرم ويشمل على الأنواع التالية:

1. التأمين على الأشخاص والحوادث الجسيمة المختلفة.
2. التأمين على الأشياء والممتلكات والبضائع من مخاطر الحريق أو السرقة أو الهلاك أو نحوها.

3. التأمين على المسؤولية تجاه الغير.²⁴

ثانياً- خصائص التأمين التكافلي الإسلامي: يتمتع التأمين التكافلي الإسلامي بثلاث خصائص وهي:²⁵

1. تحقيق معنى التكافل فعلاً، وإفادة جميع المشتركين بحق وصدق.
2. تحويل مبدأ التكافل إلى واقع عملي، حيث تغطي المخاطر، وترمم الأضرار، ويستثمر الفائض لحساب الجميع.
3. تغيير قيمة الاشتراك، لأن كل مشترك مؤمن ومن له (مستأمن) في الوقت ذاته، فيكون الاشتراك المطلوب منهم عرضة للزيادة أو النقص، تبعاً للمخاطر أو الحوادث السنوية نوعاً وكماً.

ثالثاً- أشكال التأمين التكافلي: يصنف التأمين التكافلي الإسلامي بنوعين هما:²⁶

1. التأمين التكافلي البسيط: هو عقد تأمين جماعي يلتزم كل مشترك في الجمعية أو الهيئة بدفع مبلغ من المال على سبيل التبرع لتعويض الأضرار التي قد تصيب أياً منهم عند تحقق الخطر المؤمن منه كالسرقة، أو حادث الغرق للبضاعة المؤمن عليها، أو حريق المنزل أو المصنع المؤمن عليه، أو ما شابه ذلك.
2. التأمين التكافلي المركب: هو عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك فيه بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع، لتعويض المتضررين منهم بأسلوب تكافلي وتضامني عند تحقق الخطر المؤمن منه. وتتولى شركة متخصصة إدارة عمليات التأمين على أساس الوكالة بأجر معلوم.

رابعاً- شركات التأمين التكافلي الإسلامي: أخذت شركات التأمين التكافلي في الانتشار عبر مختلف بلدان العالم، بعد انعقاد الدورة الأولى للمجمع الفقهي الإسلامي وإقرار التأمين التكافلي بديلاً للتأمين التجاري، وقد مر قطاع التأمين التكافلي بعدة مراحل منذ نشأ أول مرة وكان ذلك في السودان سنة 1979 م، وتبرز هذه المراحل من خلال التواريخ التالية²⁷:

1. سنة 1979 م: قام بنك فيصل الإسلامي في السودان بتأسيس أو لشركة تأمين تكافلي تحت اسم "شركة التأمين الإسلامية السودانية"، و ظهور كذلك في نفس السنة الشركة الإسلامية العربية للتأمين "إيالك" في دبي من قبل بنك دبي الإسلامي.
2. سنة 1983 م: ظهرت إلى حيز الوجود في جزر الباهاما "شركة التكافل وإعادة التكافل الإسلامية" التي تتعامل مع شركات التأمين الإسلامية فقط.
3. سنة 1984 م: ظهرت "شركة التكافل الماليزية" التي يملكها البنك الإسلامي الماليزي.

4. سنة 1985م: ظهرت في الرياض المملكة العربية السعودية "الشركة الوطنية للتأمين التعاوني" بموجب مرسوم ملكي، وهي شركة حكومية بالكامل. كما ظهرت في نفس السنة "الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين" في البحرين.
5. سنة 1992م: ظهرت في البحرين "شركة لتأمين الإسلامية العالمية"، والتي كان بنك البحرين الإسلامي دوراً مهماً في إنشائها، واستثمار أموالها.
6. سنة 1996م: ظهرت إلى حيز الوجود "شركة التأمين الإسلامية المساندة العامة المحدودة" في الأردن من قبل البنك الإسلامي الأردني.
7. سنة 2002م: ظهور "شركة أمان للتأمين التكافلي" بلبنان.
8. سنة 2003م: باشرت شركة "بيت التأمين المصري السعودي" أعمالها في الجمهورية العربية المصرية.
9. سنة 2008م: "شركة إعادة التأمين السعودية"، باشرت أعمالها في الرياض بالمملكة العربية السعودية.
10. سنة 2016م: بلغ عدد شركات التأمين التكافلي الإسلامي 308 شركة معظمها شركات تأمين مباشر و بعضها شركات إعادة تأمين، والبعض الآخر شركات تأمين وإعادة تأمين موزعة عبر العالم.

المطلب الثاني: أبعاد ومزايا وضوابط التأمين التكافلي الإسلامي.

أولاً- أبعاد التأمين التكافلي الإسلامي: ليس في التأمين التعاوني عيوب أو مفسد التأمين التجاري من مخاطر أو غرر أو جهالة أو قمار أو ربا، حيث لا تستغل الأقساط في نشاط أو تعامل ربوي، وإنما تستثمر في وجوه مشروعة يعود نفعها أو ربحها للمشاركين في التأمين. ويحقق التأمين التعاون في الحياة الاقتصادية منع الاحتكار واستغلال أموال الناس من فئة خاصة، ولا يؤدي لتضخم الثروات، ولا التضخم النقدي الذي هو أثر من آثار النظام الربوي.²⁸ فالتأمين الصحيح هو الذي يتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية السمحة ويتماشى معها وفق ما يلي:²⁹

1. أن يدفع الفرد مبلغاً معيناً من ماله على سبيل التبرع قياماً بحق الأخوة، ومن هذا المال المجموع تؤخذ المساعدات المطلوبة للمحتاجين في حالة الكوارث والخسائر، ويمكن أن يكون هذا المبلغ من مال الزكاة تحت بند الغرمين.
2. إذا أريد استثمار هذه الأموال في مشاريع نافعة فيمكن ذلك بالوسائل المشروعة غير الربوية.
3. لا ينتظر الفرد المتبرع مقابلاً محدداً لما دفع، وإنما يعطى في حال الخسارة ما يعوض خسارته من مال الجماعة.

4. لا يجوز الرجوع في التبرع؛ لأن الرجوع فيها حرام.

ثانياً- مزاي التأمين التكافلي الإسلامي: للتأمين التكافلي الإسلامي مزاي متعددة أهمها ما يلي:³⁰

1. إيجاد المزيد من فرص العمل للمتطلين من قوة العمل مما يساهم في التخفيف من حدة البطالة في المجتمع.
2. المساعدة في إيجاد سبل العيش الكريم للمواطن في حالتي المرض والعجز.
3. المشاركة الايجابية في دعم عجلة النمو الاقتصادي في الدولة من خلال المحافظة على أموال التأمين والمدخرات الوطنية في القطر الذي تنشأ فيه شركات التأمين الإسلامي وتوجيهها نحو الاستثمار في المشروعات التنموية المختلفة.
4. تساهم شركات التأمين التكافلي في استكمال حلقات الاقتصاد الإسلامي، وذلك عن طريق دعم البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية لتتمكن من تأدية دورها الاقتصادي في المجتمع بشكل متكامل معها.
5. إن التأمين التكافلي متميز عن التأمين التجاري الذي تستثمر فيه الأموال على أساس الربا المحرم، لان عملية إدارة أمواله تتم بالطرق المشروعة (مثل أسلوب المشاركة أو المضاربة) على أساس الوكالة بأجر معلوم وليس فيها شيء من الربا.

الجدول رقم (01): مقارنة بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي

عناصر المقارنة	التأمين التجاري	التأمين التكافلي
شكل التأمين	خصائص التأمين التجاري من الأمان والائتمان أو الثقة والاطمئنان، وتكوين رؤوس الأموال، فهي نسبة محدودة، وقائمة على الاستغلال والاتجار والادخار والربح وقصر الفائدة في جانب واحد وهو حالة المستأمن.	التأمين التكافلي يكون كل المشتركين مؤمنين ومستأمنين.
الهدف	يكون المؤمن هو الشركة المتصرفة في الأموال المجموعة بحسب مصالحها، ويكون هدفها هو الربح.	بينما يكون الهدف من التأمين التكافلي هو التعاون لا الربح.
العائد	في التأمين التجاري فيعود على الشركة وحدها.	ويعود عائد الاستثمار على الجميع.

المصدر: من إعداد الباحث.

- ثالثاً- ضوابط وأحكام نظام التأمين التكافلي الإسلامي: مما تقدم عرضه تبين لنا أن النظام البديل للتأمين التجاري هو التأمين التعاوني وتراعى فيه الضوابط والأحكام التالية:³¹
1. أن يكون نظام التأمين تعاونياً بأن تكون الغاية الأساسية لجميع أطرافه هي التعاون، سواء عن طريق التبرع أو القرض الحسن، وذلك لترميم المخاطر التي يتعرض لها الأعضاء، ولا يجوز أن تطغى على هذه الغاية قصد تحصيل الأرباح، وأن ينص على ذلك في النظام الأساسي.
 2. أن تراعى في النظام الأساسي وأعمال الصندوق قواعد الشريعة العامة، ويعهد بمراقبة ذلك لهيئة الرقابة الشرعية.
 3. أن يستعان بالوسائل الفنية من الحسابات والإحصائيات التي تعتمد عليها شركة التأمين التجاري لتحديد الاشتراكات أو الأقساط ومبلغ التعويض.
 4. أن يشترك جميعه المشتركين والمؤسسين في إدارة الصندوق، وذلك عن طريق تمثيلهم في مجلس الإدارة، ليشعروا بالتعاون المتبادل.
 5. يجوز دفع أجرة المثل لمن يعهد إليه إدارة الصندوق أو مسك حساباته أو القيام على استثمار بعض أمواله.
 6. يجوز استثمار أموال الصندوق بطرق مشروعة، ويرصد ربع تلك الأموال لدعم الغاية الأساسية من الصندوق بتعزيز القدرة المالية على تعويض المشتركين المتضررين. فتضم الأرباح إلى جميع الأموال، ولا يجوز أن توزع على المساهمين وحدهم، ويمكن تخصيص نسبة من الأرباح للمؤسسين مقابل الإدارة.
 7. يجوز للصندوق أن يقبل الهبات والتبرعات غير المشروطة لدعم الغاية الأساسية من الصندوق، وهي التعاون على ترميم المخاطر.
 8. لا يجوز لشركات التأمين الإسلامية أن تتعامل مع شركات إعادة التأمين فتؤمن على بعض المخاطر وفق عقد التأمين التجاري الذي بينا عدم جوازه.
 9. في حالة عدم وقوع حوادث وانتهاء مدة الاتفاق تعاد الاشتراكات أو الأقساط وما نتج عنها من أرباح إلى الأعضاء، ولا يجوز أن يأخذ غير أصحابها من المؤسسين أو مجلس الإدارة. ويجوز الاتفاق على التبرع بها لجهة خيرية.
 10. يتحمل العجز في الصندوق جميع الأعضاء المشتركين بنسبة أموالهم، ويمكن معالجة ذلك بتكوين احتياطي من فائض الاشتراكات.

المبحث الرابع: الفائض التأميني وآلية توزيعه و طرق استثماره.

المطلب الأول: مفهوم الفائض التأميني.

أولاً - تعريف الفائض التأميني:

1. لغة: يقال فاض الماء يفيضُ فيضاً. أي كثر حتى سال على ضفة الوادي³².

2. اصطلاحاً : عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الفائض

التأميني بأنه: " ما يتبقى من أقساط المشتركين والاحتياطيات وعوائدهما بعد خصم

جميع المصروفات والتعويضات والمدفوعة أو التي ستدفع خلال السنة، فهذا الناتج

ليس ربحاً، وإنما يسمى فائضاً"³³.

ثانياً- التكييف الفقهي للفائض التأميني: والتكييف الفقهي للفائض التأميني أنه شبيه بما في

حديث الأشعرين أو ما يسمى بمسألة التَّهْدِ (وهو ما تخرجه الرُّفْقَة من النَّفَقَة بالسَّوِيَّة في السَّفر

، أو عند مُناهدة العدو)³⁴، فهو كما لو وظفت أموال هؤلاء الأشعرين فما خرج فهو لهم

بمجموعهم، ولا يعتبر رجوع الفائض من الرجوع في الصدقة المنهي عنه، لأن التبرع هنا مقيدٌ

بحساب التأمين وهو منهم³⁵.

ثالثاً- الفرق بين فائض التأمين التكافلي و ربح التأمين التجاري: الفائض التأميني في التأمين

التكافلي هو من أهم ما يميّز به التأمينُ التكافلي الإسلامي عن التأمين التجاري. لأن ما يبقى من

أقساط التأمين التجاري بعد التعويضات يذهب كله لشركة التأمين التجاري، ويعتبر في الأخير ربحاً

تأمينياً وإيراداً وهو ملك خاص للشركة.

الجدول رقم (02): الفرق بين فائض التأمين التكافلي و ربح التأمين التجاري.

عنصر المقارنة	فائض التأمين الإسلامي	ربح التأمين التجاري
المعنى	ما فاض من الاشتراكات وأرباحها بعد أداء التعويضات والمصروفات ودفع مبالغ إعادة التأمين وتجنيد الاحتياطات والمخصصات	الزيادة الحاصلة في رأس المال بعد تقلبيه بالتجارة والاستثمار
منشأه	تبع لا قصد، فهو فليس مقصود أصالة	مقصود أصالة ويدخل في حساب عناصر قسط التأمين
الهدف منه	التعاون والتكافل في تحمل الضرر	تحقيق مصلحة شركة التأمين فقط
الملكية	من حق المشتركين وحدهم.	من حق المساهمين "ملاك الشركة"
التوزيع	وفقا لما يقرره نظام الشركة ومجلس الإدارة وحسب ما تقتضيه المصلحة	حسب ما يقتضيه القانون ومصلحة المساهمين في الشركة

المصدر: العيفة عبد الحق، ابراهيم مادي، "الفائض التأميني وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية _ الواقع العملي وأفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 3_4 ديسمبر، 2012م، ص8.

المطلب الثاني : أسباب وجود الفائض التأميني والعناصر المؤثرة فيه.

أولاً - أسباب وجود الفائض التأميني: يتحقق الفائض في صندوق التكافل "وعاء التأمين" نتيجة أسباب مختلفة نذكر منها ما يلي :

1. مهارة عمل خبراء التأمين وقدرتهم على قياس المخاطر بشكل دقيق.
2. نجاح المدير في ضغط المصروفات يؤدي إلى تحقيق فائض في صندوق.
3. توظيف أموال الصندوق في استثمارات ذات عائد متميز و ضمن مستوى المخاطر المسموح به.
4. طريقة تحديد مبلغ الاشتراكات ؛ حيث تحديد هذه الأخيرة عند الحد الأعلى يؤدي إلى إيجاد فائض.³⁶

ثانياً- العناصر المؤثرة في حجم الفائض التأميني: يتأثر حجم الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي من حيث الزيادة والنقصان بالعوامل التالية :

1. عدد المشتركين وحجم الاشتراكات الموجودة في صندوق التكافل.

2. مقدار التعويضات المدفوعة للمتضررين من المشتركين.
3. حجم النفقات والمصاريف التي يتحملها صندوق التكافل.
4. حجم الاحتياطات الفنية -المبالغ المالية المتوافرة من الاشتراكات المخصصة للاستثمار-
5. وجود كوادر بشرية متدربة ومتخصصة في مجال التأمين التكافلي.
6. حسن اختيار إدارة الشركة للمشاريع الاستثمارية المشروعة.
7. مراعاة إدارة الشركة عند اختيارها لشركات إعادة التأمين لسعر إعادة .
8. مقدار الأجر المعلوم للوكالة التي تدير على أساسها الشركة العمليات التأمينية.
9. سلوك المشتركين ومدى تحملهم للمسؤولية.³⁷

المطلب الثالث: أنواع الفائض التأميني ، ومكوناته ، وآلية توزيعه

أولاً- أنواع الفائض التأميني: فرقت النظم واللوائح المنظمة لعمل شركات التأمين التكافلي بين مصطلحي إجمالي الفائض التأميني وصافي الفائض التأميني وفيما يلي بيان مفهوم كل منهما :

1. تعريف إجمالي الفائض التأميني: "هو الفرق بين الاشتراكات والتعويضات مخصصاً منه المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية والمخصصات الفنية اللازمة"³⁸ وهو المبين بالمعادلة التالية:

إجمالي الفائض التأميني = الاشتراكات " الأقساط " - التعويضات (المدفوعة + المستحقة + تعويضات تحت التسوية) + المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية + المخصصات والاحتياطات الفنية والقانونية.

وهو غير قابل للتوزيع، وهذا النوع من الفائض لم ينتج عن جهد الشركة في استثمار الأقساط.³⁹

2. تعريف صافي الفائض التأميني: هو أن يضاف إلى الفائض الإجمالي ما يخص المشتركين من عوائد الاستثمار بعد خصم ما عليهم من مصاريف وهو المبين بالمعادلة التالية:

صافي الفائض التأميني = إجمالي الفائض التأميني + (عوائد الاستثمار - حصة المساهمين من الربح).⁴⁰

وهو الجزء المخصص للتوزيع.

ثانياً- مكونات الفائض التأميني: قبل التطرق للحديث عن مكونات الفائض التأميني، تجدر الإشارة بالقول أن محل وجوده هو صندوق التكافل، أو ما يسمى بوعاء التأمين، الذي ترد إليه الاشتراكات وتُصرف منه التعويضات، ويتكون الفائض التأميني مما يلي :

1. أقساط التأمين المكتتبة بواسطة الشركة مباشرة.

2. حصة المشتركين من أرباح استثمار فائض أقساط التأمين.

3. العوائد المتأتبة من عمليات إعادة التأمين.

4. احتياطات الحسابات المتراكمة في السنوات السابقة والاحتياطات القانونية، وتعتبر العناصر السالفة الذكر مجموع الإيرادات التي ترد لصندوق التكافل أما المصاريف التي تصرف منه والتي تؤثر في مكونات الفائض فتتمثل فيما يلي: التعويضات، الاحتياطات الفنية، نفقات إعادة التأمين، عمولة الوكالة للمساهمين "ملاك الشركة" ⁴¹ والزكاة.

ثالثاً- آلية توزيع الفائض التأميني: قد نظّم معيار التأمين الإسلامي رقم: (26) كيفية التصرف بالفائض التأميني كما يلي:

12. الفائض التأميني:

- 1/12 الفائض التأميني جزءٌ من موجودات حساب التأمين، ويتمُّ التصرفُ فيه حسبما ورد في البند(5/5) وهو ما يلي: "يجوز أن تشمل اللوائح المعتمدة على التصرف في الفائض بما فيه المصلحة حسب اللوائح المعتمدة مثل تكوين الاحتياطات، أو تخفيض الاشتراكات، أو التبرع به لجهات خيرية، أو توزيعه أو جزء منه على المشتركين على أن لا تستحق الشركة المديرة شيئاً من ذلك الفائض".

- 2/12 في حال توزيع الفائض أو جزء منه على حملة الوثائق يتم بإحدى الطرق الآتية، على أن يُنص على الطريقة المختارة منها في اللوائح، وهي:

أ. التوزيع على حملة الوثائق بنسبة اشتراكهم دون تفرقة بين من حصل على تعويضاتٍ ومن لم يحصل خلال الفترة المالية.

ب. التوزيع على حملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويضاتٍ أصلاً خلال الفترة المالية، دون من حصلوا على التعويضات.

ج. التوزيع على حملة الوثائق بعد حسم التعويضات المدفوعة لهم خلال الفترة المالية.

د. التوزيع بأي طريقةٍ أخرى تقرها هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة. ⁴²

المطلب الرابع: أهمية الفائض التأميني وأثره.

أولاً- أهمية الفائض التأميني: إنَّ تطبيق مبدأ توزيع الفائض التأميني يحقق عدة فوائد نذكر منها ما يلي: ⁴³

1. تقوية المركز المالي لصندوق حملة الوثائق "المشاركين": فالعمل بالمبدأ توزيع الفائض التأميني على المشتركين يقوِّي المركز المالي لصندوق التكافل وذلك عن طريق تجنب

صرف الاحتياطات منه، وهذا يؤدي إلى زيادة ثقة الناس بالتأمين التكافلي والإقبال عليه.

2. تخفيض قيمة الأقساط: فالعمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني يُساهم في خفض القيمة الفعلية للاشتراكات "الأقساط التأمينية" التي يقدمها المشتركون، فهم يقومون بدفع الأقساط عند انعقاد العقد وفي نهاية السنة المالية في حالة تحقق الفائض التأميني يُرجع إليهم جزءا مما دفعوه .

3. منع صفة الاحتكار عن التأمين التكافلي: فالعمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني في التأمين التكافلي يمنع عنه صفة الاحتكار، على عكس التأمين التجاري الذي تقوم بتسييره شركات خاصة تتخذ من التأمين وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الأرباح على حساب المستأمنين، و تفرض شروطا تعسفية و تأخذ أقساطا مبالغاً فيها، وتقوم باستغلال هذه الأخيرة واستثمارها بأسلوب احتكاري يهدف لتحقيق المصالح الخاصة لأصحاب الشركة، أما العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني فيمنع عنه صفة الاحتكار، لأنَّ الغاية منه تحقيق المصلحة لأكثر عدد من الناس مع بقاء خدمة التأمين في حدود تكلفته.

ثانياً- أثر الفائض التأميني: ينتج عن عملية توزيع الفائض التأميني العديد من الآثار الإيجابية التي تنعكس إيجاباً على النشاط التأميني، ومن جملة هذه الآثار نذكر ما يلي :

1. إنَّ عملية توزيع الفائض التأميني تعتبر تطبيقاً عملياً لمبدأ مهم من مبادئ التأمين الإسلامي وهو "توزيع الفائض التأميني على المشتركين" .
2. تؤدي عملية توزيع الفائض التأميني إلى تأكيد المصداقية وتعزيزها بين المشتركين وشركة التأمين التكافلي.
3. تساهم عملية توزيع الفائض التأميني في نشر وتوسيع ثقافة التأمين الإسلامي.
4. زيادة مبلغ الفائض التأميني المصحوبة بزيادة عدد المشتركين تؤدي إلى زيادة الأقساط وعوائد استثمارها، الشيء الذي يخدم مصلحة المشتركين والمساهمين معها .
5. يمكن الاستفادة من الفائض التأميني المحقق بتخصيص جزء منه -أو كله- لدعم المركز المالي لشركة التأمين التكافلي، الشيء الذي يجعلها تقلل الاعتماد على خدمات شركات إعادة التأمين.

6. الفائض التأميني يؤدي إلى مساهمة قطاع التأمين في الناتج القومي للاقتصاد الكلي عن طريق استثماره⁴⁴، وفقاً لطرق وآليات مختلفة وهو ما سنقوم ببيانه في المطلب الموالي.

المطلب الخامس : آليات وطرق استثمار الفائض التأميني.

أولاً- آليات استثمار الفائض التأميني: تعتمد مؤسسات التأمين التكافلي في استثمار الفائض التأميني على الكيفيات التالية:⁴⁵

1. استثمار الفائض التأميني المرصد في صندوق المخاطر في حساب الاحتياطات الفنية على أساس المضاربة أو الوكالة بأجر معلوم، ويُنصّ على ذلك في عقد التأمين؛ فإذا كان الاستثمار على أساس المضاربة تقوم الشركة المديرة مقام المضارب ويقوم المشتركون مقام رب المال، ويكون الربح حصة شائعة تقدر بنسبة مئوية معلومة في حالة تحققه. وإذا كان الاستثمار على أساس الوكالة بأجر معلوم، تكون الشركة وكيلة عن المشتركين في تنمية واستثمار جزء من أموالهم مقابل نسبة مئوية من الربح المتحقق.
2. استثمار الفائض التأميني المرصد في حساب وجوه الخير على أساس المضاربة أو الوكالة بأجر معلوم، والأرباح المتحققة تؤول إلى الحساب نفسه؛ لأن الغاية من الاستثمار في هذه الحالة هي تنمية وزيادة أموال حساب وجوه الخير لتوظيفها في المشاريع الخيرية بغية تحصيل الأجر والثواب .
3. أمّا بالنسبة لصافي الفائض التأميني، فإنّ نصيب كل مشترك بعد التوزيع يعد ملكاً خاصاً به ولا يجوز استثمار شيء منه إلا بإذن صاحبه، ونظراً لتدني القيمة المالية لحصة كل مشترك فإن الاستثمار في هذه الحالة لا يكون مجدياً إلا إذا كان عدد الراغبين فيه كبيراً، عندها يمكن أن تستثمر تلك الأموال على النحو المتقدم في الحالتين السابقتين.

ثانياً- طرق استثمار الفائض التأميني: تقوم مؤسسات التأمين التكافلي باستثمار الفائض التأميني وفق الطرق التالية:⁴⁶

1. الاستثمار المباشر في الأسواق المالية؛ من خلال شراء وبيع الأسهم وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية للشركة.
2. استثمار الفائض التأميني في السوق العملات الصعبة والالتزام بأحكام عقد الصرف.
3. الاستثمار غير المباشر من خلال المصارف الإسلامية وفق عقد المضاربة؛ حيث تقوم شركة التأمين التكافلي مقام رب المال، ويكون البنك الإسلامي الطرف المضارب، والربح بينهما حسب الاتفاق.

المبحث الخامس: التأمين التكافلي الإسلامي و الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م وما بعدها.

لقد قامت شركات التأمين الأمريكية في الأزمة الحالية-أزمة الديون الرهن العقاري- بتأمين الديون والقروض وهو ما يسمى بالتأمين التجاري غرضه جني الأرباح لا غير، هو عقد فاسد شرعاً، لأنه معلق على خطر أو لاحتمال، تارة يقع، وتارة لا يقع، فهو قمار معنى، ويشتمل على خمسة أسباب تجعله حراماً وهي الربا، والغرر، والقمار، والغبن الفاحش، ولجهالة. أما التأمين التكافلي الإسلامي كما سبق وان عرفناه بأنه تأمين تعاوني مشروع، يقوم على تبرع المستأمن بالأقساط، وعدم مخالفة الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتوزيع الفائض التأميني على المشاركين، والمشاركة في الخسارة الزائدة، والمشاركة في الإدارة. وتقوم إدارة المشروع باستثمار الأموال على أساس المضاربة. ولقد استطاع الاقتصاد الإسلامي أن يؤمن الدين والقروض بدون الوقوع في الحرام.

المطلب الأول: تأمين القروض والغرض منها.

أولاً- تأمين القروض: لاشك أن القرض الربوي بالنسبة للمقرض والمقترض يتضمن ضماناً للمال المقترض وفائدته الربوية، وبالتالي فهو عقد باطل أو فاسد، وهو محرم بالاتفاق، وبالتالي فلا يجوز للتأمين الإسلامي التأمين على هذا القرض المتضمن للفائدة المحرمة، لان في ذلك تعاوناً على الإثم ، وقد قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾⁴⁷، بالإضافة إلى هذا التأمين يؤدي إلى دفع الفائدة المحرمة. وأما التأمين على أصل القرض ، فان تم لصالح المقرض المرابي فهذا غير جائز لأنه يدخل في التعاون على الإثم، أما إذا كان لصالح المقرض لرد دينه، أو لحماية أسرته في حالة موته أو عجزه فذا جائز.⁴⁸

ثانياً- مقاصد تأمين الدين: إن التأمين على الدين يتعلق في الغالب المعمول به بثلاث جهات، لذلك فإننا نذكر أهم الأغراض والأهداف لكل واحدة منها:

1. الجهة الأولى: المؤسسات المالية الدائنة التي لها ديون على زبائنها من خلال عقودها الآجلة من مرابحات واستصناع، ونحوهما، حيث أن أهدافها في إجراء عملية التأمين تقليل المخاطر، وتحقيق الأمان لاستثماراتها وديونها، ولا سيما أن الزبون إذا مات أو عجز، فان المؤسسة تتعرض لمخاطر عدم وجود المال للسداد، أو لمشاكل المحاكم وبيع المرهون، ناهيك عن ملاحظة الجانب الإنساني فيما لو كان للزبون أولاد قصر، لذلك فان التأمين على ديون الزبائن للمؤسسات أهدافاً طبية، وأغراضاً جيدة، وتدرأ عنها مفاسد ومشاكل.

2. **الجهة الثانية:** الشخص المدين حيث، حيث يحقق له التأمين على ديونه أغراضاً وأهدافاً طيبة، حيث أنه لا يحمل هم أولاده القصر في أن يُحمّلوا بديونه بعد موته فيتحول عليهم مصيبين.

3. **الجهة الثالثة:** حساب التأمين (أو الشركة المؤمنة) حيث يقدم هذه الخدمة للمشاركين فيه، فيستفيد الحساب من خلال زيادة الأعضاء، ويستفيد المشاركون كذلك من خلال توزيع الأعباء الإدارية والتعويضات، حيث أن النظرية الاكتوارية تقتضي أنه كلما زاد العدد قل العبء.⁴⁹

ثالثاً- تغطية الدين: جرى عرف الشركات التأمين، أن التأمين على الدين خاص بحالتين هما حالة موت المدين، وحالة عجز المدين عجزاً كلياً، حيث تدفع الشركة للمؤسسة الدائنة نيابة عنه حساب التأمين جميع المبالغ المتبقية الثابتة على المدين يوم موته أو عجزه.

1. إذا كانت المؤسسة المالية الإسلامية أقامت عقودها على أساس العقود المشروعة، فإن التأمين التكافلي الإسلامي يحق له شرعاً أن يؤمن على جميع الدين الثابت بسبب عقد مشروع، سواء كان الدين يتضمن ربحاً مع أصل الثمن كما في المراجعة، أم غير ذلك، وبالتالي فانه في حالة الموت أو العجز يدفع كل المبلغ المتبقي من الدين يوم الموت أو العجز.

2. إذا كانت المؤسسة الدائنة مؤسسة مالية غير ملتزمة بأحكام الشريعة الغراء، وقد أقامت دينها على أساس الربا، فإن التأمين التكافلي الإسلامي لا يؤمن لصالحها، وإنما يحق له أن يؤمن لصالح المدين على رأس المال المدفوع، بالتالي فلا يجوز له أن يدفع عند موت المدين أو عجزه إلا بنسبة رأس المال المتبقي، حيث لا يجوز له أن يدفع عنه الفوائد التي حسبت على رأس المال.⁵⁰

وليس في تأمين التعاوني عيوب أو مفاصد التأمين التجاري من مخاطر أو غرر أو جهالة أو قمار أو ربا، حيث لا تستغل الأقساط في نشاط أو تعامل ربوي، وإنما تستثمر في وجوه مشروعة يعود نفعها أو ربحها للمشاركين في التأمين. ويحقق التأمين التعاون في الحياة الاقتصادية منع الاحتكار واستغلال أموال الناس من فئة خاصة، ولا يؤدي لتضخم الثروات، ولا التضخم النقدي الذي هو أثر من آثار النظام الربوي.⁵¹

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للتأمين التكافلي الإسلامي.

بعد الأزمة المالية العالمية تحركت كبرى الشركات الدولية باتجاه التكافل على غرار شركة "إيه أي جيه" أكبر شركة تأمين في العالم؛ وشركة "أليانز" أكبر شركة تأمين في أوروبا، وشركتي "إش أس بيس ي" و"أفيفت" الأكبر في بريطانيا؛ حيث قدّمت عرضاً لاقتناص حصة في صناعة

التكافلي في ماليزيا، في حين منح مشروع "برودينتشيال" رخصةً لبيع وثائق التأمين على الحياة؛ وفقاً لمبدأ التكافلي في ماليزيا، وتبحث شركة "أكسا" الفرنسية دخول سوق التكافلي، وتمتلك شركات "ميرينك ري"، و"سويس ري"، و"صانوفر ري"، و"كونفيريوم" شركات إعادة تأمين تكافلي، حتى أن مؤسسة "لويدس أوف لندن" تقدّم عروضاً للتأمين التكافلي.

ودشّنت الشركة السويسرية لإعادة التأمين أكبر شركة لإعادة التأمين في العالم أول منتج إسلامي لها؛ بهدف ضمان حصّة؛ ولو كانت صغيرة؛ ولكن سريعة النمو في العالم، كما صرح به "كريس سينغلتون" رئيس قسم التأمين على الحياة والصحة في الشرق الأوسط، وجنوب آسيا؛ إذ قال: "التأمين الإسلامي متأخّر بضع سنوات عن الصناعة المصرفية الإسلامية؛ لكننا نرى بدايات لسوق يانعة ومزدهرة".⁵²

ولقد أشارت شركة "أرنست أند يونج" للخدمات المصرفية الإسلامية العالمية في آخر تقرير لها إلى تنامي قطاع التأمين التعاوني التكافلي، وتنبأ بأن ينمو ويجتذب 25 مليار دولار بنهاية عام 2015م.⁵³

الخاتمة:

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من نتائج، على أساسها تم اقتراح جملة من التوصيات نقدمها في إيجاز كما يلي:

أولاً- النتائج:

1. أن التأمين التكافلي الإسلامي هو البديل الشرعي للتأمين التجاري التقليدي، وأن حكمه الجواز وفقاً للضوابط الشرعية وأما التأمين التجاري فتحكمه التحريم.
2. أن الفائض التأميني هو الفرق المتبقي من أقساط التأمين وعوائدها بعد التعويضات والمصاريف والمخصصات حيث يُصرف كله أو بعضه على المشتركين وهم حملة الوثائق فقط، هو أهم ما يتميز به التأمين التكافلي الإسلامي.
3. يكمن الاستفادة من التأمين التكافلي في التنمية الاقتصادية من خلال استثمار الفوائض التأمينية في الأسواق المحلية والعلمية وفي البنوك وفي شراء العملات وفي مشاريع اقتصادية كبيرة عن طريق أسلوب المضاربة أو الوكالة بالأجر لغرض دفع عجلة النمو والقضاء على البطالة.
4. أظهرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، (أزمة الديون الرهن العقاري) صلابة التأمين التكافلي الإسلامي إلى حد تبني كبار شركات التأمين العالمية لصيغها.

ثانياً- التوصيات:

1. عمل ندوات و ورشات عمل لنشر منهج التأمين التكافلي والإسلامي في الوطن العربي و في دول العالم.
2. العمل على استثمار الفوائض التأمينية في المشاريع التنموية ذات الأولوية الاقتصادية، ودفع عجلة النمو بها.
3. غرس ثقافة التأمين التكافلي الإسلامي وترويج لها إعلامياً ، والتحذير من التأمين التجاري التقليدي لما له من استغلال للأموال الناس واكلها بالباطل ، والمتاجرة بالأمن ، و حرمة شرعاً.
4. إيجاد برامج أكاديمية جامعية و معاهد تعليمية تدريبية وفتح تخصصات لتخريج دفعات في تخصص التأمين التكافلي الإسلامي لاستكمال حلقة الاقتصاد الإسلامي.
5. استغلال الأزمة المالية العالمية في إظهار جوانب التأمين التكافلي الإسلامي.

قائمة الهوامش والمراجع:

- ¹ سورة المائدة، الآية 03.
- ² مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، "القاموس المحيط"، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، دمشق، الطبعة الثالثة، 1433هـ/2012م، فصل الهمة، ص 1176.
- ³ عيسى عبده، "العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة"، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، 1397هـ، ص 131.
- ⁴ عبد الرزاق السنهوري، "الوسيط في شرح القانون المدني"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت، الجزء السابع، ص 1080.
- ⁵ حسين حامد حسان، "حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين"، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، 1976م، ص 10.
- ⁶ محمد عثمان شبير، "المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة السادسة، 1427هـ/2007م، ص 82-83.
- ⁷ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري"، كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد و العروض، حديث رقم 2486، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، 1419هـ/1998م، ص 470.
- ⁸ مصطفى أحمد الزرقا، "نظام التأمين-حقيقته والرأي الشرعي فيه"، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1994م، ص 99، د. عبد السميع المصري، "التأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق"، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1980م، ص 14.
- ⁹ حسين حامد حسان، "حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين"، مرجع سابق، ص 31.
- ¹⁰ محمد عثمان شبير، "المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي"، مرجع سابق، ص 84-85.
- ^{*} ويعود سبب إلزام المؤسسة التي يعمل فيها الموظف أو الشركة بدفع هذه النسبة كون ان النظام النقابي يفرض على الشركة أو صاحب العمل دفع مكافأة نهاية الخدمة للعامل الذي يترك العمل لسبب من الأسباب، وقد يثقل ذلك المبلغ كاهل صاحب العمل حينما يدفعه دفعة واحدة. انظر: محمد عثمان شبير، "المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي"، مرجع سابق، ص 85.
- ¹¹ محمد البلتاجي، "عقود التأمين من وجهة الفكر الإسلامي"، دار العروبة، الكويت، 1982م، ص 204.
- ¹² محمد عثمان شبير، "المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي"، مرجع سابق، ص 86.
- ¹³ رفعت السيد العوضي، "موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية- مداخل أساسية في الاقتصاد الإسلامي"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1430هـ/2009م، المجلد الأول، ص 250.
- ¹⁴ عيسى عبده، "العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة"، مرجع سابق، ص 133-134.
- ¹ محمد عثمان شبير، "المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي"، مرجع سابق، ص 93-94.
- ¹⁶ الشيخ حسن حنفي سري، "الاقتصاد الإسلامي-مبادئ وخصائص وأهداف"، مركز الإسكندرية للكتاب، الأزاريطة، 1419هـ/1999م، ص 253-254.

- ¹⁷ رفعت السيد العوض، "موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية- مداخل أساسية في الاقتصاد الإسلامي"، المجلد الأول، مرجع سابق، ص 250-251.
- * فمهم ما أجازهم مطلقاً: كالدكتور مصطفى الزرقا، والشيخ علي الخفيف، والشيخ عبد الرحمن عيسى، والدكتور محمد يوسف موسى، والدكتور عبد الغني الراعي. ومنهم من حرمه مطلقاً: الشيخ محمد بخيت، والشيخ أحمد إبراهيم، والشيخ محمد أبو زهرة، والإمام الأكبر الشيخ عبد الرحمن تاج، والشيخ محمد الغزالي، والدكتور حسين حامد حسان، والدكتور يوسف القرضاوي. ومنهم من أجاز بعض أنواعه وحرم البعض الآخر: الشيخ محمد بن الحسن الحجوري الثعالبي، الأستاذ أحمد طه السنوسي، والأستاذ عبد الكريم الخطيب. حسن حنفي سري، "الاقتصاد الإسلامي- مبادئ وخصائص وأهداف"، مرجع سابق، ص 254-259.
- ¹⁸ وهبة الزحيلي، "المعاملات المالية المعاصرة"، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثامنة 1432هـ/2011م، ص 263-264.
- ¹⁹ وهبة الزحيلي، "المعاملات المالية المعاصرة"، مرجع سابق، ص 267-268، حسين بن سالم جابر الزبيدي، "التضخم والكساد"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م، ص 451-452.
- ²⁰ الشيخ حسن حنفي سري، "الاقتصاد الإسلامي- مبادئ وخصائص وأهداف"، مرجع سابق، ص 262.
- ²¹ الشيخ محمد الغزالي، "الإسلام والمناهج الاشتراكية"، القاهرة، 1951م، ص 132.
- ²² محمد عثمان شبير، "المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي"، مرجع سابق، ص 113.
- ²³ وهبة الزحيلي، "المعاملات المالية المعاصرة"، مرجع سابق، ص 128.
- ²⁴ محمود حسن صوان، "أساسيات الاقتصاد الإسلامي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1424هـ/2004م، ص 244.
- ²⁵ وهبة الزحيلي، "المعاملات المالية المعاصرة"، مرجع سابق، ص 128-129.
- ²⁶ نفس المرجع، ص 240-241.
- ¹ موسى ذهبية، فروخي خديجة، "طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي - شركة السلامة للتأمينات نموذجاً" مجلة الاقتصاد الجديد، خميس مليانة، المجلد الأول، العدد 12، طبعة 2015، ص 68، وليد سعود، "تجربة سلامة للتأمينات في تسويق التأمين التكافلي في السوق الجزائري" بحوث وأوراق عمل الندوة الدولية حول: "شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية"، يومي 25-26 افريل 2011م، جامعة فرحات عباس، سطيف، دواة الجزائر، ص 02. الموقع الكتروني: <https://www.wethaq-egypt.com>، "قرارات وتوصيات المؤتمر العام التاسع للاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي" أيام 12، 13 أكتوبر 2016 بجمهورية مصر العربية. الموقع الالكتروني، bankingwords.com/library/article.php?id=22، تاريخ الاطلاع يوم 2017/05/03م.
- ²⁸ وهبة الزحيلي، "المعاملات المالية المعاصرة"، ص 272.
- ²⁹ الشيخ محمد الغزالي، "الإسلام والمناهج الاشتراكية"، مرجع سابق، ص 260.
- ³⁰ محمود حسن صوان، "أساسيات الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سابق، ص 241.
- ³¹ محمد عثمان شبير، "المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي"، مرجع سابق، ص 130-131.

- 32 إسماعيل بن حماد الجوهري، "الصحاح في اللغة"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، لبنان، دار العلم للملايين، ط4، 1987م، ج2، ص 57
- 33 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، "المعايير الشرعية (48-1)"، معيار الشرعي رقم (26) التأمين الإسلامي، المنامة البحرين، طبعة 1435هـ/2014م، ص 439.
- 34 مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، "القاموس المحيط"، مرجع سابق، فصل النون، ص 323.
- 35 علي محي الدين القره داغي، "التأمين التكافلي الإسلامي- دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية"، دار البشائر الإسلامية للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، الطبعة السادسة، 1432هـ/2011م، الجزء الثاني، ص 361-362.
- 36 محمد علي القرني بن عيد، "الفائض التأميني"، "ومعايير احتسابه وأحكامه"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر التأمين التعاوني "أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه"، الجامعة الأردنية، 11-13 أبريل 2010" ص 5
- 37 شعبان محمد البراوي، "الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة"، بحث مقدم لمؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة، البحرين، 25-27 ماي، 2010م، ص8
- 38 هيثم محمد حيدر، "الفائض التأميني ومعايير احتسابه وأحكامه"، بحث مقدم الى مؤتمر التأمين التعاوني "أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه"، الأردن، 11-13 أبريل 2010 م، ص 10 .
- 39 العيفة عبد الحق، إبراهيم مادي، "الفائض التأميني وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية _ الواقع العملي و آفاق التطوير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 3_4 ديسمبر، 2012م، ص8، ص 07
- 40 هيثم محمد حيدر، "الفائض التأميني ومعايير احتسابه وأحكامه"، مرجع سابق، ص 10
- 41 حنان البريجاوي الحمصي، "توزيع الفائض التأميني وأثره على التوسع في الخدمات التأمينية الإسلامية"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، 2007/2008 م، ص 27، 28
- 42 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، "المعايير الشرعية (48-1)"، معيار الشرعي رقم (26) التأمين الإسلامي، مرجع سابق، ص443.
- 43 عماري زهير وعامر أسامة، المرجع السابق، ص 5
- 44 حامد محمد حسن، "مشاركة المساهمين في الفائض التأمين المنع و الجواز"، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 18، العدد2، 2012م، كولالمبور، ص 35، 37
- 45 أحمد سالم ملحم، "التأمين الإسلامي "دراسة شرعية تبين التصور للتأمين التعاوني"، مرجع سابق، ص 179-180
- 46 أحمد سالم ملحم، "إعادة التأمين التكافلي وتطبيقاتها في شركات التأمين الإسلامي"، عمان، دار الثقافة، ط1، 2015م، ص162
- 47 سورة المائدة، الآية03.

- ⁴⁸ علي محي الدين القره داغي، "التأمين التكافلي الإسلامي- دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية"، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص 547.
- ⁴⁹ علي محي الدين القره داغي، "التأمين التكافلي الإسلامي- دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية"، مرجع سابق، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 548-551.
- ⁵⁰ نفس المرجع، ص 552-553.
- ⁵¹ وهبة الزحيلي، "المعاملات المالية المعاصرة"، مرجع سابق، ص 266.
- ⁵² محمد بلباد، "التأمين برؤية إسلامية - تطوُّر صناعة التأمين التكافلي الإسلامي أرقام ومؤشرات"، "مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية"، الموقع الإلكتروني <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/697#.WQpEpdSLRwB>
- ⁵³ عبد الفتاح صلاح: "لندن تسعى لتكون المركز العالمي للتمويل الإسلامي"، موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، تاريخ الإطلاع: 2014/05/29م. <http://iefpedia.com/arab/>.

تقييم كفاءة الشركات لاختيار المتحالف الاستراتيجي:
حالة شركات العقار الكويتية المدرجة بالبورصة

**Measuring the Efficiency of Companies to Select a Strategic Partner: Case of
Real Estate Companies Listed in Kuwait Stock Exchange**

تاريخ قبول النشر: 2018/02/25

تاريخ الاستلام: 2018/02/03

ريـمة شـيـوب**

أ.د. حمودي حاج صحراوي*

جامعة برج بوعريـج- الجزائر

جامعة سطيف 1 - الجزائر

الملخص:

يهدف البحث للإجابة عن التساؤل الرئيسي له والمتمثل في: كيف يمكن اعتماد معيار كفاءة الشركات حتى يكون أساسا لاختيار المتحالف الاستراتيجي؟ وقد ركزنا في ذلك على شركات العقار الكويتية المدرجة بالبورصة، حيث طبق البحث على عينة من 35 شركة للفترة الممتدة من 2012 إلى 2015 (140 مشاهدة). بالاعتماد على نظرية الأنظمة الرمادية والتحليل التطويقي للبيانات كأساليب رياضية، أثبتت نتائج البحث إمكانية اختيار المتحالف الاستراتيجي عن طريق مقارنة كفاءة الشركات للفترة الحالية واللاحقة؛ حيث بينت النتائج ضعف كفاءة الشركات محل الدراسة مما يفرض ضرورة إقامة تحالفات استراتيجية لتحسين أداء الشركات، وقد اعتبرت كل من شركة أجوان الخليج، شركة فلـكس ريزورتس، شركة دلقان والشركة الدولية للمنتجات الأفضل كمتحالف استراتيجي. الكلمات المفتاحية: متحالف استراتيجي، كفاءة الشركات، نظرية الأنظمة الرمادية، طريقة التحليل التطويقي للبيانات.

Abstract:

The thrust behind embarking on the present study is to answer the main question of the research which was formulated as follows: How can any company select a strategic partner by measuring the efficiency of other companies? The study is concerned about the real estate companies listed in Kuwait Stock Exchange; the sample has contained 35 companies during the period 2012-2015, providing 140

e-mai *: hamoudihs@yahoo.fr, e-mail **: chiboub_rima@yahoo.fr

observations. Based on the application of Grey System Theory and Data Envelopment Analysis as mathematic methods, the research's findings have shown the possibility of selecting the strategic partner by comparing the efficiency of companies during the current and future period. The results have shown also the lack of efficiency which enforces the necessity of selecting a strategic partner to improve the companies' performance; in this side, Ajwan Gulf, Falex Resorts, Dulaqan and International Resorts companies are the best as strategic partners.

Keywords: Strategic partner, efficiency of companies, Grey System Theory, Data Envelopment Analysis.

المقدمة :

تفرض البيئة التنافسية على الشركات العمل على تقليل التكاليف بما يضمن لها سعرا تنافسيا مع الحفاظ على هامش من الربح، لذلك قد تلجأ بعض الشركات لاتباع استراتيجيات قائمة أساسا على تخليها عن المهام التي لها أن ترفع من التكاليف دون أن يكون لها مقابل يغطيها بالكامل، أو قد تلجأ للتعاون مع شركات أخرى حتى تضمن بذلك بقاءها في السوق في إطار ما يعرف بالتحالفات الاستراتيجية.

عرفت التحالفات الاستراتيجية اهتمامات واسعة من قبل الشركات خاصة الكبرى منها، فقد تفضل الشركات حاليا التعاون مع شركات أخرى في إنجاز مشروع معين، خاصة وأن هذا الأخير لا تبرز فيه مزاياها التنافسية بصورة واضحة، مما يجعلها تربح الوقت وتضمن رضا العملاء، بدلا من إنجازه بمفردها. فإذا كان المشروع المراد التحالف من أجله واضح المعالم، فكيف يمكن للشركات أن تختار متحالفها الاستراتيجي؟

تعتبر عملية اختيار المتحالف الاستراتيجي من بين الخطوات الأساسية ضمن عملية التحالف، فاختيار المتحالف الخطأ سيؤدي بالضرورة إلى تكبد الشركة تكاليف بدل تحقيقها لعوائد. في هذا الصدد، عمل العديد من الباحثين على وضع عدد من المعايير التي يمكن على أساسها اختيار المتحالف الجيد، لتكون بذلك كفاءة الشركة هامة في هذا المجال، فتحكم الشركة في مدخلاتها وما يتولد عنها من مخرجات يعكس حسن التسيير على مستواها، يجعل منها محل اهتمام الشركات الأخرى.

لا ترتبط عمليات التحالف الاستراتيجي بقطاع معين، فهي تبقى عبارة عن عمليات استراتيجية تفرضها الظروف المحيطة بالشركة. في هذا المجال، يعتبر قطاع العقار من بين القطاعات الجد هامة التي يمكن أن تقام بها تحالفات استراتيجية، خاصة أن مشاريع هذا

النوع من القطاعات تعتبر طويلة المدى، كما أنها تتطلب استثمارات هامة، والأكثر من ذلك يعتبر هذا القطاع من بين القطاعات الجد حساسة، فالخطأ في إقامة مشروع معين يكلف الكثير، فكيف يمكن اعتماد معيار كفاءة الشركة حتى يكون أساسا لاختيار المتحالف الاستراتيجي؟

بالتطبيق على شركات العقار المدرجة بسوق المال الكويتي، وبالنظر لكون موضوع البحث يركز على عملية استراتيجية مما يجعله يتم على فترتين حالية (2012-2015) ومستقبلية (2016-2019)، سنهدف في بحثنا هذا إلى تحقيق الآتي:

- تبيان أهم السمات التي يمكن على أساسها اعتبار تعاون معين بين شركتين أو أكثر تحالفا استراتيجيا.

- دراسة التباين بين الشركات محل البحث من حيث مؤشرات أدائها المالي.

- التنبؤ بالوضع المالي للشركات محل الدراسة مستقبلا.

- تقييم كفاءة الشركات محل الدراسة للفترة الحالية والفترة المستقبلية لتحديد أكثرها كفاءة ومن ثم ترتيب الأهم حتى تكون متحالفا استراتيجيا.

بالنظر لطبيعة البحث باعتباره يهدف لتقييم كفاءة الشركات حتى يسهل بذلك اختيار المتحالف الاستراتيجي الأساسي، فإنه تغيب فروض للبحث ويتم الاكتفاء باعتماد الأساليب الرياضية في ذلك.

يستمد البحث أهميته من أهمية موضوعه من جهة، وأهمية القطاع الذي يدرسه من جهة أخرى، فاهتمامه بموضوع أساسي ضمن علم التسيير باعتباره يرتبط ببقاء الشركات، استمرارها واتساعها والمتمثل في طريقة اختيار المتحالف الاستراتيجي يجعل منه مهما خاصة أنه يعتمد في ذلك على الأساليب الرياضية محصورة أساسا في نظرية الأنظمة الرمادية التي تعتبر من جهة حديثة ومن جهة أخرى قليلة الاستخدام خاصة فيما يتعلق بالأبحاث باللغة العربية، والتي تتيح إمكانية التنبؤ بظاهرة معينة خلال فترة مستقبلية اعتمادا على المعطيات الحالية، بالإضافة إلى اعتماد أسلوب التحليل التطويقي للبيانات والذي اعتمد بشكل واسع في تقييم كفاءة الشركات. عن القطاع المدروس، فقطاع العقارات بصفة عامة يرتبط بالوضع الاجتماعي للفرد مما يجعله جد حساس بالإضافة إلى ما يرتبط به من مخاطر قد تبرز بشكل واضح في الأزمة المالية لسنة 2008، مما يستدعي اهتماما كبيرا من قبل الشركات إذا ما أرادت إقامة تحالفات استراتيجية.

توافقا مع منهجية إعداد البحوث التطبيقية، تقسم أجزاء البحث إلى ثلاثة أجزاء؛ يتضمن أول جزء الجانب النظري للموضوع وفيه يتم ضبط أهم المفاهيم المتعلقة بالموضوع، في حين يستعرض الجزء الثاني الجانب المنهجي للموضوع فيضبط عينة البحث، متغيرات البحث وكذا الأساليب الرياضية المعتمدة لتحقيق أهداف البحث. يخصص الجزء الأخير لتحليل النتائج المستمدة من مختلف الأساليب المعتمدة بما يخدم أهداف البحث المعلن عنها في البداية. يختم البحث بخلاصة تشير لأهم النتائج المتوصل إليها وتفتح مجالا لتقديم توصيات.

أولاً: الإطار النظري للبحث (التحالفات الإستراتيجية: المفهوم والأهمية)

يتخذ التعاون بين الشركات العديد من الأشكال من بينها ما يعرف بالتحالفات الاستراتيجية التي أصبحت محل اهتمام العديد من الباحثين في الآونة الأخيرة سواء من خلال دراسة حالات عملية أو بالتنظير في المجال، حيث يفترض أن تعزز التحالفات الاستراتيجية من قدرة الشركات على إنجاز المشاريع وكفاءتها في ذلك مع الحفاظ على الاستقلالية القانونية لها.

إن فكرة التحالفات الاستراتيجية تستند أساساً إلى نظريات التسيير*، يأتي في مقدمها نظرية تبعية الموارد *La théorie de la dépendance des ressources*، أين تفترض هذه النظرية أن السلطة تقوم على السيطرة على الموارد التي تعتبر استراتيجية في الشركة، وتعود جذور هذه النظرية إلى فكرة أن الشركة نظام مفتوح، أي أنها تعتمد بشكل كبير على البيئة الخارجية في تحصيلها للموارد المطلوبة مما يجعلها تابعة ومرتبطة بها، وفي ظل ما تمتاز به هذه الأخيرة من حالات عدم التأكد، تظهر الحاجة لاتباع استراتيجيات لها أن تقلل من المخاطر الخارجية، من بينها التحالفات الاستراتيجية. يضاف إلى ذلك نظرية تكاليف الصفقة *La théorie des coûts de transaction*، أين تنص النظرية على أن أساس قيام الشركات كبديل للسوق يعود بداية إلى تكاليف الصفقات، فالسوق بحسب المنظر الأول لهذه النظرية (1937) *Coase* ينطوي على عدد من التكاليف منها مثلاً تكاليف البحث عن المتعاقد الآخر (بائع/مشتري)، تكاليف التعاقد وغيرها، وللشركة بحسب وجهة نظره أن تقلل من هذه التكاليف، لتتطور بعد ذلك بفعل أبحاث (1985) *Williamson* في إطار ما يعرف بهياكل الحوكمة، فبحسبه للشركة أن تختار بين العديد من الخيارات (هياكل الحوكمة) تبعا لدرجة مخاطرتها، فإذا ارتفعت المخاطرة كثيرا يتم تعهيد المشروع لطرف خارجي لإتمامه، بذلك يكون التحالف الاستراتيجي هو الآخر نوعاً من أنواع هياكل الحوكمة.

يعرف التحالف الاستراتيجي على أنه: "إقامة علاقات متعمدة بين منظمات مستقلة بغية إنجاز أهداف تشغيلية مشتركة"¹، فالتحالف بذلك يفرض الاستقلالية المبدئية للمنظمات،

يشار إليه أيضا على أنه: "الجهود التعاونية بين شركتين أو أكثر أين تقوم فيه الشركات بتجميع مواردها من أجل تحقيق أهداف مشتركة يصعب عليها تحقيقها بمفردها"²، فالهدف بذلك هو تقليل تكاليف تحقيق الأهداف المعلن عنها، كما عرفه (Jaouen 2006) على أنه: "اتفاق تعاون متبادل بين شركتين، قائم على عقد سواء كان رسميا أو غير رسمي، بهدف تحقيق مشروع مشترك أو إقامة تعاون مستدام. يقوم هذا الاتفاق على تبادل، تشارك، نقل واكتساب موارد وكفاءات، على أساس المعاملة بالمثل بين المتحالفين"³. فالتحالف بذلك هو شراكة وليس اندماجا.

حتى يعتبر التعاون بين شركتين تحالفا استراتيجيا يجب توفر مجموعة من الخصائص⁴:

- الرغبة في التعاون من أجل تحقيق، على المدى الطويل أو القصير، هدف مشترك، أو تحقيق الأهداف الفردية عن طريق الاتفاق والتراضي.
- تجميع الموارد المالية، المادية، البشرية والمعنوية.
- التعامل وفق مبدأ المعاملة بالمثل، أي أن كل فعل من طرف يقابله رد فعل من الطرف الآخر.

- الحفاظ على الاستقلال القانوني بين الطرفين مهما كانت الظروف.

إن أهمية التحالفات الناجحة تكمن في التقليل من التكاليف بمشاركتها مع الطرف الآخر، تبادل المعلومات، الوصول إلى موارد وأسواق جديدة ونقل التكنولوجيا. أشارت بعض الدراسات إلى أن أساس اختيار الشركة لإقامة التحالفات قائم على سمات خاصة بالشركة في حد ذاتها (عوامل داخلية)، في حين يرى البعض الآخر أن البيئة الخارجية تؤثر بشكل واضح على التحالفات وكيفية إقامتها⁵، ففي ظل بيئة تنافسية، يجب على الشركة أن تعيد هيكلة مواردها وكفاءاتها من خلال إقامتها لعلاقات مع شركات أخرى. في الواقع، فإن العمل على تطوير المعارف يمر أساسا بالتعلم عن طريق الغير، وإقامة تحالف استراتيجي تضمن فرص التعلم بين المنظمات⁶، لذلك اعتبرت نظرية التعلم التنظيمي أساسية هي الأخرى في دراسة التحالفات الاستراتيجية. وقد أشار الباحثان (Solesvik & Westhead 2010)⁷ استنادا إلى دراسات مختلفة أن الدوافع الأساسية في إقامة تحالفات استراتيجية ترتبط أساسا بتكاليف المعاملات، الموارد، الدوافع الاستراتيجية المرتبطة بالوضع التنافسي للشركة، التعلم، الحد من المخاطر ودخول أسواق جديدة.

إن إقامة تحالف استراتيجي بين شركتين، يفرض على كل واحدة منهما أن تعمل على الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تحدد مدى حاجتها فعلا لإقامة تحالف استراتيجي مع تلك الشركة بعينها ومدى نجاعته⁸:

- هل يخدم التحالف المقترح رؤية الشركة وأهدافها؟
 - هل يسمح هذا التحالف بتحقيق أهداف الشركة على نحو أكثر كفاءة؟
 - هل هذا التحالف مهم جدا حتى يتم تضمينه ضمن استراتيجية الشركة؟ هل سيحظى باهتمام الإدارة العليا ودعمها بعد تشكيله؟
 - ما هي الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إقامة هذا التحالف بدل عمل الشركة بمفردها؟
 - ما هي الطرق والآليات المستخدمة للتعرف على الشركاء الاستراتيجيين المحتملين؟
 - ما هي الحواجز التي يجب التغلب عليها من أجل إقامة تحالف استراتيجي؟ وغيرها.
- على أن يوضح بحثنا هذا طريقة اختيار المتحالف الاستراتيجي في حالة تمت الإجابة عن ما سبق ذكره من أسئلة إيجابا وتم تحديد أسباب التحالف وأهميته بدقة.

ثانيا: الإطار المنهجي للبحث

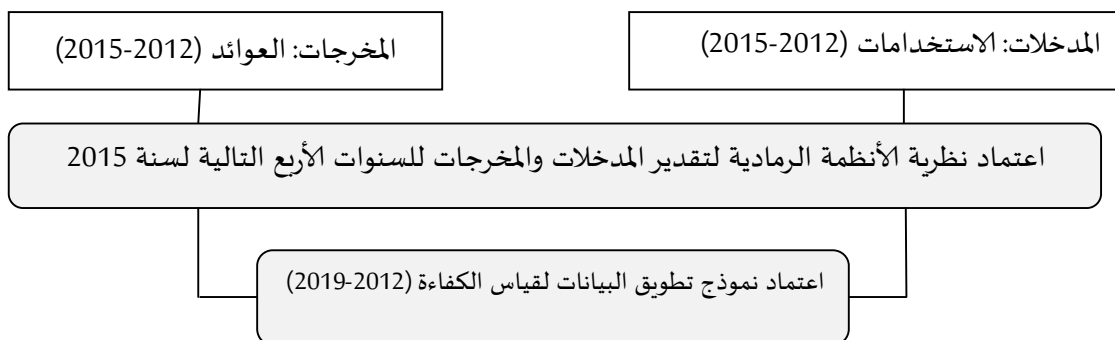
تختلف أسس اختيار الشريك وتباين من باحث لآخر، فقد أشار الباحثان Solesvik & Westhead (2010)⁹ في دراستهما إلى أهم الأبحاث التي تناولت أساليب اختيار الشريك وأسسها، ليؤكدوا أن من الباحثين من اعتمدوا الأساليب الكمية في ذلك، خاصة ما يتعلق بالبرمجة الخطية. ما سيتم العمل به في بحثنا هذا هو اتباع منهجية الباحث وزملائه Wang & al.¹⁰ (2016) أين اهتموا بدراسة كيفية اختيار المتحالف الاستراتيجي على مستوى سوق السيارات (أهم 20 شركة) استنادا إلى الأساليب الرياضية، حيث ركزوا في ذلك على التنبؤ بأداء الشركات محل الدراسة مستقبلا ثم قياس أيها أكثر كفاءة لاتخاذها كمتحالف استراتيجي. سنحاول التفصيل فيما يأتي في كل من مجتمع الدراسة وكذا شرح الأساليب والمتغيرات التي ستعتمد ضمن بحثنا هذا.

1. مجتمع البحث ومتغيراته: سيتم التركيز على مجال الاستثمار في العقارات ضمن هذا البحث، تحديدا الشركات الناشطة في المجال والمدرجة ضمن بورصة الكويت، أين يعتبر العقار من بين المجالات الجد هامة ضمن بورصات دول الخليج بصفة عامة، ويعتبر من بين أكثر القطاعات التي تدرج شركاتها بالبورصة الكويتية بصفة خاصة. يحتوي عموما السوق المالي الكويتي 42 شركة مدرجة ضمن قطاع العقار بما في ذلك السوق الموازي (الشركات التي لم

يكتمل إدراجها في السوق)، استثنينا ضمن بحثنا هذا الشركات القابضة الناشطة في المجال وكذا الشركات التي لا تتوافر معلوماتها المالية كاملة، وحافظنا على الشركات التي لم يكتمل إدراجها بعد بالنظر إلى أن الدراسة تنبؤية وتأخذ بفترة زمنية مستقبلية أين يفترض أن يتم إدراج الشركات بصفة نهائية، حتى يكون بذلك عدد الشركات محل الدراسة 35 شركة (الملحق1)، يتم دراستها طيلة الأربع سنوات الأخيرة (2012-2015) بما تتطلبه نظرية الأنظمة الرمادية وبما يتوافر أيضا ككشوف مالية، ليلبلغ بذلك عدد المشاهدات 140 مشاهدة، تعالج كل مشاهدة على حدى وتعتبر مركزا لاتخاذ القرار وفق ما يتطلبه التحليل التطويقي للبيانات من تعدد للمشاهدات. تم الحصول على المعطيات اعتمادا على موقع بورصة الكويت (www.kuwaitse.com)، وتمت معالجتها باستخدام أربعة برامج أساسية SPSS/V20، Excel، SIAD V3 وMatrix calculator.

إن اختيار متغيرات البحث يتوقف على موضوعها أساسا. في بحثنا هذا، فإن اختيار المتحالف الاستراتيجي يتوقف على قدرته على تحقيق كفاءة في استخدامه للموارد المتاحة له، فالشركة التي تتحكم في استخداماتها فتعظم بذلك عوائدها مقارنة بمثيلاتها هي شركة تتمتع بكفاءة في الأداء متولد عن حسن في التسيير، لذلك يفترض أنها الأحسن كمتحالف استراتيجي. لقياس كفاءة الشركات بما يسهل اختيار أحسنها من حيث الكفاءة سيتم اعتماد التحليل التطويقي للبيانات كطريقة رياضية لا معلمية تتيح إمكانية تحديد الشركات التي تمكنت من تحقيق كفاءة مقارنة بشركات أخرى ناشطة في نفس المجال. وعلى اعتبار أن التحالف هو استراتيجي، أي أنه طويل المدى، فيفترض أن يتم التنبؤ بما سيكون عليه الوضع خلال -على الأقل- الأربع سنوات القادمة، لذلك سيتم اعتماد نظرية الأنظمة الرمادية للتنبؤ بمعطيات أربع سنوات أخرى، أي إلى غاية 2019. الشكل (1) يلخص خطوات البحث:

الشكل (1): نموذج البحث



المصدر: من إعداد الباحثين.

عن المدخلات والمخرجات، فسيتم اعتماد مجموع الأصول وحقوق الملكية كمدخلات يفترض أن تعظم العوائد في نهاية كل سنة مالية، حيث تعتبر نسب العائد على الأصول (النتيجة الصافية/مجموع الأصول)، العائد على حقوق الملكية (النتيجة الصافية/مجموع حقوق الملكية) مخرجات ضمن بحثنا.

2. الأساليب الرياضية والإحصائية المعتمدة:

أ. نظرية الأنظمة الرمادية *Grey Systems Theory/ La Théorie des Systèmes Gris* : تأسست هذه النظرية على يد الرياضي الصيني الشهير البروفيسور *Deng Julong* سنة 1980 كطريقة للتنبؤات الكمية، ليتم استخدامها في السنوات الأخيرة في العديد من المجالات خاصة الزراعة، الاقتصاد، الأرصاد الجوية... الخ. يشير صاحب النظرية إلى أن المعلومات غير المؤكدة تنقسم إلى أصناف أربعة: المعلومات الغامضة، المعلومات العشوائية، المعلومات الرمادية والمعلومات غير المؤكدة. وتعتبر المعلومات الرمادية عن المعلومات التي يمكن الحصول على جزء فقط منها أو نطاق تقريبي لها بدلا من الحصول عليها كاملة وبدقة بسبب تعقد الأمور، التشويش والقدرة المحدودة على تتبع النظام. فالنظام الرمادي هو نظام بسيط بين النظام الأبيض والنظام الأسود، حيث يعتبر الأول نظاما معروفا تماما، في حين أن النظام الأسود غير معروف تماما، ليكون بذلك النظام الرمادي يشمل جزءا معروفا وجزءا غير معروف تماما. المستثمرون يضطرون للعمل في ظروف تتسم بعدم اليقين بما يجعلهم يواجهون الكثير من الأخطار، لذلك عملية صنع القرار في مجال الاستثمار تعتبر نظاما رماديا¹¹.

من الناحية الرياضية، النموذج الرمادي الأساسي $GM(1,1)$ يعتمد على عمليتين أساسيتين، التكرار المجمع الصاعد *Accumulated Generating Operation (AGO)* ومعكوسها التكرار المجمع النازل *Inverse Accumulated Generating Operation (IAGO)*، تعطى خطوات التقدير وفق الآتي¹²:

إنشاء السلسلة الأولية $(^{(0)})$:

$$X^{(0)} = (X^{(0)}(1), X^{(0)}(2), \dots, X^{(0)}(n)), n \geq 4$$

مع الأخذ بعين الاعتبار أن $X^{(0)}$ هي سلسلة ذات قيم موجبة وأن n تعبر عن عدد السنوات (المشاهدت).

باعتماد طريقة *AGO*، يتم تقدير السلسلة الجديدة $X^{(1)}$ ، حيث:

$$X^{(1)} = (X^{(1)}(1), X^{(1)}(2), \dots, X^{(1)}(n)), n \geq 4$$

حيث:

$$X^{(1)}(1) = X^{(0)}(1) \text{ et } X^{(1)}(k) = \sum_{i=1}^k X_{(i)}^{(0)}, k = 1, 2, 3, \dots, n$$

تحديد سلسلة القيم المتوسطة $Z^{(1)}$ للسلسلة $X^{(1)}$:

$$Z^{(1)} = (Z^{(1)}(1), Z^{(1)}(2), \dots, Z^{(1)}(n)), n \geq 4$$

حيث:

$$Z^{(1)}(k) = 0.5 \times (X^{(1)}(k) + X^{(1)}(k-1)), k = 2, 3, \dots, n$$

النموذج $GM(1,1)$ يمكن أن يبنى باعتماد المعادلات التفاضلية من الدرجة الأولى لـ $X^{(1)}(k)$:

$$\frac{dX^{(1)}(k)}{dk} + aX^{(1)}(k) = b$$

يمكن اعتماد طريقة المربعات الصغرى في إيجاد المعلمتين a و b :

$$\begin{bmatrix} a \\ b \end{bmatrix}^T = (B^T B)^{-1} B^T Y_N$$

$$B = \begin{bmatrix} -Z^{(1)}(2) & 1 \\ \dots & \dots \\ -Z^{(1)}(n) & 1 \end{bmatrix}$$

$$Y_N = \begin{bmatrix} X^{(0)}(2) \\ \dots \\ X^{(0)}(n) \end{bmatrix}$$

حيث تسمى B مصفوفة البيانات، Y_N سلسلة البيانات و $[a, b]^T$ معلمات السلسلة.

وعليه، يكون حل المعادلة التفاضلية وفق الآتي:

$$\hat{X}^{(1)}(k+1) = \left[X^{(0)}(1) - \frac{b}{a} \right] e^{-ak} + \frac{b}{a} \quad (k = 1, 2, 3 \dots)$$

باعتماد $GM(1,1)$ تصبح السلسلة المتوقعة:

$$\hat{X}^{(0)} = (\hat{X}^{(0)}(1), \hat{X}^{(0)}(2), \dots, \hat{X}^{(0)}(n), \dots), \hat{X}^{(0)}(1) = X^{(0)}(1)$$

أخيرا، للحصول على القيمة المتوقعة للبيانات المبدئية في وقت $(k+1)$ يتم اعتماد $LAGO$:

$$X^{(0)}(k+1) = \left[X^{(0)}(1) - \frac{b}{a} \right] e^{-ak} (1 - e^a) \quad (k = 1, 2, 3 \dots)$$

وتبقى هذه الطريقة أحدث طريقة من بين ثلاث طرق أخرى يمكن اعتمادها. تفترض الطريقة إيجابية القيم، لذلك سيتم تعديل أي قيمة سالبة بإضافة الفرق حتى تكون موجبة لجميع القيم الأخرى.

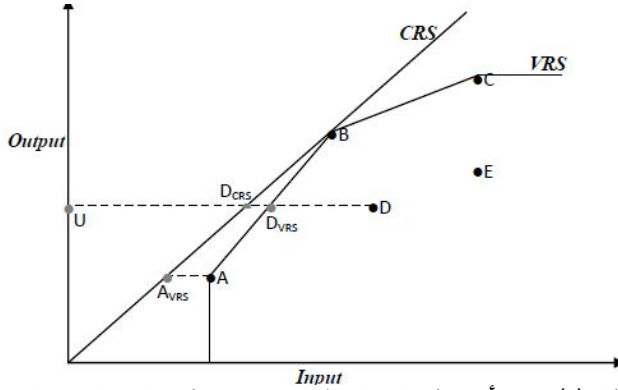
ب. التحليل التطويقي للبيانات *Data Envelopment Analysis (DEA)/ L'Analyse d'Enveloppement des données (AED)*: التحليل التطويقي للبيانات هو طريقة رياضية لا معلمية وضعت من قبل الباحثين *Rhondos Charnes, Cooper* سنة 1978 لتقييم كفاءة وحدات اتخاذ القرار في المنظمات غير الربحية أين يفترض استخدام مجموعة متماثلة من المدخلات والمخرجات، حيث أن التحليل يمكن من تقييم قدرة وحدة اتخاذ قرار (*Decision Making Unit DMU*) على تحويل المدخلات إلى مخرجات دون الحاجة لتفسير العلاقة التي تربط المدخلات بالمخرجات، فالتحليل التطويقي للبيانات يساعد على قياس كفاءة وحدة اتخاذ قرار « 0 » *DMU* مقارنة مع مجموعة من وحدات اتخاذ القرار « n » *DMUs* من عينة معينة، والهدف من ذلك هو تحديد مستوى كفاءة $(0 \leq \theta \leq 1)$ كل وحدة اتخاذ قرار عن طريق مقارنة مدخلاتها ومخرجاتها بالنظر لبقية وحدات اتخاذ القرار¹³. وقد اصطلح على هذه الطريقة بالتحليل التطويقي للبيانات بالنظر إلى أن الوحدات الكفوة تشكل حدودا (تغلف) لبقية الوحدات غير الكفوة¹⁴. وعليه، فمستوى الكفاءة لكل وحدة اتخاذ قرار يحسب بالنظر لحدود الكفاءة التي ترسمها الوحدات الكفوة، فتكون كفاءة الوحدات الواقعة على الحدود مساوية للواحد الصحيح (أو 100%)، في حين أن الوحدات الواقعة تحت خط حد الكفاءة تحقق مستوى كفاءة يقل عن الواحد الصحيح (أو 100%) وبالتالي يكون لديها هامش لتحسين أدائها حتى تبلغ بذلك الكفاءة التامة، مع ملاحظة أنه لا يمكن أن تكون هناك وحدات اتخاذ قرار تقع فوق حدود الكفاءة وهذا لعدم إمكانية تسجيل مستوى كفاءة يفوق الواحد الصحيح¹⁵.

للتحليل التطويقي للبيانات عدة صيغ رياضية تختلف باختلاف التوجه المستعمل من جهة سواء كان داخليا (*L'orientation input*) وهذا بالتقليل من المدخلات مع الحفاظ على نفس مستوى المخرجات أو خارجيا (*L'orientation output*) وهذا بتعظيم المخرجات باعتماد مستوى معين من المدخلات، ومن جهة أخرى بالنظر إلى الطريقة المعتمدة هل يتم العمل بعوائد الحجم الثابتة (*Le modèle de rendements d'échelle constants/constant returns to scale -CRS-*) أو عوائد الحجم المتغيرة (*Le modèle de rendements d'échelle variables/variable returns to scale -VRS-*) حيث يتم تحديد التوجه المراد اعتماده بين كونه داخليا أو خارجيا بالنظر إلى قدرة متخذ القرار على التأثير، فإذا كان متخذ القرار له القدرة على تغيير المدخلات اعتبر التوجه

داخليا، وإذا كانت له القدرة على تغيير المخرجات عُدَّ التوجه خارجيا، فإذا ما كانت هناك صعوبة في تحديد نوع التوجه يتم النظر للهدف الذي يريد متخذ القرار بلوغه، هل يسعى لتقليل المدخلات أو تعظيم المخرجات¹⁶، بالنظر لموضوع بحثنا، فسيتم اعتماد التوجه الداخلي باعتبار أن متخذ القرار له أن يؤثر في مجموع الاستثمارات على مستوى الشركة، في حين لا يمكنه التأثير بصفة مباشرة على نتائجها.

أما عن الاختيار بين عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة فهو يتوقف على وحدات اتخاذ القرار في حد ذاتها، فإذا كانت الوحدات تعمل عند الحجم الأمثل لها والذي يتحقق في ظل المنافسة التامة نكون أمام عوائد حجم ثابتة، أما إذا كانت تعمل عند حجم يقل عن الحجم الأمثل والذي يتحقق في ظل المنافسة غير التامة أو الاحتكار نكون أمام عوائد الحجم المتغيرة، والملاحظ أن عوائد الحجم الثابتة صعبة التحقق على أرض الواقع بالنظر لغياب المنافسة التامة في كثير من الأحيان¹⁷. سيتم ضمن بحثنا هذا اعتماد عوائد الحجم الثابتة مع افتراضنا أن جميع الشركات تعمل عند حجمها الأمثل، ويرجع سبب اختيارنا لعوائد الحجم الثابتة إلى أن عدد الشركات الكفؤة تقل وفق هذه الطريقة، حيث يتم رسم حدود الكفاءة وفق خط مستقيم مما يجعلنا نقلل عدد الوحدات الكفؤة، على عكس عوائد الحجم المتغيرة والتي يتم فيها رسم حدود الكفاءة بتتبع مختلف النقاط، الشكل (2)¹⁸ يقرب وجهة النظر هذه:

الشكل (2): حدود الكفاءة باستخدام النموذج التطويقي للبيانات



بالنظر للشكل (2) نجد أن مركز اتخاذ القرار B يعتبر كفؤا سواء تم اعتماد عوائد الحجم الثابتة أو المتغيرة، في حين أن مركزي اتخاذ القرار A و C حققا كفاءة بالنظر لعوائد الحجم المتغيرة دون الثابتة، أما عن مركزي اتخاذ القرار D و E فلم يحققا كفاءة، مع الإشارة أن النقاط التي تقع على حدود الكفاءة تكون كفاءتها مساوية للواحد الصحيح، وتقل كلما ابتعد مركز اتخاذ القرار عن حدود الكفاءة. إذا ما أردنا حساب الكفاءة انطلاقا من الرسم البياني ومع اعتماد التوجه الداخلي نجد أن كفاءة مركز اتخاذ القرار D مثلا تمثل حاصل قسمة المسافة

UD_{CRS} على UD في حالة عوائد الحجم الثابتة، وتساوي حاصل قسمة المسافة UD_{VRS} على UD في حالة عوائد الحجم المتغيرة، مما يجعل من الكفاءة بناءً على عوائد الحجم المتغيرة أكبر من الثابتة.

يعطى الشكل الرياضي للتحليل التطويقي للبيانات وفق الآتي¹⁹:

إذا افترضنا وجود n وحدة اتخاذ قرار $DMUs$ ولكل وحدة اتخاذ قرار لدينا $j=1, \dots, n$ من

المدخلات والمخرجات، تكون المدخلات الخاصة بمركز اتخاذ القرار j : $(x_{1j}, x_{2j}, \dots, x_{mj})$ DMU_j ممثلة وفق المصفوفة $X(m \times n)$ ، والمخرجات $(y_{1j}, y_{2j}, \dots, y_{sj})$ ممثلة وفق المصفوفة $Y(s \times n)$:

$$X = \begin{pmatrix} x_{11} & x_{12} & \dots & x_{1n} \\ x_{21} & x_{22} & \dots & x_{2n} \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ x_{m1} & x_{m2} & \dots & x_{mn} \end{pmatrix} \quad Y = \begin{pmatrix} y_{11} & y_{12} & \dots & y_{1n} \\ y_{21} & y_{22} & \dots & y_{2n} \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ y_{s1} & y_{s2} & \dots & y_{sn} \end{pmatrix}$$

تقاس الكفاءة بقسمة المخرجات على المدخلات، والهدف هو إيجاد أوزان المدخلات v_i

وأوزان المخرجات $u_r (r=1, \dots, s)$ التي لها أن تعظم الكفاءة، فتصاغ بذلك رياضياً وفق

الآتي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \max \theta = \frac{u_1 y_{10} + u_2 y_{20} + \dots + u_s y_{s0}}{v_1 x_{10} + v_2 x_{20} + \dots + v_m x_{m0}} \\ \text{sous les contraintes:} \\ \frac{u_1 y_{1j} + u_2 y_{2j} + \dots + u_s y_{sj}}{v_1 x_{1j} + v_2 x_{2j} + \dots + v_m x_{mj}} \leq 1 \quad (j = 1, \dots, n) \\ v_1, v_2, \dots, v_m \geq 0 \\ u_1, u_2, \dots, u_s \geq 0 \end{array} \right.$$

باعتداد البرمجة الخطية يكون لدينا:

$$\left\{ \begin{array}{l} \max \theta = u_1 y_{10} + \dots + u_s y_{s0} \\ \text{sous les contraintes:} \\ v_1 x_{10} + \dots + v_m x_{m0} = 1 \\ u_1 y_{1j} + \dots + u_s y_{sj} \leq v_1 x_{1j} + \dots + v_m x_{mj} \quad (j = 1, \dots, n) \\ v_1, v_2, \dots, v_m \geq 0 \\ u_1, u_2, \dots, u_s \geq 0 \end{array} \right.$$

يمكن تحديد الحلول المثلى للنموذج باستخدام مختلف الطرق المعتمدة في البرمجة الخطية.

تفترض أيضاً الطريقة إيجابية القيم، لذلك سيتم تعديل أي قيمة سالبة بإضافة الفرق حتى تكون موجبة لجميع القيم الأخرى.

ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة

1. دراسة الوضع المالي للشركات:

كما سبق الذكر، فالبحت يعتبر تنبؤياً في جزء منه، فهو يشمل فترتين، تم تقدير الفترة الثانية اعتماداً على معطيات الفترة الأولى باستخدام نظرية الأنظمة الرمادية وبلاستعانة بموقع matrixcalc.org في حساب المصفوفات لإيجاد قيم المعلمتين a و b بما يمكن من التنبؤ بالقيم المستقبلية (راجع الملاحق 1 و 2)، وقد كانت نتائج تحليل التباين ذو المعيار الواحد كما يلخصها الجدول (2):

الجدول (2): مؤشرات الأداء المالي في المؤسسات محل الدراسة

(الف دينار كويتي: %)

مستوى الدلالة	الانحراف المعياري		المتوسط الحسابي		المؤشرات
	فترة 2	فترة 1	فترة 2	فترة 1	
0.06	252105.57	152808.09	181769.64	134918.31	مجموع الأصول
0.168	95682.53	68730.83	81427.58	67672.04	مجموع حقوق الملكية
0.801	6.57	0.068	0.170	0.02	العائد على الأصول
0.019	0.582	0.442	0.56	0.09	العائد على ح. الملكية

المصدر: معالجة بيانات الدراسة.

انطلاقاً من الجدول (2) يتم استخلاص الآتي:

- تتباين الفترتان عموماً من حيث قيمهما، فبالنظر للمتوسطات الحسابية تعتبر الفترة الثانية أحسن من الأولى عبر مختلف البنود، في حين تتشتت قيم الفترة الثانية عن الفترة الأولى وفق ما تبرزه قيم الانحراف المعياري عموماً، مما يعكس التحسن الكبير في أداء شركات وتراجع أخرى.
- بالتركيز على كل فترة على حدى، يلاحظ كبر التشتت بين القيم، أي أن هناك تباين ملحوظ بين الشركات من حيث مؤشراتهما المالية يسهل اختيار أحسنها بالاستعانة بهذه المؤشرات، إلا أن ارتفاع المتوسط الحسابي للملاحظات لا يعكس بالضرورة تحسن الأداء المالي وفق المقاربات الحديثة، فما تنفقه أو تستغله الشركة لا يعكس حسن تسييرها إلا إذا تمكنت من خلق قيمة على مستواها، لذلك تم اعتماد الكفاءة ضمن بحثنا هذا بدل المؤشرات المالية، مع التأكيد على أن الكفاءة هي الأخرى لا تعكس خلق القيمة، لكنها تعتبر أفضل من اعتماد المؤشرات المالية مباشرة.

- وفق ما يفرضه تحليل التباين ذو المعيار الواحد، فإن الفترتين متباينتان عموماً، ويعتبر هذا التباين دالاً لانخفاض مستوى الدلالة عن 0.05%، حتى يكون بذلك التحالف الاستراتيجي ممكناً للفترة (2015-2019) إذا ما أرادت شركة ما القيام بذلك، وهذا بالنظر إلى أن المؤشرات المالية للشركات ستتحسن في المتوسط.

- بالنظر إلى المؤشرات المالية، فإن التباين فيما يتعلق بالعائد على حقوق الملكية يعتبر غير دال على عكس ما نلاحظه فيما يتعلق بالعائد على الأصول. وعليه، فيتم التنبؤ بثبات نسبي لعوائد المساهمين خلال السنوات الأربع اللاحقة، ليكون بذلك من الأحسن السعي لإقامة تحالفات استراتيجية، بما يضمن السير الجيد للمشاريع من جهة، وإمكانية الرفع من عوائد المساهمين من جهة أخرى.

2. دراسة كفاءة الشركات:

أثبت تحليلنا للمؤشرات المالية التي تم التنبؤ بها من خلال اعتماد نظرية الأنظمة الرمادية أن هناك إمكانية إقامة تحالفات استراتيجية خلال السنوات الأربع اللاحقة، فهل ستكون الشركات فعلاً كفؤة حتى تقوم بذلك؟

لتحديد كفاءة الشركات ومحاولة اختيار أحسنها، سيتم اعتماد التحليل التطويقي للبيانات في حساب الكفاءة، أين يشكل كل من مجموع الأصول وحقوق الملكية مدخلاته، في حين يشكل كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية مخرجاته، حيث سيتم اعتماد التوجه المدخلي بافتراض أن الشركات يمكنها التأثير في مدخلاتها وليس مخرجاتها، وأيضاً سيتم الأخذ بنموذج عوائد الحجم الثابتة لتقليل عدد المشاهدات الكفؤة.

الجدول (3) يلخص كفاءة الشركات محل الدراسة للفترتين الحالية والمستقبلية:

الجدول (3): كفاءة الشركات محل الدراسة

المؤشرات	الفترة الأولى	الفترة الثانية
المتوسط الحسابي	0.1708	0.1559
الانحراف المعياري	0.2005	0.2740
القيمة القصوى	1	1
القيمة الدنيا	0.0044	0.0002
عدد المشاهدات ذات الكفاءة التامة	2	5
مستوى الدلالة لاختبار تحليل التباين	0.605	

المصدر: معالجة بيانات الدراسة.

انطلاقاً من الجدول (3) يتم استخلاص الآتي:

- تعتبر كفاءة الشركات محل الدراسة ضعيفة جداً خلال كلا الفترتين، حيث سجلت كفاءة تقدر بـ 17.08% خلال الفترة الأولى، في حين بلغت 15.59% خلال الفترة الثانية، وهي معدلات تقل بكثير عن النصف مما يعكس ضعف قدرة الشركات على استغلال مواردها استغلالاً أمثلاً يمكنها من تحقيق عوائد مالية معتبرة، كل هذا بالنظر لشركات أخرى عاملة في نفس القطاع، باعتبار أن التحليل التطويقي للبيانات قائم على مبدأ المقارنة المرجعية.

- تتباين الشركات خلال نفس الفترة فيما بينها في تحقيق معدلات كفاءة، حيث بلغت نسبة التشتت في الفترة الأولى 20.05%، في حين بلغت 27.04% خلال الفترة الثانية، ساهم في إحداث الفارق كبر المدى الفاصل بين القيمتين الدنيا والعظمى.

- أثبتت نتائج تحليل المؤشرات المالية السابق ذكرها أن الفترة الثانية أحسن من الأولى، إلا أنه بالنظر لمستويات الكفاءة تعتبر الفترة الأولى أحسن من الثانية، هذا لا يمنع من إقامة تحالفات استراتيجية كون العديد من الدراسات أثبتت أهمية التحالفات الاستراتيجية في تحسين أداء الشركات وتمكينها من خلق قيمة، إلا أنه يفترض على الشركات أن تحسن اختيار المتحالف الاستراتيجي.

- بلغ عدد الشركات المحققة لكفاءة تامة خمس شركات من مجموع 140 شركة (مشاهدة) خلال الفترة الثانية، وهو ما يعتبر ضعيفاً جداً، إلا أنه يحصر عدد الشركات التي يمكن أن تكون متحالفاً جيداً لتمكينها من تحقيق توافق بين مدخلاتها ومخرجات يعكس حسن التسيير على مستواها مقارنة بمثيلاتها، ويفترض أن تشكل الخمس شركات هذه حدود الكفاءة وفق ما يفرضه التحليل التطويقي للبيانات، في حين يتوجب أن تعمل الشركات الأخرى على تحسين كفاءة حتى تبلغ هذه الحدود.

- إذا ما تم تقسيم قيم الكفاءة إلى مجالات أربعة: [0,0.25] ضعيفة جداً، [0.25,0.5] ضعيفة، [0.5,0.75] مقبولة و [0.75,1] جيدة، تعطى النسب الآتية:

الجدول (4): مجالات الكفاءة خلال الفترتين

الفترة الأولى	الفترة الثانية	مجالات الكفاءة
80%	84%	ضعيفة جدا
11%	5%	ضعيفة
5%	3%	مقبولة
4%	9%	جيدة

المصدر: معالجة بيانات الدراسة.

يلاحظ من خلال الجدول (4) أن أغلب الشركات خلال الفترة المستقبلية تعتبر ذات كفاءة ضعيفة جدا، حيث أن نسبة الشركات التي تعتبر ذات كفاءة جيدة قد بلغت 9% فقط من مجموع المشاهدات؛ أي ما يقابل 12 شركة (مشاهدة) فقط، ويتعلق الأمر بكل من شركة أجوان الخليج (على مدار الأربع سنوات)، شركة فلكس ريزورتس (على مدار الأربع سنوات أيضا)، شركة دلقان العقارية (خلال ثلاث سنوات) والشركة الدولية للمنتجات (خلال سنة واحدة)، مع ملاحظة أن شركة دلقان تعتبر كفاءتها جيدة خلال الفترتين، في حين تحسن وضع الشركات المتبقية خلال سنوات الفترة الثانية مقارنة بالأولى. بهذا يكون قد تقلص عدد الشركات وتركزت إمكانية اختيار متحالف استراتيجي.

خاتمة :

ركز البحث على الإجابة عن الإشكالية الرئيسية له والتي صيغت وفق الآتي " كيف يمكن اعتماد معيار كفاءة الشركة حتى يكون أساسا لاختيار المتحالف الاستراتيجي؟"، أين هدف بذلك لتبيان أهم الخطوات التي يمكن اتباعها في اختيار المتحالف الاستراتيجي بالنظر لمستوى كفاءتها وبعتماد الأساليب الرياضية، وقد تم التوصل إلى:

– إن اعتماد الأساليب الرياضية في اختيار المتحالف الاستراتيجي له أن يركز عملية الاختيار ويجعلها أكثر دقة.

– تتباين الشركات محل البحث في تحقيقها لمؤشرات مالية جيدة خلال فترتي البحث عموما، أين تميل هذه المؤشرات نحو التحسن خلال الفترة المستقبلية (2015-2019) مما يتيح إمكانية إقامة تحالف استراتيجي خلالها إذا ما أرادت شركة ما القيام بذلك.

– تعتبر كفاءة الشركات محل الدراسة ضعيفة جدا خلال كلا الفترتين مما يعكس ضعف قدرة الشركات على استغلال مواردها استغلالا أمثلا يمكنها من تحقيق عوائد مالية معتبرة. رغم أن

نتائج البحث أثبتت أن الفترة الثانية أحسن من الأولى من حيث مستويات المؤشرات المالية، إلا أنه بالنظر لمستويات الكفاءة تعتبر الفترة الأولى أحسن من الثانية، هذا لا يمنع من إقامة تحالفات استراتيجية كون العديد من الدراسات أثبتت أهمية التحالفات الاستراتيجية في تحسين أداء الشركات.

- تعتبر كل من شركة أجوان الخليج (على مدار الأربع سنوات)، شركة فلكس ريزورتس (على مدار الأربع سنوات أيضاً)، شركة دلفان العقارية (خلال ثلاث سنوات) والشركة الدولية للمنتجات (خلال سنة واحدة) الأحسن من حيث الكفاءة وبذلك كمتحالف استراتيجي، مع ملاحظة أن شركة دلفان تعتبر كفاءتها جيدة خلال الفترتين، في حين تحسن وضع الشركات المتبقية خلال سنوات الفترة الثانية مقارنة بالأولى.

انطلاقاً مما تم التوصل إليه، يفتح المجال لاقتراح الآتي:

- بالنظر لسيرورة البحث، فإن اعتماد الأساليب الرياضية يوصى به لتركيز عملية اختيار المتحالف الاستراتيجي .

- بالنظر للشركات المدروسة، فإن قطاع العقارات بالكويت له أن يعرف عملية تحالفات استراتيجية بالنظر لوضع كفاءة الشركات المتراجعة بما يفترض أن يحسن من هذا الوضع، مع التركيز على أن الحكم على نجاح الشركات بعد عملية التحالف يرتبط بدراسات أخرى مستقبلية خاصة أن بحثنا هذا افترض ثبات مختلف العوامل الأخرى منها تغيرات بيئة الأعمال وكذا الاستثمار الأجنبي.

قائمة الهوامش والمراجع:

* Pour aller plus loing voir: Faith Chebet Koskey, «**Strategic alliances in the hotel industry : A case study of SAROVA group of hotels**», master of bussiness administration, school of business, university of Nairobi, 2013, pp : 12-17 ; ريمة شيبوب، "كفاءة نظام الحوكمة وأثرها على الأداء المالي"، رسالة للشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية: دراسة قياسية لبعض شركات المساهمة بولاية سطيف"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص حوكمة ومالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2015، ص ص: 8-13؛ ص: 24، 25.

¹ _ Krister Salamonsen, «**The formation and benefits of strategic alliances: A Longitudinal case study**», 35th DRUID celebration conference, June 17-19, 2013, Barcelona, Spain, p: 3.

² _ Marina Z.Solesvik & Paul Westhead, «**Partner selection for strategic alliances: Case study insights from the maritime industry**», industrial management & data systems, vol.110, n°6, 2010, p : 846.

³ _ Inès Bouzid, Younès Boughzala, «**Une étude empirique des innovations et des alliances stratégiques des PME de services : Une approche par les ressources**», 23eme conférence de l'AIMS, intervention disponible sur le site : <http://www.strategie-aims.com>, (consulter le : 19/08/2016 à 22 :17), p: 4.

⁴ _ Voir : Jean-Michel Viola, «**La gestion stratégique des relations duales**», thèse de doctorat en administration, école des hautes études commerciales, université de Montréal, 2000, p : 14.

⁵ _ Krister Salamonsen, **Op.cit**, p: 4.

⁶ _ Inès Bouzid, Younès Boughzala, «**Une étude empirique des innovations et des alliances stratégiques des PME de services : Une approche par les ressources**», 23eme conférence de l'AIMS, intervention disponible sur le site : <http://www.strategie-aims.com>, (consulter le : 19/08/2016 à 22 :17), p: 4.

⁷ _ Marina Z.Solesvik & Paul Westhead, **Loc.cit**.

⁸ _ Voir : Margarita Işoraitè, «**Impontance of strategic alliances in company's activity**», Intellectual Economics, n°1 (5), 2009, p : 41.

⁹ _ Voir: Marina Z.Solesvik & Paul Westhead, **Op.cit**, p: 847.

¹⁰ _ Chia-Nan Wang & al., «**Automobile industry strategic alliance partner selection : the application of a hybrid DEA and Grey Theory Model**», Sustainability Journal, n° 8-173, 2016.

¹¹ _ Lin Lin, «**An application of Grey system theory into real estate investment decision-making**», master of science thesis, dept of real estate and construction management, div of building and real estate economics, 2010, p: 8.

¹² _ Chia-Nan Wang & al, **Op.cit**, p: 6, 7.

- ¹³ _ Mariam Kéita, "**Evaluation de la performance des institutions de micro-finance (IMFs) par la méthode d'enveloppement des données**", thèse de doctorat en administration (non publiée), université du Québec (Québec: Canada), 2007, p: 51.
- ¹⁴ _ Bassam Hasan and others "**Measuring the performance of construction firms, using data envelopment analysis**", Tishreen university journal for scientific studies, engineering sciences series, vol.30, n°5, 2008, p: 154, 155.
- ¹⁵ _ Jean-Marc Huguenin, "**Data envelopment analysis (DEA): un guide pédagogique à l'intention des décideurs dans le secteur public**", cahier n°278/2013, Institut de hautes études en administration publique (IDHEAP), Swiss Graduate School of Public Administration (Lausanne : Suisse), 2013, p: 8.
- ¹⁶ _ Voir: Jean-Marc Huguenin, **Op.cit**, p: 12.
- ¹⁷ _ Voir: **Ibid**, p: 9, 10.
- ¹⁸ Voir : Jean-Marc Huguenin, **Ibid**, p: 18.
- ¹⁹ _ Alex Manzoni, "**A new approach to performance measurement using data envelopment analysis: implications for organisation behaviour, corporate governance and supply chain management**", thesis of doctorat in business administration (unpublished), faculty of business and law, Victoria University (Melbourne: Australia), 2007, p: 85-87.

الملحق (1): استخدام نظرية الأنظمة الرمادية

سنحاول التطبيق على شركة واحدة فقط ولمؤشر واحد فقط، ولتكن الشركة التجارية العقارية، لمؤشر حقوق الملكية:

$$X^{(0)} = (251329, 257817, 267888, 278797)$$

باعتماد طريقة AGO وهو ما يقابل التكرار المجمع الصاعد إحصائياً، أي القيمة تجمع مع القيمة التي قبلها، يتم تقدير السلسلة الجديدة $X^{(1)}$. حيث:

$$X^{(1)} = (251329, 509146, 777034, 1055831)$$

تحديد سلسلة القيم المتوسطة $Z^{(1)}$ للسلسلة $X^{(1)}$ ، أي القيمة الوسطية لقيمتين متتاليتين:

$$Z^{(1)} = (380237.5, 643090, 916432.5)$$

تعطى المعادلة التفاضلية للنظام الرمادي محل الدراسة وفق الآتي:

$$\begin{cases} 257817 + 380237.5a = b \\ 267888 + 643090a = b \\ 278797 + 916432.5a = b \end{cases}$$

تتم الاستعانة بالمصفوفات لحلها، لذلك نتوجب كتابتها على الشكل الرياضي النمطي:

$$\begin{cases} -380237.5a + b = 257817 \\ -643090a + b = 267888 \\ -916432.5a + b = 278797 \end{cases}$$

تعطى بذلك المصفوفات وفق الآتي:

$$\begin{pmatrix} -380237.5 & 1 \\ -643090 & 1 \\ -916432.5 & 1 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} a \\ b \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 257817 \\ 267888 \\ 278797 \end{pmatrix}$$

تتعدد الطرق لحل الجمل الخطية باعتماد المصفوفات، إلا أنه يشترط في كل طريقة توفر مجموعة من الشروط، خاصة منها ما يتعلق بكون المصفوفة مربعة وهو ما يتعذر استخدامه، لذلك سيتم اعتماد العلاقة الآتية إيجاد المعلمتين a و b :

$$\begin{bmatrix} a \\ b \end{bmatrix}^T = (B^T B)^{-1} B^T Y_N$$

حيث:

$$B = \begin{pmatrix} -380237.5 & 1 \\ -643090 & 1 \\ -916432.5 & 1 \end{pmatrix}$$

$$Y_N = \begin{pmatrix} 257817 \\ 267888 \\ 278797 \end{pmatrix}$$

B^T : منقول مصفوفة: أي تحويل الأعمدة إلى أسطر والعكس.

$(B^T B)^{-1}$: مقلوب جداء المصفوفة B في منقولها.

لحساب المصفوفات تمت الاستعانة ببرنامج matrix calculator.

تعطى قيم المعلمتين في حالتنا كالآتي: $a = -0,03913276$ ، $b = 242864,6154$

وعليه، يمكن حساب القيم التنبؤية باعتماد المعادلة:

$$X^{(1)}(k+1) = \left[X^{(0)}(1) - \frac{b}{a} \right] e^{-ak} + \frac{b}{a} \quad (k = 1, 2, 3, \dots)$$

$$k = 0; X^{(1)}(0+1) = \left[251329 - \frac{242864,6154}{-0,03913276} \right] e^{-0,03913276(0)} + \frac{242864,6154}{-0,03913276} = 251329$$

يتم حساب باقي القيم بنفس الطريقة، فقط بتغيير قيمة k.

أخيرا، للحصول على القيمة المتوقعة يتم اعتماد IAGO، وهذا بطرح كل قيمة من القيمة السابقة.

الملحق (2): القيم التنبؤية

الشركات	السنوات	إجمالي الأصول	حقوق الملكية	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
الشركة التجارية العقارية	2016	542415,224	289811,502	0,06833081	0,12632588
الشركة التجارية العقارية	2017	613605,871	301377,453	0,06658887	0,13304773
الشركة التجارية العقارية	2018	694140,113	313404,983	0,06489133	0,14012726
الشركة التجارية العقارية	2019	785244,275	325912,515	0,06323707	0,14758349
شركة عقارات الكويت	2016	268223,283	128861,147	0,05930962	0,12573931
شركة عقارات الكويت	2017	299697,39	130203,391	0,0493743	0,11668311
شركة عقارات الكويت	2018	334864,761	131559,616	0,04110331	0,10827917
شركة عقارات الكويت	2019	374158,774	132929,968	0,03421784	0,10048051
شركة التعمير للاستثمار العقاري	2016	37168,1734	17520,9236	0,34353534	0,71066738
شركة التعمير للاستثمار العقاري	2017	39070,757	16121,5334	0,3679797	0,86200179
شركة التعمير للاستثمار العقاري	2018	41070,7309	14833,9121	0,39416342	1,0455624
شركة التعمير للاستثمار العقاري	2019	43173,0806	13649,1326	0,42221025	1,26821168
الشركة الوطنية العقارية	2016	604543,322	233190,874	0,04296213	0,11039627
الشركة الوطنية العقارية	2017	631197,588	251396,756	0,04099213	0,10162303
الشركة الوطنية العقارية	2018	659027,038	271024,023	0,03911247	0,093547
الشركة الوطنية العقارية	2019	688083,486	292183,647	0,037319	0,08611278
شركة أجيال العقارية الترفيهية	2016	132344,655	116342,871	0,09446741	0,10767237
شركة أجيال العقارية الترفيهية	2017	132970,322	116252,925	0,09054977	0,10390324
شركة أجيال العقارية الترفيهية	2018	133598,948	116163,049	0,08679459	0,10026605
شركة أجيال العقارية الترفيهية	2019	134230,545	116073,242	0,08319515	0,09675618
الشركة العالمية للمدن العقارية	2016	17276,6763	13484,7435	0,63173717	0,81191735
الشركة العالمية للمدن العقارية	2017	15859,11	13062,9944	0,64543087	0,78698172
الشركة العالمية للمدن العقارية	2018	14557,8563	12654,436	0,65942139	0,76281192
الشركة العالمية للمدن العقارية	2019	13363,3716	12258,6556	0,67371517	0,73938442
شركة أبيار للتطوير العقاري	2016	188209,232	73948,4797	0,08626511	0,16602256
شركة أبيار للتطوير العقاري	2017	186753,646	71598,1844	0,10616443	0,19838421
شركة أبيار للتطوير العقاري	2018	185309,317	69322,5883	0,13065405	0,2370539
شركة أبيار للتطوير العقاري	2019	183876,159	67119,3172	0,16079286	0,28326122

0,38479865	7,15550965	97984,7064	154224,112	2016	شركة الأرجان العالمية العقارية
0,47185482	11,2276614	109774,311	157648,784	2017	شركة الأرجان العالمية العقارية
0,57860642	17,6172469	122982,45	161149,505	2018	شركة الأرجان العالمية العقارية
0,70950932	27,6431019	137779,804	164727,962	2019	شركة الأرجان العالمية العقارية
1,04798174	0,85404705	8704,74758	13092,7649	2016	الشركة الدولية للمنتجات
1,08485191	1,03077371	7565,00768	10672,2706	2017	الشركة الدولية للمنتجات
1,12301925	1,24407015	6574,49749	8699,25955	2018	الشركة الدولية للمنتجات
1,1625294	1,5015037	5713,67792	7091,00429	2019	الشركة الدولية للمنتجات
0,08209104	0,04875483	89222,9121	185420,027	2016	شركة منشآت للمشاريع العقارية
0,04206766	0,02615238	96830,756	210536,856	2017	شركة منشآت للمشاريع العقارية
0,02155763	0,0140283	105087,304	239055,989	2018	شركة منشآت للمشاريع العقارية
0,01104724	0,00752486	114047,87	271438,297	2019	شركة منشآت للمشاريع العقارية
0,28358864	0,17029661	58983,4324	99257,384	2016	شركة إنجازات للتنمية العقارية
0,29788773	0,18727835	60993,7613	98535,4373	2017	شركة إنجازات للتنمية العقارية
0,31290781	0,20595349	63072,6082	97818,7417	2018	شركة إنجازات للتنمية العقارية
0,32868522	0,22649089	65222,3083	97107,2589	2019	شركة إنجازات للتنمية العقارية
0,17240533	0,09349216	70269,3732	118734,47	2016	شركة دبي الأولى للتطوير العقاري
0,13731933	0,06702838	75933,5796	136609,223	2017	شركة دبي الأولى للتطوير العقاري
0,10937363	0,0480554	82054,361	157174,911	2018	شركة دبي الأولى للتطوير العقاري
0,08711514	0,03445289	88668,5205	180836,639	2019	شركة دبي الأولى للتطوير العقاري
0,18524042	0,05049642	139880,014	496158,543	2016	شركة التمدين العقارية
0,2020194	0,04871323	147599,428	581802,322	2017	شركة التمدين العقارية
0,22031822	0,04699301	155744,845	682229,393	2018	شركة التمدين العقارية
0,24027453	0,04533353	164339,775	799991,555	2019	شركة التمدين العقارية
0,91633632	0,71272554	14793,8868	18863,1954	2016	شركة إدارة الأملاك العقارية
0,95120148	0,74022522	14443,6435	18325,8781	2017	شركة إدارة الأملاك العقارية
0,9873932	0,76878593	14101,6921	17803,8662	2018	شركة إدارة الأملاك العقارية
1,02496196	0,79844863	13767,8363	17296,7238	2019	شركة إدارة الأملاك العقارية
0,16475307	0,08926938	45558,3148	85307,6787	2016	شركة رمال الكويت العقارية
0,13023844	0,07008036	44705,1131	84816,0578	2017	شركة رمال الكويت العقارية
0,10295438	0,05501615	43867,8898	84327,2702	2018	شركة رمال الكويت العقارية
0,08138614	0,04319008	43046,3458	83841,2994	2019	شركة رمال الكويت العقارية
0,29754362	0,05074355	24246,4323	160145,928	2016	شركة المصالح العقارية
0,35533444	0,05617079	21367,3181	162432,375	2017	شركة المصالح العقارية
0,42434978	0,0621785	18830,0809	164751,466	2018	شركة المصالح العقارية
0,50676971	0,06882876	16594,125	167103,668	2019	شركة المصالح العقارية
0,2303137	0,09872596	71858,9403	168245,42	2016	الشركة العربية العقارية
0,2547351	0,11369694	73433,4337	165546,307	2017	الشركة العربية العقارية

0,28174602	0,13093815	75042,4256	162890,495	2018	الشركة العربية العقارية
0,31162106	0,15079384	76686,672	160277,289	2019	الشركة العربية العقارية
0,08977829	0,03112233	211369,494	601328,883	2016	شركة العقارات المتحدة
0,08176389	0,02682841	217595,233	649955,363	2017	شركة العقارات المتحدة
0,07446493	0,02312691	224004,346	702514,025	2018	شركة العقارات المتحدة
0,06781753	0,01993611	230602,236	759322,845	2019	شركة العقارات المتحدة
0,51386477	0,41491002	29071,6694	35674,689	2016	شركة عقار للاستثمارات العقارية
0,49810613	0,37781415	30141,5546	39212,8703	2017	شركة عقار للاستثمارات العقارية
0,48283076	0,34403492	31250,8134	43101,965	2018	شركة عقار للاستثمارات العقارية
0,46802383	0,31327579	32400,8946	47376,7764	2019	شركة عقار للاستثمارات العقارية
0,17627597	0,07865557	346859,4	758589,643	2016	شركة المباني
0,15436901	0,06386502	398335,551	929780,887	2017	شركة المباني
0,13518456	0,05185572	457451,092	1139604,93	2018	شركة المباني
0,11838429	0,04210466	525339,758	1396780,06	2019	شركة المباني
0,20791316	0,15289371	78527,9957	106651,084	2016	شركة أعيان العقارية
0,2132583	0,15940146	80542,2211	107545,61	2017	شركة أعيان العقارية
0,21874085	0,1661862	82608,1109	108447,639	2018	شركة أعيان العقارية
0,22436434	0,17325973	84726,9903	109357,233	2019	شركة أعيان العقارية
1,90027124	1,87286058	6359,55334	6449,79885	2016	شركة دلقان العقارية
1,75126046	1,72521688	6680,67818	6776,97008	2017	شركة دلقان العقارية
1,61393445	1,58921242	7018,01818	7120,73732	2018	شركة دلقان العقارية
1,48737692	1,46392963	7372,39212	7481,94244	2019	شركة دلقان العقارية
0,53369645	0,42503067	23712,1199	29609,7888	2016	شركة مراكز التجارة العقارية
0,51059956	0,4253433	25000,2651	29762,6881	2017	شركة مراكز التجارة العقارية
0,48850224	0,42565616	26358,388	29916,3771	2018	شركة مراكز التجارة العقارية
0,46736123	0,42596925	27790,29	30070,8596	2019	شركة مراكز التجارة العقارية
0,25239199	0,15884847	69461,5396	110310,448	2016	شركة الإنماء العقارية
0,24979685	0,16118848	73536,3649	113833,437	2017	شركة الإنماء العقارية
0,24722838	0,16356296	77850,2319	117468,939	2018	شركة الإنماء العقارية
0,24468633	0,16597242	82417,1634	121220,549	2019	شركة الإنماء العقارية
1,22209144	1,2062033	9959,40575	10089,3425	2016	شركة سنام العقارية
1,26736056	1,25046141	9514,36164	9641,13207	2017	شركة سنام العقارية
1,31430655	1,29634344	9089,20468	9212,83299	2018	شركة سنام العقارية
1,36299153	1,34390899	8683,04621	8803,56073	2019	شركة سنام العقارية
0,149592	0,07998975	142185	266294,638	2016	شركة الصالحية العقارية
0,1360748	0,07385551	143135,254	264264,569	2017	شركة الصالحية العقارية
0,12377902	0,0681917	144091,859	262249,976	2018	شركة الصالحية العقارية
0,11259429	0,06296223	145054,857	260250,741	2019	شركة الصالحية العقارية

0,33205533	0,18666554	39222,4113	68934,2069	2016	شركة التجارة والاستثمار العقاري
0,30911281	0,16033596	40885,7619	77481,5123	2017	شركة التجارة والاستثمار العقاري
0,28775545	0,13772023	42619,6522	87088,617	2018	شركة التجارة والاستثمار العقاري
0,26787372	0,11829449	44427,0736	97886,9279	2019	شركة التجارة والاستثمار العقاري
0,50128898	0,23967888	23204,4917	46444,8876	2016	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري
0,48436101	0,19114017	22486,5414	53421,1915	2017	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري
0,46800467	0,1524313	21790,8045	61445,3786	2018	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري
0,45220067	0,12156158	21116,5938	70674,8473	2019	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري
1,16998237	0,17456129	11856,7214	79050,3093	2016	شركة الدار الوطنية للعقارات
1,22832681	0,18740831	12192,994	79243,265	2017	شركة الدار الوطنية للعقارات
1,28958076	0,20120082	12538,8038	79436,6918	2018	شركة الدار الوطنية للعقارات
1,35388931	0,2160084	12894,4212	79630,5906	2019	شركة الدار الوطنية للعقارات
2,32880959	1,65846785	5969,26725	8399,76108	2016	شركة فلكس ريزورتنس للمنتجعات والعقارات
2,46748466	1,63927573	6093,15861	9204,12198	2017	شركة فلكس ريزورتنس للمنتجعات والعقارات
2,6144175	1,62030571	6219,62131	10085,5085	2018	شركة فلكس ريزورتنس للمنتجعات والعقارات
2,77009984	1,60155522	6348,70873	11051,2965	2019	شركة فلكس ريزورتنس للمنتجعات والعقارات
0,53054271	0,4943764	21122,1851	22628,2798	2016	شركة عمار للتمويل والإيجار
0,50702859	0,48443655	20498,7085	21394,8227	2017	شركة عمار للتمويل والإيجار
0,48455664	0,47469655	19893,6354	20228,6008	2018	شركة عمار للتمويل والإيجار
0,46308066	0,46515238	19306,4226	19125,9491	2019	شركة عمار للتمويل والإيجار
1,7906867	1,78786646	7136,81424	7147,81903	2016	شركة أجوان الخليج العقارية
1,87604052	1,8732423	6995,02191	7005,08821	2017	شركة أجوان الخليج العقارية
1,96546277	1,96269509	6856,04668	6865,20751	2018	شركة أجوان الخليج العقارية
2,05914736	2,0564195	6719,83256	6728,12	2019	شركة أجوان الخليج العقارية
0,52040842	0,45179247	33921,6303	38779,6499	2016	شركة أركان الكويت العقارية
0,51427727	0,48956776	36233,6406	37619,1125	2017	شركة أركان الكويت العقارية
0,50821835	0,53050153	38703,2316	36493,3059	2018	شركة أركان الكويت العقارية
0,50223082	0,57485785	41341,1434	35401,1907	2019	شركة أركان الكويت العقارية
0,26742992	-1,95818812	64023,4322	17327,7883	2016	شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية
0,25265194	-6,29614384	68916,9381	11143,1399	2017	شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية
0,23869058	-20,2439321	74184,4696	7165,92128	2018	شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية
0,22550072	-65,0901242	79854,6146	4608,25479	2019	شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية
0,62524624	0,36150472	17352,7706	30417,2753	2016	شركة دار الثريا العقارية
0,58388246	0,29995673	17208,8834	34229,4498	2017	شركة دار الثريا العقارية
0,54525515	0,2488876	17066,1893	38519,4013	2018	شركة دار الثريا العقارية
0,50918326	0,20651323	16924,6785	43347,0093	2019	شركة دار الثريا العقارية

الملحق (3): معدلات الكفاءة

عدد المشاهدات	اسم الشركة	الفترة 1	الفترة 2	عدد المشاهدات	اسم الشركة	الفترة 1	الفترة 2
1	الشركة التجارية العقارية	0,01615	0,000999	71	شركة العقارات المتحدة	0,020023	0,000762
2	الشركة التجارية العقارية	0,072705	0,001011	72	شركة العقارات المتحدة	0,019304	0,000674
3	الشركة التجارية العقارية	0,016156	0,001025	73	شركة عقار للاستثمارات العقارية	0,197914	0,050602
4	الشركة التجارية العقارية	0,015538	0,001038	74	شركة عقار للاستثمارات العقارية	0,1787	0,044878
5	شركة عقارات الكويت	0,033042	0,002236	75	شركة عقار للاستثمارات العقارية	0,167365	0,040194
6	شركة عقارات الكويت	0,033407	0,002054	76	شركة عقار للاستثمارات العقارية	0,164	0,036289
7	شركة عقارات الكويت	0,032768	0,001887	77	شركة المباني	0,116298	0,001165
8	شركة عقارات الكويت	0,030908	0,001733	78	شركة المباني	0,091617	0,000888
9	شركة التعمير للاستثمار العقاري	0,153423	0,092965	79	شركة المباني	0,020327	0,000677
10	شركة التعمير للاستثمار العقاري	0,08916	0,122544	80	شركة المباني	0,016873	0,000517
11	شركة التعمير للاستثمار العقاري	0,140579	0,161547	81	شركة أعيان العقارية	0,055736	0,006967
12	شركة التعمير للاستثمار العقاري	0,158753	0,212914	82	شركة أعيان العقارية	0,052359	0,007056
13	الشركة الوطنية العقارية	0,023945	0,00112	83	شركة أعيان العقارية	0,053515	0,007142
14	الشركة الوطنية العقارية	0,023211	0,000926	84	شركة أعيان العقارية	0,052349	0,007234
15	الشركة الوطنية العقارية	0,020368	0,000791	85	شركة دلفان العقارية	0,926601	0,966732
16	الشركة الوطنية العقارية	0,019577	0,000675	86	شركة دلفان العقارية	1	0,84798
17	شركة أجيال العقارية الترفيهية	0,031681	0,002767	87	شركة دلفان العقارية	0,76849	0,833096
18	شركة أجيال العقارية الترفيهية	0,032371	0,002661	88	شركة دلفان العقارية	0,638944	0,652433
19	شركة أجيال العقارية الترفيهية	0,031603	0,002561	89	شركة مراكز التجارة العقارية	0,17238	0,062966
20	شركة أجيال العقارية الترفيهية	0,031663	0,002464	90	شركة مراكز التجارة العقارية	0,173296	0,059122
21	الشركة العالمية للمدن العقارية	0,093358	0,165338	91	شركة مراكز التجارة العقارية	0,176157	0,059355

22	الشركة العالمية للمدن العقارية	0,278087	0,171982	92	شركة مراكز التجارة العقارية	0,159469	0,052056
23	الشركة العالمية للمدن العقارية	0,255533	0,178772	93	شركة الإنماء العقارية	0,072153	0,008741
24	الشركة العالمية للمدن العقارية	0,214875	0,185732	94	شركة الإنماء العقارية	0,069683	0,008282
25	شركة أبيار للتطوير العقاري	0,029523	0,005145	95	شركة الإنماء العقارية	0,067381	0,007846
26	شركة أبيار للتطوير العقاري	0,035797	0,006351	96	شركة الإنماء العقارية	0,064986	0,007436
27	شركة أبيار للتطوير العقاري	0,039192	0,007839	97	شركة سنام العقارية	0,328715	0,397297
28	شركة أبيار للتطوير العقاري	0,037653	0,009674	98	شركة سنام العقارية	0,332296	0,431217
29	شركة الأرجان العالمية العقارية	0,061029	0,238634	99	شركة سنام العقارية	0,3216	0,468004
30	شركة الأرجان العالمية العقارية	0,057969	0,334226	100	شركة سنام العقارية	0,341307	0,507954
31	شركة الأرجان العالمية العقارية	0,055286	0,468106	101	شركة الصالحية العقارية	0,032261	0,002411
32	شركة الأرجان العالمية العقارية	0,061667	0,65562	102	شركة الصالحية العقارية	0,033448	0,002179
33	الشركة الدولية للمنتجات	0,247004	0,338822	103	شركة الصالحية العقارية	0,031695	0,001969
34	الشركة الدولية للمنتجات	0,287097	0,450999	104	شركة الصالحية العقارية	0,030926	0,001779
35	الشركة الدولية للمنتجات	0,246188	0,618363	105	شركة التجارة والاستثمار العقاري	0,100452	0,019405
36	الشركة الدولية للمنتجات	0,135246	0,858737	106	شركة التجارة والاستثمار العقاري	0,119186	0,017327
37	شركة منشآت للمشاريع العقارية	0,152103	0,002139	107	شركة التجارة والاستثمار العقاري	0,112725	0,015476
38	شركة منشآت للمشاريع العقارية	0,115553	0,009965	108	شركة التجارة والاستثمار العقاري	0,102116	0,01382
39	شركة منشآت للمشاريع العقارية	0,063297	0,0005	109	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	0,168509	0,049513
40	شركة منشآت للمشاريع العقارية	0,046307	0,000241	110	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	0,169375	0,049371
41	شركة إنجازات للتنمية العقارية	0,073381	0,011237	111	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	0,163469	0,049222
42	شركة إنجازات للتنمية العقارية	0,070434	0,011694	112	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	0,148337	0,049079
43	شركة إنجازات للتنمية العقارية	0,069844	0,012175	113	شركة الدار الوطنية للعقارات	0,245426	0,048121

44	شركة إنجازات للتنمية العقارية	0,072756	0,012682	114	شركة الدار الوطنية للعقارات	0,299071	0,230879
45	دبي الأولى للتطوير العقاري	0,079052	0,005712	115	شركة الدار الوطنية للعقارات	0,367058	0,235716
46	دبي الأولى للتطوير العقاري	0,088795	0,004144	116	شركة الدار الوطنية للعقارات	0,306992	0,240644
47	دبي الأولى للتطوير العقاري	0,068516	0,003056	117	فلكس ريزورتس للمنتجعات والعقارات	0,516957	1
48	دبي الأولى للتطوير العقاري	0,060746	0,002251	118	فلكس ريزورتس للمنتجعات والعقارات	0,004357	1
49	شركة التمدين العقارية	0,041924	0,003034	119	فلكس ريزورتس للمنتجعات والعقارات	0,679575	1
50	شركة التمدين العقارية	0,034804	0,003137	120	فلكس ريزورتس للمنتجعات والعقارات	0,643171	1
51	شركة التمدين العقارية	0,030183	0,003242	121	شركة عمار للتمويل والإيجار	0,167003	0,078274
52	شركة التمدين العقارية	0,033426	0,003351	122	شركة عمار للتمويل والإيجار	0,191645	0,078473
53	شركة إدارة الأملاك العقارية	0,261411	0,170679	123	شركة عمار للتمويل والإيجار	0,168745	0,078671
54	شركة إدارة الأملاك العقارية	0,255645	0,182126	124	شركة عمار للتمويل والإيجار	0,730189	0,07958
55	شركة إدارة الأملاك العقارية	0,260159	0,194335	125	شركة أجوان الخليج العقارية	0,532646	0,818686
56	شركة إدارة الأملاك العقارية	0,28445	0,207365	126	شركة أجوان الخليج العقارية	0,357668	0,875116
57	شركة رمال الكويت العقارية	0,095702	0,00829	127	شركة أجوان الخليج العقارية	0,438549	0,935513
58	شركة رمال الكويت العقارية	0,088875	0,006675	128	شركة أجوان الخليج العقارية	0,508628	1
59	شركة رمال الكويت العقارية	0,081138	0,005381	129	شركة أركان الكويت العقارية	0,165881	0,045699
60	شركة رمال الكويت العقارية	0,065985	0,004334	130	شركة أركان الكويت العقارية	0,162905	0,045196
61	شركة المصالح العقارية	0,085569	0,028121	131	شركة أركان الكويت العقارية	0,162434	0,047562
62	شركة المصالح العقارية	1	0,03811	132	شركة أركان الكويت العقارية	0,15892	0,053133
63	شركة المصالح العقارية	0,103436	0,051643	133	شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية	0,042975	0,050424
64	شركة المصالح العقارية	0,112367	0,069996	134	شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية	0,087742	0,074099
65	الشركة العربية العقارية	0,052355	0,004488	135	شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية	0,077673	0,108842
66	الشركة العربية العقارية	0,051049	0,007949	136	شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية	0,789073	0,159892
67	الشركة العربية العقارية	0,05502	0,008603	137	شركة دار الثريا العقارية	0,238899	0,082576
68	الشركة العربية العقارية	0,054739	0,009313	138	شركة دار الثريا العقارية	0,249742	0,077764
69	شركة العقارات المتحدة	0,022329	0,000974	139	شركة دار الثريا العقارية	0,202542	0,07323
70	شركة العقارات المتحدة	0,021283	0,001331	140	شركة دار الثريا العقارية	0,188203	0,068954

اندماج الأسواق المالية العربية بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل

The integration of Arab financial markets between the challenges of reality and future bets

تاريخ الاستلام: 2018/01/26

تاريخ قبول النشر: 2018/02/22

د. بن دعاس زهير *

رقوب نريمان **

أستاذ محاضر قسم أ

طالبة دكتوراه

جامعة سطيف 1 - الجزائر

جامعة سطيف 1 - الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص مسار اندماج الأسواق المالية العربية من خلال مختلف اتفاقيات التعاون والاندماج التي تم إبرامها تحت إشراف الهيئات العربية المشتركة، وكذا من خلال قياسه باستخدام مصفوفة الارتباط بين أهم مؤشرات الأسواق المالية العربية، وقد خلصنا إلى أنه لا يزال دون المستوى المأمول، بحكم ضعف تنفيذ أغلب اتفاقيات الاندماج وتدني درجة الارتباط بين مختلف الأسواق المالية العربية، بالرغم من الإمكانيات المعتبرة التي تحوزها المنطقة، وذلك بسبب العديد من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تحقيقه، يتعلق بعضها بالظروف الاقتصادية والسياسية السائدة، وبعضها الآخر بالأسواق المالية في حد ذاتها. وعليه فتحقيق أدنى مستوى من الاندماج يتطلب مجابهة هذه العراقيل، وتوفير الإرادة السياسية الداعمة له.

الكلمات المفتاحية: الاندماج المالي، اندماج أسواق رأس المال، الأسواق المالية العربية.

Abstract:

This study aims at diagnosing the course of the integration of Arab financial markets through various cooperation and integration agreements which have been concluded under the supervision of the Arab joint bodies, as well as by measuring this integration using the correlation matrix among the most important indicators of the Arab financial markets. We have found that it is still below the desired level, due to the weak implementation of most of the agreements of the integration and the weak correlation between the different Arab financial markets, despite the considerable

* e-mail : zoh_ir19@hotmail.com** e-mail: narimeneragoub@outlout.fr

potential that the region possesses, that due to so many obstacles and impediments that prevent to achieve it, which some are related to economic and political conditions in the region, and some are related to financial markets themselves. So achieving the lowest level of integration requires confronting these obstacles and providing the political will that supports it.

Keywords : financial integration, integration of financial markets, Arab financial markets.

مقدمة:

اكتست فكرة تحقيق الاندماج بين الأسواق المالية أهمية بالغة في جهود الاندماج الاقتصادي العربي بفعل التطورات الاقتصادية السريعة التي طبعت العلاقات الاقتصادية الدولية منذ الربع الثاني من القرن الماضي، وكذا بفعل التحولات الجذرية التي عرفتها نظرية التكامل في حد ذاتها، إذ أصبح متاح للدول تحقيق أي مستوى من الاندماج في أبعاده المختلفة دون ضرورة المرور بمرحلة بيلا بلاسا*.

وفي خضم ذلك، حاولت مؤسسات العمل العربي المشترك على غرار صندوق النقد العربي تشجيع كل المبادرات التي تستهدف تحقيق اندماج الأسواق العربية منذ ثمانينات القرن الماضي من خلال محاولة إيجاد قنوات ومنافذ للربط والدمج بين مختلف آليات هذه الأسواق، كتوسيع قاعدة سوق الأوراق المالية أمام المستثمرين العرب وتنسيق التشريعات التنظيمية لأسواقها المالية وتسهيل عمليات الإدراج المشترك وتوحيد آليات التداول، بما يسمح بتدوير الفوائض المالية العربية إقليمياً وتشجيع التدفقات الاستثمارية البينية وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، إلا أن هذه الجهود تعرضت لتحديات جمة حالت دون الوصول إلى أهدافها، وفي هذه الورقة البحثية سنحاول الوقوف على ذلك من خلال استعراض جهود الدول العربية في تحقيق اندماج أسواقها المالية مع طرح بعض طرح آليات لتفعيله مستقبلاً، وعليه فقد تم طرح إشكالية البحث كالتالي:

ماهي رهانات نجاح الاندماج بين الأسواق المالية العربية في ظل التحديات التي تفرضها التحولات الاقتصادية الراهنة؟

ويندرج ضمن التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يقصد باندماج الأسواق المالية؟

- ماهي أبرز التطورات التي عرفتها الأسواق المالية العربية؟

- ما قدر التقدم الذي أحرزته الدول العربية في تحقيق اندماج أسواقها المالية؟
- ما هي التحديات التي تواجه اندماج الأسواق المالية العربية؟
- كيف يمكن تفعيل اندماج

وللإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة ، تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

- مفهوم اندماج الأسواق المالية
- تحليل تطور أداء الأسواق المالية العربية 1994-2016.
- تشخيص مسار اندماج الأسواق المالية العربية وآليات تفعيله.

أولاً: مفهوم اندماج الأسواق المالية:

عرف النظام المالي العالمي منذ مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي تحولات نقدية ومالية عميقة، لعل أبرزها تكريس ظاهرة العولمة المالية، وتنامي الترابط والاندماج بين مختلف أسواق التمويل، وفيما يلي سنحاول إبراز تعريف اندماج الأسواق المالية وطرق تحقيقه وأسس قياسه.

1- تعريف اندماج الأسواق المالية: يعتبر الاندماج في مجال الأسواق المالية جزء من الاندماج المالي بمعناه الواسع الذي يشير إلى تلك المبادرات التي تتخذها الدول لتحرير وتسهيل تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود¹، بما يسمح لجميع المشروعات داخل منطقة التكامل الحصول على الائتمان بشروط متساوية وانتقال رأس المال لأغراض التمويل والاستثمار بفرص متكافئة².

وبالنسبة للأسواق المالية فالاندماج يعبر عن زيادة درجة الارتباط بين سوقين ماليين أو أكثر، ما يسمح بإدراج متبادل للأسهم وسندات رأس المال، في حين يعبر بالنسبة لرأس المال في حد ذاته عن تلك الحركية الدولية أو الإقليمية التي نشأت بفعل إلغاء القيود على تنقلاتها بين الدول المتكاملة³.

ونشير هنا إلى ضرورة التفرقة بين نطاق الاندماج ودرجته، فنطاقه يتحدد بحسب التوزيع الجغرافي لأسواق التمويل، وهنا يبرز اندماج مالي إقليمي واندماج مالي دولي. في حين تعبر درجة الاندماج على مدى قابلية الأدوات المالية للاستبدال داخل نطاق الاندماج سواء أكان إقليمياً أو دولياً. فمثلاً نقول على سند ما أنه يتصف بدرجة عالية من الاندماج إذا ما اتصف بدرجة عالية من القابلية للاستبدال⁴، وعندما يكون الاندماج شاملاً وعميقاً فإن بيع وشراء أي أصل مالي في مناطق مختلفة لن يكون من شأنه أي تأثير على سعرهما البيني⁵، وكلما كانت درجة الاندماج عالية كلما تحقق مبدأ تكافؤ الفرص في الوصول إلى مختلف أسواق التمويل.

2- أهمية الاندماج الإقليمي للأسواق المالية: يمكن أن نبرزها في ما يلي⁶:

- تنوع أدوات الاستثمار المالي؛

- تحديث نظم التداول وتبسيط إجراءات إبرام الصفقات وتسويتها؛
- رفع القيود على حركية رؤوس الأموال إقليمياً ودولياً؛
- الاندماج بين الأسواق المالية سيكون بمثابة وسيلة من وسائل الاستثمار وتجميع الادخار بطريقة غير تضخمية على مستوى المنطقة المتكاملة؛
- إمكانية تقاسم مخاطر التمويل من خلال سياسات تنوع المحافظ؛
- الاندماج المالي آلية مهمة لاستدامة معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، كونه يؤدي إلى كفاءة التخصيص ويخفض من تكاليف رأس المال.
- 3- طرق تحقيق الاندماج بين الأسواق المالية: يتم ربط الأسواق ببعضها البعض في البلد الواحد أو بين بلدين أو أكثر داخل كتلة اقتصادي بأساليب وآليات مختلفة، نذكر منها ما يلي⁷:
 - ربط شبكة المعلومات المحلية بالشبكات الدولية أو الإقليمية من خلال الربط المستمر أو بعدد من الساعات اليومية؛
 - ربط أسواق رأس المال بالوسطاء الماليين؛
 - الربط بمحفظة الاستثمار الدولية وذلك ببناء محفظة الاستثمار ذات أوراق مالية متعددة الجنسية؛
 - الربط عن طريق توحيد أو تنسيق السياسات المالية بين الدول المتكاملة، من حيث سياسات الاقتراض والإقراض المالي، وسياسات الاستثمار، وقانون الشركات، وشروط التسجيل في البورصة..؛
 - الربط التنظيمي والتشريعي باستخدام هياكل تنظيمية متوافقة مع الهياكل التنظيمية بالبورصات الأخرى المستهدف الربط معها؛ وكذلك تنسيق التشريعات الاقتصادية والاستثمارية والمالية؛
 - الربط من خلال تشجيع إدراج وتداول أوراق الشركات المشتركة بين البورصات المتكاملة؛
 - تحقيق الربط المتكامل لأسواق رأس المال وذلك بتحقيق معظم آليات الربط السابقة في نفس الوقت.
- 4- أسس قياس اندماج الأسواق المالية: من أهمها نذكر ما يلي:
- 4-1- قواعد تستند إلى التشخيص المباشر لجهود الاندماج: تتم بفحص مختلف الاتفاقات والمعاهدات الرسمية التي تستهدف تنسيق السياسات والتعاون المالي، وإزالة القيود على كل العمليات المالية عبر الحدود، وكذا اتفاقيات الإدراج المشترك وآليات التداول والإفصاح والرقابة..الخ.

2-4- قواعد مستمدة من نظرية تقييم الأصول الرأسمالية: يمكن الحديث في هذا الإطار عن نموذج تسعير الأصول المالية الدولي (ICAPM)، من خلال تقدير قيم الأصول المالية المسعرة على مستوى أكثر من سوق؛ ويكون سوقين ماليين مندمجين عندما ينعدم الانحراف بين مخاطر الأصول المالية المتداولة فيهما؛ والعكس صحيح في حالة انفصالها⁸.

3-4- قواعد تستند إلى معامل الارتباط: يتم تقدير معامل الارتباط بين عوائد الأوراق المالية في الأسواق المالية المندمجة وفق سلسلة زمنية تشمل عوائد الأسهم أو السندات خلال فترة زمنية محددة؛ وكلما كان معامل الارتباط بين العوائد قريب من الواحد كانت الأسواق أكثر اندماجاً؛

4-4- قواعد تستند إلى نظرية التكامل المتزامن cointegration: يعود الفضل لتأصيل هذه النظرية إلى granger سنة 1986، عندما قام بدراسة الارتباط بين الأسواق المالية الدولية في إطار عدم استقرار السلسلة الزمنية؛ وقد تم تطويرها فيما بعد من طرف granger و angle سنة 1987. لتلها إسهامات العديد من الاقتصاديين منذ بداية الألفية الثالثة⁹.

ثانياً: تحليل تطور الأداء الأسواق المالية العربية بين 1994-2016

سنحاول فيما يلي الوقوف على تطور أداء الأسواق المالية العربية من خلال متابعة بعض مؤشرات أدائها، كالإصدارات الأولية، تحليل تطور القيمة السوقية، حجم التداول، معدل الدوران..الخ.

1- ظروف نشأة الأسواق المالية العربية: تحوز المنطقة العربية إلى غاية نهاية شهر سبتمبر 2016 على 19 سوقاً مالياً، تختلف ظروف نشأتها من دولة إلى أخرى بحسب تراكم تجاربها وخبراتها المالية¹⁰.

1-1- السوق المالي السعودي: يعود تأسيس سوق الأسهم والصكوك في المملكة العربية السعودية إلى 1984/11/23؛ إلا أن إنشاء السوق المالية السعودية (تداول) رسمياً كان في مارس 2007؛ وقد عرف في السنوات الأخيرة تطورات هامة فيما يخص قواعد الإدراج ونظم التداول والتسوية والمقاصة..الخ¹¹.

2-1- بورصة قطر: تم تأسيس سوق الدوحة للأوراق المالية بموجب القانون 14/ 1995، وبدأ العمل فيه بصفة فعلية سنة 1997، وقد أصبح يعمل الكترونياً منذ سنة 2000¹². وتم تحويله إلى بورصة قطر ابتداء من سبتمبر 2010.

3-1- سوق البحرين المالي: تم تأسيسه سنة 1987، زاول نشاطه فعلياً اعتباراً من 1989/6/17، وقد عرف العديد من الإصلاحات خاصة تلك المتعلقة بالشفافية والإفصاح،

و لضمان سلامة التعاملات المالية، ليتم تحويله إلى بورصة البحرين كشركة مساهمة مقفلة بموجب المرسوم رقم 60 لسنة 2010.

4-1- السوق المالية بدولة الإمارات: أسست إمارة دبي سوقها المالي في عام 2000؛ وتم إطلاق بورصة دبي العالمية (DIFX) سنة 2005، كأول سوق في المنطقة يسمح فيه بإدراج أسهم أي شركة من أي دولة. أما سوق أبوظبي للأوراق المالية فقد تم تشغيله ابتداء نوفمبر 2000.

5-1- سوق الكويت للأوراق المالية: تم افتتاحه سنة 1970، وأخذ صفة الشخصية الاعتبارية سنة 1982، أين أصبحت هيئة مالية مستقلة تتولى إدارته، ويتضمن عدة أسواق منها السوق الرسمية، والسوق الموازية، سوق الخيارات.

6-1- سوق مسقط للأوراق المالية: تأسس يوم 1989/5/20، ويعتبر السباق لفصل الدور الرقابي عن الدور التشريعي على المستوى العربي والخليجي، حيث عملت إدارة السوق على ترسيخ القواعد الأساسية للتعامل الصحيح بالتوفير الدائم والمستمر للمعلومات.

7-1- بورصة عمان (الأردن): تأسست في 1978/01/01 تحت مسمى "سوق عمان المالي" احتكاماً لقانون النشأة الصادر يوم 1967/03/13. ويعتبر من أهم الأسواق المتميزة تشريعياً وتقنياً على المستوى الإقليمي والعالمي، إذ تعتمد على المعايير الدولية في مجال تنظيم آليات ومكونات السوق ونظام التداول الذي يتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية ... وقد عرف إصلاحات عديدة، منها قانون لتنظيم الإدراج رقم 2002/75 والذي أدخلت عليه عدة تعديلات خلال الفترة (2014/2006)¹³.

8-1- بورصة فلسطين: تأسست في البداية سوق فلسطين للأوراق المالية سنة 1995، كشركة مساهمة خاصة، انطلقت أولى جلساتها سنة 1997، وتم تحويلها منذ سنة 2010 إلى شركة مساهمة عامة تتجاوب مع القواعد التي تسنها الحكومة، وأخذت بذلك إسم بورصة فلسطين، وتعمل تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية طبقاً للقانون رقم 12 سنة 2004¹⁴.

9-1- أسواق الأوراق المالية في مصر: تعتبر البورصات المصرية من أقدم وأعرق البورصات في المنطقة العربية، حيث أنشأت أول بورصة في الإسكندرية سنة 1883، تلاها إنشاء بورصة القاهرة سنة 1890 (انطلقت فعلياً سنة 1903)¹⁵. وقد عرفت هاتين البورصتين انتعاشة ملحوظة منذ نشأتها خاصة بعد إصلاحات عقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث شرع في تطوير نظام التداول، بالتحول من التداول اليدوي إلى التداول الإلكتروني منذ سنة 1998، ثم استعمال الجيل الجديد للتداول المعروف بنظام X-Stem ابتداء من 2008، كما تم تحديث نظام المقاصة والتسوية ابتداء من سنة 2010، بالإضافة إلى إنشاء بورصة النيل داخل بورصتي القاهرة والإسكندرية سنة 2010 كآلية لتفعيل الشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية.

10-1- البورصة المغربية : تعود نشأة بورصة الدار البيضاء المغربية إلى سنة 1929، حيث كانت تحمل اسم "مكتب المقاصة في القيم المنقولة، بهدف التحكم في عمليات الدفع والصرف، ليحل محلها مكتب تداول القيم المنقولة سنة 1948. وقد عرفت العديد من الإصلاحات في آليات عملها، كان أهمها المبادرة الإصلاحية الواسعة لسنة 1986؛ وإصلاح سنتي 1997 و1998، ثم إصلاحات 2007 المتعلقة بآليات التداول¹⁶.

11-1- بورصة تونس : نشأت في فيفري 1969 على شكل شركة عمومية، وقد عرفت العديد من الإصلاحات، أهمها تلك المتعلقة بمهام تسيير السوق، والرقابة، وإنشاء بورصة الأوراق المالية سنتي 1994 و1995، وكذا هيئة السوق، وشركة المقاصة، لتتعمق إصلاحاتها أكثر فأكثر سنة 2007، حيث أصبحت تضم سوق شركات كبرى وسوق الشركات الصغيرة وسوق سندات الدين العام.

12-1- بورصة الجزائر: نشأت وفقا للمرسوم التشريعي 10/93 المؤرخ في 23 ماي 1993 ولم تنطلق فعليا إلا بعد 25 ماي 1997، وقد عرفت العديد من الإصلاحات أهمها سنة 2012 حيث أصبحت تضم ثلاث أسواق، وهي السوق الرسمية المتعلقة بالشركات كبرى، وسوق للشركات الصغيرة والمتوسطة، وسوق سندات الدين العام¹⁷.

13-1- سوق دمشق للأوراق المالية: تأسست سوق دمشق للأوراق المالية بموجب مرسوم تشريعي صادر يوم 2006/01/10، وقد أعطاه المشرع الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وترتبط بهيئة الأوراق والأسواق المالية ويتم التداول وفق مبدأ المزايد المستمر¹⁸.

14-1- سوق الأوراق المالية في السودان : جاء إنشائه ضمن الإستراتيجية الشاملة للإصلاح (1992-2002)، ما عجل بصدور القانون المنظم لسوق الخرطوم سنة 1994، وقد أفتتح رسميا سنة 1995، كسوق ثانوية للتداول، كما شهد منذ بداية الألفية تطورات ملحوظة نتاج التوسع الذي عرفته القطاعات المدرجة، خاصة قطاع التأمين، البنوك، والصناعة والخدمات¹⁹.

15-1- سوق بيروت المالي: تأسس في 1920/07/03، تركّز عملياته في بداية عهده على الذهب، نظرا لقلّة شركات المساهمة المقبولة بالسوق آنذاك، ولم يتبلور دوره الحقيقي إلا مع الانفتاح الاقتصادي في عقد التسعينيات من القرن الماضي حيث تم تأسيس السوق المالي بشكله الرأسمالي والنقدي على أحدث الأسس العالمية المعروفة²⁰.

16-1- سوق الأوراق المالية الليبية: تم افتتاحه سنة 2006، بغرفتين الأولى في طرابلس والثانية في بنغازي، وذلك بموجب القرار رقم 134 الصادر في 3 يونيو 2006.

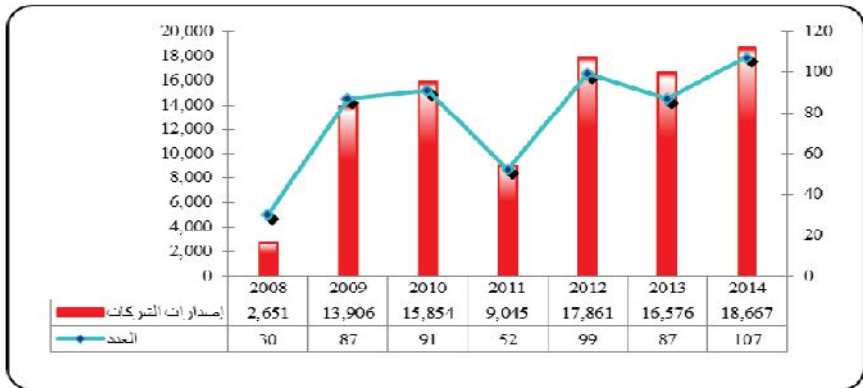
17- سوق العراق للأوراق المالية (ISX): تم إنشائه بموجب القانون 24 سنة 1991، وقد مر نشاطه بفترتين أساسيتين، امتدت الأولى من سنة 1993 إلى 2003 (سنة الغزو)، أما الفترة الثانية فتأتي بعد إعادة إطلاقه بتاريخ 18 مارس 2004²¹.

2 - تطور الإصدارات الأولية في الأسواق المالية العربية: عرفت الإصدارات الأولية من الأسهم والسندات والصكوك في الأسواق المالية العربية تطوراً ملموساً سواء من حيث القيمة أو العدد، وهذا ما سنحاول الوقوف عليه فيما يلي.

1-2- الاكتتابات الأولية في الأسهم: عرفت الإصدارات الأولية من الأسهم تحسناً منذ بداية الألفية، رغم التذبذبات التي عرفتها بين سنتي 2009 و 2010، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية²²، أما في السنوات الأخيرة فقد تم تسجيل 26 إصدار (الاكتتاب الأولي) بقيمة إجمالية بلغت حوالي 10,5 مليار دولار سنة 2014، ما يعكس تواصل الثقة في مختلف هذه الإصدارات. وقد تصدرت القطاعات الصناعية قائمة الإصدارات الجديدة بعدما كان مهيمناً عليها من طرف قطاع البنوك والخدمات في السنوات السابقة، رغم تواصل سيطرته من حيث القيمة (تمثل قيمة إصدارات قطاع البنوك والخدمات حوالي 57% من قيمة الإصدارات الأولية)، أما من حيث زيادة رأس المال عبر الاكتتابات في حقوق الإصدار فقد تراجعت سنة 2014 إلى حوالي 44 عملية، بقيمة اكتتاب لم تتعدى 3,4 مليار دولار بعدما سجلت سنة 2013 حوالي 46 عملية اكتتاب بقيمة 4,2 مليار دولار، مع العلم أن أعلى عملية اكتتاب كانت سنة 2008 بحوالي 94 عملية اكتتاب بقيمة بلغت 21 مليار دولار.

2-2- الإصدارات السندية في الأسواق المالية العربية: توسعت الإصدارات السندية سنة 2014 مسجلة حوالي 107 إصدار جديد بقيمة 18,7 مليار دولار مقابل 87 إصدار سنة 2013، بقيمة إجمالية لم تتعدى 16,6 مليار دولار، والشكل أدناه يعطينا لمحة على تطورها في الفترة (2008-2014).

الشكل رقم (01): إجمالي الإصدارات السنوية للشركات العربية 2008-2014



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2015، ص: 187

يتضح من الشكل أعلاه تواصل اعتماد الشركات العربية على الإصدارات السنوية من أجل تمويل مشاريعها، كما تواصلت هيمنة شركات الإمارات العربية على هذه الإصدارات بحوالي 35 إصدار جديد سنة 2014، بقيمة 11 مليار دولار، مقابل 24 إصدار سنة 2013 بحوالي 8,8 مليار دولار.

أما فيما يخص الإصدارات السنوية السيادية فقد سجلت سنة 2014 حوالي 183 إصدار جديد بقيمة إجمالية تعدت 53 مليار دولار مقابل 166 إصدار سنة 2013، وقد ارتبطت كلها بتمويل العجز الموازي خاصة في الأردن ومصر اللتان استحوذا على أكثر من 65 % من إجمالي هذه الإصدارات، حيث أصدرت مصر لوحدها 30 إصدار سنة 2014 بقيمة تعدت 26 مليار دولار، تلتها الأردن بقيمة إصدارات بلغت حوالي 9,1 مليار دولار، فقطر والكويت والبحرين بقيمة إصدارات 4,7، 4,1، 3,3 مليار دولار على التوالي. وقد تواصلت هذه الإصدارات سنة 2015 مسجلة حوالي 90.4 مليار دولار، أي بنسبة زيادة كبيرة بلغت 70 في المائة بالمقارنة مع إصدارات سنة 2014.²³

2-3- إصدارات الصكوك في الأسواق المالية العربية تواصل إصدار الصكوك الإسلامية في العديد من الدول العربية (الحكومات والشركات) رغم تراجع وتيرتها مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغت 19 مليار دولار سنة 2014 مقابل 21,4 مليار دولار سنة 2013، ويعود هذه التراجع إلى انخفاض إصدارات الشركات بالدرجة الأولى (تراجع إصدارتها بحوالي 33% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013). و الجدول التالي يبين تطورها بين سنة 2006- 2015.

الجدول رقم (01) إصدارات الصكوك 2006-2015

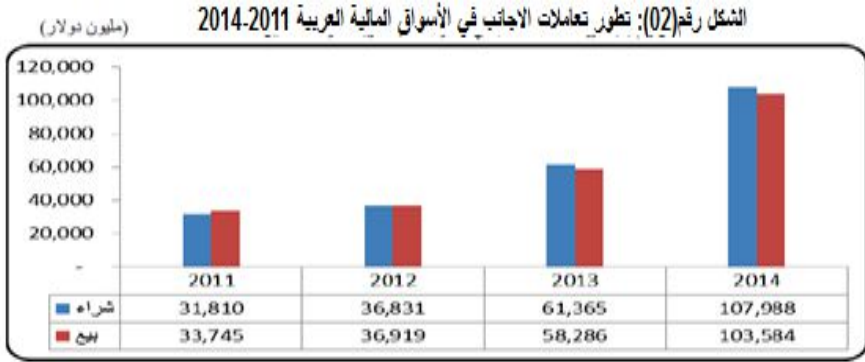
السنوات	عدد إصدارات	قيمة الشركات	إصدارات	قيمة الإصدارات الحكومية	قيمة الإصدارات - بالمليار دولار
2006	40	9,02		2,4	11.42
2007	50	15,13		3,72	18.88
2008	43	5,54		3,49	9.03
2009	34	2,26		5,75	8
2010	33	4,14		2,27	9
2011	46	5,45		15,28	20.7
2012	44	10,95		10,52	21,47
2013	50	14,11		7,5	21,66
2014	32	9,98		9,1	19,08
2015		10,6		-	-

المصدر: اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أعداد

مختلفة

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة الإصدارات الحكومية من الصكوك عرفت سنة 2014 زيادة بنحو 21% مقارنة بسنة 2013. حيث بلغت حوالي 9,1 مليار دولار مقابل حوالي 7,6 مليار دولار سنة 2013، رغم انخفاض أعدادها إلى 16 إصدار (سنة 2014) مقابل 23 إصدار سنة 2013، تجدر الإشارة إلى أن جل هذه الإصدارات كانت في السوق المالية السعودية (12 إصدار) وبورصة أبو ظبي ودبي، (4 إصدارات)، حيث تمت ثمانية إصدارات بالعملات المحلية والباقي بالدولار الأمريكي، وقد جاءت في شكل صكوك إجارة بحوالي 3,2 مليار دولار، فصكوك المضاربة بحوالي 2 مليار دولار، ثم الصكوك الاستثمارية والمرابحة بحوالي 1,5 و 1,3 مليار دولار على التوالي²⁴،

3- الاستثمارات الأجنبية في الأسواق المالية العربية: قفزت استثمارات الأجانب في الأسواق المالية العربية بحوالي 70% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بسبب تحسن بيئة الاستثمار في العديد من الدول العربية، بالإضافة إلى تحسن نشاط الإصدارات الأولية للأسهم والسندات والصكوك، والشكل التالي يبرز تطور استثمارات الأجانب في الأسواق المالية العربية.



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2015، ص: 182

يتضح من الشكل أعلاه تنامي حجم تعاملات الأجانب (أفرادا ومؤسسات) في أغلب الأسواق المالية العربية بيعا وشراء، حيث بلغت مشتريات الأجانب في مجملها سنة 2014 حوالي 108 مليار دولار، هو ما يمثل 13% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية، في حين بلغت مبيعات الأجانب حوالي 103 مليار دولار سنة 2014، ما يمثل صافي تدفقات قدره 4,4 مليار دولار، ولا تزال أسواق أبو ظبي ودبي تنصدر الأسواق المالية العربية فيما يخص حركية الاستثمار الأجنبي، حيث سجل سوق أبو ظبي ودبي لوحدهما تعاملات الأجانب (بما فيها العرب) في حدود 47%، متبوعة ببورصة البحرين التي يمثل فيها تداول الأجانب حوالي 35%، كما يتداول الأجانب حوالي 20% و 21%، في سوق الأوراق المالية المصرية وبورصة قطر على التوالي، في حين تبقى مساهمة الأجانب في باقي الأسواق العربية أقل من 10%.

4- تحليل مؤشرات أداء الأسواق المالية العربية 1994-2016: شهدت الأسواق المالية العربية طوال هذه الفترة تطورات مهمة في أدائها، سواء ما تعلق بمؤشرات أسواقها أو الرسملة البورصية أو عدد الشركات المدرجة أو الأسهم المتداولة.. الخ ، والجدول أدناه يلخص لنا ذلك.

الجدول رقم (02) : تطور أداء الأسواق المالية العربية 1994-2016

المؤشر المركب ص ن ع	معدل دوران الأسهم %	عدد الشركات المدرجة	عدد الأسهم المتداولة بمليون سهم	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	القيمة السوقية (مليون دولار)	
100	14.49	1089	3,150.05	10,513.17	72,536.71	1994
108.3	17.71	1081	9,590.30	14,988.24	84,619.44	1995
119.93	28.33	1091	26,621.45	30,529.62	107,766.49	1996
138.45	43.9	1184	35,856.03	63,894.75	145,562.02	1997
104.12	28.92	1446	15,837.26	35,536.37	122,872.06	1998
114.31	23.86	1643	11,865.53	35,594.20	149,150.33	1999
102.21	24.66	1678	9,073.06	36,538.94	148,158.38	2000
100.11	28.04	1687	23,522.53	42,687.85	152,230.05	2001
100.71	31.31	1826	46,086.29	65,400.09	208,858.11	2002
141.87	63.88	1726	63,388.64	232,420.38	363,827.70	2003
215.7	91	1597	57,029.43	568,289.15	622,425.15	2004
413	111	1665	110,847.0	143,541.20	1,289,637	2005
237	189	1623	168,582.0	168,499.6	888,221	2006
328.3	98	1541	323,019.0	110,807.1	1,338,600	2007
166.2	57.7	1543	280,373.68	891,999.98	805,561.98	2008
196.3	66	1520	350,816.30	567,872.92	887,087.36	2009
257.6	38.2	1480	200,757.89	348,944.77	991,533.62	2010
292.2	44	1458	152,496.56	379,897.20	884,490.05	2011
310.8	37,4	1392	223,945.58	586,387.58	941,412.62	2012
320,9	47	1373	272,937.00	483,364.33	1,120,246.78	2013
327,4	69,4	1405	356,000.30	800,955.65	1,231,473.46	2014
-	43	1402	231,457.38	540,506.96	1,085,991.47	2015
-	-	-	37,861.94	72,149.58	1,021,462.44	2016/6

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، متاح على الموقع www.amf.org

يتضح من الجدول (02)، أن الأسواق المالية العربية عرفت تطورات هامة في مستويات أدائها رغم تذبذباتها بين الفينة والأخرى، خاصة أعقاب أزمة 2007، وقد بلغ المؤشر المركب لصندوق النقد العربي مداه سنة 2005، إذ وصل إلى حدود 413 نقطة، ليأخذ بعدها منحى تنازلي بسبب تداعيات الأزمة المالية الأخيرة، حيث انخفض إلى أدنى مستوياته سنة 2008، إذ لم يتعدى 166 نقطة مع تفاوته بشكل لافت بين مختلف الأسواق المالية العربية؛ ليعرف بعدها ارتفاعات سنوية متتالية إلى أن بلغ 327 نقطة سنة 2014، وهو ما يعكس التعافي التدريجي لأداء الأسواق المالية رغم تداعيات أزمة الديون السيادية منذ 2011، وكذلك موجات الربيع العربي التي كانت لها تأثيرات على تدهور المناخ الاستثماري في العديد من الدول العربية، لكن تداعيات أزمة النفط منذ سبتمبر 2014 كانت واضحة على أداء الأسواق المالية العربية خاصة على الأسواق المالية الخليجية²⁵، ما انعكس على انخفاض المؤشر العربي المركب بحوالي 7% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014.

أما فيما يخص القيمة السوقية في الفترة 1994-2015، فقد عرفت ارتفاعات هامة، حيث انتقلت من حوالي 72 مليار دولار سنة 1994 إلى ما يقارب 1,1 ترليون دولار سنة 2015، مع تسجيل تذبذباتها من سنة إلى أخرى، لعل أبرزها ما حدث بين سنتي 2007 و2008، حيث انخفضت القيمة السوقية في الأسواق العربية المدرجة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي إلى حوالي 888 مليار دولار بعدما تعدت 1,3 ترليون دولار سنة 2007، وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية العربية. لتعرف بعدها تنامي سنة بعد سنة، بسبب ارتفاع رسملة أهم الأسواق العربية كسوق الأسهم السعودي وسوق دبي المالي سوق الأوراق المالية الكويتي، إضافة إلى ارتفاع عدد الأسواق العربية، والتحسين النسبي في أدائها من سنة إلى أخرى نتيجة الإصلاحات المطبقة، وكذا استقرار الظروف الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الأولية قبل بروز تداعيات الأزمة النفطية نهاية سنة 2014.²⁶

أما فيما يتعلق بأحجام التداول فقد سجلت الأسواق المالية العربية ارتفاع ملحوظ في قيمة الأسهم المتداولة، حيث انتقلت من 10 مليار دولار سنة 1994 إلى ما يتعدى 1.11 ترليون دولار في نهاية 2007²⁷، بسبب ارتفاع حجم التداول في سوق الأسهم السعودي وبورصة الكويت وسوق مسقط المالي وسوق دبي المالي، إلا أن تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 كان له التأثير الواضح على قيم تداول الأوراق المالية العربية، حيث تراجعت إلى حدود 348 مليار سنة 2010، وقد كان هذا التراجع بشكل لافت في ستة أسواق، هي السوق المالية السعودية

والبورصة الكويتية، سوق الإمارات، بورصة قطر، وبورصة القاهرة، (هذه الأسواق تشكل حوالي 91% من أحجام التداول في البورصات العربية)²⁸. لتعرف بعدها تعافي تدريجي سنة بعد سنة، حيث بلغت قيمة التداول مداها سنة 2014 بحوالي 835 مليار دولار، أي بارتفاع قدره 56% مقارنة بسنة 2013، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى للارتفاع الكبير في مستويات سيولة السوق المالية السعودية، التي ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة فيها بحوالي 206 مليار دولار، بسبب الإدراجات الجديدة والسماح للأجانب بالتداول فيها، بالإضافة إلى تلك الزيادات الكبيرة في قيمة التداول في بورصات أبو ظبي وقطر ومصر (حوالي 120 مليار)، إلا أن أزمة النفط الأخيرة كان لها تأثير سلبي على مجمل قيم التداول، إذ لم تتعدى 541 مليار دولار نهاية 2015.

وفيما يخص عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية مجتمعة، فقد بلغت حوالي 231 مليون سهم نهاية 2015 بانخفاض قدره 34.2% مقارنة بسنة 2014 التي سجلت حوالي 356 مليون سهم، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع قيمة الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية بالدرجة الأولى وسائر البورصات الخليجية²⁹، بسبب تداعيات انخفاض أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014.

أما فيما يخص معدل الدوران الذي كلما ارتفع أدى إلى نقصان تكاليف الصفقات، فيتضح من خلال الجدول السابق أنه عرف ارتفاع متتالي منذ سنة 2000، وسجل أعلى مستوياته في السوق السعودي وسوق الكويت، حيث تعدى نسبة 150% فيها إلى غاية 2007.

وما يلاحظ كذلك أن سنة 2014 سجلت أحسن معدل دوران في الأسواق المالية العربية منذ أزمة 2008 حيث تعدى 69% كمتوسط، وهو دليل على تنامي حركية الاستثمارات في البورصات العربية خاصة قبل انهيار أسعار النفط، ويبقى أعلى معدل دوران ذلك المسجل في السوق المالية السعودية بحوالي 184%، وسوق أبو ظبي المالي بحوالي 118%، بعدما كانا لا يتعدى 78% و 61% في السوقيين سنة 2013.

إن تذبذب معدل الدوران عربيا يعزى إلى ارتفاع مخاوف المستثمرين الأجانب وانكشاف الأسواق المالية العربية على تأثيرات الأزمة المالية العالمية و أزمات المديونية، بالإضافة إلى الأحداث التي شهدتها المنطقة (ما يسمى بالربيع العربي). وأخيرا تبعات أزمة النفط التي كبدت الأسواق المالية العربية مجتمعة خلال سنة 2015 خسائر في حدود 146.6 مليار دولار، ما يمثل حوالي 12% من قيمتها السوقية.

5- أهم سمات الأسواق المالية العربية: على ضوء ما سبق، ومن خلال المقارنة بين مستوى أداء البورصات العربية يمكن أن نستنتج ما يلي:

- تفاوت كبير بين الأسواق العربية في مختلف مستويات الأداء نظرا لتفاوت تجارها وخبراتها؛

- ضعف درجة السيولة، ويظهر ذلك تحديدا في ضعف معدل الدوران وعدد أيام التداول؛
 - تفاوت معدلات الرسملة البورصية، فإذا تعدت 100% في الكويت والأردن والسعودية والإمارات وقطر، فإنها تتركز بين 10% و 50% في بقية الدول؛
 - ضيق نطاق الأسواق العربية قياسا بعدد الشركات المدرجة، حيث بلغ متوسط عدد الشركات المدرجة حوالي 70 شركة مقابل 350 شركة في الأسواق الناشئة و 750 شركة في الأسواق المتقدمة؛

- صغر حجم رأس المال السوقي، فنجد في الدول المتقدمة المؤسسات تستحوذ على حوالي 60% من الاستثمارات في حين الأسواق المالية العربية يستحوذ الأفراد فيها على حوالي 80% من حجم التداول؛

- تركيز عمليات التداول على عدد محدود من الأسهم، فمثلا وصلت درجة التركيز في الأردن إلى أكثر من 70% وأكثر من 75% في السعودية؛
 - تشكل رسملة البورصات الخليجية نسبة تتعدى 80% من رسملة البورصات العربية مجتمعة؛

- الإفراط في استعمال الائتمان المصرفي في تمويل شراء الأسهم؛
 - عرفت الأطر التشريعية والقانونية والرقابية تحسن في شتى الأسواق العربية، حيث أدخلت جلها آليات عمل جديدة تستند لمبادئ الكفاءة والشفافية والإفصاح والحوكمة؛
 - الانكشاف على الأزمات المالية العالمية، فمثلا تأثيرات الأزمة العالمية لسنة 2007 تداعت على الأسواق العربية منذ نهاية 2008، خاصة في الاقتصاديات المنفتحة على الأسواق العالمية، ما أدى إلى تباطؤ معدلات نموها الاقتصادي بسبب شح السيولة، وخروج رؤوس الأموال بشكل مكثف من النظام المالي العربي، فتراكمت بذلك الخسائر العربية سواء الفردية أو المؤسسية بسبب انهيار أسعار الأصول المالية والحقيقية العالمية، ما انعكس سلبا على المشاريع التنموية؛

ثالثا: تشخيص مسار اندماج الأسواق المالية العربية وآليات تفعيله:

يمكن تشخيص جهود اندماج الأسواق المالية العربية من خلال الوقوف على جهود الهيئات العربية المشتركة، وكذلك من خلال قياس درجة الترابط بين مختلف هذه الأسواق.

1- جهود الهيئات والمؤسسات المالية المشتركة في تحقيق اندماج الأسواق المالية العربية: يعتبر اتحاد البورصات العربية وهيئات أسواق المال وصندوق النقد العربي من أهم الهيئات والمؤسسات المالية العربية المشتركة التي تبذل جهود مضيئة من أجل تقريب الأسواق المالية العربية من بعضها البعض تمهيدا لتحقيق اندماجها.

1-1- دور اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية: أنشئ اتحاد البورصات العربية وهيئات أسواق المال العربية سنة 1982، كتنويع لاجتماعات مجلس محافظي البنوك المركزية من أجل تدعيم أواصر التعاون المالي العربي وإرشاد التعاون بين المؤسسات المالية القائمة، وتبادل الخبرة والمعونة الفنية، والمساهمة في تنسيق وتوجيه القوانين والأنظمة المعمول بها في ميدان الأسواق المالية، علاوة على تذليل العقبات التي تعترض الاستثمار العربي وتوسيع قاعدته، وتنويع أدواته، وتشجيع إدراج وتبادل الأوراق المالية العربية، سعياً لإطلاق السوق المالية العربية المشتركة التي تعتبر من أهم المهام التي نص عليها نظامه الأساسي³⁰

لقد تركزت جهود الاتحاد منذ تأسيسه سنة 1982، على توسيع قاعدة العضوية وتشجيع قيام أسواق مالية منظمة في الدول العربية، ونشر الوعي التوظيفي وتبادل المعلومات والبيانات بين الدول الأعضاء، وتنسيق وتوجيه القوانين والأنظمة المعمول بها في قطاع الأوراق المالية، وكذا في مجال الربط بين الأسواق المالية العربية، ويمكن أن نرصد العمل في هذا الاتجاه من خلال مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تركزت جهود الاتحاد في الفترة التي امتدت من 1987-1992، على تشجيع إنشاء البورصات في مختلف الدول العربية وتبادل الإدراجات بين البورصات الأعضاء.

- المرحلة الثانية: تبنى الاتحاد بعد سنة 1992 آليات جديدة لتحقيق الربط بين الأسواق المالية الأعضاء في الاتحاد، استهدفت تسهيل تملك وتداول الأوراق المالية الصادرة والمسجلة في أي بورصة أخرى بأقل جهد وتكلفة، وكذا اعتماد الإدراج المشترك بين الأسواق المالية العربية ودعم اتفاقيات الربط المشترك³¹.

2-1- دور صندوق النقد العربي في تحقيق اندماج الأسواق المالية العربية : سعى صندوق النقد العربي منذ تأسيسه وبداية عمله إلى التعرف عن كثب على متطلبات التطوير والتنسيق والربط بين الأسواق المالية العربية، إذ نصت اتفاقية نشأته (سنة 1976)، على أنه من أهداف الصندوق العمل على تطوير الأسواق المالية العربية.

وفي هذا السياق نظم الصندوق منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي عدة مؤتمرات استهدفت التقييم الدوري للتطورات الحادثة في مختلف الأسواق المالية العربية، كما ساهم في عدة دراسات متخصصة حول إمكانية تداول أسهم الشركات العربية، وتبادل الإدراجات بين مختلف الأسواق في المنطقة، ومنذ سنة 1987 بدأ في تنفيذ المخطط الكلي الشامل لتطوير الأسواق المالية العربية، وتوثيق الربط فيما بينها في الأمد الطويل³²، ومن أجل ذلك تبنى صندوق النقد العربي برنامج عمل يتكون من العناصر التالية³³:

- إجراء مسوحات ميدانية على الأسواق المالية العربية قصد تشخيص أوضاعها والخروج بتوصيات عملية محددة للتطوير والتنسيق؛

- إنشاء قاعدة بيانات حول نشاط الأسواق العربية لرأس المال (منذ 1994)؛

- العمل على تنسيق وتوحيد الأنظمة المعمول بها في الأسواق المالية القائمة بالدول العربية، وإيجاد قنوات للاتصال بينها، وتسهيل تبادل الإصدارات من الأسهم والسندات؛

- المساهمة في تطوير أدوات الاستثمار المعروضة بالأسواق العربية وتنويعها من أجل مواكبة متطلبات التنمية من جهة، وتحقيق الاندماج المالي والاقتصادي العربي المستهدف من جهة أخرى.

2- اتفاقيات التعاون والاندماج بين الأسواق المالية العربية: تمكنت الأسواق المالية العربية من تحقيق خطوات إيجابية في مسار التعاون والاندماج فيما بينها، وذلك بعقد عدة اتفاقيات ثنائية وثلاثية للإدراج المشترك والتداول، نذكر منها ما يلي:

1-2- اتفاقية الربط الثلاثي سنة 1996 لأسواق (مصر - الكويت - لبنان): تعتبر من أفضل الإنجازات التي تمت في مسار التعاون المالي العربي، وذلك لقيامها على أسس تنظيمية وفنية واضحة، تستهدف تنسيق وتوحيد القوانين والأنظمة المعمول بها في مجال إدراج وتداول الأوراق المالية، وكذا تبادل المعلومات وتنظيم عمليات الإفصاح عن البيانات المالية الخاصة بالشركات المدرجة في البورصات أطراف الاتفاقية³⁴.

2-2- اتفاقية التعاون المشترك بين سوق عمان المالي وسوق البحرين المالي سنة 1998: جاءت هذه الاتفاقية لكي تساهم في تشجيع الاستثمار في شركات المساهمة الأردنية والبحرينية، وتسهيل إجراءات التعامل لمواطني البلدين في الأوراق المالية.

3-2- مذكرة تفاهم بين هيئة الأوراق المالية في الأردن وسوق الكويت للأوراق المالية: تم إبرامها بهدف تنمية آفاق التعاون بين السوقين، وتذليل العقبات أمام انسياب الاستثمارات بين البلدين.

4-2- اتفاقية الربط الفني لأسواق الأوراق المالية في (السعودية، الإمارات العربية، سلطنة عمان): تندرج عملية الربط الفني لأسواق السعودية والإمارات وسلطنة عمان ضمن مشروع ربط الأسواق المالية الخليجية فنيا، بما يُمكن من توفير المعلومات حول تداول الأوراق المالية لحظيا فيما بينها عن طريق وسيط واحد على الأقل في كل دولة.

5-2- اتفاقية توحيد آليات التعامل في الأسواق المالية الخليجية المبرمة سنة 2011: جاءت هذه الاتفاقية كنتيجة لكل الاتفاقيات السابقة التي تم إبرامها بين دول المجلس، كونها ارتكزت على تحقيق تكامل آليات التعامل في الأسواق المالية الخليجية من خلال توحيد نظم التداول والإدراج والوساطة البيئية بما يساعد مواطني المجلس على تداول وشراء وتملك أسهم الشركات المدرجة في أسواقها، ضمانا للحصول على نفس المعاملة دون تمييز في إطار السوق الخليجية المشتركة، بالإضافة إلى تنسيق أيام التداول، وكذا توحيد آليات المقاصة والتسوية³⁵.

6-2- مذكرات تفاهم وتعاون أخرى: تم إبرام العديد من مذكرات التفاهم والتعاون نذكر منها³⁶:

- اتفاقية مذكرة تفاهم بين سوقى البحرين المالي وبورصة الدار البيضاء المغربية سنة 1996.

- اتفاقية تعاون بين بورصتي مصر وبورصة تونس تم إبرامها سنة 2001، بهدف زيادة التعاون المشترك فيما يخص الإدراج والتداول، وتسهيل آليات المقاصة، وتبادل المعلومات.

- مذكرة تفاهم بين هيئة السوق المالي المصري وهيئة الأوراق المالية الأردنية، تم إبرامها يوم 2004/02/22، بهدف تبادل المعلومات والتعاون في مجال الرقابة والمقاصة والتسوية والتدريب.

- مذكرة تفاهم بين هيئة أسواق المال المصرية وهيئة السوق المالية لسلطنة عمان: تم إبرامها يوم 2005/06/09، بغية تبادل المعلومات والتعاون في مجال التدريب وتبادل الخبرات .. الخ

- مذكرة تفاهم بين هيئة الأوراق المالية لدولة الإمارات وهيئة السوق المالي المصري: تم إبرامها يوم 2006/03/20 بهدف تعزيز التفاهم في ما يخص التقنيات والخبرات والمعلومات وتسهيل حصول المستثمرين في البلدين على المعلومات الضرورية لغرض الاستثمار.

- مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة لأسواق المال المصرية ومجلس القيم المنقولة بالمغرب: تم توقيعها يوم 2006/6/6 بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات الفنية والتشريعات الخاصة بأسواق المال، والعمل على إزالة معوقات الاستثمار البيئي.

- مذكرة تفاهم بين السوق المالية السورية والسوق المالية العمانية: تم توقيعها يوم 2010/7/8 ، بغرض تعميق التعاون في مجال إصدار وتداول الأوراق المالية .

3- الاتجاه نحو السوق المالية العربية المشتركة: بدأ الاتجاه نحو إطلاقها بإنشاء إتحاد البورصات العربية سنة 1982 في إطار جامعة الدول العربية، وقد كان يضم في بدايته أربع بورصات فقط (لبنان ، عمان ، تونس ، المغرب). وحاليا يضم أسواق وبورصات معظم الدول العربية.

3-1- إنشاء البورصة العربية الموحدة (سبتمبر 2006): تعتبر البورصة العربية الموحدة خطوة هامة لتحقيق الاندماج المالي الإقليمي، وقد تم تأسيسها في سبتمبر 2006 بعد إقرار اللجنة الفنية للآليات المحددة لعملها، كعمليات التداول والمقاصة ونظم المعلومات، وقد اعتمد نظام التداول فيها على أساس برنامج يتم تطبيقه من خلال شبكة للاتصالات بين الأسواق المالية العربية، الذي يحدد مواعيد التداول وكيفية تسجيل الأوامر ونظام بدء أسعار التداول اليومي، والنسب المحددة لارتفاع وانخفاض الأسعار خلال جلسات التداول اليومي، وكذا وحدات التداول المسموح تداولها يوميا .

كما تم تحديد عدد من الضوابط والمعايير العلمية والعملية والموضوعية لاختيار أسهم الشركات التي تطرح للتداول والتعامل، انطلاقا من اختيار عدد من الأسهم النشيطة التي تحقق مستويات مقبولة من الربحية خلال خمس السنوات الأخيرة من نشاط الشركة،³⁷. وقد تم الاتفاق على أن يكون مقرها الأساسي في القرية الذكية بمصر، ويتم التعامل بعملة واحدة وهي الدولار الأمريكي.³⁸

3-2- اتحاد هيئات أسواق المال العربية: بتاريخ 30 جانفي 2007 تم عقد الاجتماع التأسيسي للاتحاد بمدينة أبو ظبي وشارك في الاجتماع رؤساء ومسؤولي هيئات أسواق الأوراق المالية العربية. ويستهدف هذا الاتحاد تحقيق المواءمة والتوافق بين القوانين والأنظمة المطبقة في الأسواق المالية العربية، والارتقاء بمستواها التشريعي والتنظيمي بما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية، بالإضافة إلى تشجيع إنشاء وتطوير شركات الخدمات المالية المتخصصة بما فيها متعهدي التغطية والتسويق للإصدارات الجديدة، وكذلك الإدراج والتداول المشترك في الأسواق العربية، وتعزيز الاستثمارات البينية، ونشر الوعي الاستثماري لدى المستثمرين العرب.

4- قياس درجة الترابط بين أهم الأسواق المالية العربية 1994-2014: حاولنا في هذه الدراسة تشخيص الاندماج من خلال متابعة درجة الترابط³⁹ بين مؤشرات الأسواق المالية العربية في الفترة (1994-2014)⁴⁰؛ بغرض أخذ فكرة واضحة عن مسار ترابط واندماج الأسواق المالية العربية، ومن خلال معالجتنا للمعطيات السنوية المتاحة باستعمال برمجية SPSS، توصلنا إلى مصفوفة الارتباط التالية:

الجدول(03): مصفوفة الارتباط بين أهم الأسواق المالية العربية 1994-2014

معامل الارتباط	أبوظبي	عمان	البحرين	السعودية	الكويت	الدار البيضاء	تونس	دبي	الخرطوم	مسقط	قطر	بيروت	مصر
أبوظبي	1	0.45	0.116	0.940	0.909	0.272	0.43	0.46	0.967	0.333	0.34	0.31	0.12
عمان		1	0.823	0.738	0.723	0.509	0.362	0.954	0.97	0.458	0.756	0.663	0.648
البحرين			1	0.44	0.578	0.743	0.522	0.642	0.977	0.494	0.49	0.805	0.711
السعودية				1	0.915	0.109	0.09	0.678	1	0.352	0.61	0.093	0.365
الكويت					1	0.19	0.02	0.61	0.93	0.413	0.45	0.251	0.384
الدار البيضاء						1		0.28	0.91	0.246	0.5	0.573	0.455
تونس							1	0.42	0.91	0.195	0.27	0.847	0.687
دبي								1	0.96	0.938	0.877	0.575	0.876
الخرطوم									1	0.936	0.98	0.965	0.974
مسقط										1	0.815	0.415	0.675
قطر											1	0.278	0.615
بيروت												1	0.824
مصر													1

* معامل الارتباط ذا مدلولية عند 0.01: ** معامل الارتباط ذا مدلولية عند 0.05.

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برمجية SPSS، اعتماد على مؤشرات الأسواق المالية المجمعة من 1994-2014

يتضح من المصفوفة أعلاه أن هناك تفاوت في معاملات الارتباط الثنائية بين الأسواق المالية العربية، فبعض مؤشرات الأسواق ترتبط مع بعض الأسواق ومنفصلة تماما مع البعض الآخر، وهو ما يدل على التفاوت في سلوك المستثمرين فيها، فنجد مثلا المستثمر في البورصة التونسية لا يأبه بما يفعله المستثمر في سوق مسقط المالي بحكم عدم مدلولية علاقة الارتباط بينهما. في حين نجد معاملات الارتباط المقبولة تلك التي لها دلالة إحصائية خلال الفترة المدروسة، حيث تعتبر سوق عمان الأردنية وبورصة الكويت والسوق المالية السعودية وسوق دبي أكثر الأسواق ارتباطا، وبدرجة أقل بورصة البحرين وأبوظبي، وهذا يدل على أن التحولات التي تعرفها هذه الأسواق وسلوك المستثمرين فيها وتطور أدائها وتراجع له تأثير متبادل بينهما من جهة، وعلى بقية الأسواق الأخرى؛ في حين نجد أن مؤشر بورصة تونس والدار البيضاء المغربية أكثر ارتباطا بمؤشر السوق المصرية مقارنة مع بقية الأسواق، كما أن مؤشر البورصات المصرية يرتبط بالدرجة الأولى بمؤشر بورصة بيروت وبورصة عمان وبورصة مسقط والبحرين ودبي ، أما بورصة قطر فمؤشرها أكثر ارتباطا مع مؤشر بورصة عمان ودبي ومسقط.

إن هذا الاختلاف في معامل الارتباط بين الأسواق المالية العربية وفي مدلولياته الإحصائية يدل على عدم وجود سوق مالية عربية محورية تمثل مركزا ماليا يوجه السلوك الاستثماري العربي، كما يدل على تباعد شروط الإدراج والتداول فيها واختلاف أداء هذه الأسواق نسبيا.

كما يعزى جزء من هذه النتائج إلى معطيات الدراسة التي جاءت سنوية لفترة تمتد من سنة 1994 إلى سنة 2014؛ حيث تأخرت العديد من الدول في إطلاق أسواقها المالية ومؤشرها.

تجدر الإشارة أنه بالرغم من اتجاه الأسواق المالية العربية نحو ارتباطها البيئي تدريجياً، إلا أن تشابه الأحداث والوقائع المؤثرة عليها أدى إلى ترابطها أكثر فأكثر مع الأسواق المالية الدولية، ما يدل أن سلوك المستثمر العربي لا تزال تحكمه متغيرات خارجية أكثر منها داخلية.

5- معوقات اندماج الأسواق المالية العربية:

لم تكن السياسات الاقتصادية الجماعية للبلدان العربية وفلسفتها المتعددة وما نجم عنها من برتوكولات واتفاقيات اقتصادية كفيلة بتحقيق التكامل أو حتى الترابط الاقتصادي بين الدول العربية، فهناك الكثير من الاتفاقيات ولدت ميتة وبعضها لم يختبر، والبعض الآخر لم يكن ذا تأثير محسوس، وهو ما انعكس سلباً على الواقع الاقتصادي للبلدان العربية ككل، وعلى الأسواق المالية العربية على وجه الخصوص، وإذا أخذنا نظرة على كل سوق نجد أن كثير من المعوقات التي تعوق عملية الربط والاندماج متشابهة، ويمكن أن نجل هذه المعوقات فيما يلي:

1-5- المعوقات التشريعية: ترتبط بتشريعات كل دولة عربية، ومن أهمها نذكر ما يلي:

- وجود بعض التشريعات التي تحد من التعاون والترابط الفعلي، حيث تحد بعض قواعدها من تداول الأجانب للأوراق المالية في أسواقها المحلية؛
 - وجود قواعد ونظم خاصة بالإدراج والتداول في كل سوق عربية لا تتلاءم مع القواعد والنظم الخاصة في الأسواق الأخرى، وبالتالي انعدام التجانس أو الحد الأدنى الذي يسمح بتبادل إدراج الشركات بسهولة..؛
 - قصور التشريعات المالية والاقتصادية العربية على مساهمة متطلبات التعاون والاندماج بين الأسواق المالية العربية؛
 - عدم انسجام تشريعات الشركات والمؤسسات في العديد من الدول العربية مع التشريعات المنظمة لأسواقها المالية؛
 - قصور التبادلات على أدوات استثمارية محدودة أو على جنسية معينة دون الأخرى؛
 - افتقار كثير من التشريعات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية لنصوص صريحة منظمة لقواعد الشفافية والإفصاح المالي وعدم التقيد بقواعد التدقيق المحاسبي والمالي... الخ.
- 2-5- المعوقات الهيكلية: توجد عدة معوقات هيكلية تحد من اندماج الأسواق العربية نذكر منها:

- وجود تشابك وتداخل في المهام المعطاة لبعض الأجهزة التنظيمية ذات الاختصاص المالي أو الاستثماري أو التجاري في الدولة الواحدة، وهو ما يعيق عمل الأسواق المالية وتطورها؛
 - الاعتماد على التسهيلات المصرفية في تمويل المشروعات دون اللجوء إلى أسواق المال في تمويل المشاريع ذات الأحجام الكبيرة كما هو حاصل في الاقتصاديات المتقدمة؛
 - عدم استفادة المصارف العربية من وجود أسواق المال كمصدر تمويلي طويلة الأجل ؛
 - تأخر برامج الخصوصية، وعدم اشتراك القطاع الخاص (بالقدر اللازم) في تحمل مسؤولية التنمية؛
 - لجوء المستثمرين إلى تأسيس الشركات الخاصة المصغرة بدلا من تأسيس شركات مساهمة ذات الأحجام الكبيرة، وإن وجدت فنشاطها يتمركز في قطاعات محدودة؛
 - عدم تنوع فرص الاستثمار بالقدر اللازم نتيجة ضعف الاستثمار البيئي؛
 - ضعف مستوى الاندماج التجاري والنقدي العربي.
- 6- آليات تفعيل اندماج الأسواق المالية العربية: يتضح من خلال العرض السابق أن مسار الاندماج المالي العربي لا يزال يشوبه عراقيل عديدة، لذلك يتوجب على الاقتصاديات العربية تفعيل مختلف الآليات الكفيلة بدعمه ومجابهة مختلف تحدياته.
- تطوير نظام الاستعلام المالي ومركزية المخاطر باعتباره آلية مهمة لتجميع وتحليل المعلومات الاستثمارية من أجل الرفع من كفاءة عمليات الوساطة المالية على المستوى المحلي والإقليمي.
 - توحيد نظام الدفع والتسوية، بالنظر للدور الذي يلعبه في دعم كفاءة أداء المصارف العربية من جهة، وكذا لدعمه لآليات الاندماج المالي العربي ككل من جهة ثانية.
 - تفعيل دور البنوك الإسلامية في تحقيق الاندماج المالي العربي، وذلك بدعم كل المبادرات والجهود التي تستهدف إزالة العوائق أمام تطور المصرفية الإسلامية، وتوفير الدعم الفني والتشريعي لها، وتكثيف عقد المؤتمرات من أجل تبادل الخبرات والتجارب الدولية، ودراسة فرص توطيد آليات الصيرفة الإسلامية، كالصكوك؛ صناديق الاستثمار، إدارة أموال الزكاة، المتطلبات الضرورية لتكييف ضوابط العمل المصرفي...الخ.
 - تعميق سياسات التحرير وانفتاح المصارف العربية وتبني المعايير الدولية المتعلقة بالرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة والإفصاح ومكافحة تبييض الأموال، وإنشاء مؤسسات ضمان الودائع والمخاطر المصرفية.
 - التطوير الذاتي للأسواق المالية العربية: فقبل شروع أي سوق مالي في الارتباط الإقليمي لابد أن يقطع شوطا كبير في عملية التطوير الذاتي على كافة الأصعدة، التشريعية والتنظيمية والرقابية، بالإضافة إلى خلق الوعي بأهمية هذه الأسواق على المستويين الرسمي والشعبي، مع

الاهتمام بالتفكير التعاوني والتكاملي وليس الجزئي والتنافسي عند استحداث أي نظام جديد أو تطوير نظام قائم فيما يخص الاستثمار في الأوراق المالية. ولايتأتى ذلك إلا من خلال تطوير حجم السوق وتطوير جانب العرض فيه وتدعيم بنيته المؤسسية والتنظيمية.

- تحسن المناخ الاستثماري العربي: ويتأتى ذلك بتنمية الوعي الاستثماري واتخاذ القرارات الكفيلة للتغلب على معوقات الاستثمار، وإعادة النظر في التشريعات والسياسات النقدية والمالية لجعلها أكثر ملائمة لتشجيع الاستثمارات العربية البينية، كتعديل أسعار الفائدة على المدى الطويل، وتمكين الحكومات من خلق سياسة دعم أسعار الفائدة التي تفرضها على المستثمرين الذين يقترضون لتمويل استثمارات التنمية، وكذا معالجة القيود على تحويل رؤوس الأموال من خلال تطبيق معاملة تفضيلية داخل المجموعة العربية لأنواع محددة من التحويلات الرأسمالية.

- تفعيل الاستراتيجيات الإقليمية لاندماج الأسواق المالية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد المغاربي، باعتبارهما إقليمين يتمتعان بنوع من التجانس والتقارب، وبالتالي يمكن أن يكون أحدهما أو كلاهما نواة لتجسيد الاندماج المالي والاقتصادي العربي ضمن إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي الشامل أفاق 2020. القائمة أساسا على تحقيق المزيد من التنسيق والتقارب في التشريعات المالية والنقدية، وتوحيد آليات العمل المصرفي والبورصي سعيا لزيادة حجم الاستثمارات البينية والتجارة البينية والمشاريع العربية المشتركة.

- ضرورة إعتداد المرحلة في تحقيق اندماج أسواقها المالية انطلاقا من مرحلة ربط أسواق رأس المال عن طريق الربط الحاسوبي لأسواق رأس المال وتنسيق أعمال الوساطة والمقاصة والدفع والتسوية ، وكذا تنسيق السياسات النقدية المالية وسياسات الاقتراض والإقراض المالي؛

- إعداد البرامج التثقيفية اللازمة لنشر الوعي الاستثماري بين شعوب المنطقة وتشجيع المستثمرين المؤسسيون (حاليا يمثلون نسبة 3% في أحسن الأحوال) من خلال تحفيزات جبائية ومالية ؛

- دعم المؤسسات المالية وهيئات التعاون المشترك وتطبيق توصياتها؛

الخلاصة :

تبين لنا في هذه الدراسة أن زيادة اتجاه الاقتصاديات العربية نحو تحقيق اندماج أسواقها المالية منذ تسعينيات القرن الماضي كان نتيجة للإصلاحات التي تتبناها معظم هذه الاقتصاديات خصوصا في جوانبها المالية، وعموما فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- زيادة اعتماد الاقتصاديات العربية على الأسواق المالية كنمط تمويلي تجسد في التحسن النسبي في عدد الشركات المدرجة وحجم التداول وأدواته، وارتفاع القيمة السوقية لهذه الأسواق...الخ.

- تحوز الاقتصاديات العربية على إمكانيات اقتصادية ومالية كبيرة لتحقيق اندماج أسواقها المالية، إذا تم استغلالها، وكذا إذا توفرت الإرادة السياسية الداعمة له.

- تعميق آليات اندماج الأسواق المالية العربية ليس هدفا في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لدعم خطوات الاندماج الاقتصادي العربي وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، كونه سيعزز جاذبية الاستثمار إلى المنطقة، ويعمل على تحقيق استقرار رؤوس الأموال العربية وتدويرها عربيا. بالإضافة للاستفادة من مزايا السوق الموسعة (اقتصاد الحجم)، وتقليل كلفة رأس المال وتوزيع الاستثمارات بين الدول المنضوية تحت مظلة التكامل وتسهيل انتقال رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة، وتطوير أسواق التمويل العربية؛ ناهيك عن ترسخ مكانة الأسواق المالية العربية في النظام المالي العالمي.

- يتوقف نجاح اندماج الأسواق المالية العربية أساسا على توفر الإرادة السياسية الداعمة له، ومواصلة الإصلاحات التحريرية في جل اقتصاديات العربية، وذلك بغية تحسين المناخ المالي الاستثماري وجذب المزيد من الاستثمارات خاصة الاستثمارات العربية البينية (لا تتعدى 10% حاليا) ودعم المشاريع العربية المشتركة، ودفع منطقة التجارة العربية الكبرى تعزيزا للتجارة العربية البينية (لا تتعدى 12% حاليا).

- أثبتت الدراسة الإحصائية تدني الترابط بين مختلف مؤشرات الأسواق المالية العربية، ما يكرس اتجاهاتها القطرية للاندماج مع الأسواق الدولية أكثر من اتجاهها نحو الاندماج البيني.

- تحقيق أدنى مستوى من الاندماج بين الأسواق المالية العربية يتطلب مواجهة معوقاتهما الميدانية ومواصلة الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية والتشريعية لأسواقها.

وبناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بضرورة توفر الإرادة السياسية الداعمة لجهود الاندماج وتجاوز سياسات الاختراق التي يتعرض لها البناء القومي العربي، ومواصلة جهودها من أجل تحقيق اندماج أسواقها من خلال تطبيق مختلف اتفاقيات التعاون والربط والالتزام بتطبيق المعايير الدولية فيما يخص الإفصاح والشفافية، وتوحيد أساليب الإدراج والتداول، وآليات عمل مختلف مؤسسات الوساطة؛ بالإضافة إلى إرساء المزيد من التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، مع ضرورة إيلاء مبادرات الاندماج الإقليمي للأسواق المالية خاصة في اتحاد مجلس التعاون الخليجي بحكم الأشواط الكبيرة التي قطعها في ذلك، وإمكانية اعتبارها نواة للاندماج المالي العربي ككل.

قائمة الهوامش والمراجع :

* بيلا بلاسا Béla Alexander Balassa (6 افريل 1928- 10 مايو 1991)، اقتصادي مجري، وخبير في البنك الدولي منذ 1966 إلى 1991، كانت له إسهامات كثيرة في تطوير نظرية الاندماج، حيث اعتبر الاندماج عملية وحالة، بوصفه عملية تتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وبوصفه حالة فإنه يتمثل في إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية، ويتجسد الاندماج وفق مرحلة واضحة تبدأ من منطقة التجارة التفضيلية، ثم الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة، وأخير الاندماج التام.

¹ - Sergiol.Schmukler and Pablo Zoido- Sobaton, "Financial Globalization: Opportunities and Challenges for Developing Countries", World Bank, Washington D.C., 2001, p1

² - Imbs, J " :Trade, finance, specialization, and synchronization, " *The Review of Economics and Statistics*, vol 86, 2004 p 723–734

³ - commission économique pour l'Afrique ; rapport de l'intégration financiers, et gouvernance régionale en Afrique du nord 2012, sur http://api.ning.com/files/lm3ca9MUyErA*.pdf;p:3-4

⁴ - صندوق النقد العربي، التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص: 576.

⁵ - سليمان المنذري، الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي العربي والتنمية العربية، مكتبة مدبولي، مصر، 1999، ص: 136.

⁶ - بالاعتماد على:

- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة في الألفية الثالثة، مجموعة النيل، القاهرة، 2005، ص: 235-237

- روبين بروكس وآخرون، الرقص بانسجام، مجلة التمويل والتنمية، العدد 3 صندوق النقد الدولي يونيو 2003، ص: 48-51

- *commission africain ; Perspectives économiques en Afrique 2009* au du système bancaire a l'intégration financiers régionale ; p: 46 ; books.google.dz/books?isbn=9264009795

⁷ - بالاعتماد على:

- فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1999، ص: 159

-A, scannavine, marches financiers internationaux, EDITION duned, PARIS 1999, p 112

-PH. Chamin, marches mondiaux, EDITION economica, PARIS 2000, p89

⁸ - عبد الرزاق قاسم و أحمد العلي؛ إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية؛ منشورات جامعة دمشق؛ 2011؛ ص: 368.

⁹ - voir : jelién idier, financial integration, comovements and monetary policy, these doctorat, université paris-1. 2009 : p 68-78.

- ¹⁰ - انظر موقع البورصات العربية: <http://copti.blogspot.com>
- ¹¹ - لمزيد من التفصيل حول تطورات انظر موقع شركة تداول على www.tadawul.com.sa
- ¹² - رسمية احمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، دار المعترف للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 72.
- ¹³ - انظر الموقع الرسمي لبورصة عمان: www.ase.com.jo
- ¹⁴ - لمزيد من التفصيل حول ظروف نشأة بورصة فلسطين وتطورات أدائها انظر: www.pex.ps
- ¹⁵ - انظر ظروف نشأة البورصات المصرية على الموقع www.egx.com.org
- ¹⁶ - انظر: www.casablanca-bourse.com
- ¹⁷ - انظر www.sgbv.dz/ar/
- ¹⁸ - مصطفى كافي؛ بورصة الأوراق المالية؛ دار رسلان؛ دمشق؛ سوريا، 2010؛ ص: 88.
- ¹⁹ - الدليل الالكتروني للقانونين العربي؛ ص 8-9 متوفر على الموقع: www.arablowinf.com.
- ²⁰ - رسمية احمد أبو موسى، مرجع سبق ذكره، ص 76.
- ²¹ - انظر الموقع الرسمي للسوق: www.isx-karamal.com
- ²² - انظر صندوق النقد العربي؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص: 151-152.
- ²³ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص: 186 متاح على الموقع: www.amf.org
- ²⁴ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص: 188 متاح على الموقع: www.amf.org
- ²⁵ - أنظر تطور المؤشرات القطرية للأسواق المالية العربية 1994-2016؛ على موقع ص ن ع: www.amf.org
- ²⁶ - أنظر تطور الرسملة البورسية في أهم الأسواق المالية العربية 1994-2016؛ على موقع ص ن ع: www.amf.org
- ²⁷ - صندوق النقد العربي؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، ص: 13-15.
- ²⁸ - أنظر تطور عدد الأسهم وقيمة الأسهم في أهم الأسواق المالية العربية 1994-2016 على موقع ص ن ع: www.amf.org
- ²⁹ - صندوق النقد العربي؛ أداء الأسواق المالية العربية؛ النشرة الفصلية؛ سبتمبر 2011؛ ص: 37.
- ³⁰ - وليد احمد الصافي، الأسواق العربية للأوراق المالية، واقع وأفاق، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر 2003، ص: 218.
- ³¹ - نفس المرجع السابق، ص: 44.
- ³² - صندوق النقد العربي، مساهمة الصندوق في تطوير الأسواق المالية العربية، معهد الدراسات الاقتصادية، 2005، ص: 6-7.
- ³³ - السيبي صلاح الدين حسين، الشركات المتعددة الجنسيات، تطوير وربط البورصات العربية، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص: 78.
- ³⁴ - صغفق الركبي اتفاقية التعاون بين أسواق (مصر، الكويت، لبنان)، اتحاد البورصات العربية، العدد 18، نوفمبر 1996، ص: 4.
- ³⁵ - لمزيد من التفصيل حول هذه الاتفاقية انظر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي على الموقع: <http://www.gcc-sg.org/index38a8.html?ac>؛ تاريخ الاطلاع 2016/02/12.

- ³⁶ - اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، أعداد مختلفة
- ³⁷ - سليمان المنذري ، البورصة العربية الموحدة ، الضوابط والمعايير، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2005، ص: 165.
- ³⁸ - صعفق الركيبي ، أهمية مشروع البورصة العربية الموحدة في مواجهة تحديات العولمة، مداخلة في مؤتمر اتحاد البورصات العربية ، بيروت، 2005
- ³⁹ - يتم احتساب معامل الارتباط بين مؤشرات السوق؛ بحيث تتراوح قيمته ما بين 1+ و 1- . وفي تحليل للأرقام فإن نتيجة 1+ ما بين سوقيين يعني أن السوقيين مرتبطتان كلياً من حيث الأداء، أما نتيجة 1- فتعني أنه لا علاقة في أداء السوقيين على الإطلاق، وأن الانخفاض بنسبة معينة في السوق الأول يقابلها ارتفاع بنسبة مماثلة في السوق الثاني.
- ⁴⁰ - أنظر التطور القطري لمؤشرات الأسواق المالية العربية 1994-2015، متاح على موقع صندوق النقد العربي

www.amf.org

دوران العمل وتأثيره على المؤسسة

Job Turnover and its Impact on the Organisation

تاريخ الاستلام: 2017/12/25

تاريخ قبول النشر: 2018/02/03

أ.نورين مولود*

أ.د. البشير عبد الكريم

طالب دكتوراه

أستاذ التعليم العالي

جامعة الشلف - الجزائر

جامعة الشلف - الجزائر

ملخص:

أصبح رأس المال البشري أحد الثروات التي تلقى اهتمام العديد من الدول، نظرا لدوره الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهذه الثروة تحتاج إلى درجة كبيرة من الاهتمام، تسمح بالمحافظة عليها وتُحقق تراكمها الكمي والنوعي، فالعمالة التي تتميز بالمهارة والكفاءة تُكسب المؤسسة التي تنتمي إليها خاصية التميز بين المؤسسات الأخرى، وتكون سببا في احتلالها لمركز الصدارة من حيث السمعة والتسيير والإنتاج والمنافسة. لكن هذه العمالة إن لم يُنظر إليها نظرةً تستحقها ويُسمح لها بالإبداع والمشاركة في صنع القرار، فإنها ستترك المؤسسة وتنطلق في البحث عن وظائف بمؤسسات أخرى، وهذا ما نسميه ظاهرة دوران العمل، والتي تمثل موضوع بحثنا هذا .

الكلمات المفتاحية: دوران العمل- التسرب الوظيفي- المؤسسة – العامل - معدل دوران العمل.

Abstract:

The human capital has become an interesting subject for countries, due to its important role in achieving sustainable development. Such concept necessitates a further consideration that contributes to its development and its qualitative and quantitative accumulation. The workforce, which is qualified, contributes to the building of a distinctive and a leading enterprise. Such workforce, if ignored, will migrate to look for better opportunities in other enterprises. This phenomenon is called job turnover, a prime subject of this article.

Key words: job turnover, job leakage, enterprise, worker, job turnover's rate.

* e-mail : nourine_mouloud@yahoo.com

مقدمة

بعد انتقال الاقتصاد الوطني من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، لم تستطع الدولة بناء مؤسسات قادرة على دعم الاقتصاد الوطني وإخراجه من التبعية لقطاع المحروقات، ذلك أن الاستثمارات في العنصر البشري لم تكن مدروسة بشكل جيد.

فرغم المخططات والتكاليف الكبيرة التي تكبدتها الدولة في سبيل تكوين ثروة من رأس المال البشري لسد حاجاتها من الكوادر والكفاءات، إلا أنها لم تخطط جيدا للحفاظ على هذه الثروة واحتضانها ومنعها من التفكير في الهجرة إلى الخارج والبحث عن وظائف أكثر ملائمة لها. حيث عرفت الكفاءات حركية كبيرة بين المؤسسات على المستوى الوطني، فممنهم من وجد ضالته بإحدى المؤسسات فاستقر بها، وممنهم من يتأرجح من مؤسسة إلى أخرى، وممنهم من هاجر للعمل بالخارج، وهذا ما يسمى بالتسرب الوظيفي أو دوران العمل.

ومما سبق تبلور لدينا إشكالية البحث التي تتمثل في التساؤل الآتي:

ما مدى تأثير دوران العمل على المؤسسة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة والإحاطة بهذا الموضوع ارتأينا تقسيم بحثنا إلى :

أولا : مفهوم دوران العمل.

ثانيا : أسباب دوران العمل.

ثالثا : آثار دوران العمل.

رابعا : الطرق المتبعة للتقليل من دوران العمل.

أهمية البحث:

- لفت الانتباه إلى انعكاسات هذه الظاهرة على المؤسسة وبالتالي على الاقتصاد الوطني، ففقدان العمالة الماهرة يعنى فقدان رأس المال البشري الذي يعتبر أحد الثروات الثمينة.

- تحسيس القادة والمشرفين بالمؤسسات بثقل التكاليف الناتجة عن دوران العمل.

أهداف البحث:

- تسليط الضوء على أهم العوامل التي تتحكم في معدل دوران العمل.

- إبراز أثر دوران العمل على كل من المؤسسة والعمال.

- تقديم بعض الطرق التيسيرية للتقليل من معدل دوران العمل.

أولاً: مفهوم العمل

1- تعريف دوران العمل: تتعد التعاريف حول مفهوم دوران العمل منها ما يأتي:

التعريف الأول: إن الحركة الناتجة عن دخول أشخاص جدد إلى المنشأة وخروج أشخاص آخرين منها يطلق عليها اسم دوران العمل¹

التعريف الثاني: دوران العمل هو نسبة العمالة المعوضة خلال مدة سنة في مؤسسة ما مقارنة بمتوسط العمال². نلاحظ أن هذا التعريف يتفق مع التعريف الأول في أن دوران العمل هو عملية دخول وخروج العمال من المؤسسة، فيكون هناك تعويض للمناصب الشاغرة نتيجة عملية المغادرة.

التعريف الثالث: دوران العمل هو نتيجة حركة الفرد الذي يجتاز حاجز الانتماء إلى نظام اجتماعي³

دوران العمل حسب هذا التعريف هو إنهاء الفرد لانتمائه أو تبعيته لمؤسسة يعمل فيها، وهو يتفق مع التعريف السابق له في كون أن اجتياز حاجز الانتماء إلى المؤسسة هو في حد ذاته عملية انفصال عنها.

2- أشكال الزهاب: هناك ثلاثة أنواع من الزهاب نذكرها فيما يأتي:

(أ)- الزهاب الطبيعي: وهو ترك الخدمة في المؤسسة بسبب الوفاة أو التقاعد، فطاقة العامل وقدرته على العمل تستنفذ عند بلوغه سن معين وهذا يكون مرفوقاً بحاجة كبيرة إلى الراحة، مما يدفع به إلى التقاعد مما يفسح المجال أمام عناصر جديدة⁴

وتلجأ بعض المؤسسات إلى تطبيق سياسة تقديم سن التقاعد معتقدة في ذلك أن العمالة الشابة تكون لها مردودية أفضل، ولكن في مقابل هذا تفقد المؤسسة الكفاءة والخبرة والمعارف التي لا يكتسبها سوى المتقاعدين فيما يخص التكاليف والتسيير والعلاقات الخارجية للمؤسسة.

(ب)- إنهاء الخدمة بناء على طلب من الموظف: وهو التعبير عن إرادة كل عامل في إنهاء علاقة العمل مع المؤسسة لأسباب تتعلق به، وذلك بتقديم طلب استقالة وهي حق معترف به قانونياً. ويكون هذا الطلب مكتوباً تظهر فيه رغبة العامل في الاستقالة، ويعتبر تاريخ استلام الرئيس أو المشرف على الطلب هو بداية فترة الإشعار⁵

(ج)- إنهاء الخدمة بقرار من المؤسسة: هذا ما نسميه بالإقالة، وهي إنهاء عقد العمل ذي المدة غير المحددة، بإرادة صاحب العمل. ولا يكون هذا الإنهاء إلا بسبب حقيقي وموضوعي⁶

وقد يكون الموظف هو الذي يدفع بصاحب العمل إلى إنهاء عقد العمل وهذا للأسباب التالية:

- تجربة غير مرضية.

- التسريع لتقليص عدد العمال.
- إنهاء عقد عمل ذو المدة المحددة.

ويقدم J.M.Peretti أشكال الذهاب في النقاط التالية⁷:

- الاستقالات
- الفصل لأسباب اقتصادية
- إنهاء العقود ذات المهلة المحددة.
- الذهاب أثناء مرحلة التجربة.
- التحويلات من وحدة إلى أخرى.
- الذهاب الإرادي نحو التقاعد أو التقاعد المسبق.
- الوفاة.

(د) الذهاب الطوعي: ينشأ الذهاب الطوعي عن اتفاق بين العامل وصاحب العمل، حيث يترك العامل المؤسسة ويتحصل مقابل ذلك على تعويض نقدي.

3- قياس وتحليل دوران العمل:

3-1- قياس دوران العمل: هناك طريقتين مختلفتين لحساب معدل دوران العمل، وفي الغالب فإن جميع الطرق تأخذ في الحسبان العمال التاركيين للمؤسسة مقارنة بمتوسط عدد العمال خلال نفس الفترة.

(أ) الطريقة الأولى: تعتمد على مقارنة عدد العمال المنضمين والتاركيين للمؤسسة مقارنة بمتوسط عدد العمال⁸

$$\text{معدل الانضمام} + \text{معدل الانفصال} = \text{معدل دوران العمل} = \frac{\text{متوسط عدد العمال}}{\text{متوسط عدد العمال}}$$

حيث:

$$\text{معدل الانضمام} = \frac{\text{العمال المعينين خلال الفترة}}{\text{متوسط عدد العمال خلال نفس الفترة}}$$

$$\text{معدل الانفصال} = \frac{\text{العمال المنفصلين خلال الفترة}}{\text{متوسط عدد العمال خلال نفس الفترة}}$$

أما متوسط عدد العمال فهو العدد الموجود في بداية الفترة بالإضافة إلى العدد الموجود في نهاية الفترة مقسوما على اثنين.

ب) الطريقة الثانية: تعتمد هذه الطريقة في حساب معدل دوران العمل على حساب عدد العمال المغادرين خارج المؤسسة مهما كان السبب، ويحسب كما يلي:⁹

$$\text{معدل دوران العمل} = \frac{\text{عدد العمال المغادرين}}{\text{متوسط عدد العمال}}$$

إن المشكل في حساب المعدل أعلاه هو أنه لا يحدد أسباب ترك العمل، فأحسن طريقة هي تقسيم أسباب المغادرة إلى ما يلي:

● عدد الاستقالات

● متوسط عدد العمال

وتسمح هذه النسبة بإعطاء عدد العمال الذين تركوا المؤسسة بإرادتهم.

● عدد العمال المغادرين خلال فترة التجربة

● عدد العمال الاجمالي الذين تم توظيفهم

وتسمح هذه النسبة بإعطاء عدد العمال الذين تركوا المؤسسة خلال فترة التجربة وتفيد هذه النسبة المؤسسة في تحسين برامج الاختيار والتعيين.

● عدد العمال المسرحين

● متوسط عدد العمال

تعبر هذه النسبة عن عدد العمال المفصولين بقرار من المؤسسة سواء لأسباب اقتصادية أو غير اقتصادية (تأديبية).

2-3- تحليل دوران العمل:

إن حساب المؤشرات فقط دون تقديم تحليل أو تفسير لها ينقص من قيمتها، لذا فإنه من الأفضل عند حساب معدل دوران العمل تقديم مجموعة من التحاليل مثل المقارنات الزمنية أي مقارنة معدل دوران العمل في المؤسسة للسنة محل الدراسة بمعدلات السنوات السابقة، أو التحليل الخارجي وهو مقارنة معدل دوران العمل للمؤسسة المعنية بالدراسة مع معدلات مؤسسات أخرى من نفس القطاع.

ويمكن إيجاز طرق تحليل دوران العمل كما يلي ¹⁰:

- تحليل المعدل السنوي لدوران العمل: يتم حساب معدل دوران العمل للمؤسسة ثم تتم مقارنته مع معدلات المؤسسات الأخرى في نفس الفرع (فرع الصناعة مثلا)، فإذا وجد أن معدل الدوران في المؤسسة أعلى من متوسط معدل دوران العمل في فرع الصناعة، يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيض هذا المعدل، مع البحث عن أسباب هذا المعدل المرتفع.
 - تحليل معدل دوران العمل من حيث الجنس (مقارنة قيمته بين الذكور والإناث)، من حيث الصنف الاجتماعي - المهني.... الخ.
 - تحليل معدل دوران العمل بمقارنته بين مختلف المراحل المهنية، فيمكن تقسيم الحياة المهنية إلى مراحل: مرحلة التدريب، مرحلة ما بعد التدريب، مرحلة ما بعد الترقية.... الخ فإذا وجدنا مثلا أن العمال يتكون العمل بمعدل كبير في مرحلة التدريب ففي هذه الحالة يجب إعادة النظر في الطرق المعتمدة لتدريب العمال.
 - التعمق في تحليل أسباب ترك العمل، خاصة الترك الاختياري.
- ثانيا: أسباب دوران العمل: يمكن تصنيف أسباب دوران العمل إلى نوعين
- 1- أسباب فصل العامل: بقرار من المؤسسة

- عدم ملائمة العامل لوظيفته: وهو أن يترك العامل وظيفته بقرار من المؤسسة، بسبب عدم توفره على المؤهلات والقدرات التي تتطلبها المسؤوليات الموكلة إليه في إطار الوظيفة التي يشغلها، فعند فشل العامل في اجتياز المرحلة التجريبية بنجاح، يمكن أن يفصل مباشرة، ويمكن إعطاءه فرصة ثانية بنقله إلى وظيفة أخرى، تتناسب مع المؤهلات التي يحملها، فإذا فشل مرة أخرى، كان ذلك سببا في إنهاء مهامه، كما يمكن للمؤسسة أن تصدر قرارا يقضي بترك العامل لوظيفته، بناء على حصوله على مستوى ضعيف في تقرير تقويم الأداء الوظيفي¹¹.
- التسريح بهدف تقليص عدد العمال: هو زيادة العمال عن حاجة المؤسسة مما يدفع المؤسسة إلى فصلهم رغم أداءهم لمهامهم بشكل مرضي¹²، والأسباب التي تجعل العمال في موضع عمال زائدين عن الحاجة كثيرة منها تأثير الأزمات الاقتصادية، تراجع المركز التنافسي للمؤسسة، وقد يحدث هذا في مواسم معينة، فيتقلص الطلب على العمالة في مواسم ويتزايد في مواسم أخرى حسب طبيعة النشاط الذي تزاوله المؤسسة.

- التسريح يهدف التأديب: ويكون سبب الفصل شخصية وسلوك العامل، أي بسبب الأخطاء التي يرتكبها، كعدم احترامه لمواعيد العمل، أو سلوكه الغير جيد، سوء أدائه للعمل .

ولقد ميز Michel Magnien بين ثلاثة أنواع من الأخطاء¹³ :

- (1) الخطأ البسيط: هو كل خطأ مرتكب في تنفيذ العمل يؤدي إلى عرقلة سير نشاط المؤسسة وقلما يؤدي هذا النوع من الخطأ إلى فصل العامل.
- (2) الخطأ الكبير: ويتمثل في عدم تطبيق الأوامر، عدم الالتزام بقواعد الأمن، تسريب المعلومات، رفض قرارات النقل.
- (3) الخطأ الجسيم: مثل حوادث العمل الإرادية، سرقة المواد الأولية، سرقة قطع الغيار... الخ

2- أسباب الذهاب الإرادي: أي ترك العامل للمؤسسة بإرادته

- (1) عدم الرضا عن نظام الترقية والحوافز: الترقية هي التدرج في سلم التأهيل من درجة إلى درجة أحسن منها، وتتم الترقية بحسب استحقاق العامل لها، وبحسب توفر المناصب كذلك. وتهدف الترقية إلى منح العمال الوظائف التي تكتسي أهمية كبيرة في المؤسسة كالتى تتعلق بتحسين الإنتاج كما ونوعا، فقلة الفرص في الترقية تدفع بالعامل إلى التفكير في ترك العمل بالمؤسسة. كما تساهم الحوافز والمكافئات في رفع إنتاجية المؤسسة من جهة، ورفع الروح المعنوية للعمال وتحسين أداءهم من جهة أخرى، مما يزيد في حيمهم لعملهم والتمسك بوظائفهم، فالعامل له حاجات ورغبات يسعى جاهدا لإشباعها، فالتقدير المعنوي لحسن أدائه وتفانيه في العمل عن طريق مكافئته يشعر العامل بأهمية تواجده في المؤسسة ودوره في تحقيق أهدافها.

- (2) عدم الرضا عن الأجور : يتفق معظم الباحثين على أن هناك علاقة قوية بين مستويات الأجور والتسرب الوظيفي، وهذا لأن الأجر هو الدافع الأساسي للعمل، وكلما زادت الأجور كلما قل التفكير في ترك العمل¹⁴ ، فضمن حق العامل في الحصول على أجره الذي يستحقه يكسبه الثقة في المؤسسة.

- (3) العلاقات مع الزملاء في العمل: تؤثر جماعة العمل على رضا الفرد، فقد تكون مصدر قلق وتوتر له، فكلما كانت علاقات الفرد مع زملاءه في العمل جيدة ومحقة للمنافع بينه وبينهم، كلما زاد رضا الفرد عن عمله¹⁵

4) عدم الرضا عن القيادة والإشراف: يجب على القادة والمشرفين في المؤسسة أن يتحلوا بالسلوكيات الحسنة في التعامل مع الموظفين أثناء تقديمهم للتوجيهات وإصدارهم للأوامر، فأسلوب القيادة السليم يوفر بيئة عمل مناسبة للقيام بالواجبات المهنية، فهو يؤثر بشكل كبير على سلوك العمال ويدفعهم إلى بذل قصارى جهدهم لتحقيق أهداف المؤسسة. إن سلوك المشرف له وقع كبير على رضا العمال عن العمل، فالجانب الإنساني له ينعكس على نفسية العمال فيشعرهم بالمسؤولية التامة عن عملهم ويدفعهم إلى تقديم الكثير من أجل الوقوف مع قائدهم، وفي مقابل هذا نجد أن إصدار الأوامر بصفة صارمة وتضخيم الأمور كلما وقعت بعض الأخطاء في العمل، يؤدي إلى توتر في العلاقات بين العمال والمشرفين وبالتالي غياب الرضا عن العمل .

كما يجب إشراك العاملين في اتخاذ القرارات بصفة فعلية، فهذا يعزز لديهم الثقة بالنفس وانتماءهم إلى المؤسسة ويدفعهم إلى الابتكار¹⁶. فاحتكار سلطة صنع القرارات في المؤسسة من طرف القادة وعدم السماح للعمال بإبداء آراءهم والمشاركة في اتخاذ القرار يخلق اتجاهات سلبية ومعارضة، فعلى المشرف أن يعمل على تنمية علاقات التعاون بينه وبين العمال الذين يعملون تحت إشرافه، وأن يتفهم ظروفهم ويتجاوز بعضا من أخطائهم، فهذا يكتسب ولاءهم ويتحقق رضاهم عن العمل ويمنعهم من التفكير في ترك العمل.

5) تسييس الإدارة: إن التدخل السياسي في تسيير العمليات الإدارية بالمؤسسات يؤثر على استقرار الكفاءات المؤهلة فيجب فصل السياسة عن إدارة المؤسسات، فوجود موظفين (مدراء أو مشرفين) منحازين سياسيا إلى حزب معين، يؤدي إلى التفرقة والتمييز في معاملة العمال فيما يخص شغل الوظائف والترقية، وقد يتسبب هذا في إقصاء اليد العاملة المؤهلة، والذي ينتج عنه نقص الرضا الوظيفي مما يؤدي إلى ترك العمل¹⁷.

6) عدالة العوائد وإشراك العمال في الأرباح: توزيع العوائد بطريقة عادلة يحقق الرضا لدى العمال، فحصول العمال على عوائد مرتفعة لقاء جهودهم الكبيرة أو حصولهم على عوائد منخفضة لقاء جهودهم القليلة، دليل على عدالة توزيع العوائد بين العاملين في المؤسسة¹⁸.

كما أن إشراك العمال في أرباح المؤسسة يعتبر من العوامل الرئيسية التي أدت بالعامل الياباني أن يكون أكثر ولاء لمؤسسته، لاعتقاده بأنه مساهم فيها وليس موظفا فقط، وهذا ما يجعل العامل يبذل المزيد من الجهد لنجاحه ونجاح المؤسسة¹⁹.

7) عدالة تقويم الأداء: تعتبر العدالة في تقويم أداء العاملين، عاملا مهما في تحقيق رضا العمال واستقرارهم بالمؤسسة، فمن واجب المشرف أو القائد أن يتحرى الدقة عند القيام بعملية التقويم لتفادي بعض الأخطاء التي يمكن أن تحدث، فتشدد بعض المسؤولين قد يدفعهم إلى

منح درجات قليلة لمجموع العاملين تحت قيادتهم مما يقتل الروح المعنوية لديهم، وقد يتساهل البعض الآخر فيمنح درجات عالية لا تتناسب مع الأداء الحقيقي للعمال وهناك البعض الآخر من يعتمد في تقويمه على رأيه الشخصي في العامل، فهذه بعض الأخطاء المرتكبة في تقويم الأداء والتي تخلق كراهية بين المسؤول والعمال، ويمكن لهذا التقويم أن يكون عاملاً أساسياً في ترقية زائفة²⁰

(8) أسباب شخصية :

- يمكن للعامل أن يترك المؤسسة بسبب تمسكه ببعض القيم، كأحكام الشريعة التي تتعارض مع البنوك الربوية، انتشار الرشاوى، التحرش بأمكان العمل .
- سن العامل يؤثر على قرار ترك العمل فهناك علاقة عكسية بينهما، حيث نجد أن الصغر في السن وعدد سنوات الأقدمية القليلة يقابلها رغبة كبيرة في ترك العمل.
- زيادة المسؤولية الأسرية وكثرة الطموحات لتحقيق مستوى معيشي أفضل تؤدي العامل إلى البحث عن وظيفة أخرى تكون أحسن من حيث الأجر.
- (9) سوء ظروف العمل :

"ويقصد بظروف العمل تلك العوامل التي تحيط بالعامل وتوجه سلوكه في عمله، وتنقسم إلى عوامل فيزيائية، تنظيمية وأخرى اجتماعية، فهي إحدى المحددات الأساسية لمستوى نشاط العمال، بمعنى مجموعة العوامل التي بإمكانها تسهيل أو إعاقة وتيرة العمل"²¹

وتعرف ظروف العمل كذلك " بأنها مجموعة العوامل الفيزيائية (إرهاق عضلي وذهني، أمن) والقيود التنظيمية والتكنولوجية"²²

مما سبق يمكن القول بان ظروف العمل هي العوامل التي تحيط بالعامل في مكان عمله والتي تنقسم إلى عوامل فيزيائية، تنظيمية واجتماعية، كالإرهاق العضلي والذهني والإضاءة، التهوية، الحرارة، الرطوبة، النظافة، الضوضاء والوضع الأمني، فهي تؤثر على صحته (النفسية والجسمية) وفي سلوكه اتجاه المجموعة (الأفراد) التي يعمل معها وفي شعوره اتجاه المؤسسة التي ينتمي إليها، كما تعتبر هذه العوامل إحدى المحددات الأساسية لمستوى نشاط العمال، وتؤثر تأثيراً كبيراً على قرار العمال فيما يخص التفكير في ترك العمل بالمؤسسة والبحث عن عمل بمؤسسة أخرى يكون أكثر ملائمة لهم.

(10) العمل الإضافي: في بعض الحالات يؤدي العمل الإضافي إلى حدوث نوع من الفوضى في تقسيم العمل، فيصاب العامل بنوع من التشوش مما يؤثر على أدائه ومستقبله المهني²³.

ففي بعض المؤسسات يتم تمديد الحجم الساعي اليومي، أو استدعاء العمال للعمل في عطلة نهاية الأسبوع والذي يطلق عليه العمل الإضافي، فبعض العمال ليسوا بإمكانهم القيام

بأعمال إضافية بسبب التزاماتهم العائلية، وتعرضهم للضغوط يدفع بهم إلى ترك العمل بالمؤسسة.

ثالثاً: آثار دوران العمل

هناك آثار ايجابية وسلبية سواء بالنسبة لتاركي العمل أو بالنسبة للمؤسسة، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

(1) الآثار الإيجابية:

من بين هذه الآثار الإيجابية، القضاء على الملل والروتين والتوتر، الذي يمكن أن يكون فرصة لتجديد الحيوية والنشاط لدى العمال المتسربين، وإقامة علاقات اجتماعية جديدة، الهروب من ضغوط العمل وتحقيق الصحة النفسية، انتقاله للعيش في مكان أفضل من المكان الذي كان يقيم فيه قبل ترك المؤسسة، تقليص المسافة بين مكان العمل ومكان الإقامة وتقوية العلاقات الأسرية. كما يمكن له أن يساعد المؤسسة في التخلص من بعض العمال الغير مرغوب فيهم، واستبدالهم بموظفين أحسن منهم من حيث الأداء، مما يمكن أن يساهم في عملية الإبداع والتغيير والتقليل من بعض السلوكيات مثل كثرة التغيب، واللامبالاة²⁴. ويشكل انتقال الكفاءات للعمل بالمؤسسات الصناعية الحديثة خطوة ايجابية في تحقيق النمو الاقتصادي.

كما أن ترك بعض العمال لوظائفهم يرفع معنويات باقي العمال ويسمح لهم بإبراز قدراتهم من خلال الشغل المؤقت للوظائف الشاغرة، مما يتيح الفرصة أمامهم في الترقية والتدريب، ويسمح بإدخال التكنولوجيا الحديثة مما يخفف من بعض الصعوبات²⁵.

(2) الآثار السلبية:

إن ظاهرة التسرب الوظيفي عقبة تعيق تقدم وصمود المؤسسة أمام باقي المؤسسات المنافسة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، فخروج اليد العاملة التي تتميز بالكفاءة يتطلب تعويضها بأيد عاملة جديدة، لها نفس الكفاءة على الأقل أو عمالة وافدة من الخارج، والتي تطالب في الغالب بأجور جد عالية، وهذا ما يدفع باليد العاملة الوطنية التي تتميز بالخبرة والكفاءة بطلب الهجرة إلى الخارج، وبالتالي فقدان تكاليف التعليم والتدريب والدخول الإجباري في تكاليف جديدة، لتكوين يد عاملة مؤهلة جديدة يُعتمد عليها.

ويعتبر تسرب الموظفين أول وأكبر عائق في نجاح المؤسسة، فهو يؤثر على إنتاجيتها ويؤثر على سمعتها بين المؤسسات المنافسة، خاصة إذا كان المتسربين من الموظفين المنتجين وذوي القيمة، أو يمثلون مجموعة عمل متماسكة. فحصول العمال التاركين للمؤسسة على وظائف جديدة بأجور عالية وبقاءهم على اتصال بالعمال الباقين في المؤسسة، يسبب لدى بعضهم الإحباط المعنوي ويكشف لهم حقيقة وجود فرص عمل بديلة في سوق العمل، مما يؤدي إلى

ضعف الأداء وإبطاء الإنتاجية، وزيادة معدل التسرب إلى خارج المؤسسة، وبهذا لن يبقى في المؤسسة سوى العمال ذوي الخبرة البسيطة²⁶. كما يمكن أن يؤدي ترك العمل إلى قطع العلاقات الاجتماعية بين العامل وعائلته، بسبب تغيير الوظيفة أو انتقاله من منطقة إلى أخرى، كما ينتج عنه خسارة في الأقدمية، وفقدان زملاء العمل، الذين كانوا يبادلونه الاحترام والتقدير، أو فقدان رئيس جدير بالثقة.

رابعا: الطرق المتبعة للتقليل من دوران العمل

(1)- التوجيه المهني والاختيار: وتعني كلمة التوجيه في معناها العام، تلك الخدمات التي تقدم للفرد بقصد مساعدته على التكيف وإيجاد التوافق بينه وبين بيئته وتحقيق ذاته في مختلف المجالات التي يتفاعل معها²⁷.

من خلال هذا التعريف، يتضح أن التوجيه المهني هو تقديم مجموعة من الخدمات إلى الفرد، بهدف مساعدته في اختيار المهنة أو الوظيفة التي تلائمه، والتي تتوافق مع مهاراته وقدراته، وكذا مساعدته في الإعداد لهذه المهنة والتكيف معها والإبداع فيها.

وفي الغالب، يعتمد الأسلوب في الموافقة بين الفرد والمهنة على تقدير أو تقويم المؤسسة للفرد بالنسبة للمتطلبات التنظيمية، والوظيفية وأساليب الامتحانات الموحدة وعينات العمل وتقدير طلبات التوظيف حسب النقاط. وكشوف الجرد لسيرة الفرد الشخصية، هي من بين الأساليب المفيدة حينما يتم التحقق من صحتها²⁸.

ويعتمد التوجيه والاختيار المهني على ما يلي:

أ. التحليل الوظيفي: ويقصد به دراسة الوظيفة بهدف التعرف على الأجزاء المكونة لها، وما تنطوي عليه من الواجبات والمتطلبات المادية والعقلية، والأدوات والمعدات المستعملة، وسبل الترقية، وفئات الأجور وساعات العمل ومدى الصعوبات التي تتخلل العمل، وعلاقاتها بباقي الوظائف.

وعليه فإن التحليل الوظيفي، لا يعتمد على معرفة المهارات والقدرات اللازمة لها فقط، بل يطلب معرفة بالظروف المادية، مثل كيفية الحصول على الأجر، إذا كان أسبوعيا أو شهريا مثلا.

والتحليل الوظيفي يختلف من قطاع إلى آخر، كما يمكن أن يختلف داخل القطاع الواحد، فيمكن للوصف الوظيفي بالنسبة لعامل في مؤسسة ما، أن يشتمل على ما تتطلبه الوظيفة من مجهودات عضلية ومهارات وسرعة في تنفيذ المهام... الخ، بينما يتميز الوصف الوظيفي لمدير المؤسسة بالطابع الإداري، فيرتكز على حسن التخطيط والقيادة، واتخاذ القرارات السليمة... الخ.

وتتلخص المعلومات التي يجب تجميعها لتقديم تحليل وظيفي شامل لأي وظيفة النقاط التالية:²⁹

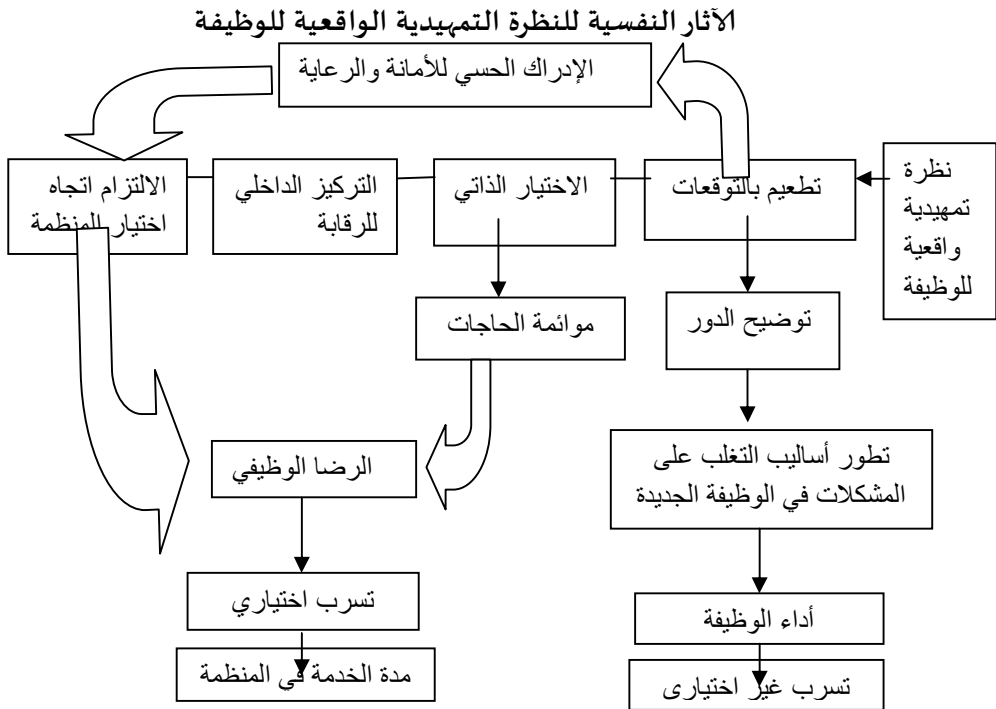
- ما يقوم به العامل.

- كيف يقوم العامل بعمله.

- على ماذا يحصل العامل مقابل عمله.

- المهارات اللازمة لتأدية هذا العمل.

يساعد التحليل الوظيفي في إيجاد الطرق المناسبة لتحسين الأداء، وفي عملية التقييم، تحديد الأجور، وكذلك في وضع نظام الترقية، واختيار الوظيفة المناسبة لكل عامل. ويتوقف نجاح عملية التوظيف على نوعية الوصف الوظيفي، حيث يجب إعطاء الأفراد المرشحين المعلومات الكاملة والموضوعية³⁰، وهذا ما يقلل من التفكير في ترك العمل. ويعرض نموذج وانوس (1978) كيفية تأثير النظرة العامة الواقعية على التسرب، وهذا من خلال التطعيم الوقائي ضد العناصر السلبية في المؤسسة، وتعزيز الاختيار الذاتي للمؤسسة والالتزام بهذا الاختيار.



المصدر: وليام ه موبلي، تسرب الموظفين: أسبابه، نتائجه، السيطرة عليه، ترجمة: محمد نجيب المقطوش، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1982، ص33

ب.دراسة الفرد: لكي تكون الوظيفة أكثر ملائمة للفرد، يجب أن يشترك فيها كل من المؤسسة والفرد، فدراسة الفرد تأتي مكتملة للتحليل الوظيفي، فتحليل مواصفات الفرد هي إبراز الصفات التي يتمتع بها الفرد، والتي يُعتقد بأنها ضرورية لأداء عمل أو وظيفة بصورة فعالة، وهذه الصفات تتمثل في: المعرفة المطلوبة، المقاييس والمؤهلات العلمية، والخبرة المهنية السابقة، والصفات الشخصية، القدرة العقلية، وكل الصفات التي تتطلبها الوظيفة³¹.

وتعتمد عملية التوجيه المهني في دراسة الفرد على ما يلي:

(1) المقابلة: ويعتمد عليها كثيرا في دراسة الفرد، فهي ركن أساسي في عملية الاختيار.

ومن فوائد المقابلة:

- تعرف المترشح على المؤسسة وعلى الوظيفة التي سوف يشغلها.
- تسمح بالحصول على المعلومات الكافية عن ماضي المترشح المهني ورؤيته المستقبلية، ومعرفة وجهة نظره.

(2) الاختبارات: ويتعلق الأمر باختبارات الذكاء، اختبارات القدرات الحركية، الاختبارات التي تقيس سمات الفرد الانفعالية، حيث هذه الاختبارات يمكن أن تختلف من حيث درجة الثبات والصدق.

(2)- الإشراف والاتصال:

أ.الإشراف: إن حسن الإشراف ينتج عنه تحسين العلاقات الإنسانية، مما يؤدي إلى تخفيف درجة الصراع الذي يمكن أن ينتج بين العمال من جهة، وبين العمال والإدارة من جهة أخرى، ولهذا يجب على المشرفين الاهتمام بشؤون الموظفين (خاصة الجدد منهم)، وذلك بتهيئة ظروف عمل جيدة، فعلاقات الصداقة القوية بين العمال ووجود الحوافز تساعد على الاندماج السريع في العمل، فيحدث استقرار في المؤسسة، وتصبح نية العامل في ترك المؤسسة ضعيفة جدا.

ب.الاتصال: إن نقل المعلومات من فرد إلى آخر في أي مؤسسة مهما كان نوعها، يعتبر من الضروريات الجوهرية، فبواسطة هذا النقل (الاتصال) يمكن تعديل السلوك، وإحداث التغييرات وتحقيق الأهداف³².

ولكي يكون انتقال المعلومات سهلا ومرنا بين أطراف الاتصال، يجب أن تتحقق معايير الكفاءة التالية³³:

- السرعة.
- انتقال المعني.
- التأثير على متلقي الرسالة (المعلومة).

- إشباع حاجة متلقي الرسالة إلى المعلومات.

وعملية الاتصال يمكن أن تشوبها مجموعة من العوائق، تحول دون وصول المعلومات بطريقة واضحة، والتي تتمثل فيما يلي:

(1) صعوبة اللغة: على المرسل أن يستخدم المصطلحات المتخصصة التي يجيد المرسل إليه فهمها، ويجب أن تكون هذه المصطلحات محددة وليس لها أكثر من معنى³⁴.

(2) الفروق الشخصية بين طرفي الاتصال: عندما يريد المرسل إبلاغ المرسل إليه بمعلومات، فإنه يستخدم عبارات وكلمات تتناسب مع عاداته وقيمه ومركزه الوظيفي، وفي المقابل فإن المرسل إليه يستقبل هذه المعلومات وفقا لمشاعره وسلوكياته وقيمه وعاداته، فيمكن لهذا الاختلاف في القيم والمشاعر والسلوكيات بين الطرفين، أن يؤدي بالمرسل إليه إلى فهم المعلومات المرسلة بطريقة لم يكن يقصدها المرسل³⁵.

(3) تعدد المستويات الإدارية: لكي تصل الرسالة إلى المستقبل، فإنها سوف تمر من خلال عدة مستويات إدارية، مما يُعرض المعلومات إلى الإخفاء أو التغيير أثناء انتقالها من مستوى إداري إلى آخر، وهذا ما يشكل عائقا في عملية الاتصال.

(3)- الخدمة الاجتماعية وظروف العمل:

أ. الخدمات الاجتماعية: تساعد هذه الخدمات على خلق بيئة عمل اجتماعية سليمة للعامل، والتي تتمثل في التغذية والسكن، والخدمات الترويحية والتعاون بالإضافة إلى وسائل الانتقال، فهي تؤثر بدرجة كبيرة على الحالة المعنوية للعامل، وتساهم الخدمات الاجتماعية في جذب الموظفين وتحافظ على بقائهم في المؤسسة، ولهذا يجب أن توزع بطريقة عادلة بين العمال. ب. تهيئة ظروف العمل:

تعرف تهيئة ظروف العمل على أنها عملية تتضمن مجموعة من الإجراءات الإدارية والفنية، التي تهتم بدراسة الظروف الفيزيائية، الاجتماعية والتنظيمية السائدة في أماكن العمل، داخل المؤسسة على وجه عام وخارجها بوجه خاص، من خلال البرامج المتخصصة في السيطرة على إزالة مصادر ومسببات الحوادث والأمراض المحتملة، التي يمكن أن تصيب العمال أثناء تأديتهم لأعمالهم، وهذا بالعمل على توفير سبل الحماية الكفيلة، لتفادي المخاطر وآثارها السلبية على صحة وسلامة العمال في مكان العمل³⁶

"ويقصد بتهيئة ظروف العمل مجموع الدراسات والإجراءات التي تمكن من توفير الظروف الملائمة التي قد تساهم في زيادة الدافعية للعمل وكفاءة الأداء عن طريق التقليل من حوادث العمل"³⁷

وتكون تهيئة ظروف العمل في المجالات التالية:

- تهيئة ظروف العمل الفيزيائية: ويقصد بها تلك الظروف التي تحيط بالعامل في مكان عمله من إضاءة، حرارة وتهوية.... الخ والتي تؤثر على صحته وسلامته، فالإضاءة الجيدة تعتبر شرطا أساسيا في الأعمال التي تعتمد بشكل كبير على الإدراك البصري، كما أن درجة الحرارة المناسبة مطلوبة، لأن كفاءة الفرد تقل كلما زادت درجة الحرارة أو انخفضت عن المعدل المطلوب.
- تهيئة ظروف العمل الاجتماعية: وتتمثل في الخدمات الاجتماعية التي توفرها المؤسسة لعمالها، بهدف سد احتياجاتهم المتمثلة في خدمة طب العمل، مصاريف التنقل، الإطعام والإسكان. بالإضافة إلى اهتمام المؤسسة بالعلاقات الإنسانية بين الأفراد في العمل، حيث يتطلب هذا جهودا من إدارة الموارد البشرية لتقوية الجانب الإنساني بين العاملين، حيث يعتبر هذا أحد الأساليب التي تعمل على تحفيز العمال وتعزيز انتماءهم إلى مجموعات العمل³⁸.
- تهيئة ظروف العمل التنظيمية: تتمثل تهيئة ظروف العمل أيضا في الجانب التنظيمي للمؤسسة، وذلك بتبسيط إجراءات العمل من خلال وضع خريطة عمل، تضم مجموعة من الإجراءات، يجب على كل عامل إتباعها لتفادي الفوضى، وتتجلى هذه الإجراءات في مجموعة من الخطوات التفصيلية، التي يجب أن يسير عليها العامل في انجازه لمهمته، ويتقرر في ظل هذه الإجراءات الوثائق والمستندات المطلوبة، والعمال المعنيين بانجاز هذه المهام وفق الخطوات المحددة³⁹.

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث، معرفة مدى تأثير دوران العمل على المؤسسة، وذلك من خلال تقديم مختلف التعاريف لهذه الظاهرة، والتطرق إلى أهم الأسباب التي تؤدي إليها، ثم الآثار التي تتركها على مستوى كل من العامل والمؤسسة والاقتصاد الوطني ككل، ثم قدمنا بعض الطرق التيسيرية للتقليل من حدوثها.

فتوصلنا إلى أن ظاهرة تسرب العاملين تعود إلى أسباب مصدرها المؤسسة وأخرى مصدرها عوامل شخصية تعود إلى العامل بحد ذاته. وأن انعكاسات هذه الظاهرة إما أن تكون ايجابية أو سلبية بالنسبة للمؤسسة والتي تتمثل فيما يلي:

(1) الانعكاسات الايجابية لدوران العمل على المؤسسة:

- يساعد دوران العمل المؤسسة في التخلص من بعض العمال الغير مرغوب فيهم، ويُمكّن من استبدالهم بموظفين جدد أفضل من حيث الأداء والولاء والانضباط، مما يساعد في دفع روح الإبداع، والتقليل من السلوكيات الغير مرغوبة في المؤسسة، مثل كثرة التغيب والتمارض واللامبالاة.

- ترك بعض العمال للمؤسسة يتيح الفرصة أمام البعض الآخر لإبراز قدراتهم ومهاراتهم، من خلال شغل الوظائف الشاغرة مما يضمن لهم الفرصة في الترقية، وهذا يصب في مصلحة المؤسسة حيث يسمح بتعويض العمالة المفقودة بأقل تكاليف.

(2) الانعكاسات السلبية لدوران العمل على المؤسسة:

- ترك اليد العاملة التي تتميز بالكفاءة للمؤسسة يمكن أن ينتج عنه تكاليف كبيرة، لأن المؤسسة في هذه الحالة، إما أن تلجأ إلى تدريب مجموعة من العمال بتكاليف مرتفعة لتعويضها، أو إلى إدخال عمالة جديدة يمكن أن تستغل وضع المؤسسة وتطالب بأجور عالية، أي فقدان تكاليف التدريب والدخول في تكاليف جديدة.

- تسرب الموظفين من المؤسسة يؤثر على سمعتها بين المؤسسات المنافسة، خاصة إذا كان المتسربين من الموظفين المتميزين وذوي القيمة، فتركهم للمؤسسة يمكن أن يكشف حقيقة وجود وظائف بأجور عالية في مؤسسات أخرى.

قائمة الهوامش والمراجع:

- ¹ : بدوي أحمد زكي، علاقات العمل والخدمة الاجتماعية العمالية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1986 ، ص215 .
- ² : Petit Larousse Illustré 1990, librairie Larouse, paris, 1989, P859
- ³ : Neveu Jean-Pierre, A propos de l'intention de démission, revue de Gestion des ressources Humaines, Edition ESKA, N12, Octobre 1994, p27
- ⁴ : كمال نور الله، إدارة الموارد البشرية، سلسلة دليل القائد الإداري، رقم 03، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق، 1992 ، ص302
- ⁵ : عمار حسين حسن، إدارة شؤون الموظفين، المبادئ والأسس العامة والتطبيقات في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، 1991 ص409
- ⁶ : Alquier Claude, dictionnaire encyclopédique économiques et social, édition Economica, 2^{ème} édition, 1990, p310
- ⁷ : Peretti J.M, gestion des ressources humaines, librairie, vuibert, 5^{ème} édition, paris 1994, p41
- ⁸ : حنفي عبد الغفار، إدارة الأفراد، الدار الجامعية بيروت 1989 ص90
- ⁹ : Savel Heneri, Zardet Véronique, maitriser les couts et les performances cachés, édition Economica 1989, p135
- ¹⁰ : بدوي أحمد زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 219-220 .
- ¹¹ : عمار حسين حسن، مرجع سبق ذكره، ص 410 .
- ¹² : بدوي أحمد زكي، مرجع سبق ذكره، ص 279 .
- ¹³ : Magnien Michel ; le guide social des entreprise culturelles, les éditions juris-service, 2^{ème} édition, paris, 1993, pp 115 - 116
- ¹⁴ : الطاهر أحمد محمد علي، التسرب الوظيفي وأثره على الأداء الوظيفي، دراسة مقارنة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة النيلين وجامعة كرري، دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010 ص100 .
- ¹⁵ : عاشور أحمد صقر، إدارة القوى العاملة – الأسس السلوكية وأدوات البحث التطبيقي، دار النهضة العربية، بيروت 1983 ، ص149
- ¹⁶ : أحمد إبراهيم عبد الله أبو سن، إدارة الموارد البشرية ط1 ، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2007 ص 250
- ¹⁷ : محمد نصر مهنا، تحديث في الإدارة العامة والمحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005 ص ص 18-20 .
- ¹⁸ : كامليا يوسف الجنابني، دراسات مقدمة في السلوك الإداري، جامعة حلوان، حلوان، 2004 ، ص 122-123

- ¹⁹ : أحمد إبراهيم عبد الله أبوسن، مرجع سابق، ص 169 .
- ²⁰ : أحمد إبراهيم عبد الله أبوسن، مرجع سابق، ص 199-200-201 .
- ²¹ : Jean pierre citeau, Gestion des ressources humaines, 4^{ème} édition, Dalloz, Paris, 2002, page :168.
- ²² : Jean Marie Peretti, Dictionnaire des ressources humaines 2^{ème} édition, Vuibert, Paris, 2003.
- ²³ : شكري عليا وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991 ، ص 157 .
- ²⁴ : معدي محمد آل مذهب، تسرب أعضاء هيئة التدريس من مؤسسات التعليم العام، مجلة الإدارة العامة، المجلد رقم (38)، العدد الأول، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1419 هـ، ص 11 .
- ²⁵ : وليام ه موبلي مرجع سابق، ص 3
- ²⁶ : الطاهر أحمد محمد علي، التسرب الوظيفي وأثره على الأداء الوظيفي، دراسة مقارنة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة النيلين وجامعة كرري، دكتوراه، جامعة
- ²⁷ : يونس انتصار، السلوك الإنساني، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 376 .
- ²⁸ : وليام ه موبلي، تسرب الموظفين: أسبابه، نتائجه، السيطرة عليه، ترجمة: محمد نجيب المقطوش، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1982 ، ص 33
- ²⁹ : عبد الواسع عبد الوهاب أحمد، كتاب في علم إدارة الأفراد، الكتاب العربي السعودي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1973 ، ص 76 .
- ³⁰ : Peretti Jean-Marie, gestion des ressources humaines, édition Vuibert, 5^{ème} édition, paris, 1994, p 77 .
- ³¹ : غطاس نبيل، قاموس الإدارة، مكتبة لبنان، بيروت، 1974 ، ص 196 .
- ³² : توفيق جميل أحمد، إدارة الأعمال-مدخل وظيفي-، دار النهضة العربية، بيروت، 1986 ، ص 375 .
- ³³ : عاشور أحمد صقر، مرجع سبق ذكره، ص 223 – 224 .
- ³⁴ : شيحا إبراهيم عبد العزيز، أصول الإدارة العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1993 ، ص 401 .
- ³⁵ : شيحا إبراهيم عبد العزيز، أصول الإدارة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 403
- ³⁶ : عمرو وصفي عقيلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة "بعد استراتيجي" الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 569 .
- ³⁷ : أحمد صقر عاشور، إدارة القوى العاملة، دار النهضة، بيروت، 1979 ص 56.
- ³⁸ : حبيب الصحاف، معجم إدارة الموارد البشرية وشؤون العاملين، عربي-انجليزي، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 1979 ص 76 .
- ³⁹ : موسى اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والطباعة، عمان الأردن 2007 ص 97 .

إستخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية
حالة مدينة الساحل مستغانم

**The use of information technology in accounting Systems and their impact
on the quality of financial reports**

تاريخ قبول النشر: 2018/02/27

تاريخ الاستلام: 2018/01/11

عثمان عبد اللطيف*

طالب دكتوراه

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم- الجزائر

ملخص :

تهدف هذه الدراسة لإبراز أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية و أثر ذلك على جودة التقارير المالية، حيث أصبح لزاما على المؤسسات عصرنة و تطوير أنظمتها المعلوماتية بما فيها النظام المحاسبي للحصول على معلومات ذات جودة تترجم على شكل تقارير مالية تساعد مستخدميها في اتخاذ القرار الأمثل، وقد توصلنا من خلال هاته الدراسة أن استعمال تكنولوجيا المعلومات سهلت الممارسة المحاسبية و ساعدت على تقديم معلومات دقيقة تدعم عملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب وتحسين الأداء المالي للمؤسسة. الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، النظام المحاسبي الإلكتروني، جودة المعلومات المالية، التقارير المالية

Abstract :

This study aims to highlight the importance of using information technology in accounting systems and the impact on the quality of financial reports, As it is necessary for institutions to modernize and develop their information systems, including the accounting system to obtain quality information translated in the form of financial reports that help users to make the best decision.

Key words : Information Technology, Accounting System, Quality of Financial Information, Financial Reporting

* e-mail : Otmene-abdellatif@hotmail.com

مقدمة:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإدارية، حيث يلعب دوراً هاماً في المؤسسة، ومع التقدم التقني وظهور العولمة تغيرت الأنظمة المحاسبية وتطورت فأصبح إنتاج معلومات دقيقة، موثوقة وصحيحة يتطلب العمل على تصميم أنظمة معلوماتية تساعد على السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية التي تحتاجها المؤسسة، ولقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في ذلك، حيث أصبحت عملية معالجة البيانات تتم بطريقة آلية فظهر ما يعرف بنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني والذي ساهم بدوره في تحسين جودة التقارير المالية إذ أنه يسمح بالحصول على المعلومات في أقصر وقت و بأعلى جودة، وهذا ما يساعد مستخدم هذه المعلومات في اتخاذ القرار الأمثل. ومن هذا المنطلق يمكن إن طرح التساؤل الرئيسي كالآتي:

ما مدى تأثير تكنولوجيا معلومات النظم المحاسبية على جودة التقارير المالية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم وضع سؤالين فرعيين:

✓ هل هنالك أثر لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على تحقيق الجودة في خصائص المعلومة المالية ؟

✓ ما مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني المطبق في مؤسسة ملبنة مستغانم على تحسين جودة التقارير المالية ؟

فرضيات الدراسة

✓ الحصول على معلومات مالية ذات جودة يرجع إلى تشغيل البيانات ضمن نظام معلومات محاسبي إلكتروني فعال

✓ نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ينتج تقارير مالية تترجم الوضعية الحقيقية لمؤسسة ملبنة مستغانم

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الوصول مجموعة من النقاط نوجزها في:

✓ تقديم إطار نظري علمي و منظم، من خلال دراسة أهمية استخدام تكنولوجيا معلومات النظم المحاسبية.

✓ إبراز أهمية تطوير نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني و إنعكاسات ذلك على تحسين جودة التقارير المالية.

✓ الوقوف على واقع مؤسسة ملبنة مستغانم و مدى استفادتها من إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظمها المحاسبية و تحسين أدائها المالي

أهمية الدراسة:

- ✓ الإطلاع على كيفية الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات للحصول على معلومات ذات جودة تمكّن مستخدميها من الاستغلال الأمثل لها،
- ✓ تحديث الممارسة العملية لإعداد التقارير المالية و جعلها منطقية لما يتوافق مع التطورات التكنولوجية خاصة في ظل المستجدات المحاسبية،
- ✓ واقع تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في المؤسسات الجزائرية - حالة ملبنة مستغانم

الدراسات السابقة:

- ✓ دراسة قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات (2012)، حيث حاول في هذه الدراسة إبراز أهم الآثار المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي على تخفيض تكلفة تشغيل وإنتاج المعلومات المحاسبية في ظل و تكنولوجيا المعلومات والاتصال و دوره في تقديم معلومات ذات جودة عالية
- ✓ دراسة نرجس حميمش وقالون جيلالي بعنوان مساهمة تدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومة في تجسيد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الجزائرية (2016)، والتي حاول من خلالها الباحثان إلى إبراز دور تدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات في تجسيد حوكمة هذه التكنولوجيا و قد توصلا إلى أن تدقيق تكنولوجيا المعلومات يساهم في تقليل مخاطر تكنولوجيا المعلومات وإحكام الرقابة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات
- ✓ دراسة عبد الرحمن □ سلمان رشوان بعنوان تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية (2017)، والتي حاول من خلالها إلى بيان أثر تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، و قد توصل إلى أنه يوجد ارتباط وعلاقة بين تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات و حوكمة الشركات حيث تعتبر جزءا منها وامتداد لها وأدى تطبيقها في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

منهج الدراسة:

لمعالجة هذا البحث تطرقنا إلى المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض المفاهيم الأساسية لعناصر موضوع الدراسة (تكنولوجيا المعلومات، المعلومات المالية، النظام المحاسبي الإلكتروني، التقارير المالية) والتعمق في إبراز العلاقة فيما بينهم ، وكذا تحليل نتائج الاستبيان الذي تمت معالجته ببرنامج spss20

خطة الدراسة :

وللإجابة على الإشكالية وتحقيق أهداف الدراسة لإبراز اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية من خلال النظم المحاسبية، قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:
أولاً: دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير النظام المحاسبي.
ثانياً: أثر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي
ثالثاً: دراسة نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في ملبنة مستغانم.

أولاً : دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير النظام المحاسبي

أ- مفهوم تكنولوجيا المعلومات: تعرف تكنولوجيا المعلومات إستناداً إلى أربعة تصنيفات والمتمثلة في:¹

✓ المجموعة 1: المفاهيم التي تركز على الأجهزة التي تشملها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عرفت تكنولوجيا المعلومات في هذه المجموعة بأنها هي التي تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالحاسبات الآلية والاتصالات عن بعد وآلية المكاتب، حيث عرّف صندوق النقد الدولي في تعريفه الاقتصادي الدولي تكنولوجيا المعلومات بأنها تتضمن الحاسبات الآلية والبرامج الجاهزة ومعدات الاتصال عن بعد.

✓ المجموعة 2: المفاهيم التي تركز على الأنشطة التي تقوم بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وهنا يرى البعض أنّ مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتمثل في معالجة، تخزين، إرسال، عرض تكنولوجيا المعلومات، إدارة، تنظيم واسترجاع المعلومات.

✓ المجموعة 3: المفاهيم التي تركز على أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنشطة التي تقوم بها

عرفت تكنولوجيا الإعلام والاتصالات استناداً إلى هذا التصنيف على أنّها مجموعة النظم التكنولوجية الحديثة المطبقة في معالجة المعلومات وإرسالها وتخزينها واسترجاعها بسرعة ودقة وكفاءة عالية، ومن أبرز هذه النظم تكنولوجيا تفعيل البيانات، تكنولوجيا الاتصال عن بعد، تكنولوجيا الحاسبات الآلية والبرامج الجاهزة

✓ المجموعة 4: المفاهيم التي تركز على الأجهزة، الأنشطة والعنصر البشري
وهنا يرى البعض بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتضمن جميع أنظمة المعلومات بالمؤسسة والمبنية على تكنولوجيا المعلومات وكذلك المستخدمين منها.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص ما يلي:

✓ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل جملة من المراحل نختصرها في تجميع البيانات الضرورية ومعالجتها ومن ثم توصيل المعلومات المتحصل عليها إلى الأطراف المستفيدة منها.

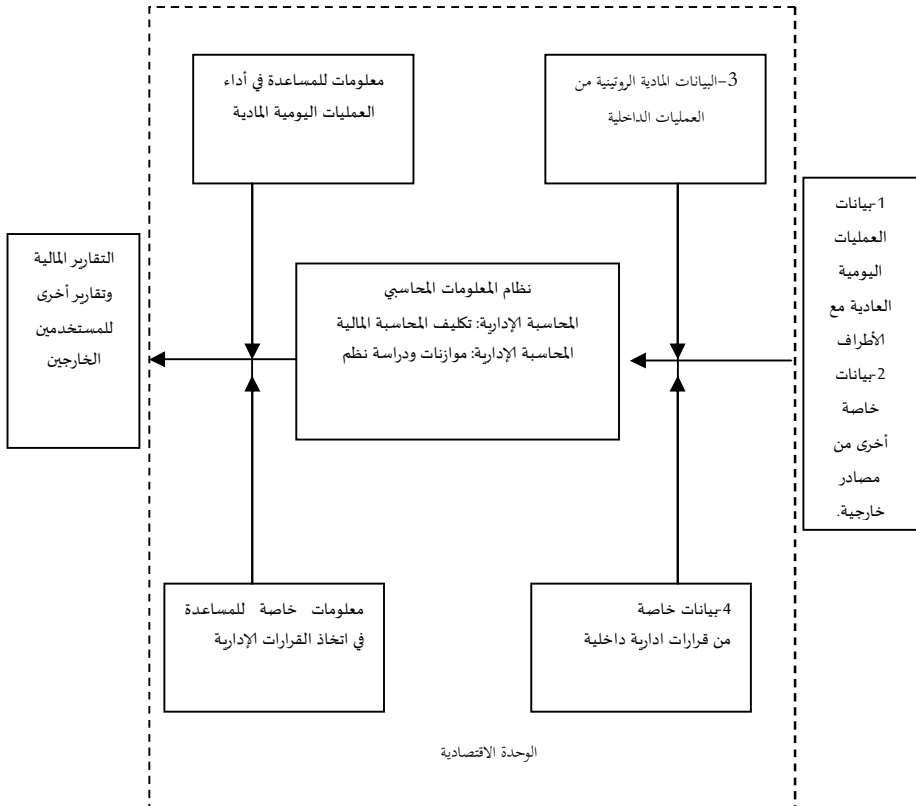
✓ تكنولوجيا المعلومات تعتمد بشكل أساسي على استخدام تقنيات وبرمجيات الحاسبات الآلية.

✓ تكنولوجيا المعلومات لا تتوقف عند استخدام المعدات التكنولوجية الحديثة فحسب، بل تمتد إلى الجوانب المعرفية والفكرية والأساليب والتقنيات اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات.

ب- نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني: عرفت المحاسبة على أنها نظام معلومات يضيف الطابع الرسمي على بيانات المؤسسة، ويقدم معلومات واضحة وموثوقة عن الواقع الاقتصادي لها، وإعلام أصحاب المصالح بالوضع المالي لها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم². وعليه عرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه ذلك الجزء الأساسي من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة الذي يقوم بحصر وجمع البيانات المالية من مصادر داخلية وخارجية ليقوم بتشغيلها وتحويلها إلى معلومات

مالية مفيدة³. و نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، 2014، ص 49.

من خلال الشكل الموضح أعلاه يمكننا القول بأن دور نظام المعلومات المحاسبي يتلخص في:

- ✓ حصر وتسجيل العمليات المالية في شكل صورة بيانات مالية أولية.
 - ✓ تشغيل ومعالجة البيانات المالية وتحويلها لمعلومات مالية وفقا لمبادئ محاسبية المتعارف عليها.
 - ✓ خلق أو توليد معلومات تساعد في اتخاذ القرار.
 - ✓ إيصال المعلومات إلى أصحاب المصلحة عن طريق التقارير المالية.
- وبالتالي يعرف نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على أنه الهيكل أو الوحدة المستخدمة في تنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية من خلال مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تتم بطريقة آلية في الاعتماد على الحاسب في تجميع وتحليل وتسجيل وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصلة المالية⁴، فهو عبارة عن مجموعة إجراءات منظمة تقوم بتشخيص وقياس وتسجيل وتخزين المعلومات المالية بطريقة آلية باستخدام الحاسب لتوفير الوقت وتقليل التكاليف والحصول على معلومات ذات جودة.
- ج- خصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني: هناك جملة من الخصائص التي يتميز بها نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني نحصي أهمها فيما يلي⁵:
- ✓ السرعة في أداء العمليات المختلفة وتزويد أصحاب القرار بالمعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب.
 - ✓ التقليل من احتمالات الخطأ أو الغش من خلال ضمان المعالجة المحاسبية للبيانات وفق المعايير الدولية من خلال برامج وتطبيقات مخصصة لذلك.
 - ✓ القيام بالعمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة وإعطاء نتائج أكثر دقة.
 - ✓ إمكانية دمج نظام المعلومات المحاسبي وبقية أجزاء نظام المعلومات الإداري.
 - ✓ إتاحة فرصة الاختيار والمفاضلة حسب الحاجة بين البرامج المتاحة.
 - ✓ الحماية والسرية للمعلومات المحاسبية المخزنة.

ثانيا : أثر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على جودة التقارير المالية

- حتى يمكننا دراسة أثر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على جودة التقارير المالية وجب علينا أولا التطرق إلى الخصائص النوعية للمعلومة المالية التي يجب توافرها في التقارير المالية.
- أ- الخصائص النوعية للمعلومات المالية: تنحصر خصائص المعلومة المالية في:

1 - الملائمة أو الدلالة⁶: ويقصد بها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار،

وذلك من خلال زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستعملي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو

كانت تلك المعلومات غير ملائمة. إذن لتكييف الملائمة لا بد من توافر ثلاث خصائص، هي:

✓ خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات: ويقصد بها قدرة المعلومات على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي لمساعدة متخذي القرار على اختيار البديل الأمثل والأنسب

✓ القيمة الإسترجاعية للمعلومات: تمتلك المعلومات قيمة إسترجاعية عندما يكون لها القدرة على التغيير وتصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، كما يطلق خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات بالتغذية العكسية أيضاً، وهي لا تقل أهمية عن أهمية خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات

✓ التوقيت المناسب للمعلومات: ويقصد به إتاحة المعلومات المحاسبية المالية لمستخدميها في حينها للاستفادة منها وقت الحاجة، فإذا أتم التأخر في تقديمها بعد فترة طويلة من وقوع الأحداث المتعلقة بها فقدت فعاليتها في اتخاذ القرار

2- الدقة والمصداقية (الموثوقية)⁷: يتم تقديرها من خلال مقدار المعلومات المنشورة في القوائم المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض والتطور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية إذن لتوافرها لا بد من وجود ثلاث خصائص:

✓ الصدق في التعبير: ويقصد به ترجمة القوائم المالية للواقع الفعلي للمؤسسة نتيجة المعاملات والأحداث التي وقعت.

✓ الحياد: يجب أن تكون المعلومات التي يتم اختيارها تفيد جميع مستخدميها وعدم تفضيل طرق معين على حساب الآخر أي عدم تحيز المعلومات المحاسبية لمستخدم معين من مستخدمي التقارير المالية

✓ القابلة للتحقيق: حيث تكون القوائم المالية قابلة للتحقيق منها من قبل المحاسب أو من قبل شخص آخر وإمكانية تأكده من الأرقام الواردة في هذه القوائم الحالية بالرجوع إلى المستندات المتعلقة بالعمليات المالية في أي مرحلة.

3- قابلة للمقارنة⁸: أي استخدام نفس طرق القياس السائدة في المؤسسة الأخرى التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي، حتى يتيح لمستخدميها اتخاذ القرار بعد مقارنة مع المؤسسة المنافسة كما تشمل أيضا مقارنة بنود التقارير المالية لنفس السنة بين مؤسسة وأخرى أو بين سنوات مؤسسة اقتصادية

4- قابلية الفهم أو الوضوح⁹: لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت مفهومة لمن يستخدمها لذلك يتعين على من يضعون معايير المحاسبة والقائمون على إعداد القوائم المالية افتراض أن لدى مستخدمي المعلومات مستوى معقول من المعرفة والرغبة في دراسة المعلومة بقدر معلوم من الرغبة. ومن الإجراءات التي تساهم في إمكانية ذات مغزى لمن يستعملونها القوائم المالية وليس للمحاسبين وحدهم إلى جانب الاستعانة بعناوين واضحة المعنى سهلة الفهم ووضع البيانات المترابطة مقابل بعضها البعض وتقديم الأرقام التي يرغب من يستخدمون هذه القوائم في معرفتها.

ب- التقارير المالية وأهدافها

قبل التطرق إلى التقارير المالية يجب أن نشير إلى أن القوائم المالية جزء منها حيث تمثل الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية¹⁰، والتي تشمل:

✓ الميزانية

✓ جدول حسابات النتيجة

✓ جدول تدفقات الخزينة

✓ جدول تغيرات رؤوس الأموال.

وتعد التقارير المالية أداة اتصال بين نظام المعلومات المحاسبية والمستفيدين المختلفين داخل المؤسسة وخارجها، فإضافة إلى القوائم المالية فهي تحوي أيضا تقارير المديرين و تصريحات

مجلس الإدارة و تقارير المراجعين و غيرها، لذلك تتعلق فاعلية نظم المعلومات بجودة التقارير المالية و مدى ملاءمتها للمستخدم¹¹، لذلك فهي تهدف إلى:

- ✓ تساعد التقارير المالية في تحديد الاستخدام الكفاء للموارد والمساعدة في تقييم العوائد والمخاطر المتعلقة بالاستثمار والفرص المتاحة
- ✓ تساعد في خلق بيئة مناسبة لقرارات تكوين رأسمال
- ✓ تساعد على الارتقاء بالأداء الكفاء لرأسمال والأسواق الأخرى
- ✓ تقديم معلومات عادلة محايدة وغير متحيزة
- ✓ تقديم المعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية بدون تحديد ما يجب ان تكون عليه تلك القرارات.

ج- أثر النظام المحاسبي الإلكتروني على تحسين جودة التقارير المالية:

لقد أثر إدخال النظام المحاسبي الإلكتروني في تشغيل البيانات المحاسبية على مجموعة من المقومات المتمثلة في المجموعة المستندية والمجموعة الدفترية، الدليل المحاسبي والقوائم المالية والتقارير الأخرى و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

المقومات	النظام المحاسبي التقليدي	النظام المحاسبي الإلكتروني
المجموعة المستندية	كانت تتمثل في فواتير البيع والشراء وإيصالات السداد والتحصيل وغيرها وكان يسجل محتواها على الدفاتر والسجلات.	استخدام مجموعة مستندية وسيطية لتحويل البيانات الموجودة في المستندات الأصلية وترجمتها بطريقة يفهمها الحاسوب حتى يمكن تغذيته بها كمدخلات.
المجموعة الدفترية	كانت عبارة عن مجلدات وأوراق يمكن لكل من يطلع عليها أن يقرأ ما بها من بيانات.	أصبحت عبارة عن أقراص مضغوطة وأقراص فلاش وغيرها من الذاكرات ولا يمكن معرفة ما بداخلها إلا من خلال قراءتها باستخدام طرق الإظهار والقراءة المناسبة للنظام الإلكتروني

الدليل المحاسبي	كانت عبارة عن قائمة بأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية ومجموعة القواعد التي تحكم التسجيل في كل حساب.	أصبحت عبارة عن خطة منظمة لتسهيل توجيه المعاملات المالية للحسابات المختصة
القوائم المالية والتقارير الأخرى	إعداد التقارير يستغرق وقت أكثر وكلفة أكبر وجودة أقل	الحصول على أي تقرير بالتفصيل والدقة والسرعة المناسبة عن طريق احتواء البرنامج الذي يتم تشغيله على الحاسوب على إجراءات خاصة، تمثل هذه التقارير.
البيانات والمعلومات المحاسبية	يتم حفظ البيانات داخل ملفات خاصة إلى جانب الدفاتر والسجلات التي تحوي البيانات المسجلة	يتم نقل البيانات من وحدات الإدخال إلى ذاكرة الحاسوب وهي مخزن وسيط للبيانات والبرامج التي يتم إدخالها قبل إخراجها في شكل نتائج وسيطية ونتائج نهائية من الحاسوب.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على كمال الدين مصطفى دهاوي، (نظم المعلومات

المحاسبية 2009)

من خلال هذا الجدول نستنتج أنّ تكنولوجيا المعلومات لعبت دورا هاما في تطوير نظام المعلومات المحاسبي ، فقد أثرت بشكل كبير و واضح على النظم المحاسبية حيث لم يعد هنالك فاصل زمني ما بين وقوع حدث معين والتقارير عنه، إلى جانب الدقة التي أصبحت تتسم بها المعلومات المتولدة عنه.

كما نستنتج أنّ هنالك علاقة طردية بين فاعلية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني وتحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عنه، حيث يمكننا تقييم كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني من خلال جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية.

ثالثا: دراسة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في مدينة الساحل - مستغانم -

لدراسة دور نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين جودة التقارير المالية في مدينة مستغانم. تم جمع البيانات اللازمة من خلال استبيانات وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج المعالجة باستخدام برنامج spss 20، حيث عند اختيارنا لمجتمع الدراسة وضعنا المؤهل العلمي، والخبرة والمصلحة التي يزاوّل بها نشاطه، و تم تحديد حجم العينة بشكل مسبق نظرا لتجاوب العديد من الموظفين مع الدراسة، حيث تم تقسيم هذا الاستبيان إلى جزئين حيث:

✓ **الجزء الأول:** شمل هذا الجزء المعلومات الشخصية للعينة تحت الدراسة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية، المصلحة.

✓ **الجزء الثاني:** تماشيا مع طبيعة الموضوع المتمحور حول اثر نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية على جودة التقارير المالية تم طرح أربعة عشر سؤالاً : كانت مقسمة كما يلي:

✓ **المحور الأول:** ضم 7 أسئلة حول فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

✓ **المحور الثاني:** ضم 7 أسئلة حول نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية وجودة التقارير المالية

و اعتمدنا في توصيل استمارات الاستبيان إلى مجموعة موظفي الإدارة، مصالح المحاسبة، الإنتاج و التوزيع على طريقة التسليم المباشر، بوضعها على مستوى مختلف مكاتب المؤسسة، فقمنا بتوزيع 35 استمارة لتحصيل اكبر نسبة تمثيل ممكنة في ظل المشاكل التي نواجهها أثناء مرحلة تحصيل الاستمارات، و يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الإحصائيات المتعلقة بإحصائيات الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة
الاستمارات الموزعة	35	100%
الاستمارات الواردة بعد الآجال	3	8.58%
الاستمارات الصالحة للدراسة	32	91.42%

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ، أن عدد الاستمارات الموزعة بلغ 35 استمارة، و التي استخلص منها 32 استمارة صالحة للدراسة، أما باقي الاستمارات فألغيت سواء لعدم تحصيلها

أصلاً من أفراد العينة بسبب التماثل، أو لعدم توافر هؤلاء الأفراد على الشروط العلمية و العملية المحددة في الاستمارة.

و يتكون المقياس المقترح من مجموعة من الأسئلة التي تختلف بصددتها وجهات النظر، مستخدمين خمسة أنماط لإجابة حيث تتدرج من (غير موافق بشدة ، غير موافق ، محايد، موافق، موافق بشدة) ، حيث تعطى لإجابة التي تمثل أعلى مستوى الاتجاهات الإيجابية خمس درجات، ولإجابات التي تليها أربع درجات، ثلاث درجات فدرجتين ثم درجة واحدة وهكذا ، كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3): مجالات الإجابة على اسئلة الاستبيان واوزانها.

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب

ويتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي ، ثم نحدد الإتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما يلي:

الجدول رقم (4): معايير تحديد الاتجاه

المتوسط الحسابي	المستوى
من 1 إلى 1.79	1
من 1.8 إلى 2.59	2
من 2.6 إلى 3.3	3
من 3.4 إلى 4.19	4
من 4.20 إلى 5	5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد علي نتائج الاستبيان

– عرض خصائص عينة الدراسة :

ونلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): خصائص أفراد العينة المدروسة

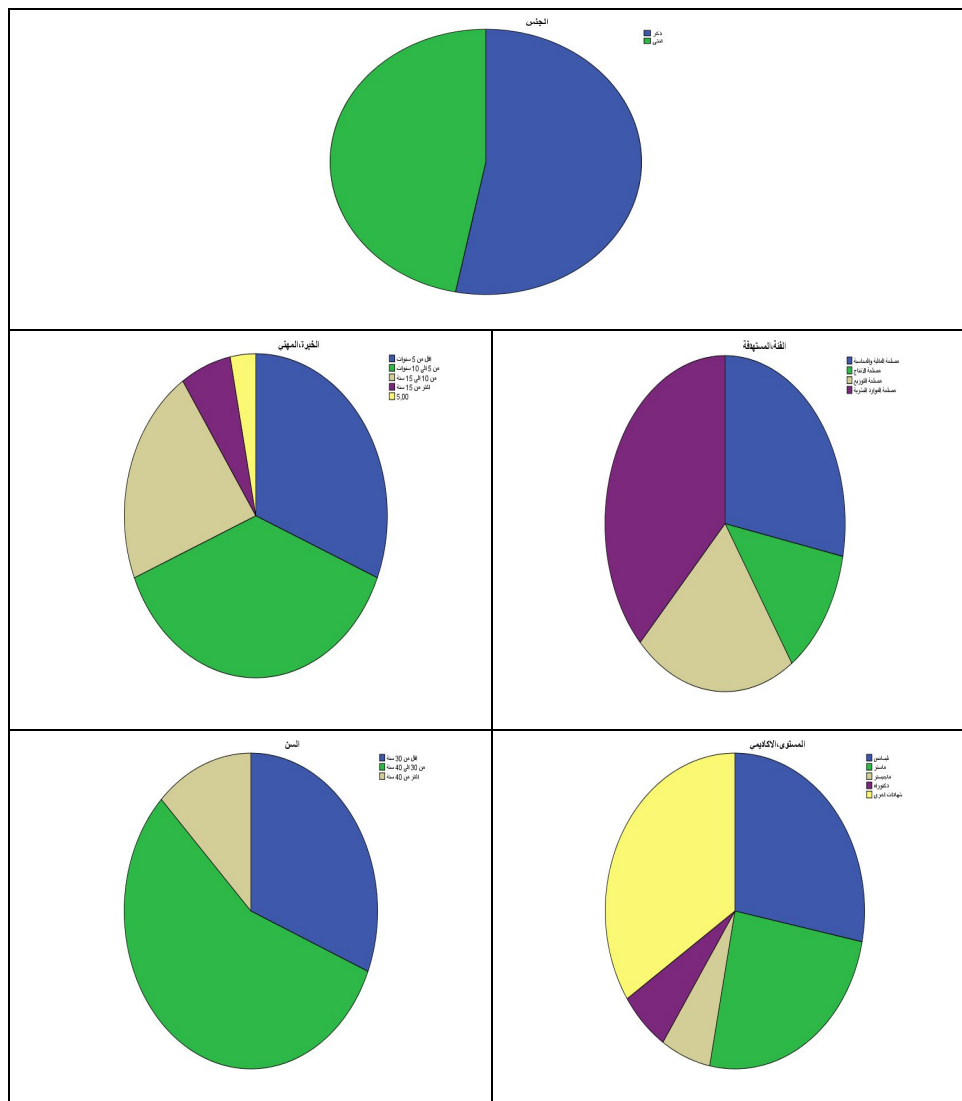
المتغير	البيان	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	17	53,1
	أنثى	15	46,9
السن	أقل من 30 سنة	10	31,3
	من 30 إلى 40 سنة	18	56,3
	أكثر من 40 سنة	4	12,5
المستوى الأكاديمي	ليسانس	9	28,1
	ماستر	8	25
	ماجستير	2	6,3
	دكتوراه	2	6,3
	شهادات أخرى	11	34,4
الوظيفة الحالية	مدقق	1	3,1
	محاسب معتمد	2	6,3
	موظف اداري	23	71,9
	رئيس مصلحة	5	15,6
	مسيرين	1	3,1
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	10	31,3
	من 5 إلى 10 سنوات	12	37,5
	من 10 إلى 15 سنة	7	21,9
	أكثر من 15 سنة	3	9,4
الفئة المستهدفة	مصلحة المالية والمحاسبة	9	28,1
	مصلحة الإنتاج	4	12,5
	مصلحة التوزيع	7	21,9
	مصلحة الموارد البشرية	12	37,5

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج spss 20.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ إن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس ، فنلاحظ أن نسبة الذكور في عينة الدراسة لا تتفاوت كثيرا على نسبة الإناث ، حيث تبلغ نسبة الذكور 53.1% وهو ما يعادل 17 ذكرا بينما بلغت نسبة الإناث 46.9% أي 15 أنثى وتؤكد هذه النسبة أنه كل من الجنسين مع فكرة تطبيق نظام معلوماتي محاسبي الكتروني، أما بالنسبة لتوزيع

أفراد عين الدراسة على الفئات العمرية، يمكن استخلاص أن أفراد العينة الذين أعمارهم ما بين 30 إلى 40 سنة هم من يشكلون النسبة الأكثر بالنسبة لمجمل الموظفين محل الدراسة، وبالنسبة للمستوى الأكاديمي من لهم شهادات أخرى هم أعلى نسبة مقارنة مع المؤهلات العلمية الأخرى حيث كانت نسبة الحاصلين على شهادات أخرى تقدر بـ 34.4%، أغلب أفراد عينة الدراسة هم موظفون عاديون حيث بلغت نسب موظفي الإدارة مقارنة مع الإطارات بـ 71.9%، وعن للخبرة المهنية فإن أغلب العمال لا تتجاوز خبرتهم المهنية 10 سنوات حيث بلغت النسبة 37.5%، وبالنسبة للفئة المستهدفة فكانت مصلحة الموارد البشرية هي التي تحتوي على أكبر عدد من العمال نظرا لنشاط المؤسسة حيث بلغت نسبة موظفي مصلحة الموارد البشرية 37.5%. ويمكن تلخيص ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02) : توزيع أفراد عينة الدراسة



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات spss 20

✓المحور الأول: فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة
الجدول رقم (06) : الاتجاه العام لعينة الدراسة حول فعالية نظام المعلومات
المحاسبي في المؤسسة

الاتجاه العام	المتوسط	الانحراف	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		العبارات
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
موافق	3,66	1	9,4	3	68,8	22	6,3	2	9,4	3	6,3	2	العبارة 01
موافق	3,9	0,93	21,9	7	59,4	19	9,4	3	6,3	2	3,1	1	العبارة 02
موافق	3,75	0,76	3,1	1	81,3	26	6,3	2	6,3	2	3,1	1	العبارة 03
محايد	3,16	1,05	6,3	2	40,6	13	18,8	6	31	10	3,1	1	العبارة 04
موافق	3,69	0,99	15,6	5	56,3	18	12,5	4	13	4	3,1	1	العبارة 05
محايد	3,31	1,09	6,3	2	53,1	17	12,5	4	22	7	6,3	2	العبارة 06
محايد	3,53	1	9,4	3	56,3	18	18,8	6	9,4	3	6,3	2	العبارة 07
موافق	3,57	0,97											المتوسط العام لمحور فعالية نظام المعلومات المحاسبي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss 20

نلاحظ أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول الموافقة على كل العبارات التي تصب في محور فعالية نظام المعلومات المحاسبي عند مستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 بمعنى أن الفقرة كانت إيجابية، مما يدل على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة له آثار إيجابية على مستخدمي هذا النظام وتحقيق جودة المعلومات، فكان المتوسط الحسابي 3.57 والذي يندرج ضمن الفئة الرابعة (3.4-4.19) والتي تشير إلى درجة موافق، بالإضافة إلى انحراف معياري 0.97 وهي قيمة اقل من الواحد وذلك لتجانس العبارات مع توافق أفراد العينة مما يدل على رضا غالبية أفراد العينة ، وعليه نقبل صحة الفرضية أنه يوجد فعالية لتطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في المؤسسات عند مستوى المعنوية 0.0000

✓ المحور الثاني: نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية وجودة التقارير المالية
الجدول رقم (06): الاتجاه العام لعينة الدراسة حول نظام المعلومات المحاسبية
الالكترونية وجودة التقارير المالية

الاتجاه العام	المتوسط	الانحراف	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		العبارات
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
موافق	3,59	0,87	6,3	2	62,5	20	15,6	5	15,6	5		/	العبارة 08
غير موافق	2,81	0,99	/	/	34,4	11	18,8	6	40,6	13	6,3	2	العبارة 09
موافق	3,71	0,85	15,6	5	50	16	25	8	9,4	3	/	/	العبارة 10
موافق	3,84	0,68	9,4	3	71,9	23	12,5	4	6,3	2	/	/	العبارة 11
موافق	3,91	0,73	15,6	5	65,6	21	12,5	4	/	/	6,3	2	العبارة 12
محايد	3,28	0,88	/	/	53,1	17	25	8	18,8	6	3,1	1	العبارة 13
محايد	3,34	0,86	/	/	59,4	19	15,6	5	25	8	/	/	العبارة 14
موافق	3,5	0,84											المتوسط العام لمحور نظام المعلومات المحاسبي وجودة التقارير المالية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss 20

نلاحظ أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول الموافقة على كل العبارات التي تصب في محور نظام المعلومات المحاسبي وجودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 بمعنى أن الفقرة كانت إيجابية، مما يدل على إن نظام المعلومات المحاسبي يساهم في تحسين جودة التقارير المالية ، فكان المتوسط الحسابي 3.50 والذي يندرج ضمن الفئة الرابعة (3.4-4.19) والتي تشير إلى درجة موافق بالإضافة إلى انحراف معياري 0.84 وهي قيمة اقل من الواحد وذلك لتجانس العبارات مع توافق أفراد العينة مما يدل على رضا غالبية أفراد العينة وعليه نقبل صحة الفرضية أنه جودة التقارير المالية تكون عن طريق نظام محاسبي فعال في المؤسسات عند مستوى درجة المعنوية 0.0000

خاتمة

اجتمعت إجابات الأفراد على أن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية اثر كبير في تحقيق جودة التقارير المالية، حيث أنه من خلال المحور الأول للدراسة الميدانية نرى بأن الإتجاه العام لعينة الدراسة كان نحو درجة موافق، ومنه تم إثبات فرضية أن الحصول على

معلومات مالية ذات جودة يرجع إلى تشغيل البيانات ضمن نظام معلومات محاسبي إلكتروني فعال، كما نرى في المحور الثاني للدراسة الميدانية أن الإتجاه العام لعينة الدراسة كان نحو درجة موافق أيضا، ومنه تم إثبات صحة فرضية أنّ نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ينتج تقارير مالية تترجم الوضعية الحقيقية لمؤسسة ملبنة مستغانم، وبناءا على ذلك تم استخلاص جملة من النتائج نحصرها في :

- ✓ إنّ تضافر تكنولوجيا المعلومات مع النظم المحاسبية ساهم في تسهيل الممارسة المحاسبية وتبسيط فهمها؛
- ✓ يساهم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني بملبنة مستغانم في إنتاج معلومات موثوقة وملائمة؛
- ✓ يساعد نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني إدارة ملبنة مستغانم في ترشيد قراراتها و تحسين أدائها المالي؛
- ✓ تسهل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في ملبنة مستغانم عمل المدقق من خلال توفير قوائم مالية ذات جودة
- ✓ تتميز التقارير المالية المتولدة عن نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني بالموضوعية و الأهمية النسبية؛
- ✓ تعكس التقارير المالية بملبنة مستغانم الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة وذلك راجع لفعالية النظام المحاسبي الإلكتروني المطبق
- و بناءا على ما سبق سنحاول تقديم مجموعة من التوصيات للاستثمار فيها للنهوض بمجال تكنولوجيا المعلومات أكثر فأكثر وتحقيق جودة المعلومة المالية ونحصر أهم هذه التوصيات في:
- ✓ ضرورة تبني أحدث التقنيات و البرمجيات و المعدات في مجال تكنولوجيا المعلومات لزيادة جودة المعلومة و تدنية تكاليف الحصول عليها
- ✓ ضرورة إقامة دورات تدريبية للعمال لتطوير مهاراتهم فينا يتعلق بطرق استخدام تكنولوجيا المعلومات في المعاملات المحاسبية
- ✓ ضرورة تعزيز الشراكة الفعلية بين المؤسسة وأصحاب المصالح في استخدام تكنولوجيا المعلومات لترشيد اتخاذ القرارات
- ✓ ضرورة وضع إطار قانوني منظم يفرض على المؤسسات ضرورة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ووضع إطار منهجي لممارستها.

قائمة الهوامش والمراجع:

- ¹ - عبد الله فرغلي علي موسى، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني، الطبعة الأولى، انترك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2008، ص ص 25-27.
- ² -Carlotte DISLE, Anne Marie Bouvier, **Introduction à la comptabilité**, Runod, Paris, 2008, p01.
- ³ - أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية الإدارية، الإسكندرية، 2014، ص 47.
- ⁴ - أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العريبد، زيادة أحمد الزغبى، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن، 2007، ص 56.
- ⁵ - ميدة إبراهيم، العوامل المؤثرة في النظام المعلوماتي المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشركات الصناعية الأردنية، مجلة جامعة دمشق، العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2009، ص ص 525-529.
- ⁶ - هوام جمعة، لعشوري خوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية الملتقي الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع الرهانات، وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 07-08 ديسمبر 2010، ص 14.
- ⁷ - طارق عبد العال حماد، شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الدار الجامعية الاسكندرية ،مصر، الجزء الأول، 2006، ص 207.
- ⁸ - لصنوني حفيظة، واقع وأفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: التدقيق و النظام المحاسبي المالي، جامعة مستغانم، 2016-2017 ص ص 25-26
- ⁹ - تدلاوتي يامنة، دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء الإستراتيجي للمؤسسات الإقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: التدقيق و النظام المحاسبي المالي، جامعة مستغانم، 2016-2017 ص 38
- ¹⁰ - أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 42
- ¹¹ - قاسم عبد الرزاق محمد، نظم المعلومات المحاسبية، جار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 125
- ¹² - على كمال الدين مصطفى دهاوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص ص 409-411

السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة

The Green Bonds as a Financial Tool to Support the Transition Process into Green Economy as a Part of Achieving the Sustainable Development

تاريخ الاستلام: 2018/01/20

تاريخ قبول النشر: 2018/02/19

د. لحسين عبد القادر*

أستاذ محاضر قسم -أ-

جامعة أحمد دراية-آدرار- الجزائر

ملخص: تهدف الدراسة إلى إبراز مستوى الاهتمام بموضوع الاقتصاد الأخضر القائم على حماية الانتقال باقتصاديات تعتمد وبدرجات متفاوتة على مصادر الطاقات التقليدية الناضبة والملوثة للبيئة ولها انعكاسات سلبية إن على المستوى الاجتماعي والاقتصادي من جهة، وتغيرات المناخ من جهة أخرى، إلى اقتصاديات خضراء قائمة أساسا على مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة الصديقة للبيئة، وذلك من خلال رسم إستراتيجيات ومقاربات تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة، غير أن إشكالية تأمين التمويل الكافي لتجسيد مشاريع هذا الانتقال الاقتصادي، يبقى كتحدٍ أمام الدول الراغبة في تحويل اقتصادها إلى اقتصاد أخضر، في هذا الشأن تم ابتكار نوع خاص من التمويل يسمى بالتمويل الأخضر، وذلك من خلال سندات خضراء تستخدم حصيلة إصدارها خصيصا لتمويل المشاريع الخضراء، وخلصت الدراسة إلى أن سوق التمويل الأخضر عرف نموا متزايدا في السنوات الأخيرة (من 2010-2017) خاصة بعد اتفاق باريس للمناخ الذي أعطى دفعا قويا لمثل هذا التمويل في إطار تحقيق تنمية متوازنة وعادلة بين جميع الدول.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التمويل الأخضر، السندات الخضراء، المشاريع الخضراء، التنمية المستدامة.

مجال البحث: Q01, Q5, Q57.

Abstract:

The study aims to highlight the level of interest in the green economy based on the inevitability of the transfer of economies depending on varying degrees of sources of traditional energies that are poor and polluting the environment and have negative repercussions on the social and economic level on the one hand, and the environmental level and climate change on the other hand to green

* e-mail :lahcieneak01@gmail.com

economies based mainly on sources Renewable energies, through the development of strategies and approaches aimed primarily at achieving economic, social and environmental benefits in the path of achieving sustainable development, but the problem of securing adequate funding for the embodiment of Mashary This economic transition remains a challenge for countries wishing to transform their economies into a green economy. A special type of financing, called green financing, has been created by issuing green bonds specifically for financing green projects. The study found that the green financing market has grown in recent years (2010-2017), especially after the Paris Climate Agreement, which gave a strong impetus to such funding in the context of achieving balanced and equitable development among all countries.

Keywords: Green economy, green finance, green bonds, green projects, sustainable development.

JEL Classification: Q01, Q5, Q57.

مقدمة:

بدأ الاهتمام والنظر نحو الاقتصاد الأخضر باعتباره نشاط اقتصادي صديق للبيئة وإحدى سبل تحقيق التنمية المستدامة، حيث كانت البداية من قمة الأرض (ريو دي جانيرو عام 1992)، وبعد عشرين عاماً في (ريو دي جانيرو) مرة أخرى في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة RIO+20 أفاق جديدة نحو تحقيق التنمية المستدامة، ومؤتمر ريو+20 يلزم حكومات الدول بتطبيق وعودها في نمو اقتصادي عادل ومستدام.

إن عملية الانتقال إلى التنمية الخضراء ليس حدثاً فورياً يمكن بقرار واحد يمكن أن يتخذ على مستوى عال، بل هو عملية طويلة وشاقة، توجهها نظرة سياسية من الأعلى إلى القاعدة ومشاركة شعبية من القاعدة إلى القمة، هذه المقاربة تعطي تحول الشرعية السياسية والاجتماعية المطلوبة لضمان حشد الجهود على نطاق واسع لجعل هذا التحول حقيقة.

إن التحول الشامل إلى الاقتصاد الأخضر من شأنه تحقيق دخل أعلى للفرد مقارنة بنظيره في ظل النماذج الاقتصادية الحالية مع تقليل البصمة البيئية بنسبة 5 % تقريباً في العام 2050، مقارنة بنهج العمل المعتاد.

ومن هذا المنطلق جاء التفكير بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر من خيبة الأمل من النظام الاقتصادي العالمي السائد حالياً والأزمات العديدة المتزامنة (انهيارات الأسواق، الأزمات المالية والاقتصادية، ارتفاع أسعار الغذاء، ارتفاع نسبة البطالة، التقلبات المناخية، التراجع السريع في الموارد الطبيعية وتسارع التغير البيئي، الندرة المتنامية في الأراضي المنتجة)، غير أن هذا التحول يتطلب تخصيص مبالغ ضخمة ليس بمقدور الدول منفردة تأمينها، مما حتم على المجتمع الدولي من خلال قمم دول الثمانية ودول العشرين، إضافة إلى قمة ومؤتمر باريس ومراكش

حول المناخ، البحث عن مصادر جديدة لتمويل ودعم الاستثمار في مشاريع الانتقال إلى اقتصاديات خضراء، تعد السندات الخضراء أحد هذه المصادر.

إشكالية الدراسة: نظرا إلى الدور التمويلي والتنموي الذي يمكن أن يضطلع به التمويل الأخضر باستخدام السندات الخضراء ضمن مسار الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية)، سوف تبحث هذه الدراسة في حتمية اللجوء إلى التمويل الأخضر لمرافقة عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر في مجالات متعددة، من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

أي دور يمكن أن يضطلع به التمويل الأخضر بواسطة السندات الخضراء في إطار تمويل عملية التحول إلى اقتصاد أخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة؟.

فرضية الدراسة: للإجابة عن هذا التساؤل، نطرح الفرضية التالية: التمويل بالسندات الخضراء باعتباره ابتكار مالي يمكن أن يساهم في حفز ودعم الدول-خاصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مسار انتقالها إلى اقتصاد أخضر من خلال استثمار حصيلة إصداراتها في مشاريع إنتاج الطاقات من مصادر متجددة تحقيق الفعالية الطاقوية.

أهمية وأهداف الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من موقع المقاربة والإستراتيجية الدولية الداعمة لمسار الانتقال إلى اقتصاد أخضر بما في ذلك قطاع التمويل، لما له من أهمية في تحقيق تنمية اقتصادية عادلة ومتوازنة بين جميع دول العالم الغنية منها والفقيرة والنامية تعود بالفائدة على الجميع وفي شتى المجالات، هذا من حيث الأهمية، أما من جانب الأهداف، فتسعى الدراسة إلى بلوغ ما يلي:

- التعرف على سياق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من خلال التعريف به ومتطلبات وتحديات التحول؛
- القطاعات المهيكلية للاقتصاد الأخضر ونجاع الاستثمار فيها؛
- سوق رأس المال الأخضر؛
- واقع سوق إصدار السندات الخضراء وحجم مساهمته في تمويل مشاريع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر.

منهجية الدراسة: يستخدم البحث المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال وصف سياق الاقتصاد الأخضر والسندات الخضراء بالاعتماد على الكتب، والمجلات والدوريات وتقارير المنظمات والمؤتمرات المتعلقة بالاقتصاد والتمويل الأخضر، وتحليل واقع إصدار السندات الخضراء وحجم مساهمتها في تمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر.

الدراسات السابقة: هناك عدد من الدراسات على قلتها تناولت موضوع الاقتصاد الأخضر وإشكالية تمويله، نذكر منها:

- دراسة ل: عرقوب خديجة وكورتل فريد، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد 18، جوان 2016.

تناولت هذه الدراسة موضوع الصكوك الخضراء كأداة مالية إسلامية جديدة تهتم بالاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعيا، وحاولت الدراسة إبراز دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا من خلال ما تتمتع به من خصائص ومبادئ وقدرتها على تجميع الأموال اللازمة للمشاريع التنمية الخضراء، وخلصت الدراسة إلى أن الصكوك الخضراء تلعب دورا مميزا في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- دراسة ل: قحاف وهيبة وشررق سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل- مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016.

تناولت الدراسة لموضوع الاقتصاد الأخضر من خلال سعي الدول إلى وضع تصور لإطلاق اقتصاد مبني على إستراتيجية الانتقال إلى اقتصاد أخضر، مع الأخذ بعين الاعتبار أربعة محاور أساسية: أزمة الطاقة وارتفاع أسعار الوقود الأحفوري الذي أصبحت مخزونات مهدة بالنضوب، والأزمة الاقتصادية وتوظيف الاستثمارات الخضراء كوسيلة للإنعاش الاقتصادي، وسياسات التخفيف من انبعاث غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، وخلصت الدراسة إلى أن عملية التحول لاقتصاد أخضر بأبعاد مستدامة، يعني الاعتماد على قطاعات خضراء لا تضر بالبيئة، وتطوير ابتكارات بيئية وإنشاء أسواق جديدة، لمواجهة التحديات البيئية وتوفير فرص عمل نظيفة عن طريق الاستثمارات الخضراء.

- دراسة ل: عايده راضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، يناير 2014

أثارت الدراسة موضوع التحول إلى الاقتصاد الأخضر الذي يمكن أن يساعد في نقل العالم العربي إلى اتجاه جديد في التنمية يضمن الاستدامة والاستقرار في البيئة جنبا إلى جنب مع الاقتصاد، حيث تتمحور المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر حول إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وتلبية هذه الأهداف الثلاثة توفر أساسا سليما لمعالجة نقاط الضعف في الاقتصاديات العربية، من تخفيف الفقر والبطالة، إلى تحقيق

أمن غذائي، إلى توزيع أكثر عدالة للدخل، كما أن الاستخدام الكفء للأصول الطبيعية من أجل تنوع الاقتصاد، الذي يمثل آلية وركيزة أساسية للاقتصاد الأخضر، يوفر مناعة في وجه تقلبات الاقتصاد العالمي بما يحقق الاستقرار الاقتصادي الغائب عن كثير من مجتمعاتنا.

وتأتي دراستنا هذه للبحث في مجال تمويل مشاريع التحول إلى الاقتصاد الأخضر، من خلال طرح ابتكار مالي جديد تحت مسمى "السندات الخضراء"، ومعرفة الدور التمويلي والتنموي لهذه الأداة المالية.

محاور البحث: لمعالجة إشكالية الدراسة قسمنا البحث إلى ثلاثة محاور:

✓ المحور الأول: أدبيات حول الاقتصاد الأخضر

✓ المحور الثاني: سوق السندات الخضراء، المبادئ والتحديات

✓ المحور الثالث: مساهمة التمويل بالسندات الخضراء في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

المحور الأول: أدبيات حول الاقتصاد الأخضر

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل محل مفهوم التنمية المستدامة، ولكنه نتيجة الاقتناع المتزايد بأن تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة، لن تتحقق إلا عن طريق الترويج لفكرة الاقتصاد الأخضر بعد عقود من تدمير البيئة عن طريق الاقتصاد المبني على التنمية الملوثة للبيئة، ولن يكون بمقدورنا تحقيق الأهداف التنموية للألفية دون تحقيق الاستدامة التي تعتمد بدورها على فكرة الاقتصاد الأخضر، وهو ما سنتعرف عليه من خلال ما يأتي من عناصر.

1. تعريف الاقتصاد الأخضر

لقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر على الساحة خلال السنوات القليلة الماضية، ونوقشت فكرة الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة وتقليل الفقر، وعُرف الاقتصاد الأخضر وفقا لبرنامج الأمم المتحدة بأنه: "ذلك الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية ويزداد فيه كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات العمرية"¹.

ويمكن أيضا أن نقول أن الاقتصاد الأخضر هو: "أحد النماذج الجديدة للتنمية الاقتصادية السريعة النمو والذي يقوم أساسا على المعرفة الجيدة للبيئة والتي أهم أهدافها هو معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي"².

والتعريف البسيط للاقتصاد الأخضر هو اعتباره الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، كما أن النمو في الدخل والتوظيف يأتي عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة، التي تقلل انبعاثات الكربون والتلوث وتدعم كفاءة استخدام الموارد

والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إصلاح السياسات والتشريعات المنظمة لذلك.³

2. أهمية الاقتصاد الأخضر ضمن المقاربات الدولية

يشكل تغير المناخ عائقاً للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر في إفريقيا، والتكيف مع هذه الظاهرة هو أولوية الأولويات، إضافة إلى عدة مسائل لا تقل أهمية مثل: الاحتباس الحراري وتفعيل الطاقات الجديدة والمتجددة إلى جانب الطاقات الفعالة وتسيير النفايات كالحفاظ على النظم البيئية مثل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي بالإضافة إلى المحافظة على الشريط الساحلي والتغير المناخي.

إن أكبر التحديات التي تواجه قارة إفريقيا هي القضاء على الفقر والاندماج الاجتماعي، وكذلك مكافحة البطالة من خلال توفير وظائف لائقة وخدمات أساسية للسكان، إلى جانب هذا يهدف الجميع والجزائر على وجوه الخصوص على خدمات الطاقة الحديثة مع تعزيز برنامج التنمية في البنى التحتية ومبادرة الطاقة للشراكة الجيدة من أجل تنمية إفريقيا⁴ (NEPAD).

وعلى هذا الأساس تكمن الأهداف الأساسية التي يسعى الاقتصاد الأخضر تحقيقها في

النقاط التالية:

✓ تحقيق التنمية المستدامة؛

✓ توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة؛

✓ توفير الوظائف الخضراء؛

✓ محاربة ظاهرة الفقر.

3. متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر: إن عملية الانتقال إلى التنمية الخضراء ليس شيئا سهلا، بل هي عملية طويلة وشاقة توجهها نظرة سياسية راشدة ذات بعد إستراتيجي، وقد جاء التفكير بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر نتيجة لخيبات الأمل المتكررة في الاقتصاد العالمي وكثرة الأزمات التي يمر بها (ارتفاع أسعار الغذاء، التقلبات المناخية، التراجع السريع في الموارد الطبيعية)⁵، ومن هذا المنطلق لابد من توفر حوافز لتشجيع الدول للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، نذكر من بينها:

✓ الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في المناطق الريفية، حيث أن الاقتصاد الأخضر يساهم في تخفيف الفقر وذلك عن طريق الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية؛

- ✓ الاهتمام بالمياه وعدم تلويثها والاجتهاد في ترشيدها، حيث أن تحسين كفاءة المياه واستخدامها يمكن أن يخفف بقدر كبير استهلاكها كما أن تحسن طرق الحصول على المياه سوف يساهم في توفير المياه الجوفية داخل الآبار وأيضاً الحفاظ على المياه السطحية؛
 - ✓ دعم قطاع النقل الجماعي عن طريق الوصول إلى خفض دعم أسعار الطاقة وتحويل مبالغ هذا الدعم إلى تحضير الطاقة والانتقال بها في مجال النقل، وبتحضير 50% من قطاع النقل في البلدان العربية نتيجة بالرفع من فاعلية الطاقة وتشجيع استعمال النقل العام والسيارات الهجينة؛
 - ✓ التصدي لمشكلة النفايات الصلبة ومحاولة إعادة تدويرها، حيث أن أكثر من 50% من هذه النفايات يتم ألقائها في المياه وأن الانبعاثات الخارجة منها تؤدي إلى تلوث المياه ولكن إذا تم التخلص منها بصورة صحية وجيدة أو محاولة تدويرها سوف تؤدي إلى نظافة البيئة والتقليل من الانبعاثات السامة؛
 - ✓ العمل على زيادة الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة، حيث النقلة إلى الاقتصاد الأخضر سوف تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري⁶؛
 - ✓ مراجعة السياسات الحكومية وجعلها سياسات خاضعة لنظام الاقتصاد الأخضر فإذا كانت سياسة ديكتاتورية يجب تغييرها إلى سياسة ديمقراطية والعمل ف سياسة السوق لتشجيع الإنتاج؛
 - ✓ على الاقتصاد الأخضر أن يعترف بالسياسة الوطنية على الموارد الطبيعية وأن يركز على كفاءتها وأن يجعل الإنتاج إنتاج دائم ومستدام؛
 - ✓ عدم فرض قيود على التجارة الدولية وعلى الاقتصاد الأخضر معالجة التلوثات التجارية كالضرائب المفروضة على الصادرات والواردات؛
 - ✓ تحسين التعليم وتشجيع الابتكار؛
 - ✓ مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام.⁷
4. القطاعات الهيكلية للاقتصاد الأخضر: توجد عدة مجالات يمكن أن تستخدم كقطاعات هيكلية للاقتصاد الأخضر حفاظاً على البيئة من جهة وتعزيز كل مناحي الحياة من جهة أخرى، من بين هذه المجالات ما يلي:⁸
- الطاقة المتجددة: تعرف الطاقات المتجددة بأنها الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، بمعنى أنها الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا تنضب، وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن

تحويلها بسهولة إلى طاقة، وتوجد عدة أنواع منها: كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، طاقة الكتلة الحيوية وطاقة المياه وغيرها، ومن هنا تعد الطاقة المتجددة بمصادرها المتعددة فرصة اقتصادية رئيسية في هذا المجال؛

- **البناء المستدام والعمارة الخضراء:** تعد القطاعات العمرانية أحد المستهلكين الرئيسيين للموارد الطبيعية كالأرض والمواد والمياه والطاقة، ومن جهة أخرى فإن عملية صناعة البناء والتشييد الكثيرة والمعقدة ينتج عنها كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة، وتبقى مشكلة هدر الطاقة والمياه من أبرز المشاكل البيئية-الاقتصادية للمباني بسبب استمرارها وديمومتها طوال فترة تشغيل المبنى، ولهذه الأسباب ظهرت مفاهيم وأساليب جديدة في البناء تسمى التصميم المستدام والعمارة الخضراء المستدامة، تعكس الاهتمام المتنامي للقطاعات العمرانية بقضايا التنمية الاقتصادية في ظل حماية البيئة وخفض استهلاك الطاقة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة؛
- **النقل المستدام:** يوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات بشكل آمن وأكيد، وذلك دون إحداث ضرر بالصحة أو النظام البيئي ومصالح الأجيال القادمة، وبالتالي لا يؤثر بالسلب على المناخ، ذلك لأن وسائل النقل فيه تكون معتمدة على مصادر الطاقة المتجددة؛
- **إدارة المياه:** تعد المياه عنصرا جوهريا من عناصر التنمية المستدامة، وان للنظم الايكولوجية دورا رئيسيا في الحفاظ على المياه كما ونوعا، ويعمل الاقتصاد الأخضر على جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها، وتحليه مياه البحار، إضافة إلى توليد طاقة من المياه، وأيضا إعادة استخدام المياه المستعملة رغبة في الحفاظ على المخزون المائي؛
- **إدارة الأراضي الزراعية المستدامة:** لا بد من الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الأخضر لتخضير القطاع الزراعي ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية، وتكيف تكنولوجيا الزراعة الحديثة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز شراكات التنمية لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالتصحر وإزالة الغابات، والزحف العمراني غير المستدام، وفقدان التنوع البيولوجي، ويتطلب ذلك تكوين فهم مشترك للنمو الأخضر، فضلا عن تطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والبيئية والرفاهية الاجتماعية؛

- **التكنولوجيا الخضراء:** تعرف التكنولوجيا الخضراء بأنها: "تطوير وتطبيق المنتجات والمعدات والنظم المستخدمة للحفاظ على البيئة والموارد، والتي تقلل من الآثار السلبية للأنشطة البشرية"، شريطة أن تتناسب هذه التكنولوجيا مع المعايير التالية:
 - ✓ التقليل من تدهور البيئة؛
 - ✓ التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة؛
 - ✓ المحافظة على استخدام الطاقة من المصادر المتجددة والموارد الطبيعية.
- 5. **البيئة المواتية لنمو الاقتصاد الأخضر:** لكي تخوض الدول تجربة التحول إلى الاقتصاد الأخضر تحتاج إلى إعداد وتهيئة بيئة تشريعية وقانونية قوية لإعادة هيكلة نواحي كثيرة في المجتمع، ومنها:⁹
 - ✓ إدماج كلفة التلوث واستخدام الموارد الطبيعية ضمن الكلفة الإجمالية للسلع والخدمات؛
 - ✓ مراجعة وتحديث القوانين البيئية وتوضيح آليات التنفيذ؛
 - ✓ وضع استراتيجيات وطنية للتنمية الخضراء تحدد فيها القطاعات ذات الأولوية القابلة للتحول للاقتصاد الأخضر؛
 - ✓ إدماج الاعتبارات البيئية ضمن اطر الخطط الوطنية واستراتيجيات التنمية؛
 - ✓ بناء الوعي لدى المستهلك وتعزيز ثقافة أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة؛
 - ✓ اعتماد سلة من السياسات الداعمة مثل: حوافز للأنشطة البيئية، نقل التكنولوجيا، البحث والتطوير، برامج شهادات الجودة.
- 6. **نجاحة الاستثمار في الاقتصاد الأخضر**
 التحول نحو الاقتصاد الأخضر بغض النظر عن الطريق الذي سيعتمد عليه سيتيح منافع عديدة، فهو يساهم في تخفيف القلق إزاء توفير الأمن في مجال الغذاء والماء والطاقة، وعلى نطاق أوسع فهو من شأنه أن يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأهمها:¹⁰
 - أولاً: الاقتصاد الأخضر وتغير المناخ: حسب الوكالة الدولية للطاقة، فإن الأنماط الحال لاستهلاك الطاقة ستزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 130 في المائة بحلول 2050، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمعدل ستة درجات مئوية، مما يؤدي إلى احتمال حدوث تغير لا يمكن إصلاحه في البيئة الطبيعية، وخسائر اقتصادية قد تصل ما بين خمسة وعشرة في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، والاستثمار في الاقتصاد الذي يتميز بقلّة الكربون ونجاحة الموارد هو وسيلة فعالة لمواجهة هذا التحدي.

إن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يرافقه أن نصف الاستثمارات توجه لتغطية نفقات تغيير التكنولوجيات التقليدية بتقنيات سليمة بيئياً (قليلة الكربون)، والاستثمار في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته على أساس النظم الايكولوجية يشكل حلاً اقتصادياً أخضر إضافي حيث ستؤثر الانبعاثات في زيادة استثمارات للحد من الانبعاثات الناجمة عن وتدني الغابات، والإدارة السليمة المستدامة للغابات وتعزيز الغطاء الغابي.

ثانياً: الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج المستدام: ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدام تعتبر من أهم تحديات الاقتصاد الأخضر فالإنتاج المستدام يحد من الاستخدام غير الرشيد للموارد وبالتالي نفاذها، فتشجيع الطلب على منتجات تتسم بمزيد من الاستدامة (عبر الترويج للاستهلاك المستدام) يستطيع أن يوجد أسواقاً جديدة للأعمال التجارية ذات ممارسات إنتاجية مستدامة حيث تفضي إلى زيادة تدفقات الإيرادات والوظائف الجديدة، فتوسعت الأسواق الرئيسية للأغذية والمشروبات العضوية بنسبة 10 إلى 20 في المائة في المتوسط في الفترة ما بين سنتي 1999 و 2007، ويصل حجم التجارة العالمية بهذه المنتجات حالياً إلى قرابة 50 بليون دولار، هذا التزام دولي يكتسي أهمية نظراً لفرص الاقتصاد الأخضر الكثيرة والمتاحة لمواصلة تحفيز الاستثمار في الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وفعلياً يتوقع تضاعف حجم السوق العالمية للمنتجات والخدمات البيئية لينتقل من 1.37 تريليون دولار سنوياً في الوقت الحالي إلى 2.74 تريليون دولار بحلول 2020.

ثالثاً: الاقتصاد الأخضر وإدارة المواد الكيميائية والنفايات: إن الزيادة السريعة في استخدام المواد الكيميائية وإنتاج النفايات الصلبة والخطرة تؤدي غالباً إلى تلوث البيئة، مخاطر صحية وانبعاثات سامة وتلف في الموارد، التعرض مثلاً لمبيدات الحشرات (المواد الكيميائية الزراعية) شكل خطراً مهنياً كبير قد يسبب التسمم أو الوفاة، ينجم سنوياً عن حالات التسمم بالمبيدات ثلاثة ملايين إصابة، وحالات وفاة يصل عددها إلى 220.000 حالة عبر العالم، وبالتالي ونظراً لخطورة الإحصائيات ظهر تحرك سريع لمعالجة مسألة إدارة المواد الكيميائية والنفايات، لترجيح كفة الخيارات السياسية والإدارية الهادفة إلى تعزيز وتنفيذ البدائل الآمنة وبالتالي تشجيع التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

وفيما يخص إدارة النفايات الصلبة فستتأثر وحدها بنسبة تتراوح ما بين 20 و 50 في المائة من معظم ميزانيات المدن، والتصدي لهذا التحدي يمكن أن يتيح فرص كبيرة لنمو اقتصادي وخلق الوظائف، ففي الولايات المتحدة الأمريكية فقط تدر صناعة إعادة التدوير مبلغ 236 بليون دولار سنوياً، وهي تشغل أزيد من مليون شخص في 56000 منشأة.

رابعا: الاقتصاد الأخضر وخدمات النظم الايكولوجية: الرأسمال الطبيعي هو بمثابة هياكل ايكولوجية تقدم لنا البضائع(الغذاء والوقود..)، والخدمات(تنظيف الهواء وتعديل المناخ..)، والأفكار(تطبيقات محاكاة الطبيعة التي يمكن أن تحدث تحولا جذريا في عملية الإنتاج التقليدية..)، يعمل الاقتصاد الأخضر على استخدام القدرة الإنتاجية لرأسمال الطبيعي خاصة في صياغة وإيجاد الحلول للذين يعيشون في الفقر ويعتمدون على الطبيعة مباشرة في الحصول على جزء كبير من رزقهم، حيث بينت دراسات حديثة أن النظم الايكولوجية الساحلية والشعاب المرجانية توفر نسبة تقدر بـ 50 في المائة من مصائد الأسماك في العالم، وتوفر الغذاء لنحو ثلاثة ملايين نسمة بالإضافة إلى 50 في المائة من البروتينات الحيوانية والمعادن لنحو 400 مليون آخرين في البلدان النامية، فاستخدام النظم الايكولوجية للخفيف من وطأة تغير المناخ وللتكيف معه هو مجال عمل الاقتصاد الأخضر.

7.تحديات التحول إلى الاقتصاد الأخضر: إن مسار التحول من اقتصاد تقليدي يعتمد بالدرجة الأولى على مصادر الطاقة الملوثة للبيئة، إلى اقتصاد أخضر يعتمد فيه أكثر على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الصديقة للبيئة، يقف في طريقه عديد التحديات نوجزها في ما يأتي:¹¹

التحدي الأول: تحقيق استهلاك وإنتاج مستدامين، بفضل مستهلكين ومننتجين يعملون على احترام الجوانب البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات طيلة دورة حياتهم؛

التحدي الثاني: مجتمع المعرفة عبر نشر معلومات على نطاق واسع والتدريب والتربية طيلة الحياة والحصول على الثقافة، وعبر دعم مزيد من البحث ما يكون شرطا للتنافسية.

التحدي الثالث: الحكم ويساعد على تطوير مجتمعنا من خلال إشراك الجهات الفاعلة المعنية(كالدولة والهيئات المحلية والشركات والمنظمات غير الحكومية والنقابات..)؛

التحدي الرابع: التغير المناخي والطاقة يتطلب أكثر دقة وتحفظ بالمنتجات التي نستهلكها وتطوير الطاقات المتجددة والتكيف مع الأقاليم؛

التحدي الخامس:النقل والحركة التنقل المستدامة، تتحقق من خلال تعزيز الترحيل الموجه والتكامل والنقل الأقل تلوث عن طريق التمسك بتخفيض التنقل المجبر وتطوير الأنظمة المبتكرة؛

التحدي السادس: الحفاظ والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، تجري من خلال تطوير المعرفة والاعتراف بشكل أفضل بتلبية حاجتنا الأكثر أساسية بالإضافة إلى دعم الاقتصاد وتحضير منظمات أكثر تحفظا وابتكارا من الناحية البيئية؛

التحدي السابع: الصحة العامة، والوقاية وإدارة المخاطر تتحقق من خلال انتباه خاص على نوعية البيئة (الهواء والمياه والتربة والضوضاء..) وعلى انعدام المساواة الاجتماعية المحتملة المتعلقة بذلك؛

التحدي الثامن: الديموغرافيا والهجرة والضمان الاجتماعي، تتحقق من خلال تحديد الأثر على الاقتصاد وتوازن أنظمة الحماية الاجتماعية، والتمسك بمكافحة كل الإقصاءات الناتجة بشكل خاص عن العمر والفقر والنقص في التعليم والتدريب، والاعتماد على البعد الثقافي المتعدد للمجتمع.

التحدي التاسع: التحديات الدولية بشأن التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في العالم، تتحقق عن طريق دعم الحكم الدولي بغية دمج متطلبات التنمية المستدامة بشكل أفضل، ومن خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الطاقة للبلدان الأكثر حرماناً.

إن تحقيق الأهداف الإستراتيجية الخضراء ضمن مسار الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، يتطلب استثمارات ضخمة في مشاريع خضراء صديقة للبيئة، وتبقى إشكالية تأمين التمويل اللازمة لتجسيد هذه المشاريع عقبة أمام التحول إلى اقتصاديات أكثر اخضراراً، وفي هذا الإطار تم ابتكار أداة تمويلية جديدة تعرف "بالسندات/الصكوك الخضراء" أو "سندات المناخ" توجه حصيلتها خصيصاً لتمويل ودعم مثل هذه المشاريع، فما طبيعة هذا التمويل، هذا ما سنتعرض له بشيء من التفصيل والتحليل في المحورين التاليين.

المحور الثاني: سوق السندات الخضراء، المبادئ والتحديات

خطت أسواق دول العالم مؤخراً وبدعم من الأمم المتحدة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اونكتاد) خطوات هامة باتجاه تشجيع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ومما لا شك فيه بأن أسواق رأس المال تلعب دوراً هاماً في هذا المجال، حيث يمكن لهيئات الرقابة والأسواق المالية والمستثمرين والشركات وجميع الأطراف الأخرى أن يكون لها دور مؤثر باتجاه هذا التحول، وضمن هذا الإطار جاءت مبادرة سوق التمويل الأخضر من إطلاق وتسويق السندات الخضراء كأداة تمويل مرافقة لهذا التحول الاقتصادي الهام.

1. التعريف بالسندات الخضراء

تعرف "السندات الخضراء" (green bonds): على أنها أوراق مالية ذات الدخل الثابت والتي ترفع من رأس المال للمشروع مع فوائد بيئية محددة، وغالبية السندات الخضراء التي تصدر من المؤسسات المالية الدولية والعامة والصناديق المختلفة هي "سندات المناخ"، وتصدر مع معدل ثابت من الفائدة والاسترداد الكامل عند الاستحقاق¹².

ويطلق اسم السندات الخضراء ويراد بها سندات المناخ (climate bonds) والتي تعرف على أنها: أوراق مالية ذات الدخل الثابت والتي ترفع من رأس المال للمشروع مع فوائد بيئية محددة، وتستخدم سندات المناخ خاصة بهدف التمويل-أو إعادة تمويل- المشاريع اللازمة لمعالجة التغيرات المناخية أو التكيف معها، وتمثل مشروعات مزارع الرياح والطاقة المتجددة من أهم المشاريع التي تمول عن طريق هذه السندات¹³.

وتسمى "السندات الخضراء" بذلك لأن عوائدها تستخدم لتمويل المشاريع الخضراء مثل مشاريع الطاقة النظيفة أو مشاريع النقل الحكومية التي تقلل من الانبعاثات¹⁴.

كما يطلق اسم سوق "السندات الخضراء" على إصدارات السندات التي ترتبط بالاستثمارات الصديقة للبيئة، وقبل عقد من الزمن كان إجمالي هذه الإصدارات لا يتخطى بضع مئات من ملايين الدولارات سنوياً، لكن في عام 2016 بلغت قيمة "السندات الخضراء" 97 مليار دولار وفقاً لبنك "سكانديناويسكا إنسكيلدا" السويدي ومع نهاية 2017 وصلت إلى 135 مليار دولار هذا العام، ولا يستبعد الخبراء أن تتجاوز القيمة الإجمالية لإصدارات هذه السندات في الأسواق المالية حول العالم 220 بليون دولار عام 2020.

إن السندات/الصكوك الخضراء هي الأداة المالية التي تصدرها الحكومات أو القطاع الخاص أو المصارف التجارية أو مؤسسات التمويل الدولية (على سبيل المثال البنك الدولي الذي أصدر أول سند أخضر في عام 2008)، وحصيلة هذه السندات الخضراء تذهب فقط لمساندة مشاريع محددة تستوفي معايير محددة مسبقاً للتنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية، وقد لاقت هذه السندات ترحيباً كبيراً من جانب المستثمرين المستدامين بيئياً.

وقد عرفت السندات الخضراء أيضاً بأنها: "السندات التي توجه حصيلة إصدارها للاستثمار في مشاريع صديقة للبيئة، وهي مثل السندات الأخرى، لكنها تتطلب معايير ومبادئ رفيعة خاصة بها وبالمشاريع المختارة للتمويل"¹⁵، وتختلف السندات الخضراء عن باقي السندات من حيث:¹⁶

- المصدر: قد تكون من المؤسسات المالية الدولية، الحكومات، البنوك العامة، الشركات التجارية، بنوك التنمية؛
- قيمة المعدل: قد تكون بمعدلات معدومة، وبسعر فائدة ثابت، أو معدل عائم أو مرتبط بمؤشرات الأداء البيئي؛
- التوريق: تدعم من أصول مؤسسات الإصدار، مثل الرهون العقارية أو قروض القطاع العام، أو مضمونة من طرف ثالث.

ومع بداية ظهور سوق "السندات الخضراء" كان مصدر هذه السندات يقررون مدى ارتباط السندات بهذه السوق من عدمه، ولكن بعد ذلك قامت إدارة البيئة في البنك الدولي بإدارة المشاريع الممولة من "السندات الخضراء"، وتشمل حاليا الجهات المصدرة لهذه السندات البنوك والشركات وحتى الدول، وعلى جانب الطلب فإن أنواعا مختلفة من المستثمرين مثل مديري الأصول وشركات التأمين يشترون هذه السندات ويقوم البعض بإنشاء صناديق مخصصة للاستثمار فيها، ويناقش تقرير لـ"إيكونوميست" المبادئ التي تحكم إصدار السندات الخضراء والمشاكل التي تعاني منها حاليا¹⁷.

2. مبادئ السندات الخضراء: ضمن هذا الإطار، بدأت مجموعة من البنوك في وضع مبادئ السندات الخضراء (GBP) وهي مجموعة من الإرشادات التي تحدد إطار إصدار السندات الخضراء، وقد أصدرت رابطة أسواق رأس المال الدولية «Capital Markets The International Association»، النسخة الأخيرة من هذه المبادئ وذلك في شهر مارس 2015، وتعتبر هذه المبادئ توجيهية واختيارية، حيث تهدف إلى ضمان الشفافية وتعزيز الإفصاح والتزاهة مما يساهم في تطوير سوق السندات الخضراء من خلال توضيح الطرق المثالية لإصدار السندات الخضراء، ويمكن استخدام هذه المبادئ من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة بسوق رأس المال، حيث توفر للمصدرين التوجيهات المتعلقة بالجهات الرئيسية المشاركة في إطلاق سندات خضراء ذات مصداقية¹⁸.

يكمن المبدأ الأساسي لاقتراض سندي من فئة «السندات الخضراء» في تخصيص الأموال التي تم جمعها حصريا لتمويل مشاريع خضراء، كما تقتضي «مبادئ السندات الخضراء» بأن يعرف مصدر السندات الخضراء بشكل تفصيلي التوجه البيئي لمشروعه أو مشاريعه مما يسمح له بإدراجه ضمن المشاريع الخضراء المقبولة وفق معايير القبول وأهداف الاستدامة البيئية.

ودائما وفق توصيات «مبادئ السندات الخضراء» المتعلقة بواجبات مصدري السندات الخضراء، يتعين على هؤلاء المصدرين اتخاذ المقتضيات اللازمة للتأكد من أن مبلغ السندات الخضراء المتداولة هو مرتبط بشكل دائم بجاري التمويلات المرصدة للمشاريع الخضراء المستوفية للشروط¹⁹.

كما تساعد هذه المبادئ المستثمرين من خلال تعزيز توافر المعلومات اللازمة لتقييم الأثر البيئي للسندات الخضراء، وتساعد أيضا في عملية الاكتتاب من خلال الإفصاح، وتؤكد هذه المبادئ على شفافية عملية الإصدار والكشف عن المعلومات المتعلقة بالجهات المصدرة، مما يمكن المستثمرين، والبنوك، والبنوك الاستثمارية، وشركات التأمين، والوسطاء، وجميع الأطراف ذوي

العلاقة من فهم خصائص أي سندات خضراء، كما تؤكد المبادئ على دقة وسلامة المعلومات التي سيتم الكشف عنها والتي توفرها الجهات المصدرة لأصحاب المصلحة.

وتمكن السندات الخضراء من تنويع أنشطة المستثمرين، وزيادة التعاون بينهم، ورفع الوعي بأنشطة المصدّر، والمساهمة في بناء سوق تساعد على تعبئة تمويل من القطاع الخاص لأغراض الأنشطة التي تتركز على المناخ وتكون صديقة للبيئة، ومن المسلمّ به أن السندات الخضراء تكون مُسَعَّرة بمستويات قريبة جداً من السندات التقليدية، ومن ثمّ فإن المستثمرين لا يُبدون استعداداً للتخلّي عن العائد أو دفع تكلفة إضافية مقابل الجانب البيئي للسند وما يتصل به من تقارير، وبالرغم من ذلك، يشير مراقبو هذه السوق حديثة النشأة إلى الطلب والتفضيل المتزايد للسندات الخضراء من جانب عدد متزايد من المستثمرين التقليديين، فضلاً عن ذلك، استطاع مستثمرو السندات الخضراء البيع بأسعار أعلى من السندات التقليدية بسبب ندرة السندات الخضراء. وتبعاً لاتجاهات الطلب والعرض في أسواق مُعيّنة، قد يظهر في المستقبل تسعير تفضيلي للسندات الخضراء بالنسبة إلى السندات الأخرى.²⁰

ومع نمو السوق، أصبح يتم قبول السندات على أنها خضراء الآن بشرط أن تلقى موافقة من مراجع مالي خارجي على ذلك، وقد وقع أكثر من 140 من أكبر البنوك ومديري الأصول في العالم على المبادئ التي تحكم إصدار السندات الخضراء.

3. تحديات التمويل بالسندات الخضراء: بموجب الدراسات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن أهم التحديات التي تواجه السندات الخضراء تكمن في ضعف عدد المستثمرين المحليين، وضعف نظام التصنيف الائتماني، إضافة إلى عدم وجود معايير لقياس العوائد، وعدم وجود أدوات التحوط من المخاطر وعدم كفاية السيولة في السوق، ويمكن تلخيص هذه التحديات فيما يلي²¹:

أ. نقص الوعي بمزايا السندات الخضراء والمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية ذات العلاقة يمثل عدم معرفة المعايير الدولية القائمة، إضافة إلى عدم فهم الفوائد المحتملة لسوق السندات الخضراء لدى كل من صانعي السياسات والجهات التنظيمية، ومصدري السندات والمستثمرين عقبة هامة عند عدد من الدول؛

ب. عدم وجود مبادئ توجيهية محلية يمكن أن تختلف التحديات البيئية من دولة إلى أخرى، لذلك يمكن استخدام سياسة الحوافز لدعم سوق السندات الخضراء المحلي، وقد تتطلب بعض هذه الأسواق تعريفات وإفصاح إضافي إلى جانب مبادئ السندات الخضراء، وبالنسبة لهذه البلدان، يتمثل العائق الأول في عدم وجود تعريفات محلية ومتطلبات الإفصاح عن السندات الخضراء؛

ج. تكاليف إصدار السندات الخضراء: يتم التحقق من حالة السندات الخضراء، ومراقبة استخدام الجهة المصدرة للعائدات من قبل جهة ثانية أو ضمان طرف ثالث (مثل شركات المحاسبة ووكالات الأبحاث المتخصصة) ومع ذلك، فإن العديد من المصدرين لا يعرفون كيفية القيام بعملية التحقق في بعض الأسواق، وعليه فإن تكلفة الحصول على رأي ثان أو ضمان طرف ثالث أمراً مكلفاً لذلك فهو يمثل عائقاً لبعض الشركات المصدرة الصغيرة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف إدارة متطلبات الإفصاح؛

د. عدم توفر تصنيفات ومؤشرات، وقوائم السندات الخضراء تساعد التصنيفات الائتمانية الخضراء، والتي تتضمن المعلومات البيئية الخاصة بتصنيفات السندات، على تقييم الاتساق بين السندات الخضراء مع المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية، ويمكن أن تساعد أيضاً المستثمرين على فهم تأثير العوامل البيئية على المخاطر الإجمالية للجهات المصدرة، ويمكن لمؤشرات السندات الخضراء توجيه المستثمرين للاستثمار في السندات الخضراء التي تلي احتياجاتهم؛

ه. نقص السندات الخضراء المطروحة: يعد قلة السندات الخضراء المعروضة في بعض الأسواق من أهم العوائق الرئيسية رغم توفر المستثمرين، وهذا يعكس عدم وجود مشاريع خضراء قابلة للتمويل في بعض الأسواق والتي يمكن تمويلها أو إعادة تمويلها من خلال السندات الخضراء، مع التأكيد على أهمية التعرف على كيفية تقييم إذا ما كانت السندات خضراء أم لا، فعدد السندات التي تلي واحدة من المعايير الحالية ويكمن اعتبارها سندات خضراء يمكن أن تكون أكبر بكثير من عدد "السندات الخضراء" المتواجدة حالياً؛

و. صعوبة نفاذ المستثمرين الدوليين إلى الأسواق المحلية: يجد المستثمرون الدوليون صعوبة في الوصول إلى بعض الأسواق المحلية، فمن بين الصعوبات التي تعترضهم نجد التعاريف الخاصة بالسندات الخضراء ومتطلبات الإفصاح تختلف من سوق إلى آخر، هذه الاختلافات تزيد من تكاليف المعاملات، حيث تحتاج السندات الخضراء المعترف بها في سوق واحدة إلى إعادة تسمية أو إعادة اعتماد في سوق أخرى، إضافة إلى عدم وجود أي حماية من المخاطر (على سبيل المثال، ضد مخاطر العملة).

ز. عدم توفر المستثمرين المحليين: يتم شراء السندات الخضراء في بعض الأسواق في الغالب من قبل المستثمرين المحليين إما بسبب ضوابط رأس المال أو الحواجز التعريفية، لذلك فإن وجود مستثمرين مهتمين بالسندات الخضراء يعتبر أمراً أساسياً لضمان وجود طلب كاف.

4. الدور التنموي المستدام للسندات الخضراء

تستخدم السندات الخضراء المستدامة بيئياً واجتماعياً في تمويل العديد من المشاريع التي تحافظ على البيئة في إطار التحول نحو الاقتصاد الأخضر من جهة، وتعزيز الحياة الاجتماعية وكل مناحي الحياة من جهة أخرى، ومن بين المجالات نذكر:²²

أولاً: الاستثمار في الطاقات المتجددة: تعرف الطاقات المتجددة بأنها الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، بمعنى أنها الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا تنضب، وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة، وتوجد عدة أنواع منها: كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، طاقة الكتلة الحيوية وطاقة المياه وغيرها، والاستثمار في هذه النوع من الطاقات يتطلب أموالاً ضخمة تعمل السندات الخضراء على حشد الكميات المناسبة لها، كالاكتتاب عن طريق السندات الخضراء لصناعة اللوحات الشمسية وتوربينات الهواء.

ثانياً: الاستثمار في البناء المستدام والعمارة الخضراء: تعد القطاعات العمرانية أحد المستهلكين الرئيسيين للموارد الطبيعية كالأرض والمواد والمياه والطاقة، ومن جهة أخرى فإن عملية صناعة البناء والتشييد الكثيرة والمعقدة ينتج عنها كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة، وتبقى مشكلة هدر الطاقة والمياه من أبرز المشاكل البيئية-الاقتصادية للمباني بسبب استمرارها وديمومتها طوال فترة تشغيل المبنى، ولهذه الأسباب ظهرت مفاهيم وأساليب جديدة في البناء تسمى التصميم المستدام والعمارة الخضراء المستدامة، تعكس الاهتمام المتنامي للقطاعات العمرانية بقضايا التنمية الاقتصادية في ظل حماية البيئة وخفض استهلاك الطاقة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة، وعليه فالسندات الخضراء قادرة على حشد الأموال لتلبية احتياجات مختلف المستثمرين في مجال تعمير مباني خضراء يستخدم المواد الصديقة للبيئة والأقل استهلاكاً للطاقة والمياه والتي يراعى فيها الجانب البيئي والصحي كالتهوئة والإضاءة، مع إقامة الحدائق الخضراء على السطح.

ثالثاً: النقل المستدام: يوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات بشكل آمن وأكيد، وذلك دون إحداث ضرر بالصحة أو النظام البيئي ومصالح الأجيال القادمة، وبالتالي لا يؤثر بالسلب على المناخ، ذلك لأن وسائل النقل فيه تكون معتمدة على مصادر الطاقة المتجددة.

رابعاً: إدارة المياه: تعد المياه عنصراً جوهرياً من عناصر التنمية المستدامة، وإن للنظم الأيكولوجية دوراً رئيسياً في الحفاظ على المياه كما ونوعاً، ويعمل الاقتصاد الأخضر على جمع

مياه الأمطار وإعادة استخدامها، وتحليه مياه البحار، إضافة إلى توليد طاقة من المياه، وأيضاً إعادة استخدام المياه المستعملة رغبة في الحفاظ على المخزون المائي

خامساً: إدارة الأراضي الزراعية المستدامة: لابد من الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الأخضر لتخضير القطاع الزراعي ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية، وتكيف تكنولوجيا الزراعة الحديثة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز شراكات التنمية لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالتصحر وإزالة الغابات، والزحف العمراني غير المستدام، وفقدان التنوع البيولوجي، ويتطلب ذلك تكوين فهم مشترك للنمو الأخضر، فضلاً عن تطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والبيئية والرفاهية الاجتماعية.

سادساً: التكنولوجيا الخضراء: تعرف التكنولوجيا الخضراء بأنها: "تطوير وتطبيق المنتجات والمعدات والنظم المستخدمة للحفاظ على البيئة والموارد، والتي تقلل من الآثار السلبية للأنشطة البشرية"، شريطة أن تتناسب هذه التكنولوجيا مع المعايير التالية:

- ✓ التقليل من تدهور البيئة؛
- ✓ التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة؛
- ✓ المحافظة على استخدام الطاقة من المصادر المتجددة والموارد الطبيعية؛
- ✓ تشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

حيث يتم الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء عن طرق الاكتتاب في سندات خضراء موجهة لمجال التكنولوجيا الخضراء سواء من أجل تصنيعها أو تحسينها وتطويرها، بحيث تصبح صديقة للبيئة أكثر فأكثر وتخلق مناصب عمل جديدة وتحسن من الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

إن المجالات السابقة الذكر وغيرها كإدارة النفايات وإعادة التدوير، تعد مجالاً للاستثمار المسؤول اجتماعياً في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والسندات الخضراء قادرة على حشد الأموال خصوصاً من القطاع الخاص لتلبية احتياجات مختلف المستثمرين.

المحور الثالث: مساهمة التمويل بالسندات الخضراء في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

إن الاستثمارات العالمية السنوية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي بحاجة إلى حوالي 5-7 تريليون دولار سنوياً، وبشكل هذا الاستثمار الضخم عقبة كبيرة أمام البلدان النامية حيث ستواجه فجوة استثمارية سنوية تبلغ 2.5 تريليون دولار في مشاريع البنية التحتية والطاقة النظيفة والمياه والصرف الصحي والزراعة، ومن المتوقع أن

يسد التمويل الأخضر عن طريق إصدار السندات الخضراء هذه الفجوة من خلال مواءمة النظم المالية مع الاحتياجات التمويلية لاقتصاد أخضر مستدام.

1. واقع أسواق رأس المال الأخضر: سوق التمويل الأخضر هي سوق منظمة للتعامل في الأوراق المالية من أسهم وسندات خضراء، وكذا السندات الخضراء الحكومية القابلة للتداول، وتتحدد فيها الأسعار وفقاً لمقتضيات العرض والطلب، وتهدف هذه السوق إلى تمويل مشاريع خفض الكربون، وصناديق الحوافز الخضراء، وصناديق التأمين القائمة على مؤشر الطقس، وصناديق المناخ الوطنية والدولية، والبنية التحتية الخضراء، والصناديق العقارية²³، والجدول التالي يوضح إصدار السندات الخضراء لبعض المؤسسات المالية والدولية والعامه في السوق الخضراء خلال الفترة 2007-2016.

الجدول رقم(01): إصدار السندات الخضراء خلال الفترة ما بين (2007-2016)

المبلغ بالمليون دولار أمريكي	عدد الإصدارات	جهة الإصدار
3844	46	البنك الدولي
3479	12	البنك الأوروبي للاستثمار
2001	8	شركة التمويل الدولية
175	8	Communal banken AS
838	7	بنك إفريقيا للتنمية
376	7	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
794	6	البنك الآسيوي للتنمية
412	4	بنك الاستثمار الشمالي
500	1	بنك الصادرات والواردات الكوري

Source: Craig Alexander, Sonya Gulati, **OBLIGATIONS VERTES : LES OBLIGATIONS DE LA VICTOIRE DE L'ENVIRONNEMENT**, date de consultation 07/02/2018 www.td.com/economics (المصدر)

2. اتجاه سوق إصدار السندات الخضراء في الفترة ما بين (2010-2017): لقد خطت أسواق دول العالم مؤخراً وبدعم من الأمم المتحدة خطوات هامة باتجاه تشجيع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ومما لا شك فيه بأن أسواق رأس المال تلعب دوراً هاماً في هذا المجال، حيث يمكن لهيئات الرقابة والأسواق المالية والمستثمرين والشركات وجميع الأطراف الأخرى أن يكون لها دور مؤثر باتجاه هذا التحول، وضمن هذا الإطار، جاءت مبادرة أسواق المال المستدامة (Sustained Stock Exchanges Initiative) التي أطلقها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، بمشاركة هيئات الرقابة والمستثمرين والشركات، حيث تعهدت أسواق المال بموجب هذه المبادرة وبشكل طوعي التزامها بتشجيع الشركات المدرجة لتطبيق أفضل السياسات المتعلقة بالبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة²⁴.

وساهمت سوق السندات الخضراء بنسبة 3% من صفقات سوق السندات العالمية في الربع الثاني من عام 2017، وتم تسجيل ما مجموعه 82 صفقة للسندات الخضراء من 74 مصدرًا مع أكثر من 50% من المصدرين لأول مرة، وذكرت "بلومبيرغ نيو إنيرجي فاينانس" في أحدث تحليل لها أن الإصدار السنوي للسندات الخضراء من المقرر أن يصل إلى 134.9 مليار دولار مع نهاية عام 2017.

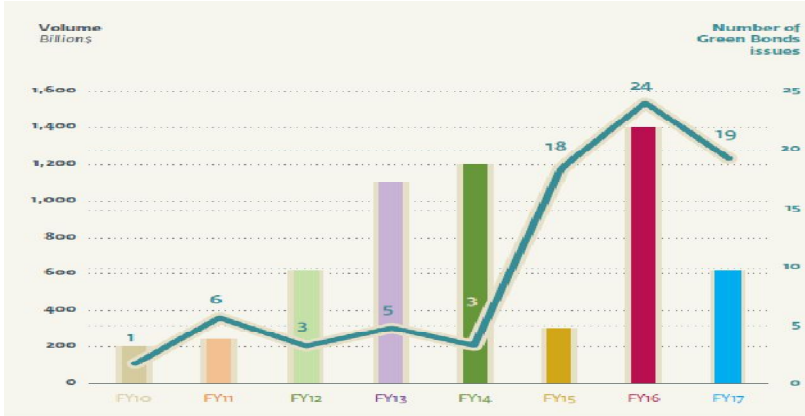
كما بدأت عدة دول بتهيئة المناخ التشريعي والتنظيمي المناسب لتشجيع إصدار الأوراق المالية الخضراء، وقامت كذلك عدة أسواق مالية بإصدار مؤشرات (Indexes) لأوراق المالية الخضراء، فقد أصدرت نازدك Nasdaq مؤشر الأوراق المالية الخضراء الذي يغطي الشركات التي تعمل على دعم التنمية الاقتصادية المستندة إلى تخفيض انبعاثات الكربون.

وكانت مجموعة البنك الدولي، ممثلة في البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، من الرواد في تطوير سوق السندات الخضراء، حيث أصدر البنك الدولي أول سند أخضر في عام 2008، وفي عام 2013 صارت مؤسسة التمويل الدولية أول مؤسسة تصدر سنداً أخضر معيارياً عالمياً بقيمة مليار دولار، مساهمةً بذلك في تحويل سوق السندات الخضراء من الأسواق المتخصصة إلى الأسواق العامة، ويتبوأ البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية مكانة رائدة في السوق كأكبر جهتي إصدار للسندات الخضراء، حيث يقومان بتعبئة الأموال اللازمة للتمويل المناخي من مجموعة متنوعة وواسعة من المستثمرين من المؤسسات والأفراد، ويعرفان الكثير من المستثمرين الذين يستثمرون لأول مرة بفئة أصول السندات الخضراء، كما لعب البنك والمؤسسة أيضاً دوراً محورياً في صياغة أفضل ممارسات السوق على صعيد الشفافية وتقديم التقارير²⁵.

ويستغل البنك الدولي خبرته ومكانته باعتباره رائداً في السوق في هذا المضمار لاجتذاب مجموعة أكثر تنوعاً من المصدرين والمستثمرين إلى السوق، ويعمل مع البلدان لمساعدتها على وضع أطر سوقية تدعم إصدارات السندات الخضراء، حيث شارك مؤخراً في وضع أطر تمويل خضراء أسفرت عن إصدار أول سند إسلامي أخضر (في ماليزيا)، وإصدار أول سند أخضر يُصدّره اقتصاد صاعد.

والشكل التالي يوضح إصدارات السندات الخضراء في الفترة ما بين 2010-2017 من قبل البنك الدولي وبعض الهيئات الأخرى.

الشكل رقم(02): حجم وعدد إصدار السندات الخضراء خلال الفترة (2010-2017)



Source: GREEN BOND IMPACT REPORT FINANCIAL, INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION, World Bank Group, 2016. http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/91ca0e7f-3819-4c0e-a929-f2753539e6fa/FY17+Green+Bond+Impact+Report_Final.pdf?MOD=AJPERES (26/02/2018).

3. واقع استخدام السندات الخضراء في تمويل مشاريع الاقتصاد الأخضر

1.3 المؤسسات الداعمة للتمويل بالسندات الخضراء: تعد مجموعة البنك الدولي هي إحدى أكبر الجهات المصدرة للسندات الخضراء في العالم، وقد عبأت ما يزيد على 16 مليار دولار من خلال إصدار أكثر من 200 سند أخضر منذ عام 2008 لصالح استثمارات مرتبطة بالمناخ والبيئة.

كما يساعد البنك الدولي أيضاً البلدان على إنشاء أسواق جديدة للتمويل الأخضر، فعلى سبيل المثال، يعد "فيجي" أول سوق صاعدة تُصدّر سنداً أخضر سيادياً، حيث عبأت 50 مليون دولار، لمساندة تدابير التخفيف من تغير المناخ والتكيف مع آثاره، إذ ستُستخدم حصيلة هذا السند في تمويل انتقال "فيجي" إلى اقتصاد منخفض الكربون مع بناء قدرتها على مواجهة الآثار الناشئة عن تغير المناخ في الوقت نفسه. ولم يستغرق إصدار هذا السند الأخضر إلا أربعة أشهر.

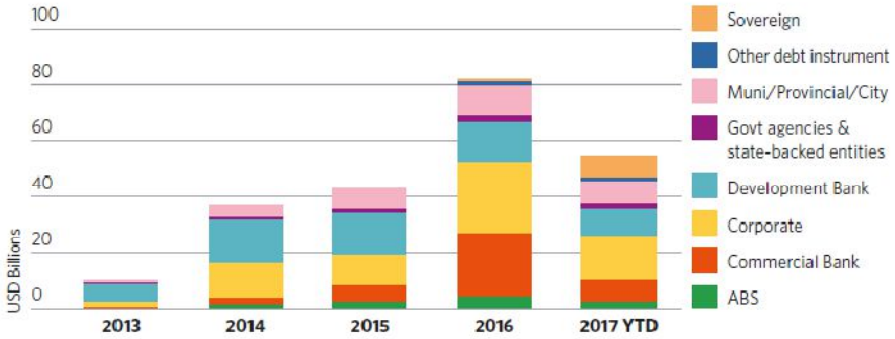
وحتى سبتمبر 2017، أصدر البنك ما مجموعه 135 سنداً أخضر مقوماً بثماني عشرة عملة بإجمالي يزيد على ما يعادل 10.2 مليار دولار، فيما أصدرت مؤسسة التمويل الدولية 77 سنداً أخضر بقيمة 5.8 مليار دولار موزعة على 12 عملة.

كما تعمل مؤسسة التمويل الدولية، وهي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، وشركة إدارة الأصول الأوروبية الرائدة، على إيجاد سبل جديدة لتشجيع المزيد من المؤسسات المالية المحلية على إصدار سندات خضراء، حيث أنشأت أكبر صندوق سندات خضراء مكرس للأسواق

الصاعدة، في مبادرة بقيمة ملياري دولار تهدف إلى تعميق أسواق رأس المال المحلية وتوسيع التمويل المقدم للاستثمارات المناخية.

ويقوم صندوق السندات الأساسية الخضراء بشراء السندات الخضراء المصدرة في الأسواق الصاعدة، مركّزاً في البداية على البلدان والبنوك ذات الإمكانيات العالية من حيث إصدار السندات الخضراء، قبل أن يتوسع إلى أسواق أخرى، وستوفر المؤسسة أيضاً تغطية تأمينية ضد الخسارة الأولى، مما يساعد على تقليل المخاطر وعلى تعبئة الأموال من القطاع الخاص، وسيساعد ذلك على ضمان قدرة الصندوق على العمل في الأسواق التي تنطوي على تحديات، ومن ضمنها البلدان الأشد فقراً والمناطق المتأثرة بالصراعات، والشكل التالي يبين حجم إصدارات السندات الخضراء حسب طبيعة جهة الإصدار.

الشكل رقم (03): إصدار السندات الخضراء حسب طبيعة جهة الإصدار



Source: Global Green Bonds Mid-Year Summary 2017 Climate Bonds Initiative.

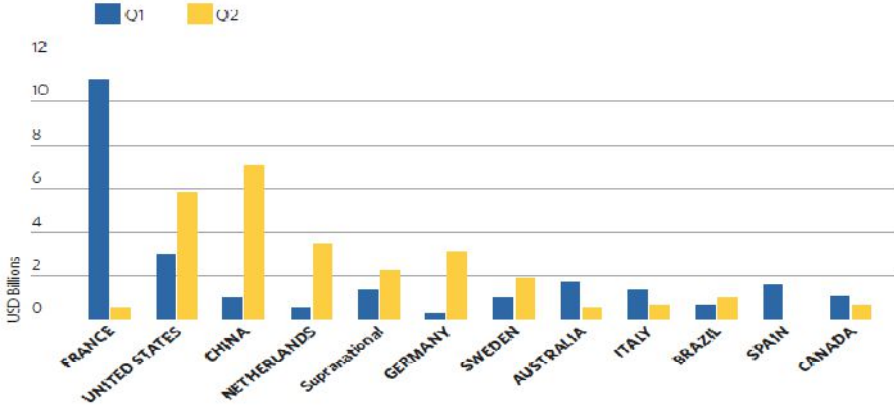
www.climatebonds.net/files/files/Global_Green_Bonds_S1_Summary-2017.pdf

يلاحظ أن أهم المستثمرين في السندات الخضراء هي البنوك التجارية والمؤسسات وشركات التأمين، أي أنها تستقطب مختلف المتعاملين.

2.3 دراسة لجوانب متعددة لعملية إصدار السندات الخضراء خلال الفترة 2014-2016

أ. من حيث الدول المصدرة في إصدار السندات الخضراء

الشكل رقم (04): قائمة الدول المصدرة للسندات الخضراء خلال سنة 2017



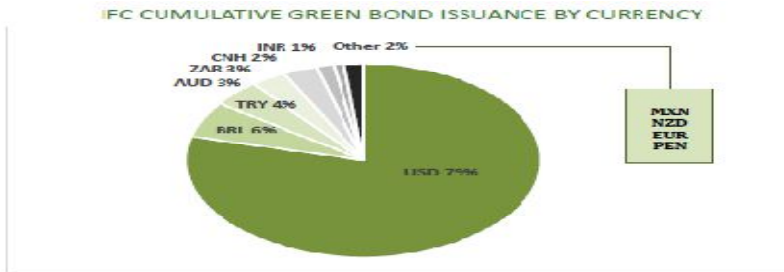
(المصدر) Source: Global Green Bonds Mid-Year Summary 2017 Climate Bonds Initiative.

www.climatebonds.net/files/files/Global_Green_Bonds_S1_Summary-2017.pdf

من الطبيعي جدا أن تصدر فرنسا قائمة الدول المصدرة للسندات الخضراء، كونها تساهم بشكل معتبر في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الملوثة للبيئة، ورغبت منها في إنجاح تطبيق اتفاق باريس للمناخ القاضي بالتحول تدريجيا إلى الاستثمار أكثر في الطاقات المتجددة، فكان لا بد من الذهاب إلى تمويلات أكثر اخضرارا من فئة السندات الخضراء، ثم تأتي كل من الولايات المتحدة والصين في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي بالنسبة للدول التي تشجع وتدعم التمويل الأخضر للمشاريع الصديقة للبيئة.

ب. إصدار السندات الخضراء حسب نوع العملة

الشكل رقم (05): أنواع العملات التي تصدر بها السندات الخضراء



(المصدر) Source: GREEN BOND IMPACT REPORT FINANCIAL, INTERNATIONAL FINANCE CORPORATIO, World Bank

Group, 2016. http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/91ca0e7f-3819-4c0e-a929-f2753539e6fa/FY16+Green+Bond+Impact+Report_Final.pdf?MOD=AJPERES

(26/02/2018).

ما يلاحظ من الشكل رقم(05) أن ما يقرب من 80 بالمائة من إصدار السندات الخضراء مقيمة بالدولار الأمريكي، والسبب في ذلك يعود إلى أن أهم التمويلات المشجعة للنهوض بقطاع الطاقات المتجددة حفاظا على البيئة ووصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة، قادم من هيئات تتبع للبنك الدولي تستخدم الدولار الأمريكي كعملة أساسية في جمع تعاملاتها سواء من ناحية الإصدار أو دفع الالتزامات.

ج. إصدار السندات الخضراء حسب القطاعات والمناطق الجغرافيا

الجدول رقم(02): مجالات استثمار حصيلة إصدار السندات الخضراء

COMMITMENTS BY SECTOR

USD millions	FY14	FY15	FY16
Renewable Energy	756	808	305
Energy Efficiency	94	296	521
Other Mitigation (RE/EE)	86	51	134
Total	936	1,155	960

Source: GREEN BOND IMPACT REPORT FINANCIAL, INTERNATIONAL FINANCE CORPORATIO, World Bank Group, 2016. http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/91ca0e7f-3819-4c0e-a929-f2753539e6fa/FY17+Green+Bond+Impact+Report_Final.pdf?MOD=AJPERES (26/02/2018).

تُظهر الإحصائيات الواردة في الجدول رقم(02) أن قطاع الطاقة المتجددة احتلت الصدارة من حيث القطاعات الممولة بحصيلة إصدار السندات الخضراء سنّي 2014 و2015، ثم يأتي في الدرجة الثانية قطاع المشروعات التي تعمل على تحقيق الفعالية الطاقوية، لأن هذه الفترة عرفت انخفاضات حادة في أسعار الطاقة التقليدية، حتم على الدول المصدرة للنفط إلى البحث عن مصادر بديلة لطاقة، عن طريق إطلاق مشاريع كبرى في مجال الطاقات المتجددة، زيادة على هذا حدثت تغيرات على مستوى المناخ بارتفاع حرارة كوكب الأرض بفعل الاستخدام الواسع والكبير لمصادر الطاقة الملوثة للبيئة، جعلت المجتمع الدولي يقرر من خلال اتفاق باريس للمناخ التفكير جدياً بضرورة التوجه نحو الاستثمار في المشاريع الخضراء ودعمها مالياً بواسطة إصدار سندات خاصة بالمناخ، وهذا ما يفسر تصدّر هذا القطاع في مجال التمويل الأخضر.

الجدول رقم(03): حجم إصدار السندات الخضراء حسب المناطق الجغرافيا

COMMITMENTS BY REGION

USD millions	FY14	FY15	FY16
Europe and Central Asia	178	382	284
East Asia and the Pacific	0	0	229
South Asia	62	155	200
Middle East and North Africa	55	143	118
Latin America and the Caribbean	618	422	90
Sub-Saharan Africa	23	43	39
Multi Region	0	10	0
Total	936	1,155	960

Source: GREEN BOND IMPACT REPORT FINANCIAL, Op cit.(المصدر)

يلاحظ أن السندات الخضراء متواجدة بنسب متفاوتة في مختلف المناطق الجغرافية ولا تقتصر على جهة دون أخرى، لكن تبقى مناطق أمريكا الشمالية وأوروبا ودول وسط آسيا تساهم بشكل كبير في إصدار السندات الخضراء خاصة خلال سنتي 2014 و2015، باعتبارها تتحكم في التكنولوجيا الخضراء المستخدمة في المجال الطاقات المتجددة. خاتمة: من خلال ما جاء في محاور الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

إن التحدي الأكبر الذي يواجه العديد من الدول النامية الراغبة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر يكمن في نقص القدرات المؤسسية المتعلقة برسم السياسات البيئية وتطبيقها الأمر الذي يتطلب تضافر جهود جميع الجهات ذات العلاقة بهدف بناء القدرات الذاتية في هذا المجال. وهذا الأمر يتطلب مراجعة الأطر التشريعية والتنظيمية وتعديلها بما يشجع التحول المطلوب نحو أسواق رأس مال خضراء.

توفر السندات الخضراء التمويل لمشاريع منخفضة الانبعاثات الكربونية وتحافظ على البيئة، ويمكن أن تساعد البلدان على التكيف مع تغيرات المناخ والتخفيف من آثاره، في الوقت الذي تدر فيه عائدات كبيرة على المستثمرين، وأن سوق السندات الخضراء سوق واعد وفي وشيهد نموا كبيرا في السنوات القادمة.

يساعد استثمار مؤسسة التمويل الدولية إلى ما يصل 325 مليون دولار في صندوق السندات الأساسية الخضراء، على فتح أبواب سوق السندات الخضراء في البلدان المتعاملة معها بالسماح للصندوق بإدارة الديون في بلدان الأسواق الصاعدة بشراء السندات الخضراء التي أصدرتها البنوك في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

تعد مجموعة البنك الدولي هي إحدى أكبر الجهات المصدرة للسندات الخضراء في العالم، وقد عبأت ما يزيد على 16 مليار دولار من خلال إصدار أكثر من 200 سند أخضر منذ عام 2008 لصالح استثمارات مرتبطة بالمناخ والبيئة.

السندات الخضراء هي أحد الحلول التي يعول عليها كثيرا لتمويل العديد من المشاريع الخضراء في العالم، حيث تتسم بالدخل الثابت، وبكونها أدوات مالية يسهل تسيلها، كما يقتصر تخصيص الأموال التي تدرها على مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه هذه الآلية تتمتع بكل خصائص السندات التقليدية، ولكنها مدعومة بالاستثمارات التي تساهم في التنمية المستدامة أو مكافحة تغير المناخ.

تعد مبادئ السندات الخضراء بمثابة توصيات للمنهجية في العمل توصي بالشفافية والإفصاح والحث على النزاهة بغية تطوير هذه السوق التي تعرف نموا سريعا. في نهاية هذه الدراسة، وتعزيزا لقدرة النظام المالي على حشد رأس المال الأخضر الخاص بالاستثمار في المشاريع الخضراء، نقدم توصيات التالية:

- تبني الدراسات المشتركة والبحوث الأكاديمية التي تخدم دراسات الابتكارات المالية البيئية مثل السندات الخضراء على المستوى الإقليمي والعالمي.
- توفير إشارات وأطر السياسة البيئية والاقتصادية لجهات الاستثمار الأخضر، مثل تبني أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس للمناخ.
- حشد الدعم لتوسيع منصات عمل بناء القدرات القائمة على المعرفة مثل شبكة المعاملات المصرفية المستدامة ومبادئ الاستثمار المسؤول اجتماعيا التي تساندها الأمم المتحدة، علاوة على مبادرات التمويل الأخضر الأخرى على الصعيدين الدولي والإقليمي.
- دعم عملية تنمية أسواق للسندات الخضراء على المستوى المحلي، ي بناءً على طلب البلدان المهتمة بتطوير أسواق سندات خضراء بالعملة المحلية.
- تطوير إرشادات للسندات الخضراء ومتطلبات الإفصاح بالإضافة إلى القدرة على التحقق من صحة وثائق التفويض البيئية.
- تعزيز التعاون الدولي من أجل تسهيل الاستثمار العابر للحدود في السندات الخضراء.

قائمة الهوامش:

- ¹ أحمد خضر، الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة إلى التنمية المستدامة، مجلة العلوم والتكنولوجيا، معهد الكويت للأبحاث، 2010، ص 4.
- ² ساندني صبري وآخرون، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة: دراسة حالة مصر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، مصر، ص 16، 2017.
- ³ قحاف وهيبة وشرقرق سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل- مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص 440
- ⁴ عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، ط1، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2010، ص 152
- ⁵ محمد أحمد بن فهد، بناء اقتصاديات خضراء شاملة، مطبوعة مؤسسة زايد الدولية للبيئة، معرض الأمم المتحدة للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والذي استضافه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي بكينيا في 28 أكتوبر 2013.
- ⁶ عايدة راضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسبوع للدراسات البيئية، العدد 39، يناير 2014، ص 55.
- ⁷ نجري يوسف جمال الدين وآخرون، الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، مصر، ص ص 446-446.
- ⁸ أنظر: عرقوب خديجة وكورتل فريد، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد 18، جوان 2016، ص ص 257-302. ومفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر إطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح، ورقة بحثية مقدمة للجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لغرب آسيا، 2010-12-15.
- ⁹ ساندني صبري وآخرون، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة: دراسة حالة مصر، مرجع سبق ذكره، ص 20.
- ¹⁰ علي عبد الرحمن علي، الاقتصاد الأخضر، بحث منشور على موقع الإتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، http://www.ausde.org/?page_id=367 تاريخ الاطلاع: 2018/02/10.
- ¹¹ قحاف وهيبة وشرقرق سمير، مرجع سبق ذكره.
- ¹² أوصالح عبد الحليم، فعالية الهندسة المالية في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات والابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، المنعقد بجامعة سطيف- الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014، ص 22.
- ¹³ climate-bonds, date de consultation 25/02/2018. <http://www.climatebonds.net/category/climate-bonds>
- ¹⁴ <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/497471> date de consultation 26/02/2018.
- ¹⁵ خديجة عرقوب وفريد كورتل، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، مرجع سبق ذكره.
- ¹⁶ Sustainable Prosperity, Green Bonds, date de consultation: 25/02/2018. www.sustainableprosperity.ca
- ¹⁷ <http://www.albankaldawli.org/ar/results/2017/12/01/green-bonds>, date de consultation 24/02/2018. op-cit.
- ¹⁸ جليل طريف، أسواق رأس المال الخضراء، مجلة إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، الإصدار رقم 15، يناير 2017، ص ص 4-5، العدد متاح على الموقع التالي: www.uasa.ae تاريخ الاطلاع: 2018/02/15.
- ¹⁹ الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ملخص بيان المعلومات الأولى: إصدار سندات من فئة السندات الخضراء، ديسمبر 2016، المغرب. ص 3، انظر الموقع الإلكتروني للهيئة: <http://www.ammc.ma> (تاريخ الاطلاع: 2018/01/30)
- ²⁰ المرجع نفسه، ص 4.
- ²¹ المرجع نفسه، المكان نفسه.
- ²² خديجة عرقوب وفريد كورتل، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، مرجع سبق ذكره.
- ²³ أوصالح عبد الحليم، فعالية الهندسة المالية في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 19.
- ²⁴ جليل طريف، أسواق رأس المال الخضراء، مرجع سبق ذكره
- ²⁵ <http://www.albankaldawli.org/ar/results/2017/12/01/green-bonds>, op-cit.

قائمة المراجع:

أ.كتب، مقالات ومؤتمرات وتقارير

1. طريف جليل، أسواق رأس المال الخضراء، مجلة إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، الإصدار رقم 15، يناير 2017.
2. أوصالح عبد الحليم، فعالية الهندسة المالية في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات والابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، المنعقد بجامعة سطيف- الجزائر، يومي 5 و6 ماي 2014.
3. بن فهد محمد أحمد، بناء اقتصاديات خضراء شاملة، مطبوعة مؤسسة زايد الدولية للبيئة، معرض الأمم المتحدة للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والذي استضافه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي بكينيا في 28 أكتوبر 2013.
4. خضر أحمد، الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة إلى التنمية المستدامة، مجلة العلوم والتكنولوجيا، معهد الكويت للأبحاث، 2010.
5. ساندري صبري وآخرون، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة: دراسة حالة مصر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، مصر، 2017.
6. عايدة راضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسبوط للدراسات البيئية، العدد 39، يناير 2014.
7. عرقوب خديجة وفريد كورتل، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، مركز البحوث وتطوير الموارد البشرية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 18، جوان 2016.
8. علي عبد الرحمن علي، الاقتصاد الأخضر، بحث منشور على موقع إتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة.
9. قحاف وهيبه وشرقق سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل- مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016.
10. قدي عبد المجيد، الاقتصاد البيئي، ط1، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2010.
11. نجري يوسف جمال الدين وآخرون، الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، مصر.
12. الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ملخص بيان المعلومات الأولي : إصدار سندات من فئة السندات الخضراء، ديسمبر 2016، المغرب.
13. مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لغرب آسيا، 15-12-2010.

ب. موقع إلكترونية:

1. [climate-bonds](http://www.climatebonds.net/category/climate-bonds), <http://www.climatebonds.net/category/climate-bonds>
2. Sustainable Prosperity, Green Bonds, www.sustainableprosperity.ca
<http://www.albankaldawli.org/ar/results/2017/12/01/green-bonds>,
3. GREEN BOND IMPACT REPORT FINANCIAL, INTERNATIONAL FINANCE CORPORATIO, World Bank Group, 2016.
http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/91ca0e7f-3819-4c0e-a929-f2753539e6fa/FY17+Green+Bond+Impact+Report_Final.pdf?MOD=AJPERES
4. GREEN BOND IMPACT REPORT FINANCIAL, INTERNATIONAL FINANCE CORPORATIO, World Bank Group, 2016.
http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/91ca0e7f-3819-4c0e-a929-f2753539e6fa/FY16+Green+Bond+Impact+Report_Final.pdf?MOD=AJPERES
5. Global Green Bonds Mid-Year Summary 2017 Climate Bonds Initiative.
www.climatebonds.net/files/files/Global_Green_Bonds_S1_Summary-2017.pdf
6. Craig Alexander, Sonya Gulati, OBLIGATIONS VERTES : LES OBLIGATIONS DE LA VICTOIRE DE L'ENVIRONNEMENT, www.td.com/economics.
7. http://www.ausde.org/?page_id=367

دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة مؤسسات الأعمال الجزائرية
 "دراسة ميدانية لمؤسسات ولاية تلمسان"

The role of corporate governance in raising the efficiency of Algerian
 business enterprises "Field Study of Tlemcen State Institutions"

تاريخ قبول النشر: 2018/02/19

تاريخ الاستلام: 2018/01/17

أ. غلاي حياة***

أ. مكي عمارية**

د. غلاي نسيم*

جامعة تلمسان

جامعة مستغانم

المركز الجامعي - عين تموشنت

الجزائر

الجزائر

الجزائر

ملخص:

تعتبر ظاهرة حوكمة الشركات احد أهم الآليات التي كشف عنها اقتصاد المعرفة و التي نالت اهتمام عالي كبير من قبل المنظمات العالمية الدولية، نظرا لدورها في حماية الشركات من التعرض لحالات التعتير والفشل المالي والإداري و أيضا لحمايتها من مخاطر التصفية ، هذا فضلا عن دورها في تعظيم قيمة المؤسسة في السوق و ضمان بقائها و نموها و استمرارها على المستوى المحلي والدولي.

لقد خصصنا هذا البحث لدراسة ميدانية لعدد من المؤسسات الجزائرية التي توجد بولاية تلمسان من خلال استبيان وجهناه إلى مسيري هذه المؤسسات و أصحاب القرار فيها للوقوف على مدى تبنيها للمسؤولية الاجتماعية و كذا مدى تطبيقها لمبادئ حوكمة الشركات ، و تم دراسة و تحليل النتائج من خلال برنامج SPSS version 19.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المؤسسات الجزائرية، الكفاءة، مبادئ الحوكمة.

Abstract:

The phenomenon of corporate governance is one of the most important mechanisms revealed by the knowledge economy, which has received great international attention by the international organizations, in view of its role in protecting companies from defaults and financial and administrative failures, as well as to protect them against liquidation risks. The value of the institution in the market and ensure its survival, growth and continuation at the local and international level. We have devoted this research to a field study of a number of Algerian institutions that are located in the

* e-mail : nasssimag5@yahoo.fr

** e-mail : maria_grono@hotmail.com

*** e-mail : hayetg88@yahoo.fr

Wilayat of Tlemcen through a questionnaire addressed to the leaders of these institutions and their decision makers to determine their adoption of social responsibility as well as their application of the principles of corporate governance with SPSS version 19.

Keywords: Corporate governance, Algerian institutions, efficiency, governance principles.

مقدمة:

تعتبر حوكمة الشركات احد المعايير الأساسية التي تبنى عليها الاقتصاديات القوية اليوم ، لذا تسعى مختلف الشركات إلى تبنيها و تطبيق مختلف المبادئ التي تنص عليها، و من ضمن هذه المبادئ نجد حرصها على تحقيق مصالح مختلف أصحاب المصالح و التي تربطهم بالمؤسسة علاقات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة و بالتالي نجد إنها مسئولة اجتماعيا عن كل هذه الأطراف.

لقد زاد اهتمام الشركات بالحوكمة نتيجة تطور الأسواق وتحديات العولمة المالية وكذلك زيادة وعي المستثمرين والشركات القائمة بالمخاطر الناجمة عن عدم ممارسة الحوكمة، أضف إلى ذلك أهمية مسؤولية الشركة تجاه كل من المجتمع والبيئة، حيث تعد هذه الأخيرة رهانا مستقبليا أمام المؤسسات الاقتصادية. فإتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى محاربة الفساد وبيروقراطية الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية وحث المؤسسات على الإصلاح، أخذة بعين الاعتبار كذلك استدامة عملية الاقتصادية مع مراعاة البيئة والعدالة الاجتماعية وخلق الفرص للأجيال القادمة. وعليه يصبح تطبيق التسيير الراشد والحوكمة في المؤسسة الاقتصادية ليس مشروطا بوصول المؤسسة إلى تحقيق ربحيتها التجارية فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى تحقيق النمو المستدام من خلال تحقيق كل من الربحية الاجتماعية والبيئية وبمشاركة متكافئة ومتوازنة بين الدولة وحكومتها ومؤسساتها، للوصول إلى التنمية المستدامة. و بناء على كل ما قلناه سابقا يمكننا طرح الإشكالية التالية: هل تتبنى المؤسسات الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات ؟ وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بحوكمة الشركات و ما هي مبادئها؟

- كيف يمكن أن تساهم الحوكمة في الرفع من كفاءة المؤسسات الجزائرية ؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية و كل تلك التساؤلات ارتأينا صياغة الفرضية التالية:

تتبنى المؤسسات الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا عن أساليب منهجية و علمية قادرة على معالجة موضوع الدراسة ، فكان المحور الاول عبارة عن جانب نظري استخدمنا خلاله المنهج الوصفي و التحليلي و ذلك بغرض التعرف على الظاهرة موضوع الدراسة و نقصد هنا موضوع حوكمة الشركات. و اعتمدنا على تقنية الاستمارة ، كما ارتكز تحليل النتائج على جوانب رئيسية متمثلة في اختيار مقاييس البحث و التي تتضمن تحديد المقاييس المستخدمة في البحث و بيان عدد الفقرات و الجانب الثاني يتعلق بالوصف الإحصائي لمتغيرات البحث.

الدراسات السابقة:

يمكننا اختصار الدراسات السابقة في عمليتين فقط وهما:

- **مناد علي (2014) :** كانت رسالته تتحدث عن دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي - دراسة قياسية، حيث عالجت عملية تقييم الأداء المؤسسي و إدراج الطرق الحديثة في قياس الأداء ، بالتركيز على نموذج يأخذ بعين الاعتبار جميع معايير تقييم الأداء الذي يتمثل في بطاقة الأداء المتوازن.
- و خلال الدراسة الميدانية تم اقتراح نموذج لقياس اثر حوكمة الشركات على الأداء المؤسسي للشركات المساهمة العامة الجزائرية ، مع الأخذ بعين الاعتبار مساهمة المحيط المؤسسي و أخلاقيات المسؤولية الاجتماعية للشركات ، عن طريق استخدام نموذج المعادلات الهيكلية لعينة مكونة من 120 شركة مساهمة موزعة على القطر الوطني ، و توصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات حوكمة الشركات المختارة و كل من أداء الشركة و زيادة الارتباط في حالة توفر بيئة مؤسسية ملائمة للأعمال ، و تكريس أخلاقيات المسؤولية الاجتماعية .
- **دراسة صديقي خضرة (2010) :** اهتمت في مذكرتها بإظهار مدى مساهمة البنوك في تحقيق حوكمة الشركات ، و خلصت الدراسة إلى انه من اجل الوصول إلى التطبيق الجيد للحوكمة في المؤسسات لابد من وجود نظام بنكي سليم ، كذلك يوفر القطاع البنكي الائتمان و السيولة اللازمة لعمليات الشركة ونموها ، كما أن القطاع البنكي السليم هو احد المؤسسات التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات.
- كما قامت بدراسة مؤسسة الرياض وحدة مطاحن بشار و يمكن القول أن تحقيق البنك لمفهوم حوكمة الشركات لدى المؤسسات المتعاملة معه غير وارد حيث أن هذا المفهوم يمارس بشكل عشوائي نظرا للوازع الأخلاقي في المعاملات لدى العديد من المسؤولين العاملين بالمؤسسة.

المحور الأول: حوكمة الشركات من منظور نظري

1- تعريف حوكمة الشركات :

نظرا لتعدد الجوانب التي تتعلق بها ظاهرة حوكمت الشركات فان معظم الأبحاث التي كتبت في أدبيات هذا الموضوع أعطت تعريفات مختلفة لمصطلح حوكمت الشركات تبعا للزاوية التي ينظر منها للظاهرة أو تبعا للهدف المرغوب الوصول إليه. وعليه يمكن استعراض مجموعة من التعريفات التي توضح في مجملها مفهوم حوكمت الشركات.

يقصد بحوكمت الشركات : العلاقة بين عدد من الأطراف و المشاركين التي تؤدي إلى تحديد التوجه الرشيد لأداء المؤسسة بمعرفة كل من حملة الأسهم والإدارة.¹ إن التعريف الذي قدمه Parkinson في كتابه Corporate Gouvernance عام 1994 الأشمل ، حيث عرف الحوكمة على أنها : الإجراء الإداري ، الإشرافي و التنسيقي المعتمد و الذي يعكس مصداقية إدارة الشركة في رعايتها لمصالح الشركاء.² مما سبق يمكن بلورة مفهوم حوكمت الشركات وفق مجموعة من الخصائص و من ثم يمكن وصفه بأنه:

- نظام متكامل للرقابة المالية والإدارية على أنشطة الشركة وبرامجها
- مجموعة الطرق التي من خلالها يمكن لأصحاب المصالح الاطمئنان على حقوقهم بصفة متوازنة. ان هذه الخصائص يوجد مسير يحرص على القيام بالإدارة اليومية للأنشطة التشغيلية بالشركة، و ايضا الموضوعات التي أسندت إليه بصفة استثنائية و التي تقع ضمن اختصاصات مجلس الإدارة ، بالإضافة إلى التأكد من تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الإدارة.³
- كما يقوم المسير بالتخطيط والتنظيم وتوجيه الآخرين والإشراف عليهم والرقابة على الأفراد و الأنشطة التي يتحمل مسئولية إدارتها بحكم منصبه الوظيفي، و تجدر الإشارة إلى أن هناك مسميات مختلفة للمسير منها: المدير، المشرف، الموجه وغيرها.⁴
- كما يوجد ضمن حوكمة الشركات مفهوم جديد و هو التجذرية و يقصد به: "رغبة المسير أو المدير في التخلص و لو جزئيا من مراقبة المساهمين ، لغرض الاحتفاظ بمنصبه وزيادة الحرية في عمله و بالتالي تعظيم مداخله.⁵

2- دوافع ظهور حوكمت الشركات:

لقد ظهرت الحاجة إلى مفهوم حوكمت الشركات في العديد من الدول المتقدمة و النامية خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية التي حدثت في العديد من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية و روسيا و إيطاليا ، و كذلك ما شهده الاقتصاد

الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002 عن طريق العديد من الشركات، حيث ان هذه الشركات استخدمت الكثير من الأساليب المحاسبية شديدة التعقيد و التي تسمى بأساليب تضخيم الأرباح و في بعض الأحيان بالمخالفة للحقيقة و ذلك للحفاظ على ارتفاع سعر السهم بالإضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات مما يعطي الانطباع بالنجاح الشديد للشركة⁶. كذلك مع انفجار الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، اخذ العالم ينظر نظرة جديدة لحوكمة الشركات، وهذه الأزمة يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات و التشريعات التي تنظم نشاط الأعمال و العلاقات فيما بين مؤسسات الأعمال و الحكومة. و قد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة تتضمن عمليات و معاملات الموظفين الداخليين و الأقارب و الأصدقاء بين مؤسسات الأعمال و الحكومة ، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة بهذه الأمور و إخفاء هذه الديون من خلال طرق و نظم محاسبية مبتكرة⁵. ولعل أهم مظاهر هذه الأزمة الاقتصادية العنيفة هو انهيار أسعار الأوراق المالية إلى أدنى مستوى، انهيار أسعار صرف عملاتها بشكل غير مسبق ، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي⁷.

3-خطوات تدعيم كفاءة حوكمة الشركات:

و للأهمية الجوهرية لحوكمة الشركات في تقدم الاقتصاديات و المجتمعات اهتمت عدد من الدول المتقدمة و الناشئة بترسيخ القواعد و التطبيقات الجيدة لها لاستقرار الأسواق بتلك الاقتصاديات. لقد كانت لنظرية الوكالة اهمية كبيرة في ظهور حوكمة الشركات و ذلك لما تتضمنه من تكلفة يمكن أن تأخذ بعض الأشكال الآتية⁸:

- مصاريف مراقبة تصرفات الإدارة و المسيرين.
- مصاريف هيكلية التنظيم بما يساعد على التقليل من التصرفات غير المرغوب فيها من قبل المسيرين.

فخلال عام 2002، قامت عدد من الدول ببعض الخطوات الهامة في سبيل تدعيم فعالية حوكمة الشركات بها، و منها على سبيل المثال⁹:

- الولايات المتحدة: قامت بورصة نيويورك (NYSE) باقتراح قواعد للقيود يلزم الشركات بتحديد مديرين مستقلين لحضور اجتماع مجلس الإدارة. كما قامت الرابطة القومية لمديري الشركات بتشكيل لجنة لمتابعة مخاطر الشركات لتدعيم المديرين المستقلين و المراجعة الدورية للمخاطر المحتملة.

- اليابان: أعلنت بورصة طوكيو أنها ستقوم بوضع دليل للتطبيقات الجيدة لحوكت الشركات لتهدي بها المؤسسات اليابانية ، و ذلك في سبيل الإعداد لمعايير محلية يابانية و خاصة في ظل توقع بدء سريان العمل بالقانون التجاري الياباني في عام 2003.

- المفوضية الأوروبية: أناطت إلى فريق عمل عال المستوى ببروكسل مهمة تطوير وتوحيد الإطار التشريعي لقانون الشركات، لتدعيم الإفصاح و حماية المستثمرين .

4-مبادئ حوكمة الشركات:

قرر مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في اجتماعه الوزاري خلال سنة 2002 تقييم التطورات في مجال حوكت الشركات وكذا تقييم المبادئ التي تم اعتمادها وتطبيقها في دول المنظمة و ذلك بالتعاون مع البنك الدولي و بدعم من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات وغيرها من الجهات مع المزيد من التشاور مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك ممثلي قطاع الأعمال ، والمستثمرين ، والمنظمات المهنية والوطنية والنقابات العمالية الدولية والمجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية و لذلك قامت المنظمة بتنقيح هذه المبادئ سنة 2004 و ذلك لإدارة الشركات، وتقديم مبادئ توجيهية ومقترحات لأسواق الأوراق المالية، المستثمرين والشركات والأطراف الأخرى المشاركة في تنمية نظام فعال لحوكت الشركات، و الآن سنقوم باستعراض هذه المبادئ كما يلي:¹⁰

1- ضمان أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

2- حقوق حملة الأسهم.

3- المعاملة المتساوية للمساهمين.

4- دور أصحاب المصالح.

5- الإفصاح والشفافية.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة.

كما وتتضمن تلك المبادئ مجموعة من الإرشادات التي تفسر كيفية تطبيق هذه المبادئ وهي:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

على إطار حوكت الشركات أن يكون مشجعا لقيام أسواق شفافة و فعالة ، و أن يكون متوافقا مع حكم القانون ، و أن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات الإشرافية والتنظيمية و التي تفرض تطبيق القوانين¹¹. مع مراعاة المتطلبات التالية:¹²

- يجب أن يتم تطوير هيكل حوكت الشركات مع مراعاة تأثيرها على الاقتصاد الكلي و نزاهة الأسواق ، و الحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق و الترويج لشفافية و كفاءة الأسواق.

- إن المتطلبات القانونية و الرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمت الشركات داخل التشريع يجب أن تتوافق مع قواعد القانون والشفافية والالتزام بتطبيقه.

-حقوق المساهمين:

ينص المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة الشركات على انه :

"ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم"، حيث تركز حقوق المساهمين في التأثير في الشركة على مجموعة من القضايا الأساسية ، مثل اختيار أعضاء مجلس الإدارة ،بالإضافة إلى إدخال التعديلات على الوثائق و المستندات الأساسية للشركة ، و إقرار التعاملات المالية الغير عادية، و غير ذلك من المسائل الأساسية¹³ ، و لذلك يتعين على إطار حوكمت الشركات أن يكون قادرا على حماية و تسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم و التي يمكن إجمالها بما يلي:¹⁴

- حق المساهمين الأساسي في نظام امن لتسجيل ملكية المساهم ، و تحويل و نقل ملكية الأسهم .

- حق المساهم بالحصول على المعلومات الخاصة بالشركة بشكل دوري و منتظم.

- المعاملة العادلة لحملة الأسهم:

يجب أن يضمن إطار أساليب ممارسة حوكمت الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين سواء كانوا صغار المساهمين أو أجنب ، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم و عليه¹⁵

- يجب أن يعمل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.

- ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت ،فكافة المساهمين يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين و ذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم.

يجب أن يتم التصويت بواسطة أشخاص معينين يتم الموافقة عليهم من قبل ملاك الأسهم - ينبغي حماية مساهمة الأقلية من إساءة الاستغلال التي يقوم بها أو يتم إجراؤها لمصلحة المساهمين أصحاب النسب الحاكمة والتي يتم القيام بها سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، و ينبغي أن تكون هناك وسائل فعالة للإصلاح.

- دور أصحاب المصالح:

يجب أن ينطوي إطار حوكمت الشركات على اعتراف بحقوق أصحابها كما يراها القانون ، و أن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة ، و فرص العمل

و تحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة¹² ، وذلك بما يتضمن التأكيد على¹⁶ :

- احترام الحقوق القانونية لذوي العلاقة.
- توفير آلية لتحسين أداء و مشاركة ذوي العلاقة و تفاعلهم مع المؤسسة.
- الحصول على المعلومات المناسبة و اللازمة لتفعيل أدوارهم و تقييم حدود تعاملاتهم مع المؤسسة.
- يجب أن تتاح لأصحاب المصالح الفرصة للحصول على تعويضات فعلية نتيجة انتهاك أي من حقوقهم.
- كما يجب أن تتوفر لأصحاب المصالح المعلومات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهم.
- الإفصاح و الشفافية:

ينبغي أن يكفل نظام حوكمت الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق و في الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتعلقة بتأسيس الشركة و من بينها: الموقف المالي، و الأداء و الملكية، و أسلوب ممارسة السلطات الإدارية.

يعتبر وجود نظام إفصاح قوي يعمل على تعزيز الشافية الفعلية أحد الملامح الأساسية للإشراف على الشركات القائمة على أساس السوق، والذي يعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب في الدول ذات أسواق الأسهم الضخمة النشطة، إن الإفصاح يمكن أن يكون أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات و حماية المستثمرين، و يساعد الإفصاح على جذب رؤوس الأموال و الحفاظ على ثقة المستثمرين في أسواق المال وعلى العكس تماماً فإن الإفصاح الضعيف

و الممارسات غير الشفافة و السلوكيات غير الأخلاقية تسهم في فقدان نزاهة السوق المالي بل وهذا لن يؤثر في الشركة فقط بل وفي السوق المالي و من ثم الاقتصاد الوطني ككل.

- مسئوليات مجلس الإدارة:

على إطار حوكمت الشركات ضمان التوجه الاستراتيجي للشركة ، و الرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة ، و ضمان مسئولية مجلس الإدارة تجاه كل من المؤسسة و المساهمين ، و بما يتضمن ما يلي:¹⁷

- العمل بموجب معلومات كافية و موثقة و بذل العناية و الحرص على مصلحة المؤسسة و حملة الأسهم.

- المعاملة العادلة لكافة المساهمين.

كما تنص مبادئ حوكمت الشركات على انه على أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:¹⁸

- تحديد الجهة الموكلة بالتدقيق الداخلي.
- الإفصاح عن السياسة التي تتبعها الشركة فيما يتعلق باختيار المدققين الخارجيين.
- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة¹⁹.

المحور الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

1. تقنيات الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على تقنية الاستمارة ، التي خضعت في إعدادها لكل المراحل المنهجية المستعملة في عمليات البحث العلمي وتم توزيعها عن طريق تسليمها مباشرة إلى مسيري المؤسسات التي تم التوجه لها واختيارها كعينة للدراسة.

❖ صدق أداة الدراسة : يقصد به مقدرة أداة الدراسة على قياس ما وضعت من اجله قبل تحديد الشكل النهائي للاستمارة وتوزيعها على الشركات قمنا بعرضها على عدد من الأساتذة الباحثين الجامعيين في مجال التخصص و ذلك لمعرفة مدى ملائمة عباراته لأهداف الدراسة ، حيث قاموا بإبداء آرائهم واقتراحاتهم بشأنها وبعد القيام بالتعديلات اللازمة خرجت في شكلها النهائي.

ثبات أداة الدراسة: يقصد به ان يعطينا الاستبيان النتائج نفسها اذا اعيد تطبيقه على نفس افراد العينة في فترتين مختلفتين و في الظروف نفسها ، وقد تم التحقق من ثبات اداة الدراسة باستخدام معامل الفا كرونباخ Alpha Cronbach للتأكد من الثبات الكلي للاستبيان ودرجة الاتساق الداخلي بين عباراته.

2. مجتمع وعينة البحث :

❖ مجتمع وعينة البحث: لقد تم اختيار عدد من المؤسسات العامة و الخاصة التي توجد في ولاية تلمسان والتي لها مجلس إدارة لتكون مجتمع البحث.

❖ عينة الدراسة: تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية ، حيث وزعت الاستمارات على 45 مؤسسة ، وكان عدد الاستمارات المسترجعة والصالحة التي تم إخضاعها للدراسة 30 استمارة فقط صالحة للدراسة.

3. بناء أداة الدراسة :

استنادا لطبيعة البيانات التي يراد جمعها و على المنهج المتبع في البحث و الإمكانيات المتاحة لنا ، ونظرا لعدم توفر معلومات أساسية مرتبطة بموضوع البحث كمعلومات منشورة ، فإن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذا البحث هي الاستبانة من خلال الاستبيان تم جمع بيانات الدراسة اللازمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها .

❖ **بيانات الاستثمار:** جمعنا البيانات من خلال الدراسة الميدانية عن طريق تصميم استمارة احتوت على معلومات حول المستجوبين خصصناها لأصحاب القرار في المؤسسة و نقصد بهم رئيس مدير عام ، مدير عام و مدير المواد البشرية وتكونت هذه المعلومات من السن ، الجنس ، المستوى التعليمي ، خبرة العمل في الشركة ، ثم معلومات حول خصائص ومميزات الشركة و ضمت 04 أسئلة. احتوت الدراسة على تسعة أسئلة تتعلق بحوكمة الشركات.

❖ **الطريقة المتبعة في صياغة أسئلة الاستثمار:** إن الطريقة التي اتبعناها في صياغة أسئلة الاستثمار هي عن طريق الأسئلة المغلقة أو الإجابات المحدودة ، حيث يتم تحديد الإجابات الممكنة لكل سؤال و يطلب من الشخص المبحوث تحديد الإجابة المناسبة. بالإضافة لذلك تم الإجابة عن الاستبيان بالمقابلة الشخصية مع احد مسؤولي المؤسسة للتأكد من فهمه للأسئلة بالطريقة الصحيحة.

❖ **منهجية البحث :** ارتكزنا في الدراسة التطبيقية على أسلوب الاستقصاء و المقابلة المباشرة ، حيث ارتأينا تحليل آراء أصحاب القرار في المؤسسة و ذلك بهدف الحصول على معلومات أكثر موضوعية للتمكن من معرفة إلى أي مدى توجد الحوكمة في شركتنا .

وقد اعتمدنا في تحليل و معالجة الاستثمارات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS version 19) حيث ساعدنا هذا البرنامج على حساب أهم المقاييس الإحصائية وإجراء أهم الاختبارات .

المحور الثالث: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها

بعد قيامنا بجمع المعلومات من الاستبيان قمنا بتفريغها و معالجتها كما ذكرنا سابقا بالبرنامج الإحصائي المعروف باسم الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS version 19 و الذي يعتبر من أهم البرامج الإحصائية المستعملة في إجراء التحليلات الإحصائية ، و قد تم استخدام في هذه المعالجات الإحصائية التالية:

- معامل ألفا كرونباخ.
- النسب المئوية و التكرارات ، بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية.
- اختبار الفروقات بين المتوسطات T-Test .
- معامل الانحدار البسيط REGRESSION و تحليل التباين الاحادي ANOVA.

1- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجدول رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

	الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
1	ذكر	22	73.3
2	أنثى	08	26.7
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من الجدول أعلاه يتضح لنا بأن فئة الذكور المستجوبين تفوق فئة الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 73.3٪ ، بينما بلغت نسبة الإناث 26.7٪. وهذا ما يدل على أن الذكور هم أكثر من يسير المؤسسات وليس الإناث.

2- توزيع أفراد العينة حسب السن:

الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب السن

	السن	التكرار	النسبة المئوية %
1	أقل من 25 سنة	0	0
2	من 25 إلى 30 سنة	08	26.7
3	من 31 إلى 40 سنة	13	43.3
4	من 41 سنة فأكثر	19	30
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول نستنتج أن الفئة الثالثة التي تتراوح فيها أعمار المستجوبين بين 31 إلى 40 سنة هي الفئة الغالبة بنسبة 43.3%، في حين أن الفئة الثانية و الرابعة هي متقاربة حيث بلغت الفئة الثانية 26.7% و الفئة الرابعة 30%، كما نلاحظ بأن الأشخاص المسيرين في العينة المدروسة لا يوجد من بينهم من هم اقل من 25 سنة .

3- توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية %	التكرار	المستوى التعليمي	
0	0	متوسط	1
10	03	ثانوي	2
80	24	جامعي	3
10	03	مهني	4
100	30	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول أعلاه يتبين لنا بأن غالبية المستجوبين من المسيرين هم خريجي الجامعات حيث بلغت نسبتهم 80% و هذا مبرر لأن الاستمارة وزعت على المديرين فقط و أصحاب القرار بالمؤسسات و الذين من المفترض أن يكونوا متحصلين على شهادات جامعية ، في حين نجد أن بقية المستجوبين هم إما ثانوي أو مهني بنفس النسبة وهي 10%.

4- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة:

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة المئوية: %	التكرار	الخبرة المهنية	
10	03	اقل من 5 سنوات	1
40	12	من 5 إلى 10 سنوات	2
33.3	10	من 11 إلى 20 سنة	3
16.7	05	من 21 سنة فأكثر	4
100	30	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول يتضح لنا بان اغلب المستجوبين لديهم خبرة مهنية تتراوح بين 5 و 10 سنوات بنسبة قدرها 40% وهذا يدل على أن معظم المستجوبين لديهم أقدميه مهنية كافية تسمح لهم بالتحلي بالموضوعية و المصدقية في مآل الاستبيان، في حين بلغت نسبة المستجوبين الذين تتراوح خبرتهم من 11 إلى 20 سنة نسبة 33.3% ، أما الذين تتراوح خبرتهم من 21 سنة فأكثر قدرت نسبتهم ب 16.7%.

ثبات أداة القياس :

لقد تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach لقياس الثبات الكلي للاستبيان والاتساق الداخلي لعباراته، فكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان و لكل محور كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) : حساب ألفا كرونباخ

المحور	Alpha Cronbach	
جميع عبارات الاستبيان	0.757	1
محور حوكمة الشركات	0.915	2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

باستخدام معامل Alpha Cronbach الذي تتراوح قيمته بين (0,1) فإذا كانت تقترب من 0 أو مساوية له دل هذا على انه ليس هناك ثبات في البيانات ، بينما كلما اقترب من 1 دل على أن هناك ثبات .

و من الجدول يتضح لنا أن قيمة Alpha Cronbach لجميع عبارات الاستبيان قد بلغت 0.757 أي 75.7٪ وهذا يدل على أن عبارات الاستبيان تتسم بالتناسق الداخلي و بالموثوقية وهذا ما يجعلها صالحة للدراسة و التحليل.

أما قيمة Alpha Cronbach لمحور المسؤولية الاجتماعية فقد بلغ 0.715 و لمحور حوكمة الشركات قدرت ب 0.915 و كلتاهما تقتربان من 1 مما يدل على أن محاور الاستبيان تتسم بالتناسق.

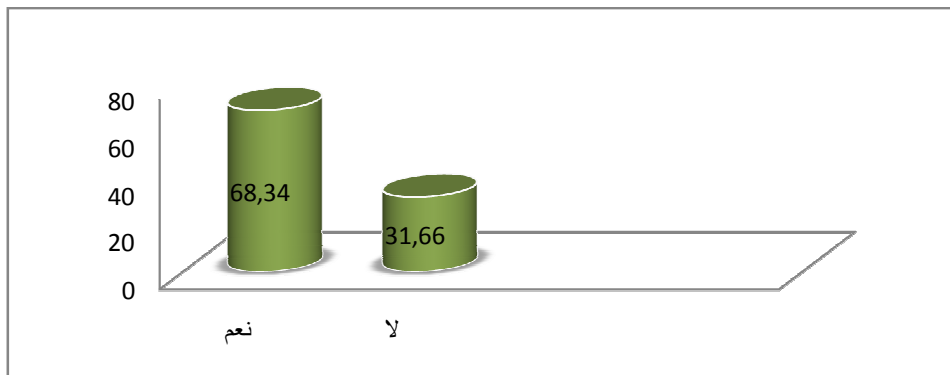
• بعض المعايير الاحصائية لحوكمة الشركات:

الجدول رقم (06): يوضح إجابات المستجوبين حول حوكمة الشركات

لا	نعم	الأسئلة
14	16	السؤال 23
09	21	السؤال 24
14	16	السؤال 25
13	17	السؤال 26
10	20	السؤال 27
06	24	السؤال 28
08	22	السؤال 29
08	22	السؤال 30
11	19	السؤال 31
31.66	68.34	النسبة المئوية٪

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول يتضح بان مؤسسات العينة تطبق مبادئ الحوكمة بنسبة 68.34٪ بينما 31.66٪ من المؤسسات لا تطبق هذه المعايير وهذا ما يؤكد المدرج التكراري التالي:



مدرج تكراري يوضح مدى تطبيق بعض مبادئ حوكمة الشركات

6- حساب بعض المعايير الإحصائية لحوكمة الشركات:

الجدول رقم (07): يوضح بعض المعايير الإحصائية لحوكمة الشركات

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
السؤال 23 مجلس الإدارة يضع الخطط الإستراتيجية	1.5000	0.57235	1.00	3.00
السؤال 24 مجلس الإدارة يضع ضوابط الرقابة	1.3000	0.46609	1.00	2.00
السؤال 25 مجلس الإدارة يضع سياسات اختيار أعضائه	1.4667	0.50742	1.00	2.00
السؤال 26 يضع سياسات مكتوبة مجلس الإدارة	1.4333	0.50401	1.00	2.00
السؤال 27 يضع السياسات التي تضمن الإفصاح	1.3333	0.47946	1.00	2.00
السؤال 28 اختيار أعضاء مجلس الإدارة يتم على أساس	1.2000	0.40684	1.00	2.00

السؤال 29	يقوم مجلس الإدارة باجتماعات دورية	1.2667	0.44978	1.00	2.00
السؤال 30	يساهم أصحاب المصالح في وضع الإستراتيجية	1.2667	0.44978	1.00	2.00
السؤال 31	تحفيز العمال و ترقية الإنتاجية	1.8000	0.58132	1.00	3.00
المحور 02	الدرجة الكلية للمحور	1.4333	0.44978	1.00	2.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول يتضح أن القيمة الكلية للمحور للمتوسط الحسابي الخاص بالمحور الثالث تقدر ب 1.4333 و انحراف معياري قيمته 0.44978 وهذا يعني أن اغلب المستجوبين أجابوا بنعم أي أن مجلس الإدارة يساهم في بطريقة فعالة في تنظيم و تسيير المؤسسات. كما جاء السؤال 28 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 1.2000 و بانحراف معياري 0.40684 وهذا يؤكد أن أعضاء مجلس الإدارة يتم على أساس التعيين. و في المرتبة الأخيرة جاء السؤال 31 أي أن أصحاب المصالح يساهمون في تحفيز العمال حيث قدر المتوسط الحسابي ب 1.8000 و بانحراف معياري قدره 1.4333.

الفرضية:

- تطبيق المؤسسات الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات: H_0

- لا تطبق المؤسسات الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات: H_1

تم اختبار هذه الفرضية بمقارنة المتوسط الحسابي للإجابات على أسئلة محور حوكمة الشركات والتي تتعلق بتبني مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار T-TEST الأحادي العينة لدرجة الإجابة عن تطبيق

مبادئ حوكمة الشركات

القيمة Sig الاحتمالية	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تبني مبادئ الحوكمة
0.000	29	17.455	0.44978	1.4333	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0.05

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة المتوسط الحسابي لكل أسئلة المحور الثاني قدرة ب 1.4333 و بانحراف معياري قدره 0.44978 وهذا ما يقابل عدم تطبيق مع مبادئ حوكمة وهو اقل من $\alpha = 0.05$ Sig=0.000 الشركات ، كما أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية و تقبل الفرضية البديلة و التي هي لا تطبق المؤسسات الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات.

خاتمة:

قمنا بإجراء دراسة ميدانية ضمت شركات من ولاية تلمسان، وهذا من اجل معرفة ما إذا كانت المؤسسات الجزائرية تتبنى مبادئ حوكمة الشركات، وذلك من خلال استبيان ضم مجموعة من الأسئلة وجهت إلى مسيري هذه المؤسسات ، واحتوى الاستبيان على محورين رئيسيين أولها تعلق بخصائص ومميزات الشركة و المحور الثاني ضم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات. و من خلال تحليل نتائج الدراسة التطبيقية و اختبار فرضيات البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- لا تطبق المؤسسات الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات.

إلا أن هذه الدراسة تعتبر محدودة النتائج للأسباب التالية:

- اقتصرت الدراسة الميدانية على مؤسسات ولاية تلمسان فقط من بين ولايات الوطن الـ 48.
- كما أنها وجهت إلى مسيري المؤسسات و كما نعلم فان المسؤولية الاجتماعية و حوكمة الشركات تمس في جوانبها مختلف أصحاب المصالح و بالتالي كان يجب استقصاء رأي كل من المساهمين ، العمال، الزبائن، المجتمع المحلي وغيرها من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

قائمة الهوامش والمراجع:

- 1- د. عطا الله وارد خليل، د. محمد عبد الفتاح العشماوي- الحوكمة المؤسسية- مكتبة الحرية للنشر- القاهرة- 2008 - ص31.
- 2- د. بلال خلف السكارنه - أخلاقيات العمل - دار المسيرة للنشر - عمان- الطبعة الأولى 2009 - ص 319.
- 3- د. محمد مصطفى سليمان - حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين- الدار الجامعية الإسكندرية- مصر- 2008 - ص220.
- 4- د. نبيل الحسيني النجار و د. ناجي فوزي خشبة- الإدارة المتقدمة أفضل الممارسات- المكتبة العصرية للنشر والتوزيع- المنصورة(مصر)- 2007- ص81.
- 5- Ahmed el Aouadi – les stratégies d’enracinement des dirigeants d’entreprises-le cas Marocain- Mars 2001- p4.
- 6- د. عبد الوهاب نصر علي ، د. شحاته السيد شحاته- مراجعة الحسابات و حوكت الشركات في بيئة الأعمال العربية و الولى المعاصرة- الدار الجامعية الإسكندرية- 2007/2006 - ص140.
- 7- Tables rondes régionales sur le gouvernement d’entreprise- principaux enseignements- banque mondiale- 2001.
- 8- عبد العال طارق- شركات قطاع عام و خاص و مصارف(المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات) - الدار الجامعية - الإسكندرية- مصر- 2008- ص72.
- 9- د. خالد سعد زغلول حلمي - مثلث قيادة الاقتصاد العالمي "دراسة قانونية و اقتصادية"- مجلس النشر العلمي لجامعة الكويت 2002- ص 555-558.
- 10- Newsletter- International corporate and shareowner value- Global Proxy Watch- issues of November 2002.
- 11- <http://www.oecd.org/document/49> بتاريخ 2015/04/22.
- 12- Organization for Economics corporation and development- Improving corporate governance standards: The work of the OECD and the principles- white page- 2004.

13- د. علي احمد زين و د. محمد حسني عبد الجليل صبحي- بحوث ندوة حوكتت الشركات العامة و الخاصة من اجل الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي – القاهرة - 2006- ص76.

14- د. أمين السيد احمد لطفي – المراجعة الدولية و عولة أسواق رأس المال – الدار الجامعية الإسكندرية- 2005- ص759.

15- B.Thompson- Preemption and federalism in corporate governance- protecting shareholder rights to vote sell and sue- law and contemporary problems- summer 1999– p62.

16- د. عطا الله وارد خليل و د. محمد عبد الفتاح العشماوي- مرجع سابق- ص42، 41.

17- د. أمين السيد احمد لطفي – مرجع سابق- ص766.

18- John D ,Sullivan- Role of stakeholders In enhancing corporate governance practices- center for international private enterprise- France et l'allmagne, USA- Novembre2000.

19- Korn ,Ferry- International gouvernement d'entreprise- deux vision de la démocratie d'entreprise- France et l'allmagne, USA-Novembre2000.

أثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

The effects of oil prices fluctuation over the economic development in
Algeria

تاريخ الاستلام: 2017/12/13

تاريخ قبول النشر: 2018/01/24

د. ملاحي رقية*

أ.خوصة مصطفى**

د.حجار آسية***

جامعة مستغانم – الجزائر

جامعة مستغانم – الجزائر

جامعة مستغانم – الجزائر

الملخص:

تعتبر الجزائر من البلدان المصدرة للنفط وقد استفادت كثيرا من تصدير هذه المادة و استثمار عائدات المحروقات في مشاريع تنموية ضخمة كالبنى التحتية والعمران، و قد استطاعت بفضل عائدات المحروقات التخلص من المديونية الخارجية مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط وزيادة العائدات البترولية، لكن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر وحيد للعملة الصعبة ترتب عنه أثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو الناتج الإجمالي المحلي مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. كل هذه الحقائق تدفعنا إلى معالجة الموضوع انطلاقا من الإشكالية الرئيسية الآتية: ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟؛ وخلصت الدراسة الى أن تقلبات أسعار البترول كان لها تداعيات على الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، التنمية الاقتصادية، أسعار البترول.

Abstract:

Algeria is considered as one of the exporting oil countries where it has benefited from exporting this substance and investing the revenues in various mega development projects such as infrastructure and urbanization, and because of these revenues it was able to get rid of the exterior debts due to the rising in oil prices and revenues, but Algeria's depending on oil revenues as a unique source of foreign currency had an effects over the macroeconomy, which made the growth of GDP hinge on the fluctuating oil prices in global markets.

* e-mail : melahidz@yahoo.fr ** e-mail: mkhossa@yahoo.fr *** e-mail : assiahadj28@yahoo.fr

all these facts have pushed us to study this topic starting from the following general question. to what extent do the oil prices fluctuation affect the economic development in Algeria?

finally the study showed that the fluctuation oil prices do have an effects over the economy of Algeria.

Keywords: Algerian economy, economic development, oil prices.

المقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها دول العالم معتمدة في ذلك على تقوية اقتصادها قصد توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية .

وكغيرها من الدول تسعى الجزائر الى تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة بعد الازمة التي عاشتها في نهاية القرن الماضي او ما سمي بالعشرية السوداء ، فنجدها قد سطرت مجموعة من المشاريع التنموية الطموحة مع بداية القرن الحالي، مدعومة في ذلك بالوفرة المالية التي عاشتها الخزينة العمومية من جراء الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية مع بداية القرن الحالي حيث تجاوزت سقف المئة دولار ، خاصة و أن الجباية البترولية تعتبر المورد الرئيسي لإيرادات الجزائر .

ولان تقلب الأسعار من الخصائص الرئيسية التي تتميز بها الأسواق النفطية فقد شهدت سنة 2014 انخفاض مباشر في أسعار النفط ليتواصل معدل الانخفاض الى ان وصلت الى ما دون الأربعين دولار للبرميل مع حلول سنة 2016؛ وانطلاقا من هذا تطرح الإشكالية الرئيسية التالية : ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

انطلاقا من الإشكالية المطروحة نضع الفرضية الآتية :

تقلبات أسعار البترول شكلت أزمة اقتصادية للجزائر حيث انخفضت الإيرادات المالية وبدأ الميزان التجاري يسجل حالات العجز مع استحالة تمويل المشاريع التنموية المسطرة ، الأمر الذي يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري و يدفعها إلى البحث عن حلول بديلة لقطاع المحروقات الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ومسار التنمية الاقتصادية في البلاد.

منهج البحث:

توضيحا لتحقيق أهداف البحث فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بجمع أهم ماورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والإحصائيات والتقارير الرسمية المتعلقة بأدبيات البحث.

خطة البحث:يتضمن البحث دراسة المحاور الآتية:

المحور الأول:أثار تقلبات أسعار البترول على الأسواق العالمية

المحور الثاني:واقع الاقتصاد الجزائري

المحور الثالث:أثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

المحور الرابع:مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول

المحور الأول : آثار تقلبات أسعار البترول على الأسواق العالمية

1.1 محددات أسعار النفط:

تخضع التغيرات في أسعار النفط الى عدة عوامل مترابكة منها ما هو اقتصادي و يتعلق بآلية العرض و الطلب و كذا التفاعل بينهما ، حيث يتأثر المعروض العالمي من النفط بالقدرة الإنتاجية و توزيع الحصص الإنتاجية بين المنتجين العالميين ، فيما يتأثر مستوى الطلب العالمي بمستوى أداء الاقتصاد العالمي و نشاطه ، كما تتأثر أسعار النفط بمحددات أخرى مختلفة¹.

1.1.1 معادلة العرض و الطلب:

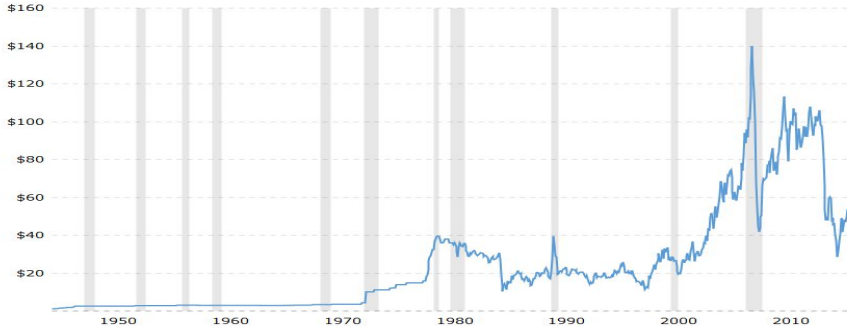
فيما يخص آلية العرض و الطلب فإن أسعار النفط تتأثر بمستويات العرض و الطلب هبوطا و صعودا بحسب حجم الفجوة بينهما ، حيث يتأثر مستوى المعروض العالمي من النفط بالمخزون المثبت المتوفر منه و كذلك بالقدرة الإنتاجية الراهنة على استخراج و تكريره و التقدم التكنولوجي، فيما يتحدد مستوى الطلب على النفط بمجموعة من العوامل كدرجة أداء الاقتصاد العالمي عموما و كذا بعض الدول المحورية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الصين والهند ، فإذا كانت عجلة الاقتصاد العالمي تدور في أفضل حالاتها فيزداد الطلب على النفط و العكس صحيح .

2.1.1 عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط :

هناك عدة عوامل أخرى تؤثر في سعر النفط إضافة الى ديناميكية العرض و الطلب و بعض هذه العوامل يتعلق بسلوكيات اللاعبين الرؤساء و أفعالهم في سوق النفط العالمية كالمنتجين و المستهلكين و المضاربين و المستثمرين الماليين و بعضها الآخر ينجم عن عوامل لا إرادية خارجة عن نطاق التحكم و السيطرة كالأضطرابات السياسية و الكوارث و الحروب و النزاعات التي تهدد أماكن الإنتاج و قنوات التوريد او حتى أماكن الاستهلاك .

2.1 تطور أسعار النفط العالمية 1973 . 2016:

الشكل رقم 01: تقلبات أسعار النفط الخام عبر التاريخ



المصدر: موقع مختص في توجهات الاقتصاد الكلي

<http://www.macrotrends.net/1369/crude-oil-price-history-chart>

يبين الشكل رقم 01 ان أسعار النفط مرت بعدة فترات ففي الفترة من 1973 الى 1979 ارتفع من 4 دولار الى حوالي 14 دولار للبرميل و هذا نتيجة لحرب أكتوبر و انقطاع الامدادات العربية و في سنة 1979 ارتفعت أسعار البترول الى حوالي 38 دولار بعدما كانت 15 دولار نتيجة للثورة الإيرانية و انقطاع امداداتها ، كما انها ارتفعت سنة 1990 و هذا نتيجة لحرب الخليج ثم استقرت بعدها حتى سنة 1997 لتتأثر الأسعار مباشرة في حدود 10 دولار نتيجة للازمة الاسيوية . تشير الاعمدة في الشكل أعلاه الى حالات الركود الاقتصادي حيث نجد ان التغير المفاجئ في الأسعار يعقبه ركود اقتصادي وهو ما حدث في سنة 1974 و سنة 1982 و سنة 2009 و في سنة 1990 كان بنسبة اقل .

أما خلال الفترة من أبريل 2011 الى غاية جوان 2014 فقد استقر أسعار النفط ما بين 123 الى غاية 111 دولار للبرميل لتعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية حيث أخذ العرض يتزايد بشكل منسجم مع زيادة الطلب، وقد تنامي استخدام النفط بوصفه سلعة مالية للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال، وابتداء من جوان 2014 بدأت أسعار النفط في انخفاض كبير بحوالي 55 % في سبتمبر 2014 ووصلت إلى أقل من 38 دولار للبرميل في ديسمبر 2015 كان من أهم أسباب ذلك ما يلي:²

✓ الفائض النفطي الموجود في المراكز النفطية من المخزون التجاري والاستراتيجي الذي يفوق 3 ملايين برميل في اليوم حالياً، مع استمرار الدول المنتجة للنفط في مواصلة زيادة إنتاجها رغم تدني الأسعار بإيجاد منافذ لغرض زيادة الاستهلاك؛

✓ طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة التي رفعت من حجم إنتاجه المحلي مع تضاعف إنتاج النفط الأمريكي، ووقف استيراد النفط الخفيف من دول غرب أفريقيا أدت هذه السياسة النفطية إلى فقدان دول مثل الجزائر، انغولا، ونيجيريا طلب الأسواق الأمريكية لهذا النوع من النفط، وإحلاله محل الواردات، حيث خسرت هذه الدول حصتها السوقية في الولايات المتحدة لأنها كانت تصدر النفط الخفيف المماثل في النوعية للنفط الصخري؛

✓ زيادة إنتاج النفط من بقية الدول مثل روسيا التي وصل إنتاجها إلى أكثر من 10.7 ملايين برميل، والمملكة العربية السعودية عند 10.300 إضافة إلى كل من كندا والعراق، مما أنشأ فائض عرض في الأسواق النفطية دون وجود زيادة في الطلب العالمي، خصوصا من الدول الاقتصادية النامية، مثل الصين والهند والبرازيل وبقية دول العالم مع ضعف في النمو الاقتصادي، إضافة إلى الزيادة في عرض النفط الإيراني مما خفض الأسعار بشكل يومي؛

✓ تراجع الطلب على النفط بسبب الركود الاقتصادي في منطقة الأورو مع وجود تحسن في تطبيق معايير الكفاءة في استخدام الوقود في الدول المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي أمام أهم العملات الرئيسية أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمية وفقدان منظمة الدول المنتجة للبترول "الأوبك" لدورها الفعال وقدرتها على التأثير في الأسواق النفطية، وبالتالي التحكم في الأسعار، وتبقى الجزائر أكبر دولة متضررة في المنظمة من انخفاض أسعار البترول بهبوط أسعار النفط بنسبة 40% يعود جزئيا إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، وكذلك جزئيا إلى "أوبك" التي أنتجت أكثر من توقعات الأسواق.

3.1 التوقعات المستقبلية للسوق العالمي النفطي:

1.3.1 التوقعات المستقبلية للطلب العالمي النفطي:

تشير توقعات منظمة الأوبك إلى أن الطلب العالمي على النفط سوف يزداد بمقدار 23 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2035 كما هو موضح في الجدول السابق يكون نصيب دول آسيا النامية من هذه الزيادة ، 80% ذلك نتيجة النمو الذي تعرفه هذه الدول، خاصة الصين التي يتوقع أن يصل استهلاكها من النفط 18.4 م ب/ي بحلول عام 2035 والذي لم يتجاوز 8.9 م ب/ي في عام 2010.³

وقد عرف الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) زيادة كبيرة عام 2005، غير أنه من المتوقع أن يتقلص في الأجل الطويل.

إن الزيادة في الطلب النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ناتجة بنسبة 90% عن الزيادة في استخدام النفط في النقل. كما يتوقع أن تساهم بعض القطاعات في الدول النامية في زيادة الطلب النفطي، خاصة الصناعة، الفلاحة، استعمالات العائلات والتجارة. أما فيما يتعلق بتوقع انخفاض الطلب في دول منظمة التعاون فهو ناتج عن تراجع استخدام النفط في النقل البري، نتيجة الاعتماد على عربات اقتصادية ومجينة، وتراجع ملكية السيارات بسبب ارتفاع أسعار البترول.

الجدول رقم 01: التوقعات المستقبلية للطلب العالمي النفطي 2035.2010

السنوات	2010	2015	2020	2035
دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)	46.1	46.00	45.2	41.9
الدول النامية	35.9	41.8	41.8	61.9
الاقتصادات المتحولة	4.8	50.2	5.3	5.9
العالم	86.8	92.9	97.8	109.7

المصدر: صالح تومي، رضوان جمعة، دراسة قياسية و تنبؤية لأسعار النفط العالمية 1970.2018، مجلة الباحث، العدد 16، الجزائر، 2016، ص 69.

2.3.1 التوقعات المستقبلية للعرض العالمي النفطي:

يبين الجدول أن العرض النفطي في دول خارج أوبك سوف يزداد بمقدار 03م ب/ي بحلول عام 2015، في كل من بحر قزوين، البرازيل، كندا، أوروبا، والولايات المتحدة. فمن الممكن أن تعوض هذه الزيادة التراجع في الكميات المعروضة من النفط في بحر الشمال وأمريكا اللاتينية، ويتوقع أن يزداد عرض الأوبك من النفط غير التقليدي بمقدار 02م ب/ي بحلول عام 2015، و11م ب/ي بحلول عام 2035.⁴

الجدول رقم 02: التوقعات المستقبلية للعرض العالمي النفطي 2035.2010

السنوات	2010	2015	2020	2035
دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)	19.9	20.3	20.4	22.2
الدول النامية دون أوبك	16.9	18.4	19.4	19.3
الاقتصادات المتحولة	13.4	14.3	14.9	16.1
اجمالي دول خارج أوبك	52.3	55.3	57.3	60.5
أوبك	29.3	31.3	33.2	39.3
العالم	84.4	93.1	98.0	109.9

المصدر: صالح تومي، رضوان جمعة، دراسة قياسية و تنبؤية لأسعار النفط العالمية 1970.2018، مجلة الباحث، العدد 16، الجزائر، 2016، ص 69.

المحور الثاني : واقع الاقتصاد الجزائري

1.2 خصائص الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بجملة من الخصائص الاقتصادية تحدد مدى قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي بالشكل المطلوب أو تكون حجرة عثرة أمامه ولمعرفة هذه الخصائص يجب التعرض لطبيعة الاقتصاد الجزائري وأداءه⁵

1.1.2 طبيعة الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا نظرا لاعتماده الأساسي على العائدات النفطية المتأتية من قطاع واحد وهو قطاع المحروقات، في حين مساهمة القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة ... تكاد تكون منعدمة.

ويتبين أن قطاع المحروقات منح للجزائر مكانة مهيمنة كونها أول منتج ومصدر للبترول و الغاز الطبيعي في حوض البحر المتوسط ، فتعد بذلك عملاقا طاقويا في الفضاء المتوسطي خاصة وانها تعتبر الممول الثالث للاتحاد الأوروبي مجال الغاز الطبيعي بعد روسيا و النرويج .

2.1.2 تطور أداء الاقتصاد الجزائري

لقد طرأت على الاقتصاد الجزائري تغييرات جذرية منذ منتصف الثمانينات إذ تحول من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد يسير حسب آلية السوق، فمنذ الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول سنة 1986 و الأزمة الاقتصادية التي عقيته، شرعت الجزائر بإدخال بعض الإصلاحات الهيكلية و التي كانت بدايتها الحقيقية سنة 1994 عندما تم توقيع اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة واستمرت هذه الإصلاحات التي أصبحت تمس كل قطاعات الاقتصاد و ذلك بعد توقيعها لاتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي سنة 1995 لمدة ثلاث سنوات إلى غاية ابريل 1998.

إن سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي و الانتقال إلى اقتصاد السوق جعلها تخضع إلى التزامات فرضتها عليها المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد.

1.2.1.2 الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري:

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة حيث تم التصديق على جملة من القوانين التي ترمي إلى إصلاح مؤسسات الدولة، لم تحقق المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني ، نظرا للزمة الأمنية التي عاشتها

الجزائر كان المخرج أمام السلطات الجزائرية هو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون .

تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في التثبيت و التكييف الهيكلي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي إلى استعادة التوازن المالي الداخلي و الخارجي و ذلك للحد من التضخم و تحسين ميزان المدفوعات و رفع القدرة التنافسية للاقتصاد و من أهم السياسات الإصلاحية المتبعة مايلي⁶

✓ الإصلاح الهيكلي

يشمل على مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق أنها ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد و إزالة تشوهات الأسعار ، و تتمثل أهم التوصيات في هذا المجال في :

- ترشيد القطاع العام و تشجيع الخصوصية؛
- تشجيع الاستثمار الوطني و الأجنبي؛
- تطبيق الأسعار الحقيقية.

✓ السياسة المالية

المقصود بالسياسة المالية تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية و ضمان التوازن بين الإيرادات و النفقات و هذا باتباع الخطوات التالية :

- تحسين النظام الضريبي و هذا بخلق التنوع في الضرائب المباشرة خاصة الضرائب على المشتريات للحد من الطلب .
- رفع أسعار المنتجات والخدمات ، و كذا رفع الحواجز الجمركية على المنتجات .

✓ السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عروض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع و الهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب و الاستثمار و زيادة الإنتاج و تخفيض البطالة ، والأدوات التي اقرها صندوق النقد الدولي تمثلت فيما يلي :

- رفع أسعار الفائدة .
- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي .
- التحكم في الإصدار النقدي و ترشيده .

✓ السياسة التجارية وإدارة المديونية

تشمل هذه السياسة كل الإجراءات التي تهدف إلى زيادة الصادرات و تقليل الواردات و من ثم تأمين المزيد من الأرصدة الأجنبية لتغطية المديونية و من أهم هذه الإجراءات تحرير التجارة الخارجية :

- ترشيد قطاع التعريفة الجمركية
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي و تسهيل تدفق الموارد الميسرة .

2.1.2 مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري:

تحتل المحروقات مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط و الغاز مادتين استراتيجيتين تحقق عوائد مالية ضخمة للجزائر ، و تشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة و بالتالي يعتبر قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي و أكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة تمويل عن طريق لجباية البترولية ، و يساهم بنسبة 96% من إيرادات الصادرات الجزائرية.

فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات و على ارتفاع أسعارها دوليا ، و بسبب الوزن المحدود للكميات المصدرة من البترول خاصة مقارنة مع المنتجين الكبار مثل بلدان الشرق الأوسط تسعى الجزائر لرفع القدرات الإنتاجية و كميات التصدير لزيادة المداخل ، وخاصة من الغاز الطبيعي الذي بدأ يعرف تطورا فعليا في السنوات الأخيرة مما يجعل الجزائر تعرف على أنها بلد غازي أكثر منه بترولي .

2.2 تشخيص الاقتصاد الجزائري:

تعتبر الجزائر من البلدان التي تعتمد في اقتصادها على النفط حيث تشكل عائدات النفط 96% من إيرادات الدولة ، الأمر الذي يجعل اقتصاد الجزائر يتأثر تأثيرا مباشرا بتقلب أسعار البترول في الأسواق العالمية ، و يتميز الاقتصاد الجزائري بعدة مميزات:7

✓ يمثل القطاع الصناعي 5% من الناتج الداخلي الخام و 95% من القطاع الصناعي عبارة عن مؤسسات صغيرة من دون رؤيا واضحة .

✓ 83% من اقتصاد الجزائر يمثلته تجارة التجزئة و الخدمات اللذان ليس لهما وزن في خلق القيمة المضافة ، اللذان يعتمدان على الواردات مع غياب سياسة فعالة لإحياء المنتج الوطني.

✓ تعتبر الجزائر من الدول التي تدعم لائحة كبيرة من المنتجات واسعة الاستهلاك .

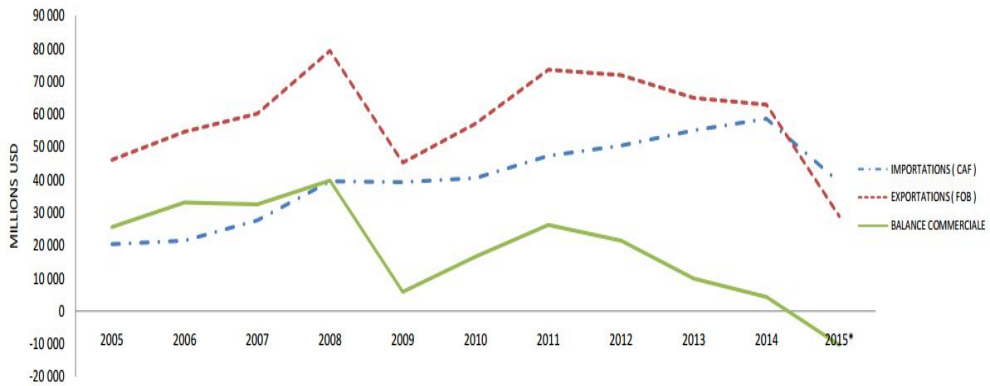
و عليه فيعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد هشاً لا سيما امام تقلب اسعار النفط التي تعتبر المورد الرئيسي لإيرادات الجزائر ، ففي الفترة من 2001 إلى 2008 شهدت أسعار النفط ارتفاع ملحوظا لتسجل في سنة 2008 أعلى مستوياتها الأمر الذي مكن الجزائر من التخلص من المديونية وتحسين وضعيتها المالية والاستثمار في المشاريع التنموية ، كما عرفت سنة 2009 انهيار في أسعار النفط لكن الجزائر تمكنت من الصمود في وجه الأزمة رغم تراجع الإيرادات وهذا بفضل الوضعية المالية التي عاشتها .

شهدت الفترة 2001 الى 2015 توسع في القطاعات خارج المحروقات بمعدل 6 % ويعود الأداء الحسن خاصة لقطاعي البناء والأشغال العمومية بوتيرة قوية ومستقرة وكذلك نمو قطاع الخدمات ، وقد مكن التحسن المتواصل للنشاط الاقتصادي في هذين القطاعين المولدين للشغل من تخفيض معدل البطالة خلال السنوات الأخيرة اين وصل 10.6 % سنة 2014 مقابل 28.9 % سنة 2000 .

1.2.2 التجارة الخارجية :

لدراسة وتحليل التجارة الخارجية الجزائرية سيتم الاعتماد على احصائيات مديرية الجمارك للفترة من 2005 الى 2015 حيث شهدت قيمة الصادرات ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2005 الى 2007 لتسجل ارتفاع مباشر سنة 2008 لتصل الى 79298 مليون دولار بعدما كانت 60163 مليون دولار ، وهذا راجع للارتفاع المباشر في أسعار النفط اين وصلت الى 148 دولار للبرميل ، في سنة 2009 تراجعت قيمة الصادرات بعد ازمة 2009 و الانخفاض المباشر في أسعار النفط ، بعد سنة 2009 تحسنت أسعار البترول ما انعكس إيجابا على قيمة الصادرات ؛ في منتصف 2014 تراجعت الأسعار مرة أخرى حيث انخفضت قيمة الصادرات وهذا ما يكشف هشاشة الاقتصاد الجزائري وارتباطه بأسعار النفط ؛ شهدت واردات الجزائر تزايد مستمر في الفترة 2005 الى 2014 نتيجة لعوامل مختلفة كارتفاع عدد السكان و بالتالي زيادة المتطلبات إضافة الى زيادة الإنفاق الحكومي بسبب الوفرة المالية، و في سنة 2015 نجد انخفاض حاد في قيمة الواردات وهذا راجع الى سياسة الدولة التقشفية لمواجهة ازمة 2014 ؛ شهد الميزان التجاري فائض في الفترة 2005 الى 2014 رغم اختلاف في نسبة التغطية متأثرة بتغير أسعار النفط اما سنة 2015 فقد شهد الميزان التجاري عجز لأول مرة في الفترة 2005 الى 2015 وهذا رغم تقليص قيمة الواردات ما يبين الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط⁸

الشكل رقم 02 : وضعية الميزان التجاري للفترة 2005 الى 2015



المصدر: إحصائيات مديرية الجمارك التجارية الخارجية الجزائرية

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

تشير بيانات الشكل السابقان الارتفاع الحاد في قيمة الصادرات في الفترة 2005 الى 2008 يتبعه ارتفاع حاد في قيمة الواردات ما يبين استغلال الحكومة للوفرة المالية المحققة في زيادة الاستيراد ، وفي سنة 2009 انخفضت قيمة الصادرات متأثرة بانخفاض أسعار النفط لكن نجد استمرار في زيادة قيمة الواردات لكن بنسبة ضئيلة وهذا ما اثر على الميزان التجاري لنجد قد اقترب من نقطة التكافؤ ، بعد سنة 2010 واصلت فاتورة الواردات في الارتفاع رغم الاستقرار النسبي لقيمة الصادرة فنجد ميزان تجاري في انخفاض مباشر ليسجل حالة العجز في سنة 2015 .

2.2.2 صادرات الجزائر

الجدول رقم 03: مختلف صادرات الجزائر في الفترة 2010 الى 2015 الوحدة مليون دولار

تصنيف المنتجات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مواد غذائية	315	355	315	402	323	193
الطاقة و مواد التشحيم	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	27 290
المنتجات الخام	94	161	168	109	109	77
المنتجات نصف المصنعة	1 056	1 496	1 527	1 458	2 121	1 278
السلع و معدات الفلاحة	1	/	1	/	2	/
سلع و تجهيزات صناعية	30	35	32	28	16	14
السلع الاستهلاكية	30	15	19	17	11	8
المجموع	57 053	73 489	71 866	64 974	62 886	28 860

المصدر: إحصائيات مديرية الجمارك للتجارة الخارجية الجزائرية

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

يبين الجدول السابق بان صادرات الجزائر في تراجع منذ سنة 2011 لكن بنسبة قليلة لتشهد في سنة 2015 انخفاض حاد حيث تراجعت قيمتها من 62 مليون دولار سنة 2014 الى 28 مليون دولار متأثرة بالانخفاض الكبير في أسعار النفط ، كما تظهر البيانات بان نسبة 95% من صادرات الجزائر عبارة عن المحروقات و فقط خمسة بالمئة عبارة عن منتجات خارج قطاع المحروقات حيث تمثل المنتجات النصف مصنعة نسبة 81.99 % منها و هذا ما يدل على الضعف الذي تعيشه مختلف القطاعات خارج قطاع المحروقات .

3.2.2 واردةات الجزائر

الجدول رقم 04: مختلف واردات الجزائر في الفترة 2010 الى 2015
الوحدة مليون دولار (9 اشهر)

تصنيف المنتجات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مواد غذائية	6 058	9 850	9 022	9 580	11 005	7 051
الطاقة و مواد التشحيم	955	1 164	4 955	4 385	2 879	1 699
المنتجات الخام	1 409	1 783	1 839	1 841	1 891	1 177
المنتجات نصف المصنعة	10 098	10 685	10 629	11 310	11 310	8 971
السلع و معدات الفلاحة	341	387	330	508	658	526
سلع و تجهيزات صناعية	15 776	16 050	13 604	16 194	18 961	13 195
السلع الاستهلاكية	5 836	7 328	9 997	11 210	10 334	6 573
المجموع	40 473	47 247	50 376	55 028	58 580	39 192

المصدر: إحصائيات مديرية الجمارك للتجارة الخارجية الجزائرية

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

تشير بيانات الجدول رقم 04 بان فاتورة الواردات في تزايد مستمر منذ سنة 2010 حتى 2014 و في سنة 2015 نلاحظ تراجع كبير في قيمة الواردات ما يكشف تأثير ازمة انخفاض أسعار النفط على ميزانية الجزائر؛ حيث أن السلع الصناعية و المنتجات النصف مصنعة تسجل أكبر نسبة من بين السلع المستوردة متنوعة بالمواد الغذائية .

وقيمة الانخفاض في الواردات تختلف باختلاف المنتجات حيث نجد قيمة واردات المنتجات الصناعية قد تراجعت من 18 961 مليون دولار الى 13 195 مليون دولار ويرجع السبب الى التراجع الكبير في استيراد السيارات و مركبات نقل الأشخاص و البضائع التي تراجعت بقيمة 871 مليون دولار حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2015 .

احتلت واردات المنتجات نصف المصنعة المرتبة الثانية من الواردات وتراجعت من 11 310 مليون دولار سنة 2014 الى 8971 مليون دولار سنة 2015 كما تراجعت واردات المواد الغذائية بنسبة كبيرة و يعود السبب الى تراجع واردات مسحوق الحليب حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2015.

3.2 دراسة الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 2015/ 2011

لقد شهد الاقتصاد الجزائري حالة من التذبذب متأثراً بتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية و هذا راجع لاعتماد الجزائر المطلق في إيراداتها على عائدات البترول، والجدول رقم 05 أدناه يبين بيانات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 2015/2011 .

جدول رقم 05 : تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 2015/ 2011

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان مليون نسمة	36.717	37.495	38.297	39.114	39.950
الناتج المحلي الإجمالي م/د	200.236	209.048	209.705	213.567	181.828
قيمة الصادرات الكلية م/د	77.668	77.123	69.659	62.886	37.787
قيمة صادرات البترول م/د	51.409	42.271	44.662	40.628	21.751
قيمة الواردات م/د	57.275	59.483	63.642	58.580	51.501
الميزان التجاري م/د	17.770	12.420	999	9.434-	30.074 -
متوسط سعر الصرف مقارنة بالدولار	72.94	77.54	79.37	80.58	100.69

المصدر : من إعداد الباحثين استنادا على إحصاءات منظمة الأوبك لسنة 2015

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/2979.htm

يبين الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات عاشت حالة من الاستقرار ما بين 2011 و 2012 لتبدأ بالتناقص عند سنتي 2013 و 2014 لتتهار في سنة 2015 و هذا راجع الى انهيار أسعار النفط حيث سجلت تراجعا ابتداء من النصف الثاني لسنة 2012 لتتهار في سنة 2015 ، و هذا ما يفسره تراجع قيمة صادرات البترول و الذي يشكل أكثر من 94 % من إيرادات الجزائر .

فيما تشير البيانات أن قيمة الواردات سجلت ارتفاعا ملحوظا في سنوات 2011/2012/2013 وتعود الزيادة في الاستيراد إلى الزيادة في عدد السكان التي تعني طلب أكبر في الاستهلاك ، وفي سنة 2014/ 2015 تراجعت قيمة الواردات وهذا راجع لسياسة الدولة المتبعة من أجل مكافحة الأزمة الاقتصادية .

لقد سجل الميزان التجاري فائض في السنوات 2011/2012/2013 وهذا راجع إلى الاستقرار في أسعار البترول ما بين 108 دولار إلى 112 دولار ، أما في سنتي 2014 و 2015 فقد شهد الميزان التجاري حالة عجز متأثرا بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة في 2015 أين بلغت قيمة العجز إلى 30.074 مليون دولار وهذا ما يعكس مساوئ الاقتصاديات التي تعتمد على مصدر واحد للإيرادات .

شهد سعر صرف الدينار الجزائري تراجع ملحوظ في السنوات الأخيرة حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 72.94 سنة 2011 إلى 100.69 سنة 2015 .

المحور الثالث: أثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

تتأثر الاقتصاديات النفطية بتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية و الجزائر من الدول التي تعتمد في إيراداتها على حوالي 94 % من عائدات البترول، فان لتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية اثر على اقتصادها وفيما يلي سيتم التطرق الى هذه الاثار في حالة ارتفاع الأسعار وفي حالة الانخفاض .

1.3 أثار ارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري:

أدى ارتفاع أسعار النفط الذي شهدته الأسواق العالمية مع بداية القرن الواحد و العشرين الى حدوث انفراج في الاقتصاد الجزائري دام إلى غاية منتصف سنة 2014 و يعتبر تحسن سعر البرميل السبب الرئيسي وراء تحسن المؤشرات الاقتصادية في الجزائر فبلغ أسعار النفط 38 دولار سنة 2000 بعدما كانت 10 دولار للبرميل سنة 1998 و مواصلة تطور أسعار النفط حتى سنة 2008 أين بلغت أقصى مستوياتها 148 دولار أدى إلى زيادة مداخيل الجزائر و بالتالي كانت الآثار ايجابية ، فحسب صندوق النقد الدولي تم إنفاق أكثر من 200 مليار دولار حتى سنة 2009 على المشاريع التنموية و هذا نتيجة لارتفاع إيرادات الجبائية البترولية، و كذلك تم تراجع معدلات المديونية الخارجية إلى أدنى مستوياتها ، و أدى الارتفاع المتواصل لأسعار النفط إلى تحسن في الناتج الداخلي الخام الجزائري و أحسن الوثبات كان بين الفترة 2007 إلى 2008 أين وصل الناتج الداخلي الخام 162.9 مليار دولار بعدما كان سنة 2007 لا يتعدى 135.3 مليار دولار.

شملت تداعيات ارتفاع أسعار النفط أيضا الميزان التجاري الجزائري أين تظهر النتائج في سنة 2008 أين بلغت الأسعار مستويات قياسية ما أدى الى حدوث فائض في الميزان التجاري الجزائري حيث بلغت قيمته 39.983 مليار دولار بعدما كان 32.898 مليار دولار سنة 2007 ، وكذلك سجلت احتياطات الصرف ارتفاع حيث بلغت 143.1 مليار دولار سنة 2008 بعدما كانت 110.2 مليار دولار سنة 2007 .

تأثرت ميزانية الدولة بالارتفاع الحاصل في أسعار النفط حيث سجلت النفقات العامة ارتفاع طردي لاسيما في نفقات التجهيز أين صرفت الجزائر أكثر من 700 مليار دولار لتمويل مخططاتها الخماسية الأربع التي سطرته من اجل خلق التنمية ، تلاها ارتفاع في ميزانية التشغيل خاصة بعد مراجعة قوانين الوظيف العمومي سنة 2012 سببها التحويلات الاجتماعية المتعاقبة بهدف تحسين القدرة الشرائية للمواطنين ، بالمقابل أدى ارتفاع أسعار النفط إلى مواصلة الدولة دعم أسعار بعض المنتجات الغذائية و الطاقة الأمر الذي أدى إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين .

2.3 أثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية أثار سلبية على الاقتصاد الجزائري الذي تعتمد في صادراتها على المحروقات بشكل رئيسي ، ولأن تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاديات النفطية تكون نفسها ، سيتم التطرق الى أزمة 2014 لإظهار هذه الآثار، حيث انهارت أسعار النفط بداية من السادس الثاني لسنة 2014 و تواصل معدل الانخفاض إلى أن وصلت إلى 30 دولار للبرميل مطلع 2016 بعدما كانت 110 دولار للبرميل جوان 2014 ، بمعدل انخفاض 72 % .

و إن لم يكن لانخفاض أسعار النفط أثار مباشرة على مؤشرات الاقتصاد و هذا بسبب لجوء الجزائر إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي أسسته الدولة الجزائرية مطلع سنة 2000 أين كانت تصب فيه الفوائض المالية ، إلا أن هذه الخطوة في حد ذاتها احدى تداعيات انخفاض الأسعار كما أن نتائج تواصل انخفاض الأسعار لسنتي 2015 و 2016 بدت ظاهرة على الاقتصاد الوطني، وفيما يلي تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط على الجزائر: 11

✓ فقد تراجعت قيمة صادرات النفط لسنة 2015 أين بلغت 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار سنة 2014 التي بدورها تراجعت مقابل 2013 .

✓ سجلت سنة 2015 عجز في الميزان التجاري و كان السبب الرئيسي تراجع قيمة صادرات النفط المتأثرة بانخفاض الأسعار في الأسواق العالمية .

✓ تم تسجيل خسائر كبيرة في الأرصدة المالية و عجز في ميزانية الدولة لسنة 2015 و 2016 حيث كان يجب أن تسجل أسعار النفط 110 دولار للبرميل من اجل أن تتوازن ميزانية 2016 إلا أن الأسعار لم تتجاوز 50 دولار للبرميل .

✓ انخفاض موارد صندوق ضبط الإيرادات التي لجأت إليه الجزائر لمواجهة انخفاض أسعار النفط حيث تراجعت موارد ب 1714.6 مليار دج في الفترة 2014 إلى 2015 .

✓ عجز في الحسابات الخارجية و هذا لتراجع قيمة الصادرات و ارتفاع قيمة الواردات حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات لواردات سنة 2015 فقط 77 % مقابل 110 % في النصف الأول من سنة 2014

✓ استمرار انخفاض احتياطات الصرف الى 178.9 مليار دولار سنة 2014 ليصل الى 144.1 مليار دولار نهاية 2015 و هذا بعدما بلغ الذروة سنة 2013 ليسجل مستوى 194 مليار دولار .

✓ كما دفع استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية الحكومة الجزائرية إلى رفع الدعم عن الأسعار وزيادة الضرائب و تخفيض سعر الصرف من اجل رفع قيمة الإيرادات الأمر الذي أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن و انخفاض المستوى المعيشي .

و في حال استمرار انخفاض الأسعار ما يعني استمرار تراجع قيمة الإيرادات مقابل ارتفاع قيمة النفقات سيزيد من حدة الأزمة و يدفع السلطات إلى تخفيض نفقات التجهيز بعدما خفضت نفقات التسيير الأمر الذي يعني تباطؤ وتيرة النمو و بالتالي ضعف خلق فرص العمل في القطاع العام ، كما يمكن أن تلجأ الحكومة إلى المديونية الخارجية في حال عدم تبنيها لاستراتيجية فعالة و البحث عن بدائل للمحروقات .

المحور الرابع: مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول

لقد عاشت الجزائر فترة من الركود الاقتصادي خاصة في الفترة من 1986 إلى 2000 وهذا نظرا لانخفاض أسعار البترول و الذي يعتبر المورد الأساسي لإيرادات الدول إضافة إلى الوضع الأمني الذي مرت به البلاد في تلك المرحلة ، و مع التحسن النسبي لأسعار البترول مع بداية الألفية الذي نتج عنه وفرة في المداخيل انتهجت الدولة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف إلى خلق التنمية في البلاد و تدارك التأخر الحاصل في التنمية.

1.4 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001/2004:

قررت الجزائر في ابريل 2001 وضع برنامج ثلاثي للفترة ما بين 2001 و 2004 حيث وضعت أهداف رئيسية كمحاربة الفقر و خلق مناصب شغل جديدة ، وقدرت تكلفة البرنامج

7.5 مليار دولار ما يعادل 525 مليار دينار و يعتبر أهم غلاف مالي يخصص لمثل هذه المشاريع منذ الاستقلال نظرا للوضعية المالية الجيدة التي كانت تعيشها البلاد من جراء ارتفاع أسعار البترول وانخفاض الديون وتمحورت محاور البرنامج فيما يلي : 12 ✓
 في ميدان انجاز المرافق العمومية : (انجاز وإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية) .

- ✓ في ميدان الصحة : إنشاء المؤسسات المتخصصة .
 - ✓ في ميدان الموارد المائية، انجاز شبكات التطهير وإيصال المياه الصالحة للشرب وانجاز السدود ومحطات معالجة المياه .
 - ✓ في ميدان المنشآت الاقتصادية ، إنشاء الطرق الولائية و البلدية وتشديد الجسور .
 - ✓ في ميدان الموانئ إنشاء المطارات وتوسيع البعض منها .
 - ✓ في الميدان الفلاحي : تدعيم الفلاحين لإنشاء المستثمرات الفلاحية .
- و الجدول التالي يوضح تقسيم الاعتمادات المالية حسب القطاعات والسنوات .
 جدول رقم 06 : توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الوحدة مليار دينار

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	النسبة المئوية
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45.0	8.5 %
دعم النشاطات المنتجة	10.6	20.2	22.5	12.0	65.3	12.8 %
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7 %
الأشغال الكبرى و النشاطات القاعدية	93.0	77.9	37.6	2.0	210.5	40 %
تنمية الموارد البشرية	39	29.9	17.4	3.9	90.2	17 %
المجموع	181	181.9	126.2	36	525.2	100 %

المصدر: عياش بولحية ، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش المطبق في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التحليل الاقتصادي ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، 2010/2011 ، ص 50

1.1.4 دعم الإصلاحات :

يهدف هذا المحور إلى توفير الظروف الملائمة للمؤسسات الوطنية الإنتاجية للعمل وفق معايير الفعالية وتحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة وهذا من خلال تحديث ادارة الجباية ، تهيئة المناطق الصناعية وضع صندوق لتطوير التنافسية الصناعية .

2.1.4 دعم النشاطات المنتجة:

يتضمن تدعيم النشاط الفلاحي و الصيد البحري و الموارد المائية باعتمادات مالية معتبرة حيث صنفّت هذه القطاعات من القطاعات المنتجة للثروة .

3.1.4 التنمية المحلية و البشرية:

يتضمن هذا القسم التنمية المحلية والتي قدر لها مبلغ 113 مليار دينار مخصص لتمويل المشاريع التي لها صلة بالحياة اليومية للمواطنين و كذا تأهيل المناطق النائية و المعزولة ، كذلك الشغل و الحماية الاجتماعية التي قدر لها غلاف مالي قدره 16 مليار دينار تهدف إلى خلق مناصب شغل , تدعيم القروض الصغيرة و كذا المشاريع الكبرى التي تتطلب يد عاملة كثيرة .

4.1.4 الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية :

خصص لهذا القطاع اكبر غلاف مالي ما يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع بعد الأزمة التي عاشتها الدولة بعد 1986 .

5.1.4 تنمية الموارد البشرية :

يهدف هذا القسم إلى تحسين القطاعات التي لها صلة وثيقة بالمواطن كقطاع التربية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي و الصحة و السكان و الرياضة والاتصال و الشؤون الدينية .

2.4 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005

تم تخصيص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ : 4202.7 مليار دينار جزائري أي ما يفوق 150 مليار دولار أمريكي ما يدل على حجم المشاريع المسطرة ، و تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم 07: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (مليار دينار جزائري)

البرامج المسطرة	المبلغ المخصص للبرنامج	النسبة المخصصة للبرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5%
• السكن	555	
• التربية و التعليم العالي و	399.5	
التكوين المهني	200	
• البرامج البلدية للتنمية	250	
• تنمية مناطق الهضاب	192.5	
العلبا و الصحراء	311.5	
• تزويد السكان بالماء و		
الكهرباء و الغاز		
• باقي القطاعات		
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5%
• قطاع الأشغال		
العمومية و النقل	1300	
• قطاع المياه	393	
• قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%
• الفلاحة و التنمية	312	
الريفية و الصيد و البحري	18	
• الصناعة و ترقية	7.2	
الاستثمار		
• السياحة و المؤسسات		
و الصغيرة والمتوسطة		
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8%
• العدالة والداخلية	99	
• المالية والتجارة وباقي الإدارات	88.6	
• البريد و تكنولوجيا الحديثة و	16.3	
للاتصال		
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة	50	12%

المصدر: نبيل بوفليح ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2004/2000 ، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 9 ، جامعة شلف الجزائر ، 2013 ، ص 47.

يبين الجدول أعلاه انه رغم الغلاف المالي المعتبر الذي حظي به البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الا انه فقط 8 % منه خصصت لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية فيما 40.5 % من الميزانية خصصت لبرنامج تطوير الهياكل القاعدية ونسبة 45.5 % خصصت لتحسين ظروف معيشة السكان وحظي قطاع تطوير التكنولوجيا الحديثة بنسبة 12 % و 4.8 % خصصت لتحسين قطاع الخدمة العمومية و هذا ما يدل على اهتمام الدولة الجزائرية بتحسين الظروف المعيشية للسكان .

3.4 برنامج التنمية الخماسي 2014/2010 :

خصصت الجزائر للفترة ما بين 2014/2010 غلاف مالي هائل لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه و المقدّر بحوالي 286 مليار دولار ، وهذا ما يعكس جهود الدولة في تحقيق التنمية و تدارك التأخر الحاصل ، ويشمل هذا البرنامج الخماسي شقين أساسيين : 13 ✓ استكمال المشاريع الجاري انجازها خاصة قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 130 مليار دولار .

✓ إطلاق مشاريع جديدة بغلاف مالي قدره 156 مليار دولار .

يبين الجدول التالي تقسيم الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج التنمية الخماسي 2014/2010 .

جدول 08 : توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج التنمية الخماسي 2010/2014

القطاع	الأهداف المسطرة
التنمية البشرية	5000 منشأة تربوية 600.000 مكان بيداغوجي جامعي 400.000 مكان إيواء الطلبة 300 مؤسسة التكوين المهني 2 مليون وحدة سكنية 1500 منشأة قاعدية صحية توصيل 2 مليون بيت بالغاز الطبيعي و 220.000 سكن ريفي بالكهرباء أكثر من 5000 منشأة قاعدية لشبيبة والرياضة إضافة إلى برامج هامة للشؤون الدينية والمجاهدين والثقافة
الاستثمارات العمومية	3100 مليار دينار موجهة لتوسيع الطرقات وزيادة طاقة الموانئ أكثر من 2.800 مليار دينار مخصصة لقطاع النقل وتوسيع شبكات السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري 500 مليار دينار لهيئة الإقليم والبيئة 1800 مليار دينار لتحسين الخدمات المحلية والعدالة وإدارة ضبط الضرائب . 1500 مليار دينار لدعم تنمية الاقتصاد الوطني . 350 لتشجيع مناصب الشغل 2000 مليار دينار قروض بنكية ميسرة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيان اجتماع مجلس الوزراء المؤرخ في 2010/05/24

<http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>

يبين الجدول أعلاه ان برنامج التنمية الخماسي 2014/2010 هو عبارة عن تكملة لبرامج التنمية السابقة حيث نجد اهتمام الجزائر بتحسين البنى التحتية والخدمات العمومية وتوفير السكنات والهيئات العمومية وهذا نظرا للميزانية المخصصة لهذه المشاريع ، كما نجد انه رغم اهتمام الدولة بدعم القطاعات المنتجة الا ان الميزانية المخصصة لها ضئيلة مقارنة مع باقي القطاعات وهذا ما يعكس نية الجزائر في مواصلة اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي لإيراداتها وعدم وضع استراتيجية واضحة لإعادة هيكلة اقتصادها والخروج من دوامة التبعية للمحروقات .

ويمكن القول، أن انخفاض أسعار النفط لم يؤثر مباشرة على المشاريع في الجزائر وهذا نظرا لوجود منافذ مالية ترتكز عليها الدولة كصندوق ضبط الإيرادات إلى أن استمر الأزمة كانت لها تداعيات على الاقتصاد الجزائري.

على الصعيد الاقتصادي ، تفاقمت العوامل الأساسية للاقتصاد الجزائري بشكل كبير منذ منتصف عام 2014 ففي عام 2015، تراجع النمو إلى 2.9 % من 3.8 % عام 2014، متأثراً في ذلك بهبوط متوسط أسعار النفط من 100 دولار للبرميل عام 2014 إلى 59 دولاراً عام 2015. وبسبب التوقعات المبدئية بأن انخفاض أسعار النفط لن يستمر طويلاً، أدى التقاعس عن القيام بضبط أوضاع المالية إلى تضاعف عجز الموازنة إلى 15.9 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2015. كما قفز العجز في حساب المعاملات الجارية ثلاثة أمثاله إلى 15.2 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2015. ورغم تضيق السياسة النقدية، ارتفع معدل التضخم إلى 4.8 % وذلك لأسباب مختلفة منها تأثير خفض القيمة الإسمية للدينار بنسبة 20 % تقريباً وذلك بهدف تصويب الخلل في الحساب الخارجي. وزادت البطالة إلى أكثر من 10 %، وتزداد حدتها بوجه خاص بين النساء والشباب¹⁴

كما اضطرت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات تقشفية منها :

- ✓ تجميد عددا من مشاريع البني التحتية من بينها مستشفيات وشبكة تورماي (مترو) وسكك حديدية؛
 - ✓ تجميد التوظيف في القطاع العام ؛
 - ✓ تفعيل قرار بتخفيض سن التقاعد إلى ستين عاماً؛
 - ✓ فرض ضرائب قيمة مضافة على الهواتف والانترنت ووسائل الاتصال الأخرى
- بحدود 17 % ما يؤدي الى ضعف القدرة الشرائية ؛
- ✓ خفض سعر الدينار بحدود عشرين في المائة بالمقارنة الى سعر الدولار (مائة دينار مقابل الدولار تقريباً)¹⁵و بالتالي حدوث التضخم الذي يؤدي الى تقليل قيمة الادخار العائلي.

الخاتمة:

لقد بينت الدراسة ان الاقتصاد الجزائري يعتمد في اراداته على عوائد البترول بنسبة كبيرة، الامر الذي يرهن الوضعية المالية الجزائرية بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ويضفي على الاقتصاد الجزائري طابع الهشاشة ، كما بينت دراسة أسواق النفط انه رغم المميزات التي تحظى بها هذه المادة الحيوية واهتمام الأمم بها لانعدام البدائل الحقيقية لها الا ان أسواقها مثل سائر السلع تتأثر بعوامل العرض والطلب بدرجة كبيرة .

الاستنتاجات:

من خلال ما سبق ذكره يمكن استنتاج ما يلي:

- ✓ ومن خلال البرامج المسطرة يتضح أن استراتيجية الجزائر تفتقر في أهدافها الى التوسع في الهيكل الإنتاجي ورفع الناتج القومي و تقليل التفاوت في توزيع الثروات و التي تعتبر من أهم أهداف التنمية الاقتصادية حيث نجد ان المشاريع التنموية التي اعتمدها الجزائر كانت عبارة عن ترجمة للفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع البترول .
- ✓ التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

التوصيات:

من خلال الدراسة تم التوصل أن :

- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية مرهون بتقوية الاقتصاد حيث ان مشكل للاقتصاديات الريفية ليس في أسواق النفط بل في اعتمادها على النفط بصفة اجمالية .
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر يعتمد على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات .
- ✓ تمتلك الجزائر عدة مقومات لبناء اقتصاد متكامل خارج قطاع المحروقات مثل القطاع الفلاحي و السياحي و الطاقات المتجددة و خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يعتبر العمود الفقري لكل اقتصاديات العالمية .

قائمة الهوامش و المراجع:

1. أسامة نجوم ، قراء في أسباب انخفاض أسعار النفط ، المعهد العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، الدوحة قطر ، مارس 2015 ، 22/12/2016
<http://www.dohainstitute.org/policyanalysis/2>
2. غريبي أحمد، ركي احسن، آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية في ظل تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة 2008 . 2015، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 10، الجزائر، 2016، ص 15-16
3. صالح تومي، رضوان جمعة، دراسة قياسية و تنبؤية لأسعار النفط العالمية 1970. 2018، مجلة الباحث، العدد 16، الجزائر، 2016 ، ص 63.
4. صالح تومي، رضوان جمعة، مرجع سابق ، ص 63.
5. زغبي نبيل ، اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، الجزائر، جامعة سطيف، 2012/2011، ص 42 – 43
6. كربالي بغداد ، نظرة عامه على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثامن ، جامعة بسكرة الجزائر ، جانفي 2005 ، ص 8-9-10.
http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_4.pdf
7. عيساوي نصر الدين ، تقلب اسعار المحروقات و اثارها على الاقتصاديات الريفية دراسة حالة الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس ، جامعة ام البواقي الجزائر، جوان 2016 ، ص 59 .
<http://www.asjp.cerist.dz/en/article/4759>
8. إحصائيات مديرية الجمارك التجارة الخارجية الجزائرية
http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf
9. <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> , 14/04/2015 , 22 : 00
10. عيساوي نصر الدين ، مرجع سابق ، ص 52-53

11. تقرير بنك الجزائر لسنة 2015 . <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>
- 12 . عياش بولحية ، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش المطبق في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تحليل اقتصادي ، الجزائر، جامعة الجزائر ، 2010/2011 ، من 49 إلى 60
13. بيان اجتماع مجلس الوزراء الجزائري المؤرخ في 20/05/2010 ، 00:21 ، 10/01/2017 , <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>
14. <http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview> , 02/02/2017 , 00:21
15. <http://www.algpress.com/article-26059.htm> ، 02/02/2017 ; 00:22

المقالات

باللغة الاجنبية

**La Relation Empirique entre l'Inflation et le Taux de Change Parallèle:
Approche de Cointégration ARDL Bound Test
Empirical relationship among inflation and black market money : Evidence
of cointegration with ARDL bound test**

Reçu le: 10/12/2017

Accepté le: 13/02/2018

Belhachem Merièmè *

Pr.Ghazi Nouria **

Université de Tlemcen

Professeur en économie, Université de Tlemcen

Algérie

Algérie

Résumé:

L'objectif du présent article est d'étudier empiriquement avec l'approche ARDL, Bound Test, CUSUM et CUSUMSQ l'existence d'une relation à long terme entre l'inflation et le taux de change parallèle en Algérie pour la période 1989-2014. Les résultats empiriques montrent qu'il existe une relation à long terme entre l'inflation, le taux de change parallèle et d'autres indicateurs (les variables de contrôles). Le test CUSUM et le test CUSUMSQ confirment clairement la stabilité de la relation à long terme au cours de la période d'étude. Cependant, ce document a conclu qu'il y avait un déséquilibre à court terme (un an), et 77% de ce déséquilibre est corrigé après l'année suivante ($1:0,77 = 1,29$).

Mots clés : ARDL, Bound Test, CUSUM & CUSUMSQ tests, Inflation, le taux de change parallèle, Algérie.

Abstract:

The target of this paper is to investigate empirically with ARDL procedure, Bound test, CUSUM and CUSUMS the relationship between inflation and black market exchange rate in Algeria during the period of 1989-2014. The empirical results show that there's an evidence of long-run link among inflation, black market exchange rate and the other indicators (control variables). The CUSUM and CUSUMQ tests approve

* e-mail : meri_bel2002@yahoo.fr ** e-mail : ghazi.n@outlook.com

obviously the stability of this model, so the long-term relationship was stable over the period of study. Therefore, the paper showed also that there's disequilibrium in the short-run (one year), and 77% of this imbalance was adjusted after the following year ($1:0.77 = 1.29$).

Keywords:

ARDL, Bound Test, CUSUM & CUSUMSQ tests, Inflation, black market exchange rate, Algeria

Introduction

Le marché parallèle de change est souvent illégal, existant en même temps que le marché de change officiel, les restrictions sur les opérations de change dans les pays à régime de taux de change fixe ont provoqué l'émergence du phénomène des marchés parallèles de change. Aux cours des dernières années, plusieurs pays en voie de développement ont adopté un régime de change dual, en raison de protéger les réserves internationales de devise. Cependant, le soulagement de la balance des paiements relié à un régime de change dual n'a souvent été que provisoire. Ces dernières années, il a été reconnu que les restrictions généralisées au commerce et aux échanges dans les pays en développement étaient inefficaces pour préserver les réserves ou soutenir un taux de change surévalué (Agénor 1992). Il est également reconnu que le taux de change parallèle a un impact négatif sur la performance macro-économique, puisque la prime parallèle révèle une distorsion du marché, et cela donc réduit le commerce et la croissance. L'émergence du marché parallèle des changes était en raison des restrictions des changes qui ont favorisé l'existence d'un taux de change dual (un taux officiel et un taux parallèle). La prime parallèle du marché de change noir représente l'écart entre les deux taux de change, elle permet d'estimer les distorsions économiques et monétaires provoquées par les autorités responsables de la politique monétaire et économique. La littérature théorique sur les systèmes de taux de change parallèle a récemment mis en évidence un lien potentiellement défavorable entre l'unification des taux de change et l'inflation (Pinto

1989). En effet, Le taux parallèle évolue plus étroitement avec l'inflation que le taux officiel. A cet égard, la problématique de cette étude s'articule sur la question suivante:

- Est-ce qu'il existe une relation de long terme entre l'inflation et le taux de change parallèle?

Pour répondre à cette problématique, nous posons l'hypothèse suivante:

- Il existe une relation de long terme entre l'inflation et le taux de change parallèle.

- L'objectif de ce papier est de tester la relation de long terme entre l'inflation et le taux de change parallèle pour le cas de l'Algérie, il semble utile de faire recours au modèle ARDL (Autoregressive Distributed Lag et l'Approche de cointégration bound testing, en incluant Cinq variables et en utilisant des données annuelles pour une période s'étalant entre 1989 et 2014.

I. Revue de la Littérature

Nous allons présenter quelques études qui ont discuté et testé cette relation mais principalement entre l'inflation et le taux de change parallèle.

II.1 Revue théorique

Le débat entourant la relation entre l'inflation et le marché noir pour les marchés des changes est largement dichotomisé dans l'approche néo-classique et l'approche structuraliste. La catégorisation de ces deux approches est basée sur des idées contradictoires contemporaines sur les questions de développement dans les économies en développement et la nature de leur crise du secteur extérieur (Berge, 1995). La croyance néo-classiciste soutient que l'inflation affecte le marché parallèle de devises à travers deux voies; Premièrement, cela fait que le taux de change nominal fixe devient de plus en plus surévalué, ce qui entraîne à son tour une expansion de la taille du marché parallèle. Deuxièmement, en réduisant les taux d'intérêt intérieurs réels, l'inflation entraîne la fuite des capitaux. À cet égard, l'inflation peut faire augmenter le taux de change parallèle (Degefa, 2001). L'école de pensée structuraliste postule que si le taux de change parallèle augmente ou que le taux de change officiel est dévalué, la demande de monnaie augmente en raison d'une augmentation du coût

des devises en monnaie nationale, ce qui entraîne une hausse des prix intérieurs. Cependant, un écart énorme entre le taux de change parallèle et officiel a des effets destructeurs sur la performance macroéconomique en termes de taux d'inflation élevé, de faible croissance économique. Pinto (1990) dans la Revue économique de la Banque mondiale 3, 321-338, a montré que l'unification des marchés de change officiels et parallèles peut conduire à une augmentation de l'inflation, en raison de l'impact budgétaire des changements de taux de change officiels. Les résultats de Pinto (1991) indiquent qu'il existe une relation de long terme stable entre l'offre de monnaie, déficit gouvernemental, la prime de change, l'inflation et le taux de change officiel. Pinto analyse les impacts de l'unification de taux de change officiel et parallèle, son papier aide à créer une base théorique pour spécifier un modèle empirique. Les ajustements des réserves internationales de devises et le crédit intérieur, jouent un rôle dans la relation entre l'inflation et la prime de change, et pas seulement l'élasticité de la demande de monnaie par rapport à l'inflation Park (1995). Cependant, les deux papiers prouvent que ces résultats sont sensibles à la manière dont on définit les variables monétaires et le financement des dépenses fiscales. Morris (1995) prouve aussi que les résultats de Pinto peuvent être renversés si on définit les variables fiscales d'une façon différente. Park (1995) prouve la même relation dont Pinto a trouvé, ce qui concerne, La relation entre le taux de change officiel et la prime de change. Mais, il note que puisque l'élasticité de la demande de monnaie par rapport à l'inflation devrait augmenter avec une dépréciation de taux de change officiel, cette relation est positive et deviendra plus efficace dans le cas d'un accompagnement entre l'inflation et une hausse dépréciation de la monnaie. Pour Pinto, La relation entre l'inflation et la prime de change peut différer sous certaines conditions. Park(1995) et Morris (1995) trouvent, que dans le cas où la prime de change est positive à l'équilibre, et avec une dévaluation fixe du taux de change, l'inflation se diminue, lorsque la création de monnaie augmente (J.P GERVAIS, 1996, P 4-10).

II.2 Revue empirique

Peu de travaux empiriques ont étudié la relation entre le taux de change parallèle et inflation. Ils ont souvent étudié la relation entre le taux de change officiel et l'inflation et la relation entre le taux officiel et le taux parallèle.

Chhibber et Shafik ont utilisé un modèle macroéconomique pour le Ghana. Cette étude, qui couvre la période 1965-1988, suggère que la croissance de la masse monétaire est une variable clé expliquant le processus inflationniste ghanéen. Des variables telles que le taux de change officiel et les salaires réels ne peuvent exercer aucune influence significative sur l'inflation. Une relation positive significative a été trouvée entre le taux de change parallèle et le niveau général des prix.

Elbadawi écrit sur le processus inflationniste, la stabilisation et le rôle des dépenses publiques en Ouganda a montré que la dépréciation abrupte du taux de change parallèle était le principal déterminant de l'inflation. Cette conclusion est évidemment d'accord avec les conclusions de Chhibber et Shaffik à Ghana.

EATZAZ Ahmad et SAIMA Ahmed Ali (1999), ont étudié la relation entre le taux de change et l'inflation en Pakistan, en utilisant la méthode OLS et la causalité de Granger. Ils constatent que la vitesse d'ajustement de niveau des prix et de taux de change aux impulsions domestiques ou externes est lente. Ainsi, les politiques anti-inflationnistes, telles que la contraction monétaire, sont susceptibles de montrer progressivement leur impact.

Degefa(2001), Dans cette étude, les modèles (équations) sont estimés par les moindres carrés ordinaires (OLS) en utilisant des données annuelles couvrant la période 1966-1996. Les tests de stabilité structurelle (CUSUM), et (CUSUMSQ), qui sont respectivement utilisés pour des changements systématiques dans les paramètres de l'équation, et le test Engel-Granger. Les résultats de l'estimation révèlent que la prime parallèle a un effet négatif sur les exportations de marchandises. D'autre part, les termes de l'échange n'affectent négativement la prime qu'à court terme. En outre, l'inflation provoque généralement le taux de change parallèle pour la période considérée.

HAFEEZ URREHMAN et al (2003), L'objectif de cette étude est d'examiner empiriquement l'impact du taux de change du marché noir sur la demande de monnaie au Pakistan où les taux de change officiel et noir fonctionnent côte à côte en raison des contrôles des changes. Il a estimé le modèle en utilisant des données trimestrielles sur la période 1972-2000. En utilisant l'approche ARDL combinée avec les tests CUSUM et CUSUMSQ, les résultats montrent que M2 est cointégré avec le revenu, le taux d'inflation et le taux de change du marché noir.

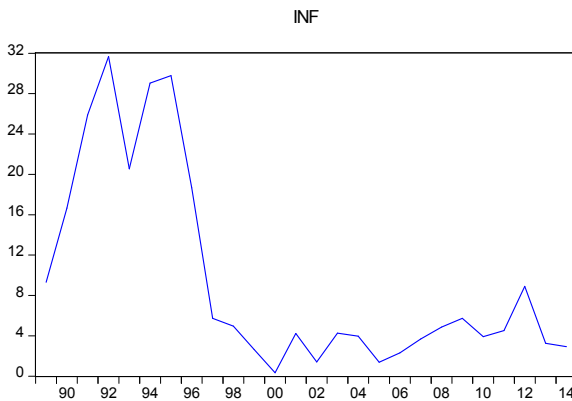
Ebaidalla(2017), a étudié le marché parallèle des devises au Soudan, ses déterminants et son impact sur la performance macroéconomique. Il a identifié les facteurs qui influent sur la prime de change parallèle au Soudan durant la période 1979-2014 en utilisant la méthode ARDL. Les résultats empiriques montrent que la prime du taux de change parallèle est considérablement affectée par des variables de politique telles que le taux de change réel, l'ouverture commerciale et la masse monétaire. De plus, les résultats démontrent que les primes parallèles ont un impact négatif sur la croissance économique. Les résultats montrent aussi une association positive et significative entre le taux de prime et le taux d'inflation.

II. Aperçu sur l'inflation en Algérie

Au cours des dix dernières années, l'Algérie a réussi à contenir l'inflation autour de 4% malgré des pics de prix en 2004 et 2009, principalement dus à la hausse des prix internationaux des produits alimentaires et des matières premières. Au cours de cette période, la banque centrale a utilisé plusieurs mesures pour absorber l'excès de liquidité dans le secteur bancaire. Cependant, l'inflation a atteint un niveau sans précédent de 11% au début de 2012 et est devenu une véritable préoccupation pour les autorités. Le taux d'inflation en Algérie a largement fluctué entre 2003 et 2011, passant d'un minimum de -1% en 2003 à un maximum de 7% en 2009. Début 2012, les prix ont encore augmenté jusqu'en avril 2012, lorsque l'inflation a culminé à 11% pour cent. L'inflation alimentaire a largement contribué à la récente flambée de l'inflation en Algérie. La forte demande injectée par les dépenses publiques dans une situation de grande liquidité a également fourni un environnement favorable. Les

fortes augmentations des salaires réels et d'autres transferts se sont traduites par une inflation plus élevée. En outre, le crédit au secteur public a augmenté de plus de 20% en 2012, contribuant aux pressions inflationnistes, tandis que la croissance du crédit au secteur privé a été modérée à 10% en 2012(FMI, 2013).

Evolution de l'Inflation (1989-2014)



Source : données de <https://www.usherbrooke.ca/> traitées via EViews 10

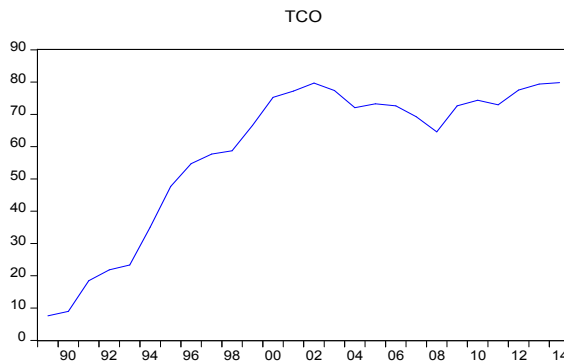
Malgré les mesures prises par les autorités algériennes pour lutter contre les hausses de prix, l'inflation a été un peu plus rapide au cours des dernières années. Ce phénomène ne doit pas être négligé dans l'analyse du modèle de développement algérien. Des facteurs externes s'ajoutent aux facteurs inflationnistes inhérents à l'économie algérienne elle-même, tels que les déséquilibres intersectoriels ou la baisse de la productivité. Alors que dans certains secteurs nous constatons un recul de l'inflation, une telle politique doit être considérée comme un palliatif à l'élaboration d'une doctrine claire sur les prix dans une société qui prétend être à un stade de transition vers le socialisme.

IV. Historique de La politique de change en Algérie: *Evolution du taux de change officiel*

Le taux de change algérien a connu quatre phases importantes qui ont caractérisées la politique algérienne de change; la première phase était juste après l'indépendance, et cela entre (1964-1970) qui correspond à la création du dinar,

jusqu'à la période dite de parité avec le franc français. La deuxième étape (1971-1987) est liée au rattachement du dinar à un panier de devises de 14 monnaies représentant les principaux partenaires commerciaux de l'Algérie. En effet, Le protectionnisme financier a eu lieu pour la première fois en 1967, avec un arrêt quasi total de la convertibilité de dinar, avec des contrôles et restrictions sur le taux de change (A.MERGHIT). La troisième étape (1988-1994), considérant que les événements d'Octobre 1988 ont fait basculer l'Algérie vers l'économie de marché. Quand l'Algérie a abandonné le régime de change fixe et s'est orienté vers une flexibilité importante du dinar, et précisément vers un flottement administré par la Banque centrale. La dernière étape, enfin, se caractérise par la loi sur la monnaie et le crédit. Le dinar algérien a connu plusieurs dépréciations, entre 1986-1990 il a enregistré une dépréciation de 150% suivie d'une seconde dépréciation, de l'ordre de 22% en 1991. Ensuite 40% en 1994, suite à la cessation de paiements et suite au rééchelonnement imposé par le FMI, suivi par une convertibilité commerciale du dinar en 1995-1996. En 2013, un euro valait 111,25 et le 24 octobre 112,831, contre 102,060 courant juillet 2013. La baisse du dinar est due essentiellement à la chute du prix des hydrocarbures, et lorsque les recettes en devises baissent, la Banque d'Algérie, provoque un ajustement automatique du taux de change du dinar.

Evolution du taux de change officiel (1989-2014)



Source : données de <https://www.usherbrooke.ca/traitées> via EViews 10

V.L'Emergence et l'Evolution du marché parallèle en Algérie

Le marché parallèle de devise est devenu l'institution informelle la plus répandue en Algérie. En effet, L'émergence de ce marché est due aux contrôles et restrictions sur les changes, la mobilité des capitaux et les échanges, ce qui a donné suite à deux taux de change qui fonctionnent simultanément, avec un écart qui est devenu ces dernières années très important. L'indisponibilité de la devise étrangère à l'achat dans les banques et l'absence totale des bureaux de change, a facilité la croissance de ce type de marchés d'une façon spectaculaire et a laissé la voie libre aux transactions hors la loi. En 1972 la prime du marché de change parallèle a connu une croissance de 30% et 70%. Cependant, d'après la littérature, la vraie demande de la monnaie nationale peut être appréciée par les marchés parallèles de devise. Une prime parallèle élevée représente un meilleur indicateur qui oriente la politique monétaire que le taux de change officiel. Aussi, il est souvent reconnu que le taux de change parallèle est le taux le plus significatif économiquement. Carmen Reinhart et al. (2004). En 1994, le dinar algérien a connu une dévaluation de plus de 40% par rapport au dollar américain après les conditions et le rééchelonnement imposé par le FMI, cela était suivi par la convertibilité commerciale de dinar en 1995/1996. Ces dernières années, il existe un écart ou des distorsions entre le taux de change officiel du dinar et le taux parallèle entre 40% et 50%. On remarque que la valeur du dinar algérien est si insignifiante, le taux officiel de dinar a enregistré 79.37 dinars pour un dollar et 107.94 dinars pour un euro en 2013, et selon le cours du Forex il a marqué 109.3 dinars pour un dollar, en 2015, Le dollar et l'euro valent, respectivement 150 dinars et 172 dinars au taux de change parallèle noir. Sur le marché officiel, l'Euro est à 120,18, dinars tandis que le dollar est à 105,36. Puis en décembre 2016 l'euro a enregistré 207 dinars l'unité et diminué à 198 dinars, en décembre 2017, Le dollar a également baissé à 165 dinars l'unité. Cette forte baisse des principales devises sur le marché noir algérien intervient alors que sur le marché interbancaire, l'euro a enregistré un nouveau record historique à 137,24 dinars et le dollar 114,91 dinars. Mais, en mois de janvier 2018, l'euro a

enregistré: 1 € = 137,51 DZD (Officiel), 205 DZD (Parallèle), et pour le dollar: 1\$ = 171 DA sur le marché parallèle et 115.18 sur le marché interbancaire.

VI. L'Etude économétrique

VI.1 Description et sources des Données

Notre objectif à travers ce travail est d'étudier la relation d'équilibre de long terme entre l'inflation et le taux de change parallèle en Algérie, pour cela, nous avons choisi un nombre d'indicateurs qui sont les plus répandus dans la littérature théorique sur le sujet, qui correspondent au cas Algérien et dont les données sont disponibles pour la période de l'étude. L'analyse suivra le modèle d'Aron et Elbadawi (1992) et d'Ebaidalla (2017). Nos données sont les suivantes :

Le taux d'inflation (INF), une variable monétaire (M), le taux de change officiel (TCO), le taux de change parallèle (TCP), l'ouverture commerciale (OPN),

Les données sur le taux de change parallèle sont récoltées comme suit: du 1989-1998 dans le site web de Carmen Reinhart¹, du 1999-2009 les données sont puisées du site Financial Data, et du 2010-2014 les données sont récoltées du marché noir algérien de devises². L'inflation et l'ouverture commerciale sont puisées de la Banque Mondiale, Les données sur la masse monétaire sont puisées de l'ONS (Office National des Statistiques), le taux de change officiel puisé du site internet de l'université de Sherbrooke (Québec, Canada).

VI.2 Spécialisation du modèle

Après avoir examiné la littérature et les preuves dont nous disposons, nous avons été en mesure de démontrer la relation de long terme entre l'inflation et le taux de change parallèle, bien que d'autres variables telles que la demande de monnaie, le taux de change officiel, l'ouverture commerciale en Algérie, pour la période 1989-2014, en utilisant le modèle ARDL (Auto Regressive Distributed Lag) développé par

¹ *Carmen M. Reinhart*, Minos A. Zombanakis Professor of the International Financial System John F. Kennedy School of Government Harvard University, 79 JFK Street Cambridge, MA. <http://www.carmenreinhardt.com/>

² On a pu récolter les données (informelles) qui n'existent pas dans une institution officielle, après une enquête qui a duré plus que 2 ans, auprès des marchés de change de devises dans quelques villes de l'Algérie.

Pesaran et Shin(2001). Notre choix des variables est basé sur une théorie de Pinto(1991) et des études empiriques, celle de Jean-Philippe GERVAIS(1996), d'Aron et Elbadawi (1992) et celle d'Ebaidalla (2017).

Sur la base de la relation présentée précédemment, nous présentons une forme fonctionnelle de ces variables sur l'inflation comme suit:

$$INF = F(TCO, M, TCP, OPN)..... (1)$$

Donc le modèle se présente comme suit :

$$INF_t = B_0 + B_1 TCO_t + B_2 M_t + B_3 TCP_t + B_4 OPN_t + \varepsilon_t.....(2)$$

Soit :

INF: le taux d'inflation / TCO : Taux de change officiel / M: La demande de monnaie

TCP: Taux de change parallèle / OPN: L'ouverture commerciale

B_0 : Intercepte de la fonction; B_1, B_2, B_3, B_4 : paramètres d'estimation; ε_t : erreur de mesure.

L'impact de la masse monétaire devrait être positif sur l'inflation. L'effet de l'ouverture commerciale est ambigu, une augmentation de l'ouverture commerciale peut décourager ou encourager le niveau des prix, en fonction des performances du secteur des exportations. Le taux de change officiel influence directement l'inflation par le biais des biens importés et indirectement l'économie réelle par le biais du commerce extérieur. Le taux de change parallèle serait soit négative soit positive, car il existe un désaccord dans la littérature sur l'impact de taux de change parallèle sur l'inflation.

VI.2.1 L'Estimation du Modèle ARDL

L'équation (2) ci-dessus sera estimée à l'aide de l'approche de cointégration ARDL Bound Testing, développée par Pesaran (1997), Pesaran et Shin (1999) et Pesaran et al, (2001). Cette méthode présente plusieurs avantages par rapport aux méthodes conventionnelles telles que la cointégration d'Engel et Granger (1987), Johansen (1988) et Johansen et Juselius (1990). Par conséquent, la technique de cointégration ARDL est préférable traiter des variables qui sont intégrées d'ordre différent, $I(0)$ & $I(1)$ ou purement $I(0)$ ou $I(1)$, c'est-à-dire la procédure ARDL n'exige

pas que la série soit intégrée du même ordre, mais, cette procédure ne peut pas être appliquée à des variables avec ordre d'intégration supérieur ou égal à deux. L'objectif principal de cette étude est de tester l'existence de la relation de long terme entre l'inflation et le taux de change du marché noir et les autres indicateurs cités ci-dessus dans l'équation (2). Ainsi, l'incorporation de la dynamique à court terme dans l'équation (2) conduit à un modèle de correction d'erreur de la forme ARDL suivant Pesaran et al. (2001):

$$\begin{aligned} \Delta INF_t = & C + \beta_1 INF_{t-1} + \beta_2 TCO_{t-1} + \beta_3 M_{t-1} + \beta_4 TCP_{t-1} + \beta_5 OPN_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^p a_{1i} \Delta INF_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q1} a_{2i} \Delta TCO_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q2} a_{3i} \Delta M_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} a_{4i} \Delta TCP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q4} a_{5i} \Delta OPN_{t-i} + \varepsilon_t \dots (3) \end{aligned}$$

Avec l'opérateur Δ la première différence, ε_t le bruit blanc représentant le terme d'erreur. Basé sur l'équation (3), l'hypothèse nulle est $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$ (l'absence de la relation de cointégration), et l'hypothèse alternative (l'existence de la relation de cointégration) est: $H_1: \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0, \beta_3 \neq 0, \beta_4 \neq 0$.

Des limites supérieures et inférieures sont fournies pour la distribution de la statistique F. (Pesaran et al. 2001). Si la statistique F dépasse la bande supérieure, alors l'hypothèse nulle est rejetée, alors il y a une relation de cointégration entre les variables.

VI.3 Résultats empiriques

VI.3.1 Les tests de Stationnarité

Les résultats des tests de racine unitaire (Augmented Dickey-Fuller(ADF) et le test Phillips-Perron (PP)), indiquent que toutes les variables sont stationnaires à niveau I

(1). Ce résultat représente une justification appropriée pour l'utilisation de l'approche ARDL³.

Tableau 1: UNIT ROOT TEST RESULTS (ADF & Philips-Perron)

		Log INF	log TCO	log M	log TCP	log OPN
ADF	Level	-1.1001 [0.2384]	0.6124 [0.8417]	-0.0386 [0.6603]	1.3886 [0.9545]	1.1739 [0.9335]
	1 st difference	-4.5288 [0.0001]*	-2.6117 [0.0114]*	-4.0709 [0.0003]*	-3.2146 [0.0025]*	-5.4003 [0.0000]*
PP	Level	-1.1489 [0.2213]	1.1358 [0.9290]	-0.0386 [0.6603]	1.0104 [0.9127]	1.9163 [0.9839]
	1 st difference	-4.5389 [0.0001]*	-2.6683 [0.0099]*	-4.0327 [0.0003]*	-3.2030 [0.0026]*	-5.4029 [0.0000]*

* dénote le rejet de l'hypothèse nulle. Les valeurs entre crochet sont les probabilités

Source: Calculé par les auteurs en utilisant Eviews10

VI.3.2Test des limites (Bounds test)

Notre objectif principal était de parvenir au test des limites, pour tester l'existence ou non de la relation de long terme (cointégration) entre les variables de notre modèle dans l'équation (3), les résultats de test de limites est présentés dans le tableau 2, et montrent que la valeur de F= 11.17 dépasse largement celles des limites supérieures des valeurs critiques. Dans ce cas, on n'a qu'à rejeter l'hypothèse nulle de l'absence de relation de long terme et à conclure à l'existence d'une relation de long terme entre les variables.

Tableau 2 : Résultat du test des limites

	I0 Bound	I1 Bound	Significance
F Statistic : 11.17	2.2	3.09	10%
	2.56	3.49	5%
	2.88	3.87	2.5%
	3.29	4.37	1%

³ Selon Pesaran et Shin(1999), on peut utiliser le modèle ARDL avec des variables purement I(0) ou I(1) ou une mixture. Voir : <http://sci-hub.hk/https://doi.org/10.1002/jae.616>
<https://www.repository.cam.ac.uk/bitstream/handle/1810/418/pss1.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

Source: Calculé par les auteurs en utilisant Eviews10

VI.3.3 Résultats du modèle à correction d'erreur

Les résultats du modèle à correction d'erreur confirment le résultat trouvé par Bound Test à propos de l'existence d'une relation de long terme entre les variables (Tableau 3). On retrouve le coefficient d'ajustement qui est négatif (-0,58), compris entre 0 et -1 et fortement significatif (Probabilité=0.0001). La valeur du coefficient peut être interprétée comme la vitesse d'ajustement ou de retour à l'équilibre (à la relation de long terme) après une déviation à court terme. Elle peut être également vue comme le pourcentage de déséquilibre qui est corrigé⁴.

Les résultats de l'analyse à long terme suggèrent que la plupart des variables portent leurs signes attendus, à l'exception de l'ouverture commerciale et de taux de change officiel. Les coefficients de la masse monétaire et du taux de change parallèle sont positifs et statistiquement significatifs, conforme à la théorie.

Tableau 3 : Résultat du modèle à correction d'erreur

Variable	coefficient	t-Statistic	Prob
D(INF(-1))	-0.497	-6.122	0.0017
D(INF(-2))	-0.562	-7.620	0.0006
D(M)	0.720	8.386	0.0004
D(M(-1))	-0.302	-3.081	0.0274
D(M(-2))	0.111	1.652	0.1594
D(OPN)	1.298	7.787	0.0006
D(OPN(-1))	2.640	7.243	0.0008
D(OPN(-2))	1.718	6.134	0.0017
D(TCO)	0.693	5.918	0.0020
D(TCO(-1))	1.043	5.450	0.0028
D(TCO(-2))	0.415	2.755	0.0400
D(TCP)	-0.175	-2.579	0.0495
CointEq(-1)	-0.588	-11.582	0.0001

⁴ Service d'Interprétation et d'Analyse des données (SIAD), MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE, DES RESSOURCES NATURELLES ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL, Analyse d'intégration de marchés : cas des marchés de Pont-Sondé et de Croix-des-Bossales Octobre 2017.

Source: Etabli par les auteurs en utilisant Eviews10

Depuis l'application du programme d'ajustement structurel, il y'a eu une grande dépréciation du dinar algérien dans les années 1990, qui a produit un effet sur les prix intérieurs, l'inflation s'est caractérisée par une hausse des taux d'inflation. Mais après l'année 2000, l'inflation avait connu sa plus faible moyenne, cela n'indique pas la fiabilité du programme structurel appliqué, mais grâce aux recettes pétrolière et du gaz importantes, qui conduise à une stabilité macroéconomique. La surévaluation de la monnaie domestique est un déterminant important de la dépréciation future de cette monnaie (Goldfajn and Valdes, 1999). Quand la correction de cette surévaluation du taux de change est faite pour réaliser l'équilibre du taux de change, alors aucun effet inflationniste n'est produit par cette dépréciation. Il y'aura seulement un changement dans les prix des biens échangeables/biens non échangeables, mais pas une hausse généralisée des prix. Par contre, lorsque la dépréciation est excessive, allant au delà de ce qui est nécessaire pour retrouver la valeur d'équilibre du taux de change, elle produit certainement des effets inflationnistes. Borenstein et De Gregorio (1999) voient que la dévaluation des monnaies nationales est le principal déterminant de la baisse de l'inflation à long terme. D'un côté, un degré d'ouverture élevé peut signifier, comme le montre cKinnon (1963), une forte sensibilité de l'économie aux variations du taux de change. D'un autre côté, selon la théorie de la crédibilité, il est possible d'observer une relation négative entre inflation et degré d'ouverture⁵.

Les résultats de l'analyse à court terme, indiquent que le taux de change parallèle est négatif et significatif, contrairement aux résultats de long terme qui indiquent que le taux de change parallèle et la demande de monnaie stimulent le taux d'inflation, comme prévu. Selon la théorie monétaire, l'augmentation des prix provient d'une

⁵ Samia Jebali, Tahar Moulahi, Mohamed Slim Mouha, Taux de change et Inflation: une analyse en modèle VAR du canal du taux de change : Cas de la Tunisie, P4 : http://www.tn.refer.org/CEAFE/Oral_presentations/Jebali.pdf.

création de monnaie excessive. Il est créé plus de monnaie que de richesse réelle dans le pays, ce qui déprécie la valeur de cette monnaie, donc fait augmenter les prix pour compenser cette dépréciation. Cela indique que la dépréciation de la monnaie nationale augmente la demande de monnaie, en raison de l'effet de richesse, et c'est le cas en Algérie. Finalement, les résultats trouvés, qui indiquent l'existence d'un impact positif du taux de change parallèle sur l'inflation, confirme le travail de Pinto (1991), qui démontre qu'une variation de taux de change parallèle, provoque une augmentation de l'inflation. L'importance de la masse monétaire sur le marché informel, favorise une concentration du revenu au niveau de cette sphère et alimente, la demande au niveau du marché parallèle de la devise. Les transferts illégaux au moyen de surfacturation permettent d'accroître l'offre et d'éviter un dérapage plus accentué du dinar sur le marché parallèle qui forcerait les autorités à dévaluer fortement le dinar officiel, accentuant la pression inflationniste.

VI.3.4 Diagnostic du modèle

Les coefficients du modèle sont significatifs, mais il est important de vérifier sa validité, D'où la nécessité de conduire à plusieurs tests:

A-Test d'autocorrélation

Les résultats d'un corrélogramme sont présentés dans le Tableau 4, qui présente graphiquement des fonctions d'autocorrélation et d'autocorrélation partielle des résidus jusqu'à 12 retards (tableau 4). On remarque absence totale d'autocorrélation des résidus. En effet, que ce soit dans le cas d'autocorrélation simple ou partielle des résidus, tous les termes se trouvent à l'intérieur de l'intervalle de confiance. Ainsi, la probabilité de la statistique Q est nettement supérieure au seuil de 5%, cela signifie qu'on accepte l'hypothèse nulle de l'absence d'autocorrélation des résidus.

Tableau 4: Corrélogramme

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.100	-0.100	0.2638	0.608
		2 -0.078	-0.089	0.4284	0.807
		3 -0.175	-0.196	1.3086	0.727
		4 -0.090	-0.148	1.5514	0.817
		5 -0.242	-0.335	3.4171	0.636
		6 0.190	0.034	4.6336	0.592
		7 0.211	0.151	6.2411	0.512
		8 -0.291	-0.401	9.4863	0.303
		9 0.005	-0.100	9.4873	0.394
		10 0.006	-0.057	9.4888	0.486
		11 -0.112	-0.250	10.091	0.522
		12 0.025	-0.087	10.123	0.605

Source: Etabli par les auteurs en utilisant Eviews10

Selon les résultats de tableau 5, on peut dire que le modèle est sous forme fonctionnelle (Prob=0.1952>0.05), les résidus sont normalement distribués (Prob=0.451379>0.05), et aussi ils sont non corrélés (Prob=0.8629>0.05), enfin, ils sont loin d'hétéroscédasticité (Prob=0.9669>0.05).

B-Tests de validité du modèle (Tableau 5)

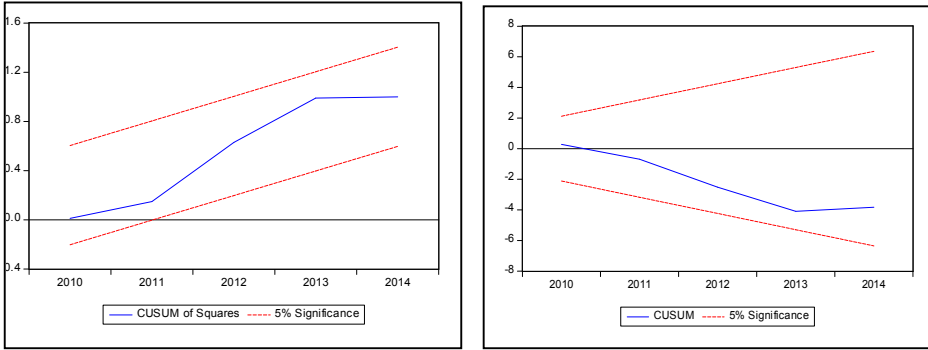
Test d'autocorrélation de Breusch-Godfrey	
F-statistic : 0.154978	Prob. F(2,3):0.8629
Obs*R-squared : 2.153799	Prob. Chi-Square(3) :0.3407
Test de spécification RESET (Ramsey-RESET)	
F-statistic : 2.414582	Prob.F(1,4): 0.1952
Test d'hétéroscédasticité de Breusch-Pagan-Godfrey	
F-statistic : 0.314484	Prob. F(17,5) :0.9669
Obs*R-squared : 11.88483	Prob. Chi-Square(10) :0.8071
Scaled explained SS : 0.335717	Prob. Chi-Square(10) :1.0000
Test de normalité (Jarque Bera)	
Jarque Bera :1.590895	Prob : 0.451379

Source: Etabli par les auteurs en utilisant Eviews10

VI.4 Test de stabilité du modèle

Afin d'examiner le niveau de constance des paramètres du modèle, on utilise le test de stabilité de CUSUM (Cumulative Sum) et CUSUMSQ.

Figure 1: CUSUM& CUSUMSQ tests



Source: Etabli par les auteurs en utilisant EvIEWS10

Le test CUSUM et CUSUMSQ montrent clairement La stabilité de la relation de long terme au cours de la période de l'estimation entre l'inflation et le taux de change parallèle en Algérie.

Conclusion

Pour atteindre l'objectif de l'étude, l'approche de cointégration ARDL Bound Testing a été utilisée comme cadre d'analyse. Dans le cadre de ce travail, l'hypothèse de l'existence d'une relation de long terme entre l'inflation et le taux de change parallèle a été confirmée, ainsi et d'après les résultats de notre étude on a trouvé qu'une relation de long terme existe entre toutes les variables de notre modèle, l'inflation, le taux de change parallèle, le taux de change officiel, la demande de monnaie, (M2), et l'ouverture commerciale. En effet, suite à une déviation enregistrée au cours d'un an, 58 % de ce déséquilibre est corrigé après plus qu'une année ($1:0.58=1.72$). Ces résultats impliquent que le taux de change parallèle a un impact négatif sur la performance économique en Algérie. Ainsi, étant donné la longue tendance à la hausse des taux de change parallèles au cours de la période étudiée, cette constatation implique que le taux de change parallèle est l'un des facteurs responsables de la performance économique rigide de l'économie du pays.

Bibliographie:

1. Abdelhamid MERGHIT, History of the Dinar and Foreign Exchange Policy in Algeria, Mohamed seddik benyahia University, Jijel, Algeria.
2. Ebaidalla Mahjoub Ebaidalla(2017), Parallel Market for Foreign Exchange in Sudan: Determinants and Impact on Macroeconomic Performance, University of Khartoum, P.O. Box 321, Khartoum.
3. Berge, J.M. (1995), "Towards an Understanding of the Dynamics of the Parallel Market in Foreign Exchange: The Case of Surinam", Institute of Social Studies Working Papers, WPS, No.100.
4. Borenstein, E. et De Gregorio, J, 1999, « Devaluation And Inflation After Currency Crises », mimeo, FMI.
5. Carmen Reinhart, Kenneth Rogoff (2004), The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation, The Quarterly Journal of Economics, 2004.
6. Chhibber, A. and N. Shafik, 1990, Exchange reform, parallel markets, and inflation in Africa, World Bank PPR Working Paper Series no. 427.
7. Degefa, D. (2001). The parallel foreign exchange market and macroeconomic performance in Ethiopia (Vol. 107): African Economic Research Consortium.
8. EATZAZ Ahmad, SAIMA Ahmed Ali, Relationship between exchange rate and inflation, Pakistan Economic and Social Review Volume XXXVII, No.2 (Winter 1999), pp.139-154.
9. Elbadawi, I. (1992), "Macroeconomic Management and the Black Market for Foreign Exchange in Sudan", Policy Research Working Paper, No. 859. World Bank, Washington, D.C. USA.
10. Goldfajn, I. et Valdés, R, 1999, « The Aftermath of Appreciations », Quarterly Journal of Economics, vol. 114, No. 1, 1999.
11. HAFEEZ UR REHMAN et al (2003), The black market exchange rate and stability of demand for money in Pakistan: A cointegration analysis, Pakistan Economic and Social Review Volume XLI, No. 1&2 (2003), pp. 13-28,

12. Ilzetzki, E. Reinhart, C. & Rogoff, K. The Country Chronologies and Background Material to Exchange Rate Arrangements in the 21st Century: Which Anchor Will Hold? May 13, 2008.
13. IMF, Washington, D.C.: Algeria, Selected Issues Paper, IMF Country Report No. 13/48, February 2013.
14. JEAN-PHILIPPE GERVAIS 1996, La Relation Empirique entre la Prime de Change au Noir et L'Inflation, 1^{ER} essai du mémoire présenté à la faculté des études supérieures de l'université Laval pour l'obtention du grade maître ès arts (M.A.), Département d'Économie, Faculté des Sciences Sociales, Université Laval.
15. Kiguel, A. and O'Connell, S. (1994), "Parallel Exchange Rates in Developing Countries: Lessons From Eight Case Studies", Policy Research Working Papers, No. 1265. World Bank, Washington, D.C. USA.
16. Park, W.-A., (1995), Exchange rate Dynamics in Dual Exchange Markets, International Economic Journal, 9, p. 89-109.
17. Pesaran, H. and Y. Shin. 1999. "An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis." Chapter 11 in Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium, Strom, S. (ed), Cambridge, Cambridge University Press.
18. Pesaran, H., Y. Shin, and R. Smith. (2001). "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships." Journal of Applied Econometrics. 16.No.3:289-326.
19. Pierre-Richard Agénor (1992), Parallel currency markets in developing countries : theory, evidence, and policy implications, Essays in International Finance, ISSN 0071-142X, N°188.
20. Pinto, Brian. 1989. "Black Market Premia, Exchange Rate Unification, and Inflation in Sub-Saharan Africa." World Bank Economic Review 3(3):321-38.
21. Brian Pinto (1990), Black markets for foreign exchange, real exchange rates and inflation, Journal of International Economics 30 (1991) 121-135. North-Holland The World Bank. Washington, D.C. 20433, USA.

22. Stephen Morris. 1990. Inflation dynamics and the parallel market for foreign exchange, Department of Economics, University of Pennsylvania, 3718 Locust Walk, Philadelphia, PA 19104-6297, USA, 1990.
23. Service d'Interprétation et d'Analyse des données (SIAD), Ministère de l'agriculture, des ressources naturelles et du développement rural, Analyse d'intégration de marché: cas des marchés de Pont-Sondé et de Croix-des-Bossales Octobre 2017.

L'impact du marché boursier sur le développement financier en Algérie :

Analyses et perspectives

The impact of the stock market on financial development in Algeria: Analysis and perspectives

Reçu le: 19/12/2017

Accepté le: 24/01/2018

Dr. Brahim GANA^{*}

Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion
Université de Bejaia- Algérie

RESUME :

Cet article présente le développement financier en Algérie en introduisant les activités de la bourse comme une composante de la performance de système financier dans son ensemble. Ainsi, pour construire un indice de développement financier, sur la période (1999-2015), nous avons agrégé dix indicateurs à l'aide d'une technique statistique appelée «Analyse en Composantes Principales "ACP"». Les résultats de notre étude montrent que la contribution de la bourse au développement financier demeure encore marginale. Par conséquent, le développement financier en Algérie devrait être appréhendé dans un contexte isolé des recettes des hydrocarbures.

Mots clés : capitalisation boursière, indice de développement financier, système financier, Algérie.

ABSTRACT:

This article presents financial development in Algeria by introducing the activities of the stock market as a component of the performance of the financial system. Thus, to build a financial development index over the period (1999-2015), we have aggregated ten indicators using a statistical technique called "Principal Components Analysis" PCA". The results of our study show that the contribution of the financial market to the

^{*} e-mail : bgana1@yahoo.fr

development of financial activity remains insufficient. Therefore, financial development in Algeria should be understood in a context isolated from hydrocarbon revenues.

Keywords: market capitalization, financial development index, financial system, Algeria.

JEL: C43, P20, G20

Introduction

La littérature sur la relation entre la finance directe et développement financier est très riche. Cependant, jusqu'à présent, il n'existe pas encore un consensus théorique ni sur la nature de la relation ni sur le sens de la causalité. En effet, malgré l'énorme importance donnée au développement des systèmes financiers, la plupart des analyses et investigations ont traité les composantes de l'activité financière, en se basant sur l'intermédiation bancaire et en intégrant un certain nombre de variables quantitatives qui sont supposées représentatives de l'intégralité du système financier. Certes, dans les pays qui ont une tradition basée sur un système financier centralisé, où les banques et les intermédiaires financiers jouent un rôle incontestable dans l'allocation des richesses, le développement des marchés boursiers (financiers) reste encore non achevé et il demeure marginal dans la plupart des économies concernées. En effet, si nous considérons le cas du système financier algérien, nous constatons que ce dernier a connu plusieurs étapes de restructuration depuis l'indépendance à ce jour : (a) étape d'une économie planifiée dit socialiste qui s'est étendue sur la période 1967-1979 ; (b) étape de la restructuration des entreprises publiques économiques de 1980 à 1989 qui s'est définie par un chevauchement entre une économie dirigée et une économie tendant à se libéraliser ; (c) étape de l'instauration d'une économie de marché dès 1990 qui s'est caractérisée par l'émergence d'un marché financier algérien, institué par le décret législatif n°93- 10 du 23 mai 1993.

Le démarrage officiel des activités de marché financier algérien a commencé en 1998 avec un certain dynamisme à ses débuts pour soutenir le développement financier et

amorcer le passage d'un système bancaire financièrement réprimé vers un système financier libéralisé.

Pour mieux cerner notre étude, concernant le développement financier en Algérie, le présent article est essentiellement inspiré des travaux déjà réalisés, puisqu'on y considère à la fois les variables financières issues du système bancaire et du marché boursier, pour bâtir un indice de développement financier.

Ainsi, pour identifier les variables quantitatives, l'étude¹ de (Robert G. King and Ross Levine, 1993) sera notre modèle de référence.

Les données utilisées, dans notre analyse, portent sur une période (1999- 2015) et concernent uniquement le cas algérien. Dans la première section, intitulée revue de la littérature, nous rappelons brièvement les différents travaux théoriques et empiriques ainsi que leurs apports à la compréhension du développement financier. la section 2 présentera l'étude de Robert G. King and Ross Levine (op. cit.) et ses différentes conclusions. La section 3 est enfin consacrée à la constitution de l'indice du développement financier en Algérie et son analyse par la méthode ACP.

Section 1 : Revue de la littérature

Du point de vue schumpetérien² (Joseph Schumpeter ,1911), nous déduisons que les institutions financières sont nécessaires au développement économique et l'innovation technologique. Cette dernière est conditionnée par les services fournis par les intermédiaires financiers qui assurent : (1) une meilleure mobilisation de l'épargne ; (2) une juste évaluation des projets ; (3) une bonne gestion des risques ; (3) un suivi efficace des projets et (4) une forte fluidité des transactions. Cependant, cette idée n'a reçu un écho favorable qu'à partir des années 50 : les travaux empiriques de (Goldsmith, 1969) et de (Mackinnon, 1973)³, sur un échantillon de pays de petite taille, ont montré qu'il existe un lien étroit entre le développement financier et le développement économique. De nombreux économistes influents, en revanche, croient que la finance est un facteur relativement peu important dans le développement économique. Notamment, (Robinson, 1952) soutient que le développement financier suit simplement la croissance économique. Au début des

années 80, à la suite des travaux⁴ de (Stiglitz, 1986) et en réaction à la thèse de McKinnon et Shaw, le problème du développement financier a été soulevé d'une autre manière. Les théories de type Stiglitz mirent en avant, spécifiquement, l'existence des imperfections sur les marchés financiers et montrent que l'information, sur ces marchés, est imparfaite, ce qui entraîne que la libéralisation financière puisse se révéler inefficace, compte-tenu des déficiences caractérisant le marché du crédit. A la fin des années 80, (Lucas, 1988)⁵ a insisté sur les termes de la relation entre développement économique et développement financier⁶. (Levine et zervos, 1996) ont, pour leur part, concentré leur analyse sur l'importance des marchés financiers dans la stimulation de la croissance et le développement financier. Leur étude est basée sur la constitution d'un indice composite à partir d'un certain nombre d'indicateurs suivants : (1) ratio de la capitalisation boursière rapporté au PIB pour identifier la taille des marchés financiers ; (2) ratio de la valeur des échanges rapporté au PIB pour mesurer la liquidité des marchés financiers, (3) l'estimation⁷ de (Korajczyk, 1996) pour mesurer les capacités des agents à partager les risques à l'échelle internationale ; (4) ratio (M3)/PIB pour estimer la profondeur financière d'une économie. Leur étude a conclu que sur un échantillon de 41 pays entre 1976-1993, il existe une forte corrélation entre le développement de leurs marchés financiers et la croissance économique de long terme. De même⁸, (Boulila et Trabelsi, 2004) ont analysé la relation entre le développement financier et la croissance économique en Tunisie durant la période 1962-1997. Les auteurs ont appuyé leur étude sur trois indicateurs du développement financier : (1) le ratio (M3/PIB) ; (2) le ratio des créances sur le secteur privé rapporté au PIB et le ratio de l'épargne monétaire (M3-M1) rapporté au PIB ; et trois autres indicateurs pour la croissance économique. Leurs résultats suggèrent que la libéralisation financière entamée en Tunisie n'a pas encore donné les résultats espérés en termes de croissance et de développement financier. De même⁹, (Ben Jedidia et al. 2014) reprennent les indicateurs utilisés par (Boulila et Trabelsi, 2004), sur une période plus récente (1973-2008). Les résultats de leurs analyses confirment le sens de causalité à long terme

entre l'intermédiation financière et croissance économique. Cependant lorsqu'ils introduisent les variables quantitatives des marchés financiers, la relation devient fragile.

Un certain nombre de travaux développés récemment sur les systèmes financiers des pays exportateurs de pétrole ont montré que le développement financier a un impact positif sur la croissance du secteur non pétrolier¹⁰ (Fidrmuc et al, 2014). En revanche, son impact sur la croissance de secteur pétrolier reste négatif ou insignifiant. Cela suggère que le développement financier est fondamentalement différent dans les économies dominées par les ressources naturelles.

Section 2 : Une synthèse sur l'étude de Robert G. King and Ross Levine concernant le développement financier et les indicateurs de croissance économique

En utilisant des données portant sur plus de 80 pays, ces deux économistes (King et Levine) ont voulu voir si le niveau de développement financier est significativement corrélé avec le taux de croissance économique, l'accumulation de capital physique et l'amélioration de l'efficacité du système financier.

L'objectif de l'étude a été, à la fois, de mettre en relief la croissance et la taille initiale du secteur financier et le taux de croissance du PIB réel par tête en utilisant des données en moyennes sur la période 1960-1989. Ensuite, ils ont mené une analyse en "données de panel" en s'appuyant, essentiellement, sur les valeurs moyennes des indicateurs de la croissance dans les trois décennies (les années 1960, 1970 et 1980). Leur base de données comprend 119 pays développés au départ, avec l'élimination des principaux pays exportateurs de pétrole, ce qui a réduit l'échantillon à 80 pays.

2.1- Quatre indicateurs du niveau de développement du secteur financier ont été construits.

(1) La taille de l'ensemble des systèmes financiers du secteur formel par rapport à l'activité économique afin de mesurer la profondeur financière, sous l'hypothèse que la taille des intermédiaires financiers est positivement liée à la fourniture de services

financiers. Ils ont retenu comme mesure, le rapport au PIB du volume des actifs liquides du système financier (monnaie + dépôts à vue et dépôts à terme), (ratio noté LLY dans leur étude).

(2) Leur deuxième indicateur de développement financier mesure l'importance relative des banques de dépôts par rapport à la Banque centrale dans l'allocation des crédits domestiques. Sur un échantillon d'environ 80 pays, la variable retenue est construite à partir des actifs sous forme de dépôts des banques et ceux de la Banque centrale. De façon précise, les auteurs ont retenu le rapport entre le volume des crédits accordés par les banques (créances sur l'État et créances sur le secteur privé) et le total des crédits du système bancaire (la somme des crédits accordés par les banques de dépôts et les crédits accordés par la Banque centrale ; les crédits accordés par la Banque centrale concernent les créances sur l'Etat et les créances sur les banques de dépôts). Cette variable est appelée « BANK ».

(3) Les deux derniers indicateurs retenus sont relatifs à la distribution des actifs domestiques. Le premier correspond au ratio des crédits accordés au secteur privé (aux entreprises) par rapport au total des crédits domestiques noté (PRIVATE). Il s'agit d'une mesure de l'importance relative des crédits accordés au secteur privé par rapport au secteur public. Le deuxième est le rapport au PIB des crédits accordés par les banques de dépôts au secteur privé rapporté au PIB, noté (PRIVY). Ce ratio a deux avantages : tout d'abord, il permet de déterminer l'effet de l'intermédiation financière au sein du système bancaire, et il permet aussi d'isoler les crédits du secteur privé par rapport aux crédits du secteur public.

2.2- Le lien entre le développement financier et le financement de l'économie.

Dans l'approche de King et Levine (1993), on retient l'idée que la croissance économique de long terme est tributaire d'un ensemble de variables qui sont relativement liées aux indicateurs de développement financier (définis précédemment). Ainsi, un système financier suffisamment développé permet une meilleure allocation des ressources et donc un financement efficace de l'économie, ce

qui implique une croissance économique de long terme soutenue. Pour approfondir cette hypothèse, King et Levine mettent l'accent sur l'indicateur de développement financier qui est introduit comme variable explicative de croissance à long terme dans une étude économétrique, et procèdent à des régressions avec des données en coupes transversales. Ils étudient donc les différences des écarts de taux de croissance annuel moyen à long terme dans le cadre d'une comparaison internationale entre différents pays, sur la base de l'estimation de différentes relations de la forme suivante :

$$\frac{1}{T} \log \left(\frac{Y_{i,t}}{Y_{i,0}} \right) = (\tau_i) + \frac{(1 - e^{-\beta t}) \log (H_{i,0})}{T} + \frac{(1 - e^{-\beta t}) * \log (IF_{i,0})}{T} + \frac{(1 - e^{-\beta t}) * (\sum_{j=1}^k (Y_{i,j}, Z_{i,j}))}{T} - \frac{(1 - e^{-\beta t}) * \log (Y_{i,0})}{T} \dots (1)$$

$$(1) \Rightarrow g(y_{i,t}) = \phi_1 \log(H_{i,0}) + \phi_2 \log(y_{i,0}) + \sum_{j=1}^k \phi_3 \rho_{i,j} Z_{i,j} + \phi_4 \log(IF_{i,0}) + c_0 + \varepsilon_t \dots (2)$$

$$(2) \Rightarrow g = B_1.I + B_2.M + B_3.Z + \mu(3).$$

Pour chaque pays i , g est la valeur moyenne sur la période (1960-1989) d'un indicateur de croissance, sachant que les indicateurs de croissance retenus dans l'étude de King et Levine sont les quatre indicateurs suivants :

GYP : le taux de croissance du PIB réel par tête ;

GK : le taux d'accumulation du capital physique par tête, c'est-à-dire le taux de croissance de stock du capital par tête ;

INV : le ratio d'investissement divisé par le PIB ;

EFF : l'augmentation de la productivité (une approximation de la hausse de la productivité totale des facteurs).

Z_j est un « menu » de variables de contrôle, parmi d'autres, qui sont associées au taux de croissance économique de long terme.

Les résultats des tests de ce modèle sont indiqués dans les tableaux ci-dessous (tableaux 1 et 2) ; ils confirment, globalement, que l'effet des variables financières sur la croissance à long terme, notamment l'indice de développement financier qui est pris

comme variable explicative, est significativement positif pour chaque régression effectuée. Ainsi, les variables financières telles que la taille initiale du secteur financier, le poids des banques de dépôts par rapport à la Banque centrale, la part des crédits accordés au secteur privé par rapport au secteur public sont, aussi, corrélées positivement et significativement avec les sources de la croissance.

Tableau 1. Le degré de développement financier moyen et le taux de croissance du PIB réel par tête d’habitant : période 1960-1989.

	Croissance très rapide	Croissance rapide	Croissance faible	Croissance très faible	Corrélation avec la croissance	P-Value
LLY	0,60	0,38	0,29	0,22	0,55	(0,001)
BANK	0,81	0,73	0,71	0,60	0,44	(0,001)
PRIVATE	0,70	0,56	0,61	0,51	0,37	(0,001)
PRIVY	0,35	0,27	0,20	0,13	0,5	(0,001)
GYP	0,045	0,026	0,014	-0,005		

Source : article de King et Levine (1993a).

Très rapide : $GYP > 0,03$, Rapide : $0,02 < GYP < 0,03$, faible : $0,005 < GYP < 0,02$, très faible $GYP < 0,005$. LLY : ratio des actifs liquides (M2) par rapport au PIB. BANK : volume des crédits domestiques accordés par les banques de dépôt divisé par le total des crédits domestiques (crédits des banques de dépôts et ceux de la Banque centrale). PRIVATE : ratio des crédits au secteur privé par rapport au total des crédits. PRIVY : ratio des crédits de secteur privé par rapport au PIB.

Tableau 2. Lien entre les indicateurs de développement financier et la croissance.

Les variables dépendantes	LLY	BANK	PRIVATE	PRIVATY
GYP	0,024*** (0,009) $R^2 = 0,5$	0,032*** (0,010) $R^2 = 0,52$	0,034*** (0,010) $R^2 = 0,52$	0,032*** (0,010) $R^2 = 0,52$
GK	0,022*** (0,006) $R^2 = 0,65$	0,022** (0,008) $R^2 = 0,62$	0,020** (0,008) $R^2 = 0,62$	0,025*** (0,007) $R^2 = 0,64$
INV	0,097*** (0,029) $R^2 = 0,46$	0,133*** (0,038) $R^2 = 0,46$	0,115*** (0,036) $R^2 = 0,45$	0,102*** (0,034) $R^2 = 0,44$

EFF	0,018** (0,008) $R^2 = 0,42$	0,026** (0,010) $R^2 = 0,43$	0,027*** (0,009) $R^2 = 0,45$	0,025*** (0,009) $R^2 = 0,44$

Source : article de King et Levine (1993a). Nombre d'observations 77. GYP : le taux de croissance du PIB réel par tête ; GK : le taux d'accumulation du capital physique par tête. INV : le ratio d'investissement divisé par le PIB. EFF : l'augmentation de la productivité (une approximation de la productivité totale des facteurs) avec $EFF = GYP - 0,3 * GK$.

Le tableau 1 présente un aperçu des statistiques sur les quatre indicateurs financiers, la croissance et les sources de croissance. Chaque indicateur financier est significativement et positivement corrélé avec chaque indicateur de croissance au niveau de significativité de 0,01. Autrement dit, les variables explicatives du niveau de développement financier (la taille du secteur financier, l'importance relative des banques des dépôts par rapport à la banque centrale, la part des crédits accordés aux entreprises privées en pourcentage de PIB) ont un effet positif et significatif sur la croissance économique et les sources de croissance.

Ce tableau 1 illustre également une «partie» des relations entre le développement financier, la croissance et les sources de la croissance. Par ailleurs, King et Levine ont souligné qu'une augmentation du niveau des indicateurs financiers BANK, PRIVATE et PRIVY, dont les coefficients de corrélation partiels (voir le tableau 2 ci-dessus) sont, respectivement, de 0.032, 0.034 et 0.032 , permettent un gain de taux de croissance moyen par an respectivement de 0,64%, soit $(0,032 * ((0,81 - 0,60)))$, de 0,68%, soit $(0,034 * (0,70 - 0,51))$ et de 0,70%, soit $(0,032 * (0,35 - 0,13))$. Ce qui signifie que pour un pays pauvre qui augmente, respectivement, les ratios BANK, PRIVATE et PRIVY de leurs niveaux annuels moyens les plus faibles (60%, 51% et 13% : voir le tableau 1) à leurs niveaux les plus élevés (81%, 70% et 35%), son taux de croissance par tête annuel augmentera de 0,64%, 0,68% et 0,70%. Toutes choses égales par ailleurs, le développement du système financier exerce une sorte d'effet de levier et réduit l'écart existant entre le développement financier des pays riches et des pays pauvres grâce à une meilleure allocation des ressources par les banques en faveur du secteur réel. Par ailleurs , selon la même étude de King et Levine, l'introduction des variables de

contrôle comme la croissance de la population, les révolutions et les conflits...etc, le taux de change, l'indice de gouvernance et d'autres variables muettes, n'ont aucun effet sur les résultats des indicateurs financiers.

Un autre résultat de King et Levine, qui est important, est que le niveau initial de développement financier est corrélé positivement avec la croissance économique de long terme. Ainsi, le rythme de croissance ultérieur à long terme est d'autant plus rapide que le niveau initial de développement de secteur financier est élevé. C'est ainsi que le développement financier ne suit pas uniquement la croissance économique mais il est une condition initiale et préalable à la croissance.

Tous ces résultats ont été confirmés, par la suite, par d'autres études comme celles de (Levine et Loayza (2000) et Levine et Beck (2001).

Section 3- Constitution de l'indice de développement financier et son évolution en Algérie

Conformément à l'objectif de notre recherche et à l'instar des travaux¹¹ de Demirguc-Kan A. et R. Levine (1996), nous avons construit un indice de développement financier à partir des différents indicateurs qui ont été définis dans la littérature économique et en fonction de certains critères essentiels. Ainsi, pour le cas algérien, nous avons retenus dix (10) indicateurs relatifs aux activités de l'intermédiation bancaire et au marché financier, comme suit :

3.1- Les variables composites de l'indice de développement financier en Algérie

- *Variables quantitatives de développement du système financier :*

- 1) La masse monétaire au sens large en pourcentage du PIB ($M2/PIB$), traduisant l'approfondissement financier.
- 2) Quasi monnaie ($M2-M1$) en pourcentage du PIB, ($QMPIB$), traduisant l'augmentation de l'épargne monétaire.
- 3) Le ratio de la base monétaire par rapport à la masse monétaire, ($BM/M2$), qui mesure l'importance de la monnaie centrale (« hot money ») dans la masse monétaire en circulation ;

- 4) Actifs des banques créatrices de monnaie/total des actifs de la Banque centrale et des banques créatrices de monnaie (ABCM/TOT). King et Levine soutiennent ce type de ratio car les banques de second rang, comparativement à la Banque centrale, sont susceptibles d'identifier la qualité des investissements, en mobilisant l'épargne et en réduisant les coûts ;
- 5) Le ratio du crédit intérieur par rapport au PIB, (CIT/PIB), qui représente l'importance des crédits accordés par le système monétaire (Banque centrale plus les banques de dépôts) à l'économie. Lorsque ce ratio est élevé, il traduit à la fois l'importance des crédits bancaires et un certain degré d'indépendance des banques vis-à-vis de l'Etat.
- 6) Le crédit au secteur privé en pourcentage du PIB, (CSP/PIB), traduit la maîtrise de l'effet d'éviction du secteur public par rapport au secteur privé. Il permet aussi de distinguer les crédits du secteur privé par rapport aux crédits du secteur public. Il mesure aussi le niveau de libéralisation interne d'une économie.

- *Variables de liquidité du marché financier*

- 1) Les transactions en valeur par rapport au PIB (Trans/PIB)
- 2) Les transactions en valeur par rapport à la capitalisation boursière (trans/Bourse)

- *Variables de répression financière*

- 1) Réserves obligatoires (ROB/PIB) : dépôts des banques créatrices de monnaie au passif de la Banque centrale par rapport au PIB;
- 2) Taux de réescompte

Selon les travaux de recherche¹² de (Gana B. , 2013), La formalisation des indices de chaque ratio (I_t) et celle de l'indice de développement financier (IDF) est indiquée dans la relation suivante :

$$IDF = Moy \left[I_t \left(\frac{M2}{PIB} \right); I_t \left(\frac{QM}{PIB} \right); I_t \left(\frac{BM}{M2} \right); I_t \left(\frac{CIT}{PIB} \right); I_t \left(\frac{CSP}{PIB} \right); I_t \left(\frac{M1}{PIB} \right); ..etc \right]$$

avec $t \in (1999 \dots 2015)$.

Contrairement aux travaux antérieurs exposés dans la littérature économique, nous avons choisi un seul pays pour marquer plus de précision et intégrer l'ensemble des variables du système financier dans la construction de l'indice. Les résultats sont indiqués dans les deux figures de l'annexe (2) :

3.1.1- Une lecture graphique de l'indice de développement financier (IDF) algérien

Sur la période d'étude (1999-2015), nous constatons aisément que l'activité du marché financier contribue marginalement au développement du système financier dans son ensemble. Les résultats de l'évolution de l'indice présenté dans les deux images (1) et (2) de l'annexe 2, bien qu'ils soient insatisfaisants en apparence, ils sont d'une grande importance. En effet, l'image 1 montre l'évolution de l'IDF qui est composé de l'ensemble des indicateurs sélectionnés. L'image 2 est réalisée en soutirant de l'IDF les variables de liquidité du marché financier.

En effet, une première lecture des deux images (1) et (2), voir l'annexe 2, montre que la surface couverte par le développement financier en Algérie est restreinte, non homogène et la contribution du marché financier demeure marginale. En effet, le marché financier algérien est l'une des places financières les plus petites comparativement aux marchés financiers des pays émergents ou tout au moins celui enregistré par certains pays du Maghreb. *"Pour Relever le défi, une Bourse est mise en place en Algérie mais la construction d'une véritable place financière en Algérie nécessite des conditions adéquates qui risquent de prendre encore du temps"¹³.*

3.1.2- Libéralisation financière et capitalisation boursière en Algérie

Si on observe de près les réformes du marché financier, nous remarquons facilement que le processus de libéralisation engagé n'a pas encore produit les résultats souhaités. En effet, depuis les années 90, le système financier algérien a évolué dans le sens d'une plus grande libéralisation interne et externe : le processus de libéralisation financière interne est marqué par le changement de statut des banques publiques vers le statut de banques privées, suppression du plafonnement des taux

d'intérêt, l'introduction de marchés interbancaires de devises, par des changements dans la politique des taux d'intérêt, par la présence de banques étrangères qui opèrent librement,....etc. Dans la plupart des études menées sur la région Moyen-Orient et Afrique du Nord (MENA), la libéralisation financière externe a atteint un niveau avancé via la libéralisation des mouvements de capitaux entrants dans les pays, avec des flux d'investissements étrangers qui ne cessent d'augmenter depuis l'année 2000. Cependant, le système financier algérien est toujours dominé par l'intermédiation bancaire et le marché financier semble assurer un grand retard par rapport à d'autres régions du monde.

Par conséquent, la bourse d'Alger créée en 1997, demeure la plus petite place boursière de la région MENA, avec une capitalisation en moyenne inférieure à 0,2% du PIB (voir l'annexe 1 bis).

3.2- Analyse de l'indice du développement financier par la méthode ACP

L'analyse en Composantes Principales (ACP) est un outil indispensable pour notre analyse du fait que notre étude comporte un nombre important de *données quantitatives*. En ce sens, l'ACP est un moyen extrêmement puissant qui permet la compression et la synthèse de l'information. C'est une méthode d'analyse factorielle qui génère des axes principaux (facteurs), qui sont des combinaisons linéaires des variables initiales et indépendantes les unes des autres. Selon Béguin et Pumain¹⁴ (2000), les facteurs produits par la méthode "ACP" sont l'« expression de processus généraux dirigeant la répartition de plusieurs phénomènes qui se retrouvent ainsi corrélés entre eux ».

Par analogie, l'application de cette analyse factorielle pour déterminer les indicateurs du développement financier dans le cas du système financier algérien, nous ont fourni les informations qui sont indiquées dans le tableau 3 relatif aux caractéristiques des variables, la matrice de corrélation (tableau 4), valeur propres (tableau 5), représentation sur le premier plan factoriel (graphique 3). Enfin, les annexes 3, 4, 5, permettront de résumer le reste de l'information.

3.2.1- Les caractéristiques des variables du développement financier

La méthode ACP permet de synthétiser les informations de plusieurs axes relatifs au développement financier. Ces axes sont résumés dans un indice qui est composé de dix indicateurs présentés dans les sessions précédentes. La variable obtenue a été sélectionnée par l'analyse en composante principale de la matrice sur les années de (1999-2015) et concerne le cas de l'Algérie. L'indice est constitué à partir des variables centrées et réduites par rapport à la moyenne et à l'écart type. Ainsi, les indices supérieurs (inférieurs) à la moyenne indiquent l'influence positive (négative) de la variable concernée sur le développement financier en Algérie, (voir le tableau 3 suivant).

Tableau 3 : Caractéristiques des variables

Variable	Moyenne	Min	Max	Ecart-type
ABCM/TOT	48%	0.37	0.69	0.10
bourse/PIB	< 1%	<0.01	0.01	<0.01
ROB/M2	6%	<0.01	0.11	0.02
Taux de réescompte	5%	0.04	0.07	0.01
M2/PIB	64%	0.46	0.83	0.10
BM/M2	31%	0.27	0.38	0.03
QM/PIB	23%	0.09	0.34	0.06
Transacti/bourse	<1%	<0.01	<0.01	<0.01
CSP/PIB	13%	0.07	0.22	0.04
CIT/PIB	34%	-0.15	1.36	0.39

Source : Analyse factorielle par la méthode ACP (logiciel sphinx IQ).

Comme le montre le tableau 3, lorsque l'indice du développement financier est égal à zéro(la moyenne), l'impact des activités du marché financier (capitalisation boursière) et (la valeur des transactions) ont une quantité qui est inférieure à 1%. Ceci témoin d'une faible influence des activités de la bourse par rapport à l'intermédiation bancaire (voir aussi l'annexe 4). Par conséquent, le système financier algérien est dominé par

les banques, puisque les quantités élevées des autres variables (ABCM/PIB, M2/PIB, BM/M2, QM/PIB, CSP/PIB, CIT/PIB) sont issues des activités de l'intermédiation financière.

3.2.2 : La corrélation des variables

La matrice des corrélations, présentée dans le tableau 4 ci dessous ainsi que le test ALPHA de CRONBACH, montrent que les différentes variables explicatives utilisées sont fortement corrélés en Algérie, ce qui nous permet d'appliquer l'ACP sur le tableau des données qui croise les indicateurs et les années de la période étudiée pour les agrégées en un seul indice de développement financier et restituer ainsi le maximum d'informations.

Tableau 4: Matrice des corrélations

	ABCM /TOT	brse/ PIB	ROB/M 2	T. réesct	M2/PIB	BM/M2	QM/PIB	Tr/brs	CSP/PIB	CIT/PIB
ABCM/TOT	-									
brse/PIB	0.89	-								
ROB/M2	-0.27	-0.55	-							
T. réesct	0.86	0.93	-0.44	-						
M2/PIB	-0.63	-0.66	0.49	-0.58	-					
BM/M2	-0.25	-0.25	0.51	-0.27	0.75	-				
QM/PIB	0.37	0.18	0.35	0.27	0.28	0.27	-			
tr/bourse	0.26	0.37	-0.21	0.50	-0.30	-0.33	-0.14	-		
CSP/PIB	-0.72	-0.75	0.39	-0.73	0.91	0.65	-0.02	-0.29	-	
CIT/PIB	0.90	0.90	-0.36	0.82	-0.40	0.06	0.37	0.16	-0.50	-

Alpha de Cronbach standardisé : 0.57

La valeur de l'alpha indique que les conditions d'indépendance des variables explicatives sont assez bien satisfaites

3.2.3 : Détails de la variance expliquée par les principaux facteurs

La variance expliquée par les facteurs successifs pourrait se résumer ainsi :

Dans le tableau 5 (Valeurs propres) ci-dessous, nous trouvons la variance des facteurs que nous avons successivement extraits. Dans la troisième ligne, ces valeurs sont exprimées en pourcentage de la variance totale. Comme nous pouvons le voir, le facteur 1 explique 91.53 % de la variance, le facteur 2 en explique 6.24 %, soit un total de 97.76%. La quatrième ligne contient la variance extraite cumulée. Les variances extraites par les facteurs sont appelées valeurs propres.

Tableau 5. Valeurs propres

	F1	F2	F3	F4	F5	F6
Valeur propre	0.15	0.01	<0.01	<0.01	<0.01	<0.01
variance expliquée	91.53%	6.24%	1.64%	0.30%	0.20%	0.06%
variance cumulée	91.53%	97.76%	99.40%	99.71%	99.91%	99.97%

Source : logiciel Sphinx IQ

La lecture du tableau 5, montre que le développement financier est expliqué à 91.53% par la première composante principale. Cette dernière restitue donc plus de 91% de l'information et elle représente mieux le niveau du développement financier en Algérie.

Graphique 3 : Représentation dans le premier plan factoriel

Une construction graphique dans le plan factoriel, voir le graphique 3 ci dessous, relative aux différentes variables de la composante principales, nous révèle que 97.76% de l'information, sur l'évolution de développement financier, est liée au deux premières composantes, comme suit :

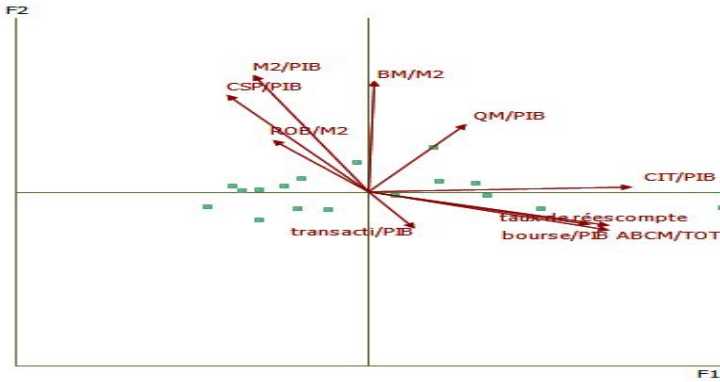
Sur l'axe 1 (axe horizontal) : les trois ratios (CIT/PIB), (QM/PIB), (ABCM/TOT) sont liés positivement à l'axe 1 et leurs poids factoriels est très significatifs (voir l'annexe 3). Ces variables ont une forte corrélations aux composantes et elles contribuent fortement à l'évolution de développement financier durant la période de notre étude.

Sur l'axe 2 (axe vertical) : la variable (M2/PIB) a la plus grande contribution positive, suivi des autres variables: CSP/PIB, ROB/M2. Ces variables sont fortement

corrélées aux composantes et elles expliquent mieux le développement financier en Algérie.

Nous remarquons aussi que les variables (transact/PIB) et (bourse/PIB), qui symbolisent les contributions de la bourse au développement financier, sont faiblement corrélées aux composantes et elles contribuent marginalement au développement financier. Ces variables ont un poids factoriel qui ne dépasse pas 0.01 (voir l'annexe 3).

Graphique 3: représentation dans le plan factoriel



Source : le logiciel Sphinx IQ.

- Les points représentent la projection des différentes observations des variables sur les composantes.
- Les traits symbolisent chaque variable représentée par des points de coordonnées égales aux corrélations avec les composantes.
- Les variables situées au centre sont faiblement corrélées aux composantes. Les angles entre variables situées loin du centre indiquent des corrélations positives (angles aigus) ou négatives (angles obtus).

Conclusion

Il est communément admis que les systèmes financiers des pays qui sont caractérisés par la prédominance des recettes du pétrole ou d'autres ressources naturelles, incarnent naturellement des caractéristiques spécifiques non partagées par les économies industrialisées ou en développement. En effet, dans le cas du système financier algérien, une fraction importante, souvent la plus grande partie, de l'activité économique est représentée par l'extraction de ressources naturelles (Gaz et pétrole), délimitée par une faible valeur ajoutée et souvent par un haut degré de la réglementation étatique. La performance financière, par conséquent, est contrôlée par les prix des ressources qui sont déterminés par les différentes places financières internationales plutôt que par le développement financier national. Par conséquent, selon notre étude, nous pouvons déduire deux situations possibles relatives au système financier algérien et selon la tendance de la conjoncture internationale :

Situation 1 : période de surliquidité entre (2000-2014), cette étape est caractérisée par la hausse des exportations des hydrocarbures ce qui a entraîné, automatiquement, un accroissement artificiel de la valeur du PIB. Par analogie, le développement financier, en Algérie, est contracté pendant cette période et l'indice de développement financier a affiché des valeurs négatives à plusieurs reprises. En effet, la plupart des variables introduites dans la construction de l'indice sont déterminées par rapport au produit intérieur brut (PIB). La valeur élevée du PIB tire les indicateurs de développement financier vers le bas et rend les principaux ratios du système financier très sensibles à la variation des prix des hydrocarbures.

Situation 2 : période de pénurie de liquidité et chute des prix des hydrocarbures à partir de 2014. L'indice de développement financier devient mécaniquement positif car la chute des prix des hydrocarbures a entraîné graduellement, (1) une diminution progressive de la surliquidité ; (2) une baisse des avoirs extérieures ; (3) une réduction spontanée des crédits ; (4) une panne de l'investissement et (5) une contraction du PIB. Par conséquent, les ratios que compose l'indice de développement financier deviennent, artificiellement, légers et positifs.

Enfin, nos résultats suggèrent aussi que le développement financier en Algérie devrait être appréhendé dans un contexte isolé des recettes des hydrocarbures. Nous pouvons même rajouter que la diversification économique et le développement du secteur privé sont des conditions préalables pour faire émerger un nouveau système financier. Ceci s'exprime par l'intégration de l'économie réelle et l'initiative privée dans le circuit économique algérien, qui permettraient probablement de générer un besoin de financement adéquat et sans faire appel au secteur des hydrocarbures. Par conséquent, les mécanismes d'ajustements entre offre et demande de capitaux nécessiteront une expansion des activités du marché financier pour garantir une gamme, suffisamment adaptée, de produits et satisfaire tout type de besoin financier. C'est seulement à ce stade de développement financier que les variables financières seront sans biais et refléteront la vraie valeur de notre indice.

Bibliographie :

1. King, R.V et Levine, R., (1993), "Finance, Entrepreneurship, and Growth: Theory and evidence, *Journal of Monetary Economics*, Vol 32, pp 513-542.
2. Schumpeter (1911), *The Theory of Economic Development*, Harvard University Press, Cambridge; cite par Robert G. King et Ross Levine (1993a).
3. McKinnon R.I. (1973), *Money and capital in economic development*, the Brooking Institution Washington, D.C.
4. Stiglitz.J., (1986), « Externalities in Economies with Imperfect Information and Incomplete markets", *Quarterly Journal of Economics*, 101, mai.
5. Lucas R.E., (1988), "On the Mechanics of Economic Development" *Journal of Monetary Economics*, vol. 22, 02.1988, pp 3-42.
6. Levine R. et Zervos S., (1996), "Stock Market Development and Long-Run Growth" *World Bank Economic Review*, vol. 10, n° 2, 05.1996, pp 323-339
7. Korajczyk, Robert A.,(1996), " A measure of stock market integration for developed and emerging markets" *The World Bank economic review. Vol. 10, no. 1 (May 1996), pp. 267-289.*
8. Boulila G. et Trabelsi M.,(2004). "Financial Development and Long-run Growth: Evidence from Tunisia, 1962-1997" *Savings and Development*, vol. 28, n° 3, 2004, pp 289-314.
9. Ben Jedidia K., Boujelbène T. et Helali K.,(2014), "Financial Development and Economic Growth: New Evidence from Tunisia" *Journal of Policy Modeling*, vol. 36, n° 5, 09-10.2014, pp
10. Fidrmuc J., Ghosh S. et Samargandi N., (2014), "Financial development and economic growth in an oil-rich economy: The case of Saudi Arabia" *Economic Modelling*, vol. 43, 12.2014, pp 267-278.
11. Demirguc-Kunt A. et Levine R., (1996), "stock market development and financial intermediaries: stylized fact" *the world bank economic review* vol 10 n°2

12. Gana B., (2013), "Identification des principaux indicateurs de développement financier en Algérie par la méthode d'analyse en composantes principales (ACP)" *Colloque international sur l'évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leur retombées sur l'emploi*. Université de sétif. Mars 2013
13. Bouzar C., (2010), "Les contraintes de développement du marché financier algérien" *Revue Campus N°18 (2010)*, Université Tizi ouzou Algérie
14. Beguin M. et Pumain D., (2000), *La représentation des données géographiques : statistique et cartographie*, Ed. Armand colin 2000, 192 p

ANNEXES

ANNEXE 1 : les différents ratios de l'indice du développement financier en Algérie (1999/2015)

ANNEES	ABCM/TOT	Bors/PIB	ROB/M2	T. résco	M2/PIB	QM/PIB	BM/M2	Tran/bou	CIT/PIB	CSP/PIB
1999	0.693	0.00615	0.003	0.065	0.457	0.175	0.306	0.0055	1.361	0.069
2000	0.590	0.00527	0.028	0.065	0.496	0.239	0.272	0.0335	0.826	0.072
2001	0.601	0.00347	0.078	0.065	0.584	0.292	0.314	0.0362	0.666	0.080
2002	0.594	0.00246	0.060	0.055	0.651	0.333	0.292	0.0102	0.636	0.123
2003	0.554	0.00215	0.109	0.045	0.651	0.335	0.344	0.0015	0.538	0.114
2004	0.524	0.00164	0.074	0.040	0.610	0.257	0.310	0.0008	0.405	0.110
2005	0.482	0.00138	0.056	0.040	0.552	0.229	0.280	0.0004	0.204	0.119
2006	0.444	0.00077	0.049	0.040	0.571	0.203	0.274	0.0222	0.122	0.122
2007	0.458	0.00069	0.084	0.040	0.545	0.093	0.298	0.1487	0.002	0.130
2008	0.408	0.00059	0.052	0.040	0.627	0.180	0.277	0.1874	-0.145	0.127
2009	0.394	0.00065	0.051	0.040	0.715	0.222	0.308	0.1368	-0.056	0.160
2010	0.392	0.00066	0.058	0.040	0.678	0.210	0.319	0.0014	-0.030	0.150
2011	0.366	0.00102	0.053	0.040	0.681	0.191	0.316	0.0124	0.032	0.136
2012	0.368	0.00080	0.065	0.040	0.680	0.206	0.337	0.0028	0.106	0.139
2013	0.398	0.00083	0.075	0.040	0.718	0.222	0.347	0.0035	0.161	0.164
2014	0.427	0.00084	0.069	0.040	0.794	0.237	0.341	0.0056	0.330	0.181
2015	0.442	0.00093	0.076	0.040	0.826	0.268	0.381	0.0810	0.572	0.216

Source des données statistiques : les indices sont calculés par l'auteur à partir des données statistiques de la Banque d'Algérie et des documents SGBV et COSOB.AIRE

Encaisse des banques de dépôts

Com

pôts

Annexe1bis : La capitalisation boursière en Algérie, période (1999/2015)

années	PIB (Md DA)	Capitalisation boursière en Md DA	Capitalisation boursière/PIB
1999	3215.125	19.800	0.62%
2000	4078.675	21.500	0.53%
2001	4235.6	14.720	0.35%
2002	4455.4	10.990	0.25%
2003	5149.4	11.100	0.22%
2004	6130.32	10.100	0.16%
2005	7525.256	10.400	0.14%
2006	8634.21	6.710	0.08%
2007	9366.6	6.460	0.07%
2008	11090.0	6.500	0.06%
2009	10034.3	6.550	0.07%
2010	12049.4	7.900	0.07%
2011	14588.5	14.960	0.10%
2012	16208.7	13.030	0.08%
2013	16643.2	13.820	0.08%
2014	17242.5	14.600	0.08%
2015	16591.9	15.430	0.09%
	moyenne		0.18%

Source : Tableau construit par l'auteur à partir de documents Sgbv et Cosob et "rapports de la Banque d'Algérie"

ANNEXE 2: L'évolution de l'IDF en Algérie période(1999/2015)

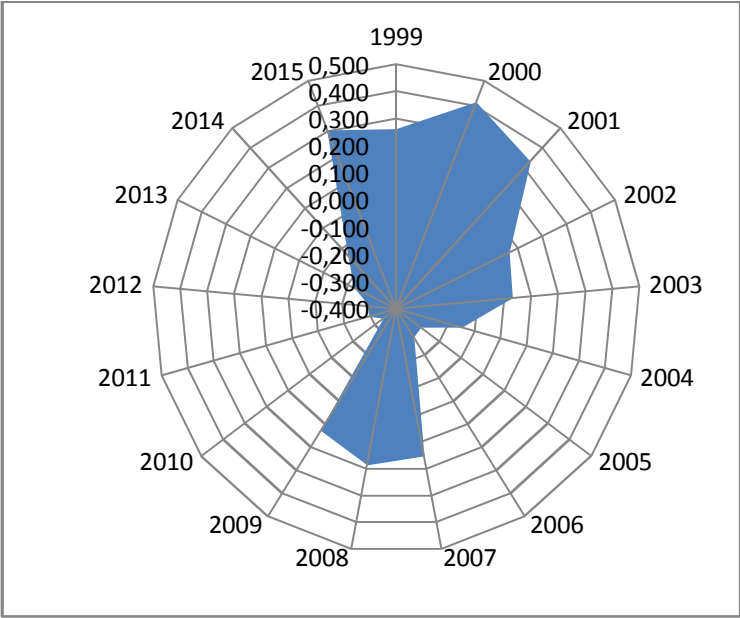


Figure 1 : L'évolution de Indice de développement financier en intégrant les dix indicateurs

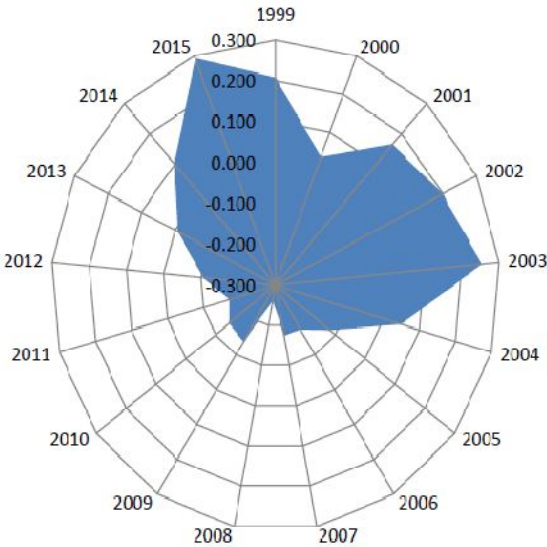


Figure 2: évolution de l'indice de développement financier en soutirant les variables du marché financier

Source : réalisées par l'auteur à partir du tableau de l'annexe 1

Annexe 2 bis : Les indices de développement financier en Algérie

IGDF	0.37	0.30	0.06	0.02	-	0.15	-	0.28	-	0.13	0.16	0.13	-0.32	-	-0.28	-0.20	-	0.10	-	0.33
IGCECO/PIB	-0.14	-	0.10	0.00	-	0.05	-	0.12	-	0.16	-	-0.22	-0.17	-	0.17	0.09	-0.04	0.10	-	0.55
IGROB/M2	-0.55	0.28	-0.02	0.78	0.22	0.08	-	-0.19	0.37	0.14	-	0.17	-0.05	-	0.13	0.06	0.22	0.12	-	0.24
IGCT/PIB	1.45	0.98	0.89	0.60	0.20	0.40	-	-0.64	-0.99	1.43	-	1.17	-1.09	-	0.90	-0.68	-0.52	0.02	-	0.70
IGCSP/PIB	-0.45	-	-0.05	0.12	-	0.08	-	-0.06	0.00	0.02	-	0.23	0.15	0.05	0.07	0.26	0.39	0.39	-	0.66
IGBM/M2	-0.13	0.00	-0.07	0.10	0.01	0.11	-	-0.12	-0.05	0.12	-	0.01	0.02	0.01	0.08	0.11	0.09	0.09	-	0.22
IQM/PIB	0.04	0.27	0.46	0.46	0.12	0.00	-	-0.11	-0.59	0.22	-	0.03	-0.08	-	0.17	-0.10	-0.03	0.03	-	0.17
IM2/PIB	-0.22	-	0.02	0.02	0.04	0.13	-	-0.10	-0.14	0.02	-	0.12	0.06	0.07	0.07	0.13	0.25	0.25	-	0.30
I (ABCMI/tot	0.23	0.25	0.24	0.16	0.09	0.01	-	-0.07	-0.04	0.15	-	0.18	-0.18	-	0.24	-0.23	-0.17	0.11	-	-0.08
I (bourse/PIB	1.94	0.94	0.38	0.20	0.08	0.23	-	-0.57	-0.61	0.67	-	0.64	-0.63	-	0.43	-0.55	-0.54	0.53	-	-0.48
I(ABCM/PI	-0.10	-	0.13	0.04	0.04	0.16	-	-0.09	0.05	0.01	-	0.10	0.00	-	0.07	-0.10	-0.06	0.05	-	0.14
I(TRA/BOU	-0.17	-	-0.75	0.96	-	0.99	-	-0.45	2.66	3.62	-	2.37	-0.97	-	0.70	-0.93	-0.91	0.86	-	1.00
I(Tra/PIB)	2.53	1.52	-0.50	0.93	-	0.99	-	-0.65	1.05	1.20	-	-0.98	0.75	-	-0.96	-0.94	0.91	-	-	0.51
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015				

ANNEXE 3: Contributions des variables aux composantes

Les chiffres entre parenthèses donnent le poids des variables dans la définition des composantes

	F1	F2	F3	F4	F5	F6
Contributions positives	CIT/PIB (93.49)	M2/PIB (69.76)	CSP/PIB (3.19)	ROB/M2 (36.08)	BM/M2 (29.45)	M2/PIB (14.98)
	ABCM/TOT (4.80)	QM/PIB (8.36)	CIT/PIB (2.60)	ABCM/TOT (30.41)	ROB/M2 (16.28)	taux de réescompt e (6.87)
	QM/PIB (0.28)	CSP/PIB (7.18)	BM/M2 (1.32)	BM/M2 (14.99)	QM/PIB (4.15)	ABCM/TOT (2.57)
	taux de réescompt e (0.04)	BM/M2 (5.90)	M2/PIB (0.24)	CSP/PIB (3.14)	CIT/PIB (0.42)	BM/M2 (0.85)
	bourse/PIB (<0.01)	CIT/PIB (2.11)	bourse/PIB (<0.01)	M2/PIB (0.48)	bourse/PIB (<0.01)	bourse/PIB (0.06)
	BM/M2 (<0.01)	ROB/M2 (0.76)	transacti/P IB (<0.01)	transacti/P IB (<0.01)		transacti/P IB (<0.01)
	transacti/P IB (<0.01)					
Contributions négatives	M2/PIB (-1.10)	ABCM/TOT (-5.86)	QM/PIB (-66.93)	QM/PIB (-14.10)	ABCM/TOT (-28.06)	CSP/PIB (-68.17)
	CSP/PIB (-0.25)	taux de réescompt e (-0.06)	ABCM/TOT (-21.77)	CIT/PIB (-0.55)	M2/PIB (-11.00)	QM/PIB (-4.80)
	ROB/M2 (-0.04)	bourse/PIB (<0.01)	ROB/M2 (-3.90)	taux de réescompt e (-0.25)	CSP/PIB (-10.57)	ROB/M2 (-1.59)
		transacti/P IB (<0.01)	taux de réescompt e (-0.06)	bourse/PIB (-0.01)	taux de réescompt e (-0.08)	CIT/PIB (-0.11)
					transacti/P IB (<0.01)	

ANNEXE 4: Caractéristiques des facteurs

Vecteurs propres (extrait de logiciel sphinx)

	F1	F2	F3	F4	F5	F6
ABCM/TOT	0.22	-0.24	-0.47	0.55	-0.53	0.16
bourse/PIB	<0.01	<0.01	<0.01	-0.01	<0.01	0.02
ROB/M2	-0.02	0.09	-0.20	0.60	0.40	-0.13
taux de réescompte	0.02	-0.02	-0.02	-0.05	-0.03	0.26
M2/PIB	-0.10	0.84	0.05	0.07	-0.33	0.39
BM/M2	<0.01	0.24	0.11	0.39	0.54	0.09
QM/PIB	0.05	0.29	-0.82	-0.38	0.20	-0.22
transacti/PIB	<0.01	<0.01	<0.01	<0.01	<0.01	<0.01
CSP/PIB	-0.05	0.27	0.18	0.18	-0.33	-0.83
CIT/PIB	0.97	0.15	0.16	-0.07	0.06	-0.03

Source : sorties de logiciel SPHINX IQ

- ABCM/PIB: actifs des banques créatrices de monnaie par rapport au PIB
- Bourse/PIB: la capitalisation boursière par rapport au PIB
- ROB/PIB: les réserves obligatoires par rapport au PIB
- M2/PIB: la masse monétaire au sens large /PIB
- BM/PIB: la base monétaire avec, (BM=Billets et monnaie en circulation+dépôts des BCM à la BC+ dépôts des autres institutions bancaires), par rapport PIB
- Transact / PIB : les valeurs de transaction en titre du capital rapportées au PIB
- CSP/PIB: les crédits du secteur privé par rapport au PIB
- CIT/PIB : les crédits intérieurs totaux /PIB

ANNEXE 5: Corrélations entre les variables et les facteurs (logiciel sphinx)

	F1	F2	F3	F4	F5	F6
ABCM/TOT	0.91	-0.26	-0.26	0.13	-0.10	0.02
bourse/PIB	0.91	-0.29	0.02	-0.15	0.03	0.16
ROB/M2	-0.36	0.40	-0.46	0.60	0.33	-0.06
taux de réescompte	0.84	-0.25	-0.13	-0.12	-0.05	0.28
M2/PIB	-0.43	0.90	0.03	0.02	-0.06	0.04
BM/M2	0.02	0.85	0.21	0.30	0.34	0.03
QM/PIB	0.37	0.52	-0.75	-0.15	0.07	-0.04
transacti/PIB	0.18	-0.28	0.02	0.05	-0.26	0.21
CSP/PIB	-0.53	0.75	0.25	0.11	-0.16	-0.23
CIT/PIB	1.00	0.04	0.02	<0.01	<0.01	<0.01

les clusters: le développement des capacités d'innovation technique et organisationnelles », cas de l'industrie pharmaceutique Algérienne
The clusters : the development of capacities of technical innovation and organizational" the case of the pharmaceutical industry in Algeria

Reçu le : 26/05/2017

Accepté le: 23/10/2017

*BENIANI mourad**

*Dr. MENAGUER Nouredine***

Université abou bekr belkaid -Tlemcen

Université Abou berk belkaid-Tlemcen

Algérie

Algérie

Résumé:

La transformation de l'économie, au changement de millénaire, en raison de l'intégration des marchés nationaux au marché international, implique une nouvelle donne pour les stratégies de croissance et de compétitivité. Dans ce nouveau climat économique, les facteurs traditionnels de croissance et de compétitivité, capital et travail, ont été relégués au second plan par de nouveaux facteurs, à savoir les connaissances, les institutions et le capital social.

En effet ; dans un contexte marqué par la mondialisation, par la concurrence entre entreprises, entre territoires, et par une économie basée sur la connaissance en forte progression, les avantages compétitifs se construisent aujourd'hui, et de plus en plus, autour de la R&D (Recherche - Développement) , les connaissances ,et sur la capacité d'innovation des entreprises. Ainsi, en termes de stratégie industrielle, sont apparues de nouvelles façons de faire que l'on appelle les clusters ou les pôles de compétitivité.

Cette recherche porte sur les clusters algériens de l'industrie pharmaceutique , (le 4e pôle de recherche en biotechnologie après celui de Boston en Amérique, Singapour en Asie et celui de Dublin en Europe).l'objectif de ce papier est de fournir quelques éclairages à même de contribuer à la réflexion sur une question aujourd'hui de grande actualité en Algérie ;

* e-mail :benianimourad@yahoo.fr

** e-mail : nmenaguerr@gmail.com

la création d'un pôle de recherche et d'innovation technologique, dans la perspective de développer une industrie pharmaceutique locale en mesure de couvrir les besoins de la population en médicaments

Afin de suggérer des éléments de réponses à ce phénomène, ce travail se propose d'aborder dans un premier temps la nature et les mécanismes particuliers qui structurent les relations de coopération et des clusters dans le domaine pharmaceutique, nous posons l'hypothèse que la nature et l'intensité de ces collaborations procurent aux entreprises de ce cluster des ressources humaine, sous forme d'avantages compétitifs, qui facilitent leurs capacités à innover techniquement et sur le plan organisationnel ; Nous analyserons spécifiquement le transfert de connaissance dont peut bénéficier une entreprise grâce à leur inscription dans ce cluster ; où on remarquera que le transfert de connaissance se fait en générale en sens unique (en faveur de l'allié dominant).

Mots clés : clusters, apprentissage organisationnel, pôle de recherche en biotechnologie, les connaissances, Algérie

Abstract :

The transformation of the economy, to the change of millennium, due to the integration of national markets to the international market, implies a new gives for the strategies for growth and competitiveness. In this new economic climate, the traditional factors of growth and competitiveness, capital and labor, have been relegated to the second plan by new factors of knowledge, the institutions and the social capital.

In effect; in a context marked by globalization, the competition between companies, between territories, and by an economy based on the knowledge in strong progress, the competitive advantages are built today, and more and more, around the R&D (Research - Development), the Knowledge, and on the innovation capacity of businesses. As well, in terms of industrial strategy, have emerged new ways of doing that is called the clusters or the poles of competitiveness.

This research focuses on the Algerian clusters of the pharmaceutical industry , (the 4e pole of research in biotechnology after that of Boston in America, Singapore in Asia and that of Dublin in Europe).The objective of this paper and provide some insights to contribute to the reflection on a question today of great relevance in Algeria; the creation of a pole of research and technological innovation, in the perspective of developing a pharmaceutical industry able to cover the needs of the population in the drugs

in order to suggest elements of answers to this phenomenon , this work proposes to address in a first time the nature and the specific mechanisms that structure the relationships of cooperation and Clusters in the pharmaceutical field ,we hypothesize that the nature and the intensity of these collaborations provide businesses of this cluster of human resources , in the form of competitive advantages, which facilitate their capacity to innovate technically and on the organizational plan; we will analyze specifically the transfer of knowledge that can benefit a company thanks to their registration in this cluster; where it will be noted that the transfer of knowledge is done in general in single direction(in favor of the dominant Ally).

Keywords: clusters, organizational learning, pole of research in biotechnology, knowledge, Algeria

Introduction :

Dans le cadre d'une économie de marché mondiale, la bataille compétitive pousse les pays à se différencier en développant des avantages comparatifs à l'échelle nationale ;l'enjeu consiste à attirer des investisseurs du monde entier pour produire de la valeur ajoutée à l'échelle locale.

Un découpage s'opère ainsi à l'échelle mondiale, principalement entre les pays du Nord spécialisés dans les domaines de compétences *High-tech* à forte innovation technologique, et les pays du sud dans les domaines de compétences *Low-Tech* à forte intensité de main-d'oeuvre : la Silicon Valley en Californie, la Silicon Wadi à Tel-Aviv, Sophia Antipolis en France et les clusters *High-tech* en Inde, en Grande-Bretagne ou en Chine. Ce découpage tend à s'inverser au fur et à mesure que les pays du sud

améliorent leur niveau d'industrialisation, à l'image de l'Algérie, le Maroc et de la Tunisie qui ont décidé depuis quelques années de se focaliser sur la dynamisation de leur territoire à travers la mise en place de pôles de compétitivité en se spécialisant essentiellement sur des niches de marché¹.

Ce phénomène n'est pas nouveau et les approches conceptuelles faisant référence aux réseaux territorialisés d'organisation foisonnent autant dans la littérature que dans les politiques industrielles des États : districts industriels en Italie (Becattini, 1986), systèmes productifs locaux (Courlet & Pecqueur, 1992), parcs technologiques, villes créatives comme Barcelone et Montréal (Cohendet et al., 2009), clusters (Porter, 1990), systèmes régionaux d'organisation, pôles de compétitivité, réseaux d'innovation. Devant l'abondance conceptuelle de ce que l'on appelle communément « réseaux territorialisés d'organisation », trois formes génériques semblent pourtant se dégager : les districts industriels², les systèmes productifs locaux³ et les pôles de compétitivité (ou clusters).

Revue de littérature :

Les pôles de compétitivité et plus généralement les « clusters » peuvent être abordés dans la perspective générale des réseaux organisationnels, caractérisés par l'interaction d'au moins deux entreprises juridiquement distinctes (Heitz, 2000). A la fois différents du marché et de la hiérarchie (Powell, 1990), les réseaux se caractérisent par le fait que des organisations capitalistiquement indépendantes sont rassemblées « au sein d'une même chaîne de valeur ajoutée » (Fréry, 1996). De nombreux cas différents de réseaux ont été décrits et ont fait l'objet de classifications (Leclair et Le Boulair, 1999 ; Rorive, 2005). Parmi tous ces cas possibles, Ebers et Jarillo (1997) ont attiré l'attention sur les réseaux industriels, qui rassemblent des organismes différents – firmes, syndicats, agences étatiques – ayant des liens récurrents et desservant un marché particulier. La variété des membres et les logiques de

constitution de ces réseaux industriels varient (Defélix et al., 2006), pour se concrétiser en districts industriels, systèmes productifs locaux ou « clusters » à l'américaine.⁴

I. QU'EST CE QU'UN CLUSTER ?

« Une entreprise isolée est une entreprise potentiellement en danger ». Cette maxime reflète précisément le climat économique dans lequel nous sommes.

En effet, face aux différentes mutations auxquelles le monde économique est confronté, comme l'exacerbation de la concurrence, l'internationalisation qui accroît la concurrence entre les entreprises ou encore la crise économique mondiale, les entreprises doivent trouver des solutions pour rester compétitives. Nous pouvons observer que les entreprises qui travaillent en réseau arrivent à traiter certains sujets de manière collective, accroître leur compétitivité et leur capacité d'innovation ; d'où la nécessité des entreprises à se regrouper afin de faire face à des pertes de marchés et ainsi développer des partenariats et collaborations sur des projets qu'il n'aurait pas été possible de réaliser seul.⁵

Parallèlement, Cassidy et Collab.(2005) ne cessent de nous rappeler que « *le développement des grappes industrielles promettait une solution en apparence facile aux défis créés par l'intensification de la concurrence internationale et par l'importance grandissante de l'innovation dans les économies du savoir, en particulier pour les régions de moindre envergure caractérisées par une activité industrielle traditionnelle.* »⁶

Face à ce constat, plusieurs politiques de soutien aux réseaux d'entreprises ont été mises en place :

1998 : le lancement des Systèmes Productifs Locaux (SPL) ;

2006 : le lancement du programme (SPL+) ;

2002 : la politique des pôles de compétitivité, dont l'évaluation a eu lieu en 2008. A la suite de cette évaluation, plusieurs pistes de travail sont envisagées dans l'accompagnement et le soutien aux réseaux d'entreprises de façon complémentaire aux pôles de compétitivité. Ces pistes de travail ont débouché en 2009 sur la politique

des grappes d'entreprises initiée par la Délégation Interministérielle à l'Aménagement du Territoire et à l'Attractivité Régionale (DATAR).

Les grappes d'entreprises ne constituent pas un nouveau label mais une nouvelle catégorie de cluster.

Cette nouvelle forme de coopération tend à renforcer les dynamiques clusters et collectivités territoriales ainsi qu'à amener les clusters à suivre une dynamique nationale cohérente et efficace sur ses plans d'actions.

1. Généralité sur le terme :

Le terme a été utilisé de plus en plus souvent, avec des significations parfois très différentes, aujourd'hui trois acceptions du mot cluster coexistent :

- La première, économique, met l'accent sur l'aspect sectoriel et fait du cluster un regroupement d'entreprises liées par des relations clients-fournisseurs ou par des technologies, des zones d'emploi, des clients ou des réseaux de distribution communs.
- La seconde, relationnelle, s'appuie sur la mise en réseau des acteurs, la proximité géographique est alors très variable.
- La troisième, plus territoriale, voit d'abord dans le cluster, un lieu, un pôle, présentant une masse critique d'acteurs grâce à une concentration particulièrement forte d'entreprises, d'organismes de recherche et de formation, opérant dans un domaine particulier, s'appuyant sur la présence de capital-risque, sur l'Etat et les collectivités territoriales et visant l'excellence internationale. L'ancrage territorial y est fort.⁷

Les clusters peuvent être analysés selon différents prismes :

économique, politique, relationnel, territorial,...Il est à noter cependant que malgré que la littérature regorge de terminologies diverses concernant cette notion, mais s'entendre sur une seule définition.⁸

a. Définition du clusters :

En 1990, **Michael Porter**, professeur à la Harvard Business School, a popularisé la description des phénomènes d'agglomération d'entreprises, et le concept de cluster en particulier, en le définissant comme

Un cluster est "un groupe d'entreprises et d'institutions partageant un même domaine de compétences, proches géographiquement, reliées entre elles et complémentaires" (Porter, 1990).⁹

Le "cluster" est donc un regroupement d'entreprises faisant partie d'un même secteur d'activité (même domaine de compétences) et qui sont ancrées dans un territoire ou localisées géographiquement. Ce regroupement permet aux entreprises de bénéficier d'avantages compétitifs grâce notamment aux « externalités » qu'elles suscitent.

b. Un concept élastique :

Après M. Porter, de nombreux auteurs ont travaillé le concept de cluster.

Rosenfeld (2002), par exemple, définit le cluster comme « une masse critique d'entreprises (suffisante pour attirer des services, des ressources et des fournisseurs spécialisés) ayant des relations systémiques fondées sur des complémentarités et des similarités, sur une étendue géographique limitée. »

Einright (1996), professeur à l'Université de HongKong, utilise le terme de cluster régional pour désigner « un cluster sectoriel dont les entreprises bénéficient d'une proximité géographique ». Il renoue avec une certaine reconnaissance du territoire, dans la continuité des districts industriels de Beccatini.

Cooke (2003) , met l'accent sur l'écosystème dans lequel s'insère le cluster et le caractérise par « *la concentration géographique d'acteurs technologiques unis par des chaînes de valeur économique, évoluant dans un environnement bénéficiant d'infrastructures de soutien, partageant une stratégie commune et visant à attaquer un même marché* ».

2. compétitivité et avantage compétitifs :

Selon (Michalet, 1999; Porter, 1990), il existe deux types de compétitivité. Elles correspondent respectivement aux voies basse et haute de restructuration industrielle

proposées par Pyke et Sengenberger (1992) et aux compétitions faible et forte de Storper et Walker (1989).

- La compétitivité par les coûts : Elle se caractérise par une stratégie de réduction des coûts de production (dont les coûts du travail) qui peut aller jusqu'à une déréglementation du marché du travail. Cette compétitivité repose sur l'idée que les entreprises se concurrencent uniquement par les coûts.
- La compétitivité par la différenciation de l'offre : Elle implique des stratégies de qualité et d'innovation pour augmenter les capacités de créer de nouveaux produits. Dans ce cas, les entreprises ne se concurrencent pas en produisant les mêmes produits à moindre coût, mais en produisant de nouveaux produits avec de nouvelles possibilités de performances et de nouveaux potentiels techniques (Asheim, 1997). Joseph Schumpeter est le premier à avoir souligné ce point.¹⁰

a.Clusters et compétitivité :

Michael Porter a identifié quatre éléments essentiels et complémentaires favorisant la compétitivité :

- L'environnement politique, législatif et économique qui doit être sain et stable.
- Des ressources spécialisées et de qualité : la main d'oeuvre, notamment scientifique et technique (dans les disciplines du cluster); le capital (pour les différentes étapes de financement des entreprises; les infrastructures (équipement, administration, information, centres de recherche) ; les ressources naturelles.
- Un marché local de qualité : des consommateurs connaisseurs et exigeants pour les produits du cluster, poussant ainsi en permanence ces produits vers plus d'innovation et de qualité.
- Un tissu riche de fournisseurs et d'industries connexes.

b.La dynamique compétitive des clusters :

Ces quatre éléments réunis dans un même cluster ont un triple effet bénéfique en accroissant à la fois la productivité, l'innovation et l'entrepreneuriat.

- La productivité des entreprises augmente considérablement, grâce notamment à l'accès à un véritable marché local du travail bien adapté aux besoins du cluster, à l'accumulation de connaissances et aux transferts d'information au sein du cluster, aux complémentarités entre acteurs ou encore aux effets d'échelle qui peuvent être par exemple obtenus sur les achats ou sur les coûts de promotion du cluster.
- La capacité d'innovation des entreprises est facilitée au sein d'un cluster. Les entreprises du cluster perçoivent plus rapidement d'une part les nouveaux besoins de leurs clients, d'autre part les nouvelles technologies qui permettraient de les remplir. Grâce à la présence de talents et de partenaires, elles sont ensuite plus à même de mettre en place rapidement les solutions innovantes avec un coût et un risque limités.
- la formation de nouvelles entreprises est largement facilitée au sein des clusters. Les bonnes idées peuvent naître et circuler aisément, mais aussi être mises en oeuvre plus facilement qu'ailleurs grâce à la concentration de partenaires, de talents et de capitaux disponibles.¹¹

3. Objectifs poursuivis par les entreprises impliquées dans un cluster :

Soumises à des pressions concurrentielles de plus en plus fortes et de plus en plus internationales, les entreprises sont conduites à redéfinir ou développer de nouvelles stratégies sur certains segments voire sur l'ensemble de la chaîne de valeur. Les stratégies de coopération entre entreprises constituent des moyens par lesquels elles peuvent gagner un certain nombre d'avantages économiques.

De manière générale, les entreprises visent la recherche combinée d'un certain niveau de profit et de croissance. L'investissement est un vecteur de croissance susceptible de générer de nouveaux profits, ces derniers permettant de financer une nouvelle croissance.

Le graphique suivant rappelle les principaux leviers de profit et de croissance mobilisés en règle générale par les entreprises pour atteindre leurs objectifs.

Figure 1 : Arborescence des principaux objectifs poursuivis par les entreprises :



Source : E.Waelbroeck-Rocha, S.Morin, M,Rodriguez (2006)« Avantages retirés par les entreprises de leur participation à un « cluster » (*pôle de compétitivité, SPL*) : Etude exploratoire »france,p 7

Pour faire face à la concurrence réelle ou potentielle à court et à moyen terme, les entreprises doivent développer leur compétitivité c'est-à-dire leur capacité à vendre durablement et avec profit. Pour ce faire, elles vont chercher à exploiter l'ensemble des ressources disponibles, en particulier celles qui sont spécifiques et/ou différentes. Elles vont notamment s'appuyer sur les actifs locaux qui sont peu transférables du fait de coûts irrécouvrables de transfert, tels que le travail qualifié, certains savoir-faire, les connaissances collectives, ou qui sont trop onéreux à développer par une entreprise individuelle et doivent alors être mutualisés. C'est le cas de certains équipements spécifiques.¹²

-Transfert de technologie et savoir faire au sein des clusters :

« Notre monde est fait d'organisations... » : En paraphrasant la célèbre maxime d'Henry

Mintzberg (1983), il serait facile mais justifié d'avancer que notre monde économique contemporain est fait d'innovation ,Nouvelles technologies, travail à distance ,de savoir faire.¹³

Notre hypothèse de départ est de considérer le transfert de technologie comme un facteur déterminant dans la logique des pôles de compétitivité que ce soit au niveau de leur structuration que de leur développement. L'Algérie s'est ainsi lancée dans l'établissement d'un écosystème d'innovation qui rassemble une multitude de parties prenantes dans le cadre de partenariats public-privé, afin de favoriser le développement régional et la compétitivité de son tissu industriel.

En effet, dans la plus part des pôles de compétitivités, des partenariats solides et un leadership déterminé ont été des facteurs essentiels de leurs réussite. Les partenariats public-public sont le moyen d'assurer la coordination souhaitable de l'ensemble de la stratégie de développement d'un pôle ; la qualité de vie est un facteur important pour retenir, renouveler et accroître la masse critique de talents dans les pôles car les réseaux sociaux, les services à la personne, des procédures bureaucratiques allégées et des infrastructures de qualité sont

autant de facteurs qui concourent à attirer, et à retenir, du personnel très qualifié dans un lieu donné. Et enfin, il est important de souligner que dans tous les pôles de compétitives, le capital social constitue un actif immatériel majeur, qui a certainement contribué à leur réussite. L'innovation ne peut se développer dans un environnement hostile et il est donc important d'encourager la création et le renforcement de réseaux de confiance et d'échanges.¹⁴

Les pôles soutiennent la croissance économique en offrant un environnement propice à l'innovation et à l'entrepreneuriat dans des activités données qui concourent à la croissance de la productivité grâce aux améliorations de l'efficience, de la qualité et de la différenciation des biens et des services. Bon nombre de ces avantages se produisent naturellement sans nécessité d'intervention publique : les connaissances se diffusent lorsque les travailleurs changent d'entreprise et que des entrepreneurs exploitent des idées provenant de grandes entreprises ou d'instituts de recherche ; les coûts de recherche d'emploi et de formation sont réduits du fait de l'existence de vastes gisements locaux de main-d'oeuvre spécialisée ; et les entreprises réalisent des

économies d'échelle lorsqu'elles vendent des biens intermédiaires spécialisés sur de vastes marchés locaux.

II. LE SECTEUR PHARMACEUTIQUE ALGERIEN :ETAT DES LIEUX :

Devant la mondialisation, la libéralisation des économies l'augmentation du niveau de vie et l'éducation et devant les nouvelles exigences des populations :(le vieillissement de la population, la transition épidémiologique l'apparitions de nouvelles pandémies) ;devant l'augmentation de la consommation des médicaments et de molécules innovantes de plus en plus chères ,les pays émergents dont l'Algérie doivent être à même d'assurer une couverture médicale a leur population et notamment aux plus faibles et aux plus déshérités ,qui ne bénéficient pas toujours des fruits de la croissance.¹⁵

Historique (Marché et Industrie Pharmaceutique)

Année	Événement
1990	Ouverture du marché pharmaceutique
1992	Publication du décret 92-284 relatif à l'enregistrement des produits pharmaceutiques
2000	Volonté de régulation des importations par la suspension des enregistrements
2001	Arrêté du 23 septembre 2001 : Mise en place du prix de référence
2001	Apparition des premières mesures de suspension des agréments d'importation .Loi de finance 2001
2002	Volonté politique de promouvoir le médicament générique et Volonté politique de promouvoir la production nationale
2003	Publication d'une liste de 120 produits interdits à l'importation et instruction ministérielle pour la généralisation du médicament générique
2004	Premières orientations officielles vers une libéralisation du secteur sous injonction politique des plus hautes autorités du Pays.
2005	Ratification de l'Accord avec l'union européenne (1.9.2005)
2005	Mises en conformité sectorielles en perspective de l'Adhésion à l'OMC
2005	Arrêté du 29.12.2005 : Mise en place du prix de référence
2005	Libéralisation de l'octroi des agréments d'importation
2005	Ouverture du Marché hospitalier
2005	Publication du nouveau cahier de charge à l'importation (6.6.2005)
2006	Engagement opposable aux importateurs pour le respect d'un Ratio de 45 % en Génériques Projet Arrêté fixant la liste des tarifs de référence Projet Décret fixant les marges plafonds

Source : Enjeux et Perspectives de l'environnement Pharmaceutique en Algérie, CIOPF Paris le 05. 11. 2008

1. Caractéristiques du marché :

Les principales caractéristiques du marché algérien du médicament sont; sa taille relativement élevée, sa forte croissance et une dépendance très forte des marchés extérieurs.¹⁶

Le marché du médicament a une finalité humaine et un caractère social puisque qu'il «... participe à cette nécessité vitale de soigner les pathologies et de sauver des vies

humaines » selon Jean-Louis Machuron, Membre du Conseil d'administration d'Aide Médicale Internationale. Mais il est également un marché qui draine beaucoup d'argent et qui n'échappe pas à la loi du plus fort. Si le marché pharmaceutique africain, ne représente qu'à peine 1,3 % du marché mondial, on constate que les extrémités du continent s'arrogent les plus larges parts de ce marché : environ 1/3 pour le Maghreb et plus du ¼ pour l'Afrique du Sud. Et au Maghreb, l'Algérie est le 1er marché pharmaceutique. Elle est également un gros importateur de médicaments de France, qui demeure son premier fournisseur avec 70 % de parts de marché (470 millions d'euros en 2007).¹⁷

Fin 2009, la facture globale des médicaments s'était établie à 1.670 million d'euros (une facture lourde qui confirme la dépendance par rapport à l'étranger) ; alors que la production locale avait atteint l'année 2010, 533 millions d'euros : 5400 médicaments, toutes spécialités confondus, ont été enregistrés à la même période soit 1.022 appellations internationales communes.

Cette facture du médicament qui se répercute sur les comptes de la sécurité sociale et également sur la balance des paiements, inscrit le pays dans une tendance lourde et ascendante d'importateur de produits pharmaceutiques, dont l'utilité et l'efficacité ne sont pas exemptes de réserves.¹⁸

M. le ministre de la santé, tout en affirmant la nécessité d'encourager le développement de la production nationale, ainsi que l'utilisation des médicaments génériques, ne veut rien lâcher sur le front des importations mettant l'accent sur un contrôle plus ferme des importations des médicaments. Il a dans ce sens, encourager les experts chargés de l'élaboration de la nomenclature des médicaments à réduire l'importation des médicaments et favoriser la production locale et la recherche scientifique dans ce domaine qui, selon lui, n'a pas bénéficié de moyens nécessaires. Les produits pharmaceutiques aussi bien importés que fabriqués localement doivent être soumis à un contrôle rigoureux.

Le laboratoire national de contrôle des produits pharmaceutiques LNCPP assure cette tâche et veille à la sécurité du consommateur, en contrôlant les produits

pharmaceutiques, en examinant le consommable médicale exposé dans les pharmacies publiques et privées et à élargir l'activité de contrôle des équipements médicaux aux pharmacies publiques et privés.

Par ailleurs, le LNCPP a entamé depuis octobre 2007 des expériences de bioéquivalences visant à contrôler et à déterminer l'efficacité des médicaments génériques par apport aux médicaments princeps ; une mesure longtemps revendiquée par les producteurs, les distributeurs de médicaments, mais aussi par les pharmaciens et les médecins algériens.¹⁹

2. Le pôle de compétitivité de sidi Abdellah :

Réduire la lourde facture des médicaments estimée à 2,5 milliards de dollars par an, en encourageant la production pharmaceutique locale et notamment du générique, est le défi que les pouvoirs publics s'attellent à relever depuis quelques années en mettant en place des mesures en faveur de la production nationale. D'où l'importance de multiplier les partenariats de l'Algérie avec les leader mondiaux de l'industrie pharmaceutique mondiale en commençant une passionnante aventure qu'est la réalisation du pôle de biotechnologie, le quatrième à l'échelle mondiale après celui de Boston, de Dublin et de Singapour. Ce pôle biotechnologique, qui permettra de transformer l'Algérie en une véritable plaque tournante de l'industrie pharmaceutique sur le plan africain, à l'horizon 2020.

le pôle biotechnologique de Sidi Abdellah permettra de stimuler les énergies et d'attirer les compétences algériennes. Une surface de 112 hectares est réservée à ce pôle scientifique dans la technopole de la nouvelle ville de Sidi Abdellah.

Il sera réalisé en collaboration avec neuf des plus grands laboratoires producteurs de médicaments dans le monde. Le centre de biotechnologie a pour mission de participer au développement de la recherche scientifique et à la valorisation des résultats des travaux de la recherche. Pour ce faire, elle tendra à identifier et maîtriser les techniques, notamment en matière de fabrication ou de production dans le domaine des biotechnologies. En plus d'une mise en place de laboratoires et unités de

recherches afin d'encourager le partenariat national et international avec les institutions, établissements et entreprises dans la création d'entreprises innovantes.²⁰

3. Les partenariats de l'Algérie en matière de médicament :

De plus des réalisations cités, l'Algérie a enregistré entre 2009 et 2010 la concrétisation d'un ensemble d'accords de coopérations et de partenariat :

✓ Algérie - Tunisie

En marge d'une visite au salon international de la santé tenu à Tunis du 25 au 27 11/2010, le ministre de la Santé, de la Population et de la Réforme hospitalière a appelé:

-Les Etats maghrébins à procéder à l'achat groupé de produits pharmaceutiques sur les marchés mondiaux eu égard à la forte demande de médicaments dans le Maghreb, en vue d'en réduire les prix dans la région du Maghreb

-A la mise en place de groupes de travail communs entre les institutions de la production pharmaceutique algérienne et son homologue tunisienne et à l'organisation de sessions au profit d'experts dans le domaine des pharmacies et des hôpitaux afin de renforcer la dynamique de la coopération sanitaire et pharmaceutique entre les deux pays.

✓ Algérie - USA

En octobre 2010, et pour le renforcement des échanges et de coopération entre le Groupe Saïdal et l'entreprise « Pfizer », à l'effet de consolider et renforcer le partenariat entre les deux parties pour la production de médicaments génériques destinés à la lutte contre le cancer, les maladies chroniques et d'intensifier la coopération en matière de transfert de technologie et d'identification des besoins du marché du médicament en Algérie. Points saillants de cette rencontre :

-Pfizer ambitionne de mettre à disposition des médicaments à des prix raisonnables, notamment ceux destinés aux personnes atteintes de maladies chroniques, d'élargir son champ d'investissements en Algérie, tout en appréciant le taux de couverture de ses produits pharmaceutiques estimé à 70% entre production interne et importation et de multiplier par trois la production interne et mettre en place un partenariat réel

avec la partie algérienne, tout en y intégrant la biotechnologie et l'investissement dans l'industrie des médicaments génériques destinés à traiter différents formes de maladies cancéreuses .Ainsi que la production des vaccins.

✓ **Algérie - France**

Le CNI a étudié récemment douze dossiers d'investissement, notamment un projet de fabrication de médicaments présenté par le groupe pharmaceutique français Sanofi-Aventis En effet,une délégation de 14 fournisseurs français d'équipements et de services à l'industrie pharmaceutique, a rencontré, en novembre 2010 à Alger, les principaux laboratoires pharmaceutiques algériens. L'objectif est de faciliter les échanges entre les deux parties afin de mettre en oeuvre des projets de partenariat concrets dans le secteur de l'industrie pharmaceutique ;En juillet dernier, Sanofi-Aventis Algérie a décidé d'augmenter son capital social de 3,670 à 6,502 de dinars. Ce laboratoire a réactivé son accord de partenariat avec Saïdal. Ainsi ce dernier et Sanofi-Aventis ont relancé leur filiale commune, Winthrop Pharma Saïdal (WPS), en vue de réactiver la production de générique.

✓ **Algérie - Italie**

Un contrat d'études pour la modernisation et l'extension des capacités du Groupe Saïdal a été signé en 2010 à Alger entre ce groupe pharmaceutique et un cabinet d'études italien (CTP System), en présence du ministre de l'Industrie de la PME et de la promotion de l'investissement.

✓ **Algérie – Cuba :**

En 2009, trois accords de coopération dans le domaine de la production de médicaments génériques ont été signés en mois d'octobre à savoir :

Le premier accord cadre entre le groupe Saïdal et le pôle scientifique cubain représenté par Heber Biotec, Cimab, Vacunas Finlay, Cenpalar et l'entreprise Dalmer, porte sur le transfert de technologie de fabrication des vaccins et produits biopharmaceutiques y compris l'assistance à la conception de nouvelles unités de

produits pharmaceutiques, Il est également question de coopération dans le domaine de la recherche et du développement en biotechnologie ;

Le deuxième accord concerne Saïdal et Quimefa et tourne autour de la production et de la commercialisation de médicaments génériques et des échanges commerciaux. Il prévoit aussi la coopération dans les domaines de la production de contraceptifs oraux et hémodérivés ;

Le dernier accord concerne un protocole d'intention d'achat/vente entre Saïdal et Medicuba qui envisage la mise sur le marché cubain de médicaments de la gamme de Saïdal.

✓ Algérie – Jordanie :

L'entreprise jordanienne *Hikmat Pharma* spécialisée dans la production de médicaments a été appelé à renforcer l'investissement en matière de production des médicaments de base et à contribuer au transfert technologique, le ministre a affirmé lors de sa rencontre avec le président exécutif, la nécessité d'intensifier et de valoriser la coopération bilatérale en accompagnant l'Algérie dans la concrétisation de sa nouvelle vision dans le domaine de la production de médicaments. La coopération Algéro-jordanienne avait commencé au début des années 90, le président de *Hikmat Pharma* a évalué le montant consacré en Algérie pour le soutien de l'investissement à 180 millions Md\$. L'entreprise emploie actuellement plus de 450 personnes, toutes spécialités médicales et paramédicales confondues, « Hikmat Pharma Algérie », couvre 30% des besoins en médicaments dont 10% produits localement. Cette entreprise ambitionne de couvrir à l'avenir 50% des besoins.

Une nouvelle usine ouvrira l'année prochaine dans la nouvelle ville de Sidi Abdallah destinée à la production de médicaments génériques dans le traitement des maladies graves notamment le cancer.

✓ Algérie - Pologne

l'Algérie oeuvre au renforcement de la coopération bilatérale dans les domaines de la chirurgie infantile et cardiaque, de l'équipement médical ainsi que celui de la formation et des échanges d'expériences qui sont des points déjà inclus dans le

protocole d'accord de 2006, les Polonais ont proposé en marge d'une visite effectuée en 2010 deux secteurs importants qui concernent le matériel chirurgical et orthopédique pour les accidentés ainsi que le matériel de l'assainissement, (l'hygiène des hôpitaux).

Les domaines d'intérêt de la Pologne, selon le président de la Chambre polonaise du commerce, sont les équipements médicaux, les produits consommables et le bâtiment, notamment en ce qui concerne la construction des hôpitaux.

✓ Algérie - Russie

Les Russes ont affiché récemment leur intérêt au secteur pharmaceutique algérien en prévoyant la construction d'une usine pour la production de l'insuline.²¹

Conclusion :

Les poles de compétitivités peuvent répondre à divers mobiles, survenir dans différents environnements, le secteur de l'industrie pharmaceutique n'y fait pas exception. en effet, l'industrie pharmaceutique est un secteur considéré de haute technologie, et ce, d'autant plus que les axes de recherches sont très pointu .

Ce dit, pour se maintenir sur le marché mondial , les laboratoires doivent chaque année lancer trois molécules susceptibles de dépasser 1 milliard de dollar de chiffre d'affaire .Pour cela ,il faudrait une taille et des ressources significatives pour maintenir les investissements dans les compétences professionnelles ,les technologies et l'expertise qui seront requises pour découvrir ,développer et commercialiser de nouveaux médicaments plus rapidement et plus nécessairement.

Pour les laboratoires pharmaceutiques algériens , la formation de partenariat semblent être leur seul porte de sortie ;d'une part ,la nécessité de s'allier peut être économique et d'autre part ,la nécessité de maintenir un niveau d'innovation élevé pour garder un avantage concurrentiel substantiel .

Bibliographie :

- ¹ - C.Assens, Y. Abittan (2010) « networking et pôles de compétitivité : le cas du technopark de casablanca »université de verssailes, n° 31 – innovations 2010/1,p157
- 2- Sont composés d'un ensemble de PME spécialisés qui forment une communauté de pratique. Leur mode de gestion repose sur la logique de relations interpersonnelles à partir du noyau familial conjugué aux principes de solidarité et de « renvoi d'ascenseur » entre les membres.
- 3- Ne sont pas nécessairement concentrés dans une seule branche, ni spécialisés dans la réalisation d'une seule gamme de produits. Les relations existantes concernent aussi bien des PME entre elles que des relations entre PME et grandes entreprises.
- 4 - I. Mazzilli, T.Picq, D.Retour(2008) « La conduite des projets collaboratifs au sein des pôles de compétitivité : l'insoutenable légèreté du management et de la GRH » Université Pierre Mendès France de Grenoble,p2
- 5 - A,strappe(2010) « les clusters labellisés : grappes d'entreprises »master en économie et mangement,université de france
- 6- D.Tremblay(2007) « réseaux,clustres,communautés de ratique et développement des connaissances »université du Québec ,n°de recherche 2007/06
- 7- S.Lartigue, O. Soulard,(2008) « Regards croisés sur la théorie et la réalité des clusters » Département Economie et Développement Local,ile de France,France ,p 10
- 8 -A.Saadou,(2008) « La grappe : une stratégie dynamique d'harmonisation et d'intégration des PME Maghrébines »univrsité de guelma,algérie,p 2
- 9 -A.Marciano,(2005) GLOSSAIRE réalisé A la demande de la Commission nationale SPL,p 2
- 10- A.Marciano, (2005) GLOSSAIRE réalisé A la demande de la Commission nationale SPL,p 2
- 11 -A.Marciano, (2005) GLOSSAIRE réalisé A la demande de la Commission nationale SPL,p 3
- 12 -E.Waelbroeck-Rocha, S.Morin, M,Rodriguez (2006)« Avantages retirés par les entreprises de leur participation à un « cluster » (pôle de compétitivité, SPL) : Etude exploratoire »france,p 7

-
- 13 -I. Mazzilli, T.Picq, D.Retour(2008) « La conduite des projets collaboratifs au sein des pôles de compétitivité : l'insoutenable légèreté du management et de la GRH » Université Pierre Mendès France de Grenoble,p2
- 14 -J.Potter(2009) « Pôles de compétitivité, innovation et entrepreneuriat » Centre pour l'entrepreneuriat, les PME et le développement local, OCDE
- 15 - Lotfi Benbahmed « Réformes et Sécurité Sociale L'expérience Algérienne », MARS 2009
- 16 - Dumoulin J., Kaddar M, et Coll « Le médicament au Maghreb et Afrique noire francophone: une initiative de Frères des Hommes avec la participation de l'industrie pharmaceutique ». Edition PUG, Grenoble, 1989
- 17 - <http://www.liberte-algerie.com/edit.php?id=101628>
- 18 -A. Larbi, 2008 « Arrêt de l'importation des médicaments produits en Algérie »éditorial.
- 19 -S.Barkat .2008« vers l'élargissement du control des produits pharmaceutiques »
- 20 -<http://www.algerie-focus.com/blog/2012/08/sidi-abdellah-lancement-officiel-du-projet-de-pole-biotechnologique/#sthash.lDcmPa4M.dpuf>
- 21 -S.Gharbi.2012 « le role de l'état dans la promotion du secteur pharmaceutique algériens »université du Cote d'Opale ,cahier du LAB n° 258

SOMMAIRE :

Relation Empirique entre l'Inflation et le Taux de Change Parallèle: Approche de Cointégration ARDL Bound Test

Belhachem Merièm

Pr.Ghazi Nouria

[01]

L'IMPACT DU MARCHÉ BOURSIER SUR LE DÉVELOPPEMENT FINANCIER EN ALGERIE : ANALYSES ET PERSPECTIVES

Dr. Brahim GANA

[22]

les clusters: le développement des capacités d'innovation technique et organisationnelles :cas de l'industrie pharmaceutique algérienne.

Mr. BENIANI Mourad

Dr.MENAGUER Noureddine

[49]

Revue : finance et marchés

Conditions de publication

- 1 - Tous les articles soumis à la « revue finance et marchés » doivent se conformer aux normes rédactionnelles académiques.
- 2 - Les articles doivent comporter un résumé dans la langue de l'article et en anglais. Le résumé ne doit pas faire plus de 150 mots, y compris les mots clés.
- 3 - Les articles doivent être envoyés au format Word, La police utilisée doit être Sakkal Majalla, taille 14, soit en arabe ou en langue étrangère.
- 4 –Dimensions de papier : 16 ×24 cm, mise en page : Haut / Bas / Gauche Droit = 1,5 cm, interlignes: 1 cm, en tête =1,25 cm, pied de page =1,25 cm.
5. Afin d'accélérer le processus de publication, les auteurs peuvent consulter et télécharger une feuille de style (Template) dans la rubrique « instructions aux auteurs » à partir du site électronique de la revue sur la plate-forme scientifique des revues algériennes.
- 6- Les références bibliographiques doivent être mises en fin d'article et numérotées selon leur ordre d'apparition dans le texte.
- 7 - L'auteur doit envoyer son CV accompagner l'article.
- 8 - La revue accepte les articles qui n'ont pas fait l'objet d'une publication antérieure. Tous les articles soumis à la publication doivent être originaux et présentant un apport scientifique dans le domaine économique et/ou finance.
- 9- l'article ne doit pas dépasser 20 pages et pas moins de 15 pages.
- 10 – L'auteur s'engage à apporter toutes modifications demandées par le Comité de Rédaction.
11. Les articles proposés seront soumis anonymement à des experts.
12. Les articles doivent être adressés à la rédaction par courrier électronique aux adresses suivantes :
rjm2014@yahoo.fr
<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/329>

Tout article ne respectant pas ces règles sera rejeté.



Président d'honneur
de la revue :

Pr BELHAKEM
Mustapha

Recteur de l'université

directeur de la revue
et rédacteur en chef:

Pr. LAID Mohamed

Directeur de
Publication:

Pr. BRAINIS aek

Directeur adjoint :

Dr. MOHAMED
ISSA Mohamed
Mahmoud

Président du
comité de lecture :

Dr. RAMDANI
Mohammed

E.mail:

rfm2014@yahoo.fr

REVUE

Finance & marchés

Revue économique semestrielle éditée par le laboratoire de recherche
Dynamique macroéconomique et changements structurels (DYNAMECS)
Université de Mostaganem

Études analytiques et quantitatives sur :

- La Gouvernance.**
- diversification économique.**
- La finance islamique.**
- Développement économique et financier.**
- La compétitivité des entreprises.**